جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والإداري

دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر

(دراسة مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة 2017–2022)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)
الميدان: الحقوق والعلوم السياسية الشعبة: العلوم السياسية
التخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالب:
إبراهيم مزياني

إشراف:
أ. د. رابح سرير عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة:

– أ. د مرزود حسين	جامعة الجزائر3	رئيسا
– أ.د سرير عبدالله رابح	جامعة الجزائر3	مشرفا ومقررا
– د. رميلاوي سفيان	جامعة الجزائر3	عضوا مناقشا
– د. دباغي صارة	جامعة الجزائر3	عضوا مناقشا
– أ. د طيلب أحمد	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
– د. فتحي بكار	جامعة غليزان	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024-2025

جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم التنظيم السياسي والإداري

دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر

(دراسة مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة 2017–2022)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في ميدان الحقوق والعلوم السياسية
شعبة : العلوم السياسية
تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالب
مزياني إبراهيم

إشراف الأستاذ الدكتور
سرير عبد الله رابح

لجنة المناقشة :

– أ. د مرزود حسين	جامعة الجزائر3	رئيسا
– أ.د سرير عبدالله رابح	جامعة الجزائر3	مشرفا ومقررا
– د. رميلاوي سفيان	جامعة الجزائر3	عضوا مناقشا
– د. دباغي صارة	جامعة الجزائر3	عضوا مناقشا
– أ. د طيلب أحمد	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
– د. فتحي بكار	جامعة غليزان	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله حمدا كثيرا على رحمته ونعمه وله الشكر والحمد لا نهاية له.

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

- عائلتي الكبيرة والصغيرة
- زوجتي الغالية وعائلتها الكريمة
- أختي وأخي وزوجته الأعزاء
- جميع الزملاء والأصدقاء والأقارب
- أستاذي المشرف وجميع الأساتذة الكرام

وأترحم على أمي وأبي وأخي رحمهم الله

وأسكنهم فسيح جناته.

شكـر وعـرفـان

الحمد لله حمدا كثيرا، الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

الحمد لله الذي منحني القوة لإتمام هذا البحث والعمل المتواضع.

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

واجب علي التقدير والعرفان بالجميل، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي القدير المشرف البروفسور سرير عبدالله رابح على توجيهاته القيمة جزاه الله كل خير والشكر موصول للبروفسور حاروش نورالدين على دعمه.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة والاداريين الذين لم يبخلوا علي بمساعدتهم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء اللجنة المناقشة المقرة.

وأشكر جميع أفراد أسرتي الكبيرة والصغيرة وجميع الأقارب وزملاء الدراسة والعمل وخاصة المسؤولين والموظفين على مستوى بلدية مشونش وبلدية مزيرعة على مد يد العون، وكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع.

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الجماعات المحلية الركيزة والنواة الاساسية في أي دولة من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة والقائمة على أساس التسيير اللامركزي للهيئات والجماعات المحلية وذلك لما لها من أهمية قصوى لدى المواطن المحلي والدولة في آن واحد كونها أقرب هيئة وإدارة وسيطة بين المواطن ودولته وهذا ما يعزز سلطة الدولة على إقليمها ومواطنيها.

وتتولى الجماعات المحلية وبالأخص البلدية مهام وأنشطة ذات أبعاد مختلفة تمس نواحي الحياة الأساسية للمواطن المحلي في مختلف الجوانب منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية إلى غير ذلك والمبتغى من وراء كل ذلك هو تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

وتشكل البلدية الهيئة القاعدية في الدولة لمالها من أدوار ومهام تضطلع بها تجاه المجتمع والإطار الإقليمي المحلي الذي تشرف عليه، فالبلدية وبفضل الاستقلالية المالية واللامركزية التي تفرضها القوانين والتنظيمات المختلفة والداعية إلى نمط إداري مستقل عن التسيير المركزي الموجه من قبل الهيئات المركزية في الدولة والمجسد لنظام اللامركزية الإدارية والتي تمنح الاستقلالية في التسيير واتخاذ القرار على المستوى المحلي وهذا ما يجعل البلدية الآلية والوسيلة الفعالة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

إن فتح المجال للهيئات المحلية في الجزائر وتحميلها مهام تحقيق التنمية المستدامة على مستواها المحلي يعد رهان وتحدي حقيقي لجميع الفواعل المحلية سواء كانت فواعل رسمية خاصة البلدية أو فواعل غير رسمية والمتمثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن وهذا ينعكس إيجابا على المستوى الوطني، ولا يتأتى ذلك إلا بتفعيل المبادئ الاساسية للديمقراطية التشاركية وإحداث قوانين تساهم في تحقيق التعاون المحلي وإصلاح المنظومة الإدارية المحلية ورفع القيود على المجالس المنتخبة وتقليص الوصاية الإدارية ومنح صلاحيات واسعة للجماعات المحلية، ناهيك عن استغلال جميع الموارد

والمقومات المحلية بصفة عقلانية وإيجاد مصادر تمويل محلية لتغطية متطلبات المجتمع المحلي من خلال تطبيق برامج التنمية المستدامة محليا.

*** أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الدراسة في أن وضع البلديات الحالي وما تعانيه من صعوبات مادية وضعف في تقديم الخدمات وحل المشاكل المحلية وما ينتظرها من تحديات وأهداف من أجل تحقيق التنمية المستدامة محليا وبصفة مستمرة، ومن خلال الأدوار والصلاحيات المخولة للبلدية وفقا للنص القانوني المنظم لها فهي ملزمة بتطوير نطاقها المحلي وتلبية الحاجات المحلية للمواطنين اعتمادا على الإمكانيات والمقومات المحلية.

فالتنمية المستدامة مسؤولية جميع المؤثرين والمتدخلين المحليين سواء كانو فاعلين رسميين أوغير رسميين، ولهذا فالبلدية تعتبر أهم الركائز الأساسية لمباشرة ومتابعة التنمية المستدامة على المستوى المحلي وهذا ما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة ذات بعد وطني وبصورة شاملة وعلى جميع الأصعدة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هذه الدراسة تتيح لنا تبيان أهمية الجماعات المحلية (البلدية) واستطلاع قدراتها ومقوماتها المحلية في تطبيق برامج التنمية المستدامة وتحقيقها وتجسيدها بدء من مراحل اقتراح وصنع السياسة العامة على المستوى المحلي وتحديد الأولويات ومتابعة التنفيذ إلى غاية التجسيد وتقييم النتائج.

اقتران موضوع التنمية المستدامة بالجماعة المحلية وخاصة البلدية يكتسي أهمية كبيرة وبالغة سواء من الناحية العلمية أو العملية، فمن الناحية العلمية فتعدد الدراسات والنقاشات لدى الأكاديميين ومحاولتهم تسليط الضوء على أدوار الجماعات المحلية وإعطائها صفة الهيئة المختصة في تحقيق التنمية المستدامة إضافة إلى أدوارها واختصاصاتها المختلفة، أما من الناحية العملية فيتمثل في ذلك المردود المنتظر والذي يتوخاه المواطن والمجتمع المحلي من قبل الهيئات المحلية المنتخبة من خلال البرامج المختلفة للخروج من دائرة التخلف والتهميش إلى واقع التطور والرقي والازدهار وتوفر سبل العيش والحياة الكريمة.

*** أسباب اختيار الموضوع (الدوافع):**

إن الدوافع التي أدت إلى إختيار هذا الموضوع تتمثل في :

1- الأسباب الذاتية :

- تعميق التخصص في مجال إدارة الجماعات المحلية ودور هذه الهيئات في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة على المستوى المحلي يعد دافع حقيقي لكل مواطن لأن هذه التنمية تمس جميع مكونات المجتمع المحلي.
- الرغبة في دراسة الموضوع باعتباري موظف بالبلدية وهذا ما حفزني أكثر لدراسة الواقع الفعلي والميداني للبلدية والاطلاع أكثر على واقع التنمية المستدامة على مستوى البلديات وسبل تحقيقها.

2- الأسباب الموضوعية :

تتمثل في كون البلدية أحد أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تسيير الشأن المحلي واعتبرتها الخلية الأساسية والرابطة بين الدولة والمواطن والمجتمع المحلي وأقرت لها نص قانوني خاص بها، يضمن لها صلاحيات واختصاصات وواجبات تجاه المجتمع والدولة لغرض المضي قدما نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة وخاصة الأهداف العالمية الحديثة المسطرة من قبل هيئة الأمم المتحدة والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 جانفي 2016 ومحاولة تجسيد هذه الأهداف على المستوى المحلي للبلدية.

*** أهداف الدراسة:**

الغاية من هذه الدراسة يتمثل في النقاط التالية:

- الاطلاع على مدى مساهمة الجماعات الإقليمية في تطبيق برامج التنمية المستدامة والسعي نحو تحقيقها.
- توضيح صلاحيات المجالس المنتخبة ودورها في التسيير المحلي.

- بيان واقع البلديات والتحديات التي تواجهها من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة.
- تبيان أهم المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.
- إبراز الأطر القانونية والفواعل والمقومات الأساسية الفاعلة المؤدية إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- محاولة اقتراح وتقديم وجهة نظر مستقبلية لدور البلدية وعلاقتها بالتنمية المستدامة المحلية وسبل تحقيقها.
- إيجاد حلول وآليات لتدعيم الجماعات المحلية وتعزيز قدراتها المادية.
- النظر في نسبة تحقق الأهداف السبعة عشرة المتعلقة بالتنمية المستدامة المراد تحقيقها بحلول عام 2030 والمعلنة من طرف الهيئة الأممية على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر.

*** الدراسات السابقة:**

1- دراسة عبد النور ناجي بعنوان: **"الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة".**[1]

وقد تطرق الكاتب إلى أهمية الادارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية والمحافظة على البيئة بالاستناد إلى مبادئ الحكامة الرشيدة، وقد أبرز من خلال هذه الدراسة مسار الإدارة المحلية في الجزائر وواقعها والعقبات التي تعترضها في تحقيق التنمية المحلية موضحا كذلك التحديات التي يتم مواجهتها وتحقيقها في هذا الاطار، وقدم الباحث من خلال هذه الدراسة اقتراحات من أجل تجاوز العقبات المحلية وذلك بطرح عدة إصلاحات تخص الجوانب السياسية والادارية والقانونية والمالية للإدارة المحلية بصفة عامة.

[1]- عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، عنابة، مديرية النشر لجامعة عنابة،2010.

2- دراسة محمد خشمون بعنوان: **"مشاركة المجالس الشعبية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)".**[1]

حيث إنطلق الباحث من إشكالية مفادها هل مشاركة المجالس الشعبية في التنمية البلدية للسلطات الولائية في مجال التنمية المحلية تنسجم ومهام المنتخبين وتستجيب لتطلعات من إنتخبهم؟ تناولت الدراسة سبل ودور المنتخبين المحليين في تسيير الشأن المحلي ومشاركتهم في اتخاذ القرار وقد أسهب الباحث في طرق تسيير الجماعة المحلية من خلال تركيزه على النظام اللامزكزي وعلاقته بالنظام المركزي والوصاية الإدارية المسلطة على المجالس المنتخبة البلدية عن طريق الرقابة والتدخلات المتعددة من حين لآخر، والملاحظ أن الباحث تناول في هذه الدراسة دور مشاركة المجالس المحلية المنتخبة من زاوية سوسيولوجية مركزا على عامل التفاعل الاجتماعي لتحقيق التنمية المحلية في حين أن تحقيق التنمية يتطلب توفر عدة أطر وآليات منها ما هو اجتماعي وقانوني واقتصادي وبيئي وسياحي إلى غير ذلك.

3- دراسة معتصم محمد إسماعيل جاءت تحت عنوان: **" دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة سوريا نموذجا ".**[2]

حيث تم طرحه لإشكالية حول دور الاستثمارات في الجمهورية العربية السورية في تحقيق التنمية المستدامة وركز في دراسته على أثر الاستثمارات وتطورها على مؤشرات التنمية المستدامة؟ وهي دراسة قياسية لتأثير الاستثمار في التنمية المستدامة موضحا أهمية الاستثمار في تنمية دولة سوريا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التركيز على مؤشرات اقتصادية واجتماعية، في حين تعتبر التنمية المستدامة متعددة الفواعل والآليات المساهمة فيها بالإضافة إلى تعدد أبعادها ولا تقتصر

---

1 – **محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة، أطروحة دكتواره، جامعة منتوري قسنطينة، كليةالعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2011.**

2 – **محمد إسماعيل معتصم ، "دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة سوريا نموذجا"، أطروحة دكتواره، جامعة دمشق، 2015.**

على عامل الاستثمار فقط بل تتعدى إلى تكاتف عدة جهود ومكونات وفواعل أساسية كالمجتمع المدني والمواطن عن طريق مشاركة الهيئات المحلية في هذا المسعى.

4- دراسة نور الدين بلقليل بعنوان: **"أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات بولايتي المسيلة وباتنة في الجزائر)"**[1]،

حيث طرح الباحث تساؤل عن آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في المسيلة وباتنة؟ مركزا في إجابته على هذه الإشكالية وتساؤلاتها الفرعية على استعراض المخططات التنموية المختلفة والمتمثلة في التمويل الذاتي والمخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي للتنمية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في كل من ولاية المسيلة وباتنة إلا أنه لم يبين من خلال دراسته الدور الحقيقي الذي تلعبه البلدية قبل تسجيل هذه البرامج والمخططات والتي تتم بدء من الاقتراح عن طريق مشاركة الفواعل المحلية والتشاور وتحديد الأولويات إلي غاية تسجيل هذه العمليات والمشاريع وتخصيص غلاف مالي من أجل تمويلها ناهيك عن القيام بمهام المتابعة والمرافقة وتقييم هذه المشاريع.

[1]- **نور الدين بلقليل، " أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات بولايتي المسيلة وباتنة في الجزائر)"،أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية، 2019.**

5- دراسة الزهير رجراج تحت عنوان: **"التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق"**[1]،

الذي بنى إشكاليته من الوضعية التنموية المحلية في الجزائر وكيف يمكنها من إيجاد الحلول للمشاكل المعيشية للمواطنين، وربط الباحث تحقيق التنمية المحلية بالهيئات الإقليمية وخاصة البلدية بواسطة كفاءة العنصر البشري المسير للهيئة المحلية كفاعل محوري في تحقيق التنمية بالإضافة إلى ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية يعيق من أداء الجماعات المحلية مما يدعو إلى تفعيل ألية الجباية المحلية وتحصيل كل المداخيل لتجسيد مشاريعها وتلبية المطالب العامة.

6- دراسة رابح سرير عبدالله مقال بعنوان: **"المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية"**. [2]

والذي يهدف على إظهار العامل البشري في المعادلة التنموية من خلال العلاقة التفاعلية بين الناخب والمنتخب المحلي بفتح الحوار ومجال المناقشة الفعالة بينهم وإشراك المواطن في اتخاذ القرار وصنع السياسات المحلية تماشيا ومقتضيات الحكم الراشد ومن المؤكد أن الاعتماد على القدرات المحلية البشرية والمادية وحسن تسييرها يؤدي إلى الكفاية الذاتية وهو الغرض المطلوب.

7- دراسة نبيل دريس جاءت في مقال بعنوان: **"دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية"**.[3]

تتطرق هذا المقال إلى أهمية مشاركة المواطن بواسطة المنتخبين المحليين في العمليات التنموية المحلية وصنع السياسة العامة للدولة، إن تحقيق التقدم والتطور يتم عن طريق المشاركة الفعالة للمواطن

1- **الزوهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر – واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013.**

2- **رابح سرير عبد الله، المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسة، العدد 1، 2011.**

3- **نبيل دريس، دور المجالس الشعبية المحلية في تحقيق التنمية المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،1 العدد 10، 2011.**

وهذا بتبني أسس الديمقراطية التشاركية وبناء فرد يحمل مقومات المواطنة وحب المشاركة الفعلية في التنمية لمواجهة العقبات والتحديات لتحقيق تنمية محلية ووطنية.

وما لمسناه من خلال تطرقنا لهذه الدراسات أنها تناولت العلاقة بين الجماعات المحلية والتنمية المستدامة من منظور شامل مركزة على الوسائل والأدوات والأطر التشريعة الرامية لبلوغ التنمية المستدامة، دون أن تشير إلى الأهداف العالمية الحديثة للتنمية المستدامة التي تبلورت خلال مؤتمر الأمم المتحدة أواخر سبتمبر 2015 بـ: نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تميزت بالعمومية في دراسة المناطق والأقاليم والتي من المفترض أن لكل إقليم له خصوصيته يمتاز بها عن الإقليم الآخر ومنه جاءت إشكالية الباحث.

* الإشكالية

استنادا إلى الدراسات السابقة وما تميزت به من عموم يتضح وأن هذه الدراسة بحاجة إلى تشخيص أكثر واقعية لمعرفة العلاقة السببية بين دور البلدية وميدان التنمية المستدامة وهو ما تسعى إليه الدراسة من خلال طرح المشكل البحثي التالي:

كيف تساهم البلدية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بصفة عامة وفي بلديتي مشونش ومزيرعة بولاية بسكرة بصفة خاصة خلال فترة (2017-2022) ؟.

ولتوضيح المشكل البحثي أكثر يطرح الباحث التساؤلات التالية :

- ماهو الايطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد التنمية المستدامة والبلدية؟
- ماهي الآليات التي تستخدمها البلدية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة؟
- مامدى الاختلاف والتوافق بين البلديتين في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

لدراسة الإشكالية والإجابة عن التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

*** الفرضيات :**

الفرضية الأولى :

توجد علاقة تكاملية بين العقلانية ومنطق التسيير المحلي لتتمكن البلدية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الفرضية الثانية :

يمكن للإدارة المحلية تفعيل المبادرة المحلية والتي تمكن من إشراك القطاع الخاص والفواعل المحلية في التنمية المحلية التي تساهم فى تحقيق التنمية المستدامة.

الفرضية الثالثة :

يؤدي ضعف ومحدودية التنسيق بين الفواعل الرسمية "البلدية" وغير الرسمية "المجتمع المدني" في إطار الديمقراطية التشاركية إلى ضعف التنمية المحلية المستدامة.

لدراسة الفرضيات السابقة اعتمد الباحث المناهج والمقاربات التالية :

*** المناهج والمقتربات والأدوات:**

1 – المنهج:

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لم له من أدوات تمكن من تفسير الجذور والأسباب التاريخية التي تعيق التنمية المحلية وذلك من خلال معرفة مراحل تطور الجماعة الإقليمية في الجزائر والمتمثلة في البلدية وكيفية تأديتها لمهامها حول مواكبة ومسايرة التغير والتطور الحاصل الذي تفرضه أهداف ومقتضيات التنمية المستدامة.

ومن المناهج التي تم توظيفها في البحث المنهج المقارن الذي كان له الحضور في كل محاور الدراسة، كما استعان الباحث بمنهج الأستقراء الذي ينطلق في تحليله من الجزء إلى الكل للوصول

إلى القاعدة العامة أو التعميم، بالإضافة إلى تحليل الوثائق للوقوف على معنى النصوص والتصريحات حول التنمية المستدامة في الجزائر بصفة عامة وعلى مستوى بلديتي الدراسة بصفة خاصة.

2 – المقاربات

اعتمد الباحث أكثر من مقاربة منها :

مقاربة تحليل النظم، والمقاربة المؤسسية، والمقاربة القانونية كالدساتير وقوانين البلدية المتعاقبة إلى جوار مقاربة الدولة والمجتمع وكل ذلك حسب الحاجة للمقاربة.

3–الأدوات:

من أبرز الأدوات التي تم الاستعانة بها وتوظيفها في الدراسة ما يلي:

- **الإستمارة أو الاستبيان:** لغرض الحصول على أكبر قدر من المعلومات والاجابات من أطراف فاعلة وشريكة في تحقيق التنمية المستدامة وقياس مدى الرضى والقبول لدى فعاليات المجتمع المدني على مستوى البلديتين.
- **المقابلة:** وذلك من خلال إجراء مقابلة مع عدة مسؤولين محليين لكل من بلدية مشونش وبلدية مزيرعة في ولاية بسكرة للاستفسار عن مسار التنمية المستدامة على المستوى المحلي لكلا البلديتين وعن المعوقات والتحديات والآفاق المستقبلية في كليهما.
- **الملاحظة:** وهذا من خلال مشاهدة واقع البلديتين التنموي من حيث العمران والطرق ونوعية الخدمة العمومية المقدمة من طرف الإدارة المحلية وكذا الواقع المعاش للمواطن والإطلاع على الإمكانيات الطبيعية والموارد المختلفة التي يمكن للبلدتين أن تتوفر عليها.

وذلك لجمع البيانات الحديثة التي تحتاجها الدراسة.

*** الاطار المكاني والزماني للدراسة:**

1. الاطار المكاني:

حدد الإطار المكاني للدراسة في البحث عن واقع التنمية المستدامة على مستوى بلدية مشونش وبلدية مزيرعة في ولاية بسكرة في الجزائر.

2. الاطار الزماني:

أما الاطار الزماني للدراسة فقد تم تحديده من سنة 2017 إلى سنة 2022 حيث شهدت هذه الفترة عدة تغيرات وتحولات سواء من حيث المسار التنموي أو من حيث المسار السياسي للنظام في الدولة الجزائرية.

*** تقسيم الدراسة :**

لتفسير الإشكالية ودراسة الفرضيات سعى الباحث إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل ميداني تطبيقي بهدف تحقيق الغرض من الدراسة، حيث يحتوي كل فصل على عدة مباحث ومطالب وهي الآتي:

الفصل الأول: تناول الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة ودور البلدية والمتضمن ثلاث مباحث أساسية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم البلدية من خلال أربعة مطالب تناولت المفهوم العام للجماعة الاقليمية القاعدية وما تحتويها من خصائص ثم التتبع التاريخي للبلدية الجزائرية بإعتبارها محور الدراسة مع تبيان صلاحيتها ومهامها المخولة لها

المبحث الثاني تعرض إلى مفهوم التنمية المحلية المستدامة من حيث تعاريفها المختلفة ومبادؤها وأهدافها مع إبراز أبعدها ومؤشراتها، وفي المبحث الثالث استعرض الباحث أهم الأساليب البيئية ونظريات التنمية المستدامة ذات التوجهات المختلفة المفسرة لأولويات وآليات التنمية المستدامة.

الفصل الثاني: والذي جاء بعنوان مقومات وآليات التنمية المحلية المستدامة فقد خصص للعوامل والفواعل والآليات والاستراتيجيات المساعدة التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة والذي تطرق فيه الباحث إلى أربع مباحث جاء في المبحث الأول الفواعل المجتمعية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر وفي المبحث الثاني البرامج التنموية المحلية المختلفة في الجزائر والتي تختص بالأقاليم المحلية، أما في المبحث الثالث فخصص لأهم الاستراتيجيات التي بإمكانها تحقيق التنمية المحلية المستدامة والمتمثلة في سياسة التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للتنمية في الجزائر، وفي المبحث الرابع حددناه لتبيان أهم أولويات المؤدية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

أما الفصل الثالث: فجاء تحت عنوان واقع التنمية المستدامة في بلدية مشونش وبلدية مزيرعة في ولاية بسكرة مع المقارنة من حيث المقومات والمنجزات والمؤشرات في كلا البلديتين خلال فترة (2017-2022)، حيث تطرق الباحث في المبحث الأول إلى الإطار العام لبلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة، وفي المبحث الثاني تناول الباحث منهجية الدراسة وكفية عرض البيانات وتحليل البيانات لاستخلاص النتائج أما المبحث الثالث فتناول فيه الباحث منجزات التنمية المستدامة في بلديتي مشونش ومزيرعة على ضوء مؤشرات أهداف آفاق 2030 من خلال التطرق للمنجزات التنموية وتحليل المؤشرات المرتبطة بالتنمية المستدامة ومدى تحقيقها للأهداف.

أما المبحث الرابع عرض فيه الباحث تحديات التنمية المستدامة في بلديتي مشونش ومزيرعة وآليات تجاوزها وفي الأخير خاتمة واستنتاجات لكل ما تم التوصل إليه من أهداف الدراسة.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي البلدية والتنمية المستدامة

تعتبر البلدية والولاية أحد العناصر المكونة للجماعات المحلية، فهناك من يطلق عليها مصطلح الإدارة المحلية، الجماعات الإقليمية، وكلها مصطلحات تؤدي نفس المعنى الذي ينصرف إلى تلك الهيئات المحلية المنتخبة والمتمثلة في الولاية والبلدية واللاتان تشكلان الوحدات الإدارية للتنظيم اللامركزي في الجزائر.

النظام اللامركزي يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية، ويرفع العبء على السلطات المركزية في الدولة بفعل قيام هذه الهيئات المحلية بمهمة التكفل المحلي بالشؤون المختلفة للسكان عبر أقاليمها المحددة وفقا لخارطة وطنية تحدد الإطار المكاني لكل بلدية وكل ولاية، وتتكون من مجالس محلية منتخبة من قبل المواطنين لتسيير الشؤون المحلية.

تعد البلدية الهيئة القاعدية الأقرب إلى المواطن وعلى دراية بمتطلبات وحاجات السكان المحليين بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، فالتنمية المستدامة تتطلب تصورات وبرامج وخطط ومشاريع يتولاها عنصر بشري ذو كفاءة عالية في التسيير المحلي وفي المجالات المختلفة المتعلقة بالجماعات المحلية ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، كما يتطلب بلوغ تنمية مستدامة محلية توفر المورد المالي وإيجاد مصادر تمويل مختلفة ومتعددة للقيام بجميع المشاريع وتجسيد تلك التصورات والخطط المبرمجة سلفا.

البلديات في الجزائر تختلف في موقعها الجغرافي وحجمها السكاني والاقتصادي جميعها تخضع لقانون البلدية 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 والذي يكفل توفير قدرا من الاستقلالية في التسيير وفق نظام اللامركزية الإدارية، وحتى يمكن دراسة البلدية والتنمية المستدامة فإن الباحث سيعالج هذا الفصل في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : ماهية البلدية

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية المستدامة

المبحث الثالث : الأساليب البيئية ونظريات التنمية المستدامة

وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول

ماهية البلـــديـــة

تشكل البلدية أكبر صورة لنظام الجماعات المحلية والنموذج الأمثل والأكثر تجسيدا للامركزية الإدارية المتمثل في الاستقلالية المالية والتمتع بالشخصية المعنوية التي تخول لها ممارسة اختصاصاتها على المستوى المحلي دون العودة إلى هيئات سلمية أعلى منها رغم خضوعها لسلطة الوصاية من قبل الدائرة والولاية.

فالبلدية في الجزائر تعد النواة الأولى والأساسية في النظام الاداري الجزائري والحلقة الرابطة بين المواطن والمجتمع والدولة، وعليه سيتناول الباحث دراسة هذا المبحث في خمسة مطالب

1. تعريف البلدية
2. مراحل تطور البلدية
3. صلاحيات ومهام البلدية
4. هيئات البلدية
5. إدارة البلدية وهيكلها التنظيمي

وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول: تعريف البلدية

تعددت التعاريف الموضحة للبلدية كهيئة إقليمية محلية مستقلة تشرف على الشؤون المحلية عبر إقليمها بواسطة الهياكل المؤسساتية والقانونية التي تستند عليها في تسييرها وممارسة مهامها الموكلة لها وفقا للانشغالات والمتطلبات التي يفرضها المجتمع المحلي.

وقد أورد المشرع الجزائري عدة تعاريف للبلدية في مختلف الدساتير المتعاقبة والقوانين المتعلقة بالبلدية والتي نوردها كالآتي:

كان لدستور الجزائر لسنة 1963 أول تعريف للبلدية الجزائرية في ظل الدولة المستقلة وهو "البلدية هي الجماعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والقاعدية للدولة".[1]

وجاء تعريف في دستور 1976 بأن" البلدية هي المجموعة الإقليمية للدولة إلى جانب الولاية وأشار إلى أن البلدية تتمتع بالنظام اللامركزي في التسيير.[2]

وأعتبرها دستور 1989 والذي جاء بعد تحول عميق في النظام الايديولوجي للدولة وتحولها من النظام الاشتراكي المتميز بالأحادية الحزبية في التسيير إلى الانفتاح السياسي والتعدد الحزبي، حيث عرف البلدية بالجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، (المادة 15).[3]

ونفس التعريف أبقى عليه دستور الجزائر لسنة 1996 في المادة 16.[4]

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور** الجزائر، المؤرخ في 10 سبتمبر 1963، المادة 9، ج ر، العدد 64، 1963.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور** الجزائر، المؤرخ في 24 نوفمبر 1976، ج ر، العدد 94، سنة 1976.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور** الجزائر، المرسوم الرئاسي 89-18، المؤرخ في 28 فيفري 1989، المادة 15، ج ر، العدد 09، سنة 1989.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور** الجزائر 1996، المؤرخ في 08 دسمبر 1996 ، المادة 16، ج ر، العدد 76، سنة 1996.

أما دستور الجزائر لسنة 2020 فقد جاء بمصطلح جديد عوضا عن الجماعة الإقليمية الذي كان تطلقه الدساتير السابقة على البلدية وسن مصطلح الجماعة المحلية حيث أشار إلى أن " الجماعة المحلية للدولة هي البلدية والولاية والبلدية هي الجماعة القاعدية".[1]

إن هذه المكانة التي كرسها الدستور للبلدية دلالة على أهميتها ودورها في بناء الدولة وتماسكها واعتبارها اللبنة الأساسية والقاعدية في هرم الدولة ولذلك خص المشرع البلدية بقانون خاص بها يحدد إطارها وصلاحياتها وحقوقها ومهامهما.

وقد جاءت التعريف الوارد في قوانين البلدية في مجملها متشابهة ومشتقة من المفهوم العام الوارد فى الدساتير.

- فقد عرفها قانون البلدية لسنة 1967

" أنها الجماعة الإقليمية السياسية الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية".[2]

ويتبين من هذا التعريف المهام الثقيلة التي وكلت بها للبلدية في بداية السنوات الأولى من الاستقلال والذي يشير بكل صراحة إلى التوجه الاشتراكي للنظام الجزائري المراد تبنيه من خلال اضفاء الطابع السياسي والاداري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لهيئة البلدية.

- وعرفها قانون البلدية لسنة 1990 في مادته الأولى كما يلي:

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور** الجزائر 2020، المؤرخ في 30 دسمبر 2020 ، المادة 17، ج ر، العدد 82، سنة 1989.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون** رقم: 67-24، المؤرخ في 18 جانفي 1967، المتعلق بالبلدية، المادة 1، ج ر، العدد 06، سنة 1967.

" البلدية في الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتحدت بموجب القانون".[1]

ويتضح الاختلاف بين تعريف البلدية في إطار دستور 1963 والقانون البلدي لسنتي 1967 و1990 من حيث الإشارة إلى تمتع البلدية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي فى القانون 90-08 لسنة 1990، وهذه الإشارة تدل على تمتع البلدية بممارسة حقوقها وأداء واجباتها بشكل مستقل في تسيير شؤونها الداخلية، إضافة إلى الاستقلالية المالية التي تتيح لها حق التصرف في مواردها المالية وتدعيم موازنتها عن طريق تثمين مداخيلها، وهذا تعزيزا لمبدأ اللامركزية التي تحضى به الجماعات الإقليمية.

وجاء تعريف البلدية في قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 2011/07/22 شبه مطابق لقانون سنة 1990.

فقد عرفها وفقا للمادة الأولى من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية كمايلي "البلدية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون".[2]

كما عرفتها المادة الثانية من ذات القانون "البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية".[3]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون** رقم 90-08، المؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالبلدية، المادة1، ج ر، العدد 15، سنة 1990.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون** رقم 11 -10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج ر، العدد 76، المادة 01، سنة 2011.

[3] الجزائر، **القانون**، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، نفس المرجع، المادة 02.

وقد أكد هذا التعريف على أهمية ومكانة البلدية وموقعها في سلسة النظام باعتبارها قاعدة الهرم في الدولة، وهذا ما جعل المشرع يردف تعريف مكمل للمادة الأولي والمدرج فى المادة الثانية، وبهذه الإضافة المكملة لتعريف البلدية بفتح المجال لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وأن البلدية موقع لممارسة المواطنة المقصود منه والانخراط بشكل مباشر في ممارسات قواعد الحكم الراشد في التسيير المحلي للجماعات الإقليمية، فالمواطنة تعني الحقوق المكفولة من طرف الدولة للفرد أو المواطن مقابل تحمله للالتزامات المفروضة عليه من طرف الدولة، وهذا يؤدي إلى أحقية المواطن في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية وهذا ما يسمي بالديمقراطية التشاركية والتي هي من آليات ومبادئ الحكم الراشد والتى تضمن لأفراد المجتمع المشاركة في رسم السياسات العامة واتخاذ القرار عن طريق الاستشارة واللقاءات مع المواطنين.

وبهذا نرى أن مفهوم البلدية قد إحتوى دعامة أساسية من خلال هذا التعريف الأخير، ويجدر الذكر أن إصطلاح الجماعة الأقليمية أو الجماعة المحلية أو الإدارة المحلية كلها تدل على هيئة البلدية وتشترك في ذلك الولاية، فكل هذه التسميات تصب في معنى واحد وهو الهيئات والوحدات المحلية المجسدة للنظام اللامركزي في الدولة.

ويتضح من هذه التعاريف أن البلدية كيان إداري لها إطار جغرافي محدد تتمتع بالإستقلالية المالية والشخصية المعنوية وتتخذ من النظام اللامركزي منهجا في تسيير شؤونها، وهي الميدان الحقيقي لممارسة الديمقراطية التشاركية لتسيير شؤون المجتمع المحلي وذلك بإقتراح المشاريع وتحديد الحاجات والمطالب المحلية ومحاولة إيجاد الحلول الكفيلة لتحقيقها، فالبلدية هي الهيئة الإدارية الرسمية الأقرب للمواطن وبواسطتها يمارس مهام تسيير شؤونه بنفسه والمساهمة في التنمية المحلية إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

وباستقراء ما جاء في النصوص الدستورية والقوانين المتعلقة بالبلدية يتضح أن البلدية تنشأ بموجب قانون يحدد إقليمها الجغرافي من حيث الحدود ومساحتها والتعداد السكاني القاطنين في هذا الإقليم، كما يتم تحديد اسمها ومقرها الرئيسي والولاية التابعة لها

ويستشف كذلك من التعاريف السابقة للبلدية أنها تمتاز بعدة خصائص تميزها عن الهيئات والمؤسسات الإدارية الأخرى وأهمها:

- **الشخصية المعنوية للبلدية:** وهذا ما أشارت إليه المادة الأولى من قانون البلدية لسنة 2011 وتتمثل هذه الخاصية في ممارسة البلدية حق التصرف القانوني والتعامل وتحمل الإلتزامات وأداء الأعمال الإدارية والقرارات باسمها وتحت مسؤوليتها والدفاع عن حقوقها وممارستها.

- **الذمة المالية المستقلة:** ويتعلق الأمر بحق البلدية بتوفير الموارد والمداخيل وتثمينها بناء على إمكانياتها المحلية وقدراتها، فالاستقلال المالي للبلدية يعد من الخصائص الهامة التي تفتح للبلدية مجال تجسيد المشاريع التنموية المحلية والتي لها علاقة بحاجات السكان.

ولكن هذه الخاصية ليست مطلقه بل تخضع لرقابة من قبل عدة جهات مركزية تحد من ممارسة حق التصرف المطلق مثل رقابة الوصاية والرقابة المالية، كما أن البلدية تتلقى عدة إعانات مالية من طرف المصالح المركزية للدولة.

- **هيئة لامركزية:** البلدية هيئة قاعدية بخلاف المؤسسات والإدارات المحلية الاخرى فهي تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات على المستوى المحلي بخلاف المؤسسات والإدارات الأخرى، فاللامركزية الإدارية منحها القانون للمجالس المنتخبة لممارسة سلطة إتخاذ القرار في الشأن المحلى[1].

[1] –Lakhdar Abid, **L'organisation administrative des collectivités locales**, Office des publications universitaire, Alger, 1987, P**29**.

- **خضوع البلدية للوصاية الإدارية:** رغم الاستقلالية واللامركزية الواردة في الخاصية المذكورة أعلاه إلا أن الهيئة الوصائية يمكن لها أن تحل محل المجلس البلدي في حالة إمتناعه عن إتخاذ قرار يوجبه القانون[1].
- **تمثل البلدية مجال الممارسة الديمقراطية التشاركية:** فهي على المستوى المحلي تعتبر رابطة بين المواطنين والدولة، فالبلدية تجمع عدة مواطنين يقطنون في إقليم محدد يشتركون في عدة خصائص ومميزات ثقافية واجتماعية وهذا يدعم الشعور بالانتماء والولاء للدولة.
- **إنشاء البلدية واحداثها يتم بموجب القانون:** وهذا صريح المادة الأولى من قانون البلدية لسنة 2011، أن البلدية تحدث بموجب القانون على خلاف المؤسسات الأخرى والتي عادة تنشأ بموجب مرسوم أو نص تنظيمي.

المطلب الثاني: مراحل تطور البلدية في الجزائر

إن نشأة البلدية الجزائرية كان منذ بداية عهد الاستعمار الفرنسي وقد تميز التطور التاريخي للبلدية بمرحلتين رئيسيتين تتمثلان في: مرحلة الاستعمار الفرنسي كمرحلة أولى ومرحلة الاستقلال كمرحلة ثانية.

1- مرحلة الاستعمار الفرنسي:

كان بداية هذه المرحلة سنة 1844 حينما وضع الاستعمار الفرنسي على مستوى القرى والمداشر والمدن هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية**"Bureaux arabes"** والتي كانت

[1]- علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 139.

مسيرة بواسطة القيادات العسكرية الفرنسية والمتمثلة في الضباط لغرض السيطرة على مقاومة الجماهير وضمان تموين الجيش الفرنسي.[1]

لقد عمد الاستعمار الفرنسي إلى إنشاء البلدية في بدايات عهده من احتلال الجزائر لهدف تحديد خارطة واضحة للمناطق داخل الجزائر من أجل السيطرة ومحاولة ضبط الأمن والاستقرار الداخلي، ولهذا قررت السلطة الاستعمارية سنة 1868 إحداث تنظيم بلدي يتضمن ثلاث أصناف من البلديات وهي كما يلي:

أ- البلديات الأهلية:

ويسود هذا الصنف من البلديات في المناطق الجنوبية الصحراوية وبعض مناطق الشمال النائية وتتولى إدارة هذه البلديات القوات العسكرية الفرنسية بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي تم تعيينهم من طرف السلطات الفرنسية واستمر هذا النظام إلى غاية 1880.[2]

ويعكس هذا النوع من التسيير للبلدية مدى محاولة الإستعمار الفرنسي لبسط نفوذه على هذه المناطق النائية وهذا باستعمال وسائل القوة والترهيب ضد الأهالي مستعينا بذلك على بعض الأشخاص المعينين حسب ولائهم للإدارة الفرنسية، بالإضافة إلى الإعتماد على أشخاص يتمتازون بالنفوذ والقيادة على مستوى النظام القبلي.

ب- البلديات المختلطة:

يرتكز هذا النوع من البلديات في الجزائر وقسنطينة ووهران حيث وصل عدد البلديات في عمالة وهران 20 بلدية و24 في عمالة الجزائر و34 في قسنطينة بمجموع 78 بلدية.

[1]- محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري التنظيم الإداري الإدارة النشاط الإداري**، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 232

[2]- محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 232

وقسمت إدارة البلدية المختلطة إلى هيئتين هما المتصرف واللجنة البلدية.[1]

يتميز هذا الصنف من البلديات بالتسيير المدني الخاضع لسلطة رئيس الدائرة وكان يتمتع بسلطات واسعة مما خوله تعيين القياد المكلفين بتأطير السكان ومراقبتهم والإبلاغ.

ج- البلديات ذات التصرف التام :

كان عدد البلديات أثناء إندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 (332) بلدية ثم عمدت السلطات الاستعمارية إلى إصدار المرسوم رقم 56-642 المؤرخ في جوان 1956 إلى تعميم البلديات ذات التصرف التام على كافة المناطق بالجزائر وكان الهدف من ذلك هو مواجهة ومقاومة الثورة وحصرها والحد من امتدادها.

وتتكون البلدية ذات التصرف التام من هيئتين تمثلها وهما:[2]

- **المجلس البلدي:** الذي يتم انتخابه من طرف سكان البلدية الجزائريين والمستعمرين
- **رئيس البلدية:** ويتم إنتخابه من طرف المجلس والذي يكون أحد أعضائه.

وقد أحدث هذا النوع من البلديات أقسام إدارية خاصة في المناطق الريفية والحضارية وتسيير ذو طابع عسكري يؤثر بشكل مباشر في إدارة شؤون البلديات. [3]

يتبين من هذا النوع من البلديات هو مواكبة الأحداث والتطورات الحاصلة على مستوى التحول الحاصل في الميدان من ثورة وغليان في المجتمع الجزائري ومحاولته التحرر من قيود الاستعمار.

---

[1]- كريم ولد النبية، **الإنتخابات المحلية في البلديات المختلطة (إنتخابات 1947 في بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا)**، مجلة مصادر، العدد 09، 2014، ص03.

[2]- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، ط 2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 17 20، ص 270.

[3]- محمد الصغير بعلي، **مرجع سابق**، ص 232.

ومن خلال هذه المرحلة الاستعمارية التي مر بها التنظيم البلدي في الجزائر كان غرضه خدمة جانب الاحتلال والمستعمر الفرنسي على حساب المجتمع الجزائري وإقصائه من أدنى الحقوق الأساسية ومن بينها المواطنة وحق الانتماء وذلك بطمس الهوية الوطنية وبث الفوارق والجهوية في المجتمع الواحد، وهذا ما يتضح بالنظر إلى أصناف البلديات التي مرت في هذه المرحلة ويتم فيها إقحام الجانب العسكري في التسيير والإدارة.

2- مرحلة الاستقلال:

أ- المرحلة الأولى (1962 -1967):

إن خروج الجزائر من احتلال طال أمده وحرب دمرت وخربت جميع المكونات الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية والقيمية للمجتمع الجزائري وهذا ما جعل البلدية الجزائرية تتعرض لأزمة في جميع النواحي مما نتج عنه وضع خطير في تسيير شؤون البلديات على المستوى الوطني.

فقد أصبحت أكثر البلديات والمؤسسات العامة تعاني شلل شبه كلي من جانب التسيير وإدارة الشأن العام، فقد عانت البلدية كتنظيم إقليمي إبان السنوات الأولى للاستقلال أزمة حادة ترجع إلى المغادرة الجماعية للمسؤولين الأوربيين الذين كانوا مسيرين .[1]

الوضع المزري الذي عاشته البلدية في هذه المرحلة أدى إلى اتخاذ عدة إجراءات وإصلاحات من قبل السلطة آنذاك، ولذا من باب الحكمة والأهمية التي تكتسيها البلدية كإدارة محلية مهمة في المجتمع ظهرت عدة محاولات لإصلاح الوضع تمثلت في:

[1]- جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر العين النصر من القانونية ومتطلبات الواقع**، دار الأهلة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 184.

- إعادة تجميع البلديات وفقا للمرسوم الصادر بتاريخ:1963/05/16 تحت رقم 63-189 [1] والذي ينص على إعادة تنظيم الحدود الإقليمية للبلديات وتقليص عدد البلديات من 1500 بلدية إلى 676 بلدية، وكان هذا بهدف تدارك قلة العنصر البشري المسير للبلديات.
- مساهمة البلدية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بتنصيب لجنة التدخل الاجتماعي والاقتصادي والمتكونة من السكان وتعيين ذو خبرة في المرافق العامة يتولون شأن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي على مستوي البلديات عن طريق الاقتراحات والآراء حول مشروع الميزانية، بالإضافة إلى جهاز المجلس البلدي المكلف بتنشيط القطاع الاشتراكي الذي أنشئ في 22 مارس 1963 على مستوى كل بلدية يتولى تنظيم وتسيير المؤسسات الشاغرة وهو يتشكل من رؤساء اللجان وممثل عن الجيش والسلطات الإدارية بالبلدية، ممثل عن الإتحاد العام للعمال الجزائريين ومثل من الحزب الحاكم.[2]

رغم هذه المحاولات الإصلاحية إلا أن الوضع الذي يسود البلدية ليس بالوضع الجيد بسبب عدة مشاكل أغلبها متعلق بسوء التسيير وعدم وجود الكفاءات في هذا المجال المنوط بالبلدية والمتمثل في تلبية تطلعات المجتمع وهذا رغم تنصيب هذه الأجهزة بصفة فعلية وقيام بعضها بمهامها إلا أن الغرض من إنشائهالم يتحقق في أرض الواقع، وهذا ما دفع بالحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) إلى إصدار قانون البلدية لسنة 1967.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 63/189، المؤرخ 31 ماي 1963، المتعلقة بإعادة التنظيم الإقليمي للبلديات، ج ر، العدد 35، سنة 1963.

2- جمال زيدان، مرجع سابق، ص 85.

ب- المرحلة الثانية (1967 – 1989):

تبدأ هذه المرحلة بإصدار الأمر 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967[1] الخاص بقانون البلدية والذي أعطى صلاحيات واسعة في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتنموي مع الإبقاء على العلاقة بين الإدارة والحزب الحاكم من حيث تحضير الهيئة المسيرة للمجالس الشعبية البلدية بدء من الترشح والتقيد بالتعليمات أثناء ممارسة المهام على مستوى البلديات وتميز التسيير في هذه المرحلة بالنموذج الإشتراكي كتوجه عام للدولة الجزائرية وفى عام 1981 تم إصدار قانون يعدل قانون البلدية يمس اختصاصات البلدية تحت رقم 81-09 المؤرخ في 1981/07/04 [2] وتلى هذا القانون عدة مراسيم توضح اختصاصات وصلاحيات البلدية في عدة قطاعات كانت في السابق لا تتدخل فيها البلدية.

وتوجت هذه الإصلاحات بإصدار القانون رقم 84-09 بتاريخ 1984/02/04 المتضمنة التنظيم الإقليمي الجديد، حيث تم زيادة عدد البلديات ليصل العدد إلى 1541 بلدية.[3]

وما يلاحظ على هذه الإصلاحات والتعديلات التي طرأت على قانون البلدية هو التسيير الأحادي الموجه من الحزب الحاكم هو السائد وفقا للنهج الاشتراكي ولكن أقل حدة من السابق بالنظر إلى الإلتزام والتقيد الصارم بمبادئ النظام الاشتراكي وهذا يعود بالأساس إلى الضغط وبروز واضح لحراك سياسي واجتماعي يدعو الى الانفتاح والتعددية السياسية وهذا ما أفرزته أحداث 05 أكتوبر 1988 وما أعقبها من تحولات ومستجدات مست أسس النظام ومبادئه وبما فيها

1- الجزائر، الأمر رقم67-24، المؤرخ في 18 جانفي 1967، **نفس المرجع**.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون** رقم 81-09، المؤرخ في 07 جويلية 1981، يتضمن قانون البلدية، ج ر، العدد 27، سنة 1981.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون** رقم 84-09، المؤرخ في 07 فيفري 1984، المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد، المادة 05، ج ر، العدد 06، سنة 1984.

القانون 89-17 المؤرخ 1989/12/11 المتضمن قانون البلدية الذي يفتح المجال للتعددية السياسية ويحضر لتنظيم أول انتخابات تتسم بالتعددية ومشاركة الأحزاب السياسية، كما نص هذا القانون على إحداث مجلس يتكون من 03 إلى 05 أعضاء من بينهم الرئيس يعينهم الوالي مهمتهم تسيير المجالس البلدية بصفة مؤقتة إلى غاية تنظيم الانتخابات التي تم إجراءها يوم 12 جوان 1990 والتي كانت سبب في دخول الجزائر في أزمة أمنية وسياسية دامت لسنوات.

ج- المرحلة الثالثة (مرحلة قانون 1990):

نتاج هذا القانون جاء تجسيدا لأحكام وقيم أقرها دستور 1989 والمتمثلة في إلغاء هيمنة الحزب الواحد واتخاذ التعددية الحزبية وحرية تأسيس الجمعيات في مختلف المجالات والتخلي بصفة نهائية عن النهج الإشتراكي، فقانون البلدية رقم 90-08 المؤرخ في 1990/04/11 يؤكد على التحول الجوهري في مجال التسيير والممارسة على مستوى البلدية، إلا أنه في الواقع لم يتم العمل به بشكل عملي بسبب الأزمة التي تلت إجراء الانتخابات المحليه وما صاحبها من تحولات سياسية وحل المجالس الشعبية المنتخبة وتعويضها بمندوبات تنفيذية بلدية وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 92-142 الصادر في 1992./04/11[1]

إن الوضع نتج عنه عدم فاعلية المندوبيات وعدم تطبيق أحكام قانون البلدية لسنة 1990 ناهيك عن الأوضاع الأمنية والتي ساهمت بشكل مباشر في تعطل جميع المصالح على مستوى البلديات.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي** رقم 92-142، المؤرخ في 11 أفريل 1992 يتضمن حل مجالس شعبية بلدية، ج ر، العدد 27، سنة 1992.

لقد تميز الظرف الاستثنائي في تسيير البلدية بركود تام على المستوى المحلي بسبب طول مدة هذا الإجراء والذي استمر لمدة 5 سنوات.[1]

حيث استمر هذا الوضع من التسيير إلى غاية إجراء انتخابات محلية في 1997/10/23 منظمة طبقا للأمر 97-07 المؤرخ في 1997/03/06 المتعلق بالانتخابات والذي أفرز مجالس شعبية بلدية متعددة التشكيلات السياسية وهذا ما أقره قانون البلدية لسنة 1990 والذي دام العمل به لمدة تزيد عن 20 سنة.

د- المرحلة الرابعة (مرحلة قانون البلدية لسنة 2011):

بغض النظر عن الأسباب الواقعية التي رافقت قانون البلدية لسنة 1990 إلا أن النقائص والسلبيات الواردة في مجال التسيير وبالأخص العلاقة بين البلدية والوصاية كانت سببا في إصدار نظام قانوني جديد للبلدية والمتمثل في القانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22[2] والذي يحمل في طياته عدة إصلاحات جوهرية وخاصة في جانب تشكيل المجالس الشعبية البلدية وإضفاء الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، بالإضافة إلى توسيع صلاحيات المجالس المنتخبة في الجانب التنموي وتحديد بشكل أدق لصلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يعد المركز الرئيسي في تسيير شؤون البلدية من حيث الازدواجية في التمثيل للبلدية والدولة في آن واحد.

إن هذا القانون المنظم للبلدية جاء تكريسا وتعزيز للمسار الديمقراطي المنتهج في محاولة لإصلاح هياكل الدولة والمؤسسات الدستورية على المستوى المحلي، ولهذا يلاحظ على قانون

[1] جمال زيدان، **مرجع سابق**، ص95.

البلدية لسنة 2011 جاء موسعا لصلاحيات المجالس الشعبية البلدية وضمان تمثيل المرأة وتواجدها في المجالس الشعبية البلدية، حيث يحدد هذا القانون الصلاحيات المختلفة للبلدية في مختلف الميادين والمجالات وهذا ما ورد في عدة مواد من قانون البلدية وبالأخص المواد الواردة في الباب الثاني والمتعلق بـ صلاحيات البلدية.[1]

كما ركز هذا القانون على الجانب التنموي المحلى وتكريس دور المواطن والمجتمع المدني المحلي في ممارسة المشاركة وصنع ورسم وتنفيذ السياسات العامة المحلية.

بالرغم من الإيجابيات التي أتى بها القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية إلا أن أكثر ما يشوبه من عيوب هو هيمنة السلطات المركزية من الناحية الواقعية، بالرغم من تكريس اللامركزية من ناحية النص القانوني والمتمثلة في وزارة الداخلية عن طريق ممثليها الوالي ورئيس الدائرة بواسطة فرض الوصاية والرقابة والتبعية المالية، وهذا ما يتعارض ونظام اللامركزية في التسيير واستقلالية البلدية.

بالإضافة إلى الاختلالات التقنية الموجودة في القانون 11-10 والمتمثلة في إنتخاب رؤساء المجالس الشعبية البلدية بسبب التضارب بين القانون العضوي المتعلق بالانتخابات كما يتضمن هذا القانون العديد من الإحالات إلى التنظيم والمقدرة 67 إحالة وهذا ما يؤدي إلى إضعاف المركز القانوني للبلدية من خلال تنظيمه بموجب مراسيم تنفيذية.[2]

إن هذه التناقضات والعيوب تستدعى مراجعة شاملة لقانون البلدية لجعله يتماشى والتطورات الحاصلة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فرغم تدارك بعض الاختلالات التقنية فيما يخص إنتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي من خلال التعديل الحاصل

[1]- الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **نفس المرجع**.

[2]- فوزي بن عبد الحق، قراءة سياسية في قانون البلدية 11-10 إصلاح بلدي أم احتواء للتحول الديمقراطي، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 07 العدد 2 تاريخ النشر 2018/06/10، ص 108.

بخصوص إنتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي وهذا ما توضحه أحكام الأمر رقم 21 -13 المؤرخ في 31 اوت .2021[1]

إلا أن هذا التعديل الشكلي لا يكفي لبلوغ الأهداف الحقيقية للمجالس المنتخبة المحلية وممارسة الدور الحقيقي للبلدية، وعليه فمن الواجب الإسراع في إصدار قانون وتنظيم جديد للبلدية يعزز دورها ويكرس استقلاليتها من خلال ذلك النظام اللامركزي خدمة للتنمية المحلية واستدامتها.

المطلب الثالث: صلاحيات ومهام البلدية

يقع على عاتق الجماعة المحلية (البلدية) مهام وصلاحيات متعددة على نطاقها الجغرافي فهي متعددة المجالات ومتداخلة مع قطاعات مختلفة، هذه الصلاحيات التي تقوم بها البلدية كهيئة دستورية تملك من الوسائل ما يؤهلها للقيام بهذه المهام.

لإبراز دور البلدية كجماعة محلية في التنمية يجدر بنا التطرق إلى أهم مهامها في المجال التنموي

فالهيئات اللامركزية ومن بينها البلدية التي تجسد الهيئة القاعدية للدولة والمشرفة على البرنامج التنموي المحلي، فقد عرفت البلدية الجزائرية تطور هام في السياق التنموي منذ الاستقلال لغرض بلوغ تنمية محلية شاملة وفعالة ومستدامة، وهذا ما دفع بالدولة توفير وتسخير إمكانيات بشرية ومادية للجماعات الإقليمية ومنحها جميع الصلاحيات والاختصاصات التي تجعلها كممثل رئيسي للدولة على المستوى المحلي.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر** رقم 21-13، المؤرخ في 31 أوت 2021، يعدل ويتمم بعض أحكام القانون رقم 11-10، المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، ج ر العدد 67، سنة 2021.

ودون الفصل بين الصلاحيات والاختصاصات التي يمارسها رئيس المجلس الشعبي البلدي والمجلس المنتخب والذين يعتبرون منفذون ومخولون لأداء هذه المهام فهي نفس الصلاحيات التي يشرفون على تنفيذها وبناء على هذه الصلاحيات والاختصاصات التي نتطرق إليها من زاوية محددة وهي في مجال التنمية المحلية والتي ندرسها على مستوى مجالاتها الأساسية الرئيسية وهي:

الفرع الأول: مجال السياسات العمرانية والتهيئة والتجهيز:

من أهم الاختصاصات التي تقوم بها هيئة البلدية وتسهر على إنجازها وتلبيتها هو تحسين الإطار العمراني وتهيئة الإقليم وخاصة المناطق الحضرية والشبه حضرية وتوفير كل وسائل العيش الكريم للمواطن وهذا ما يكرسه المجلس الشعبي البلدي ويسعى إلى تحقيقه وتتمثل بالخصوص فيما يلي:

- إعداد المخططات البلدية للتنمية المحلية على جميع المستويات المدى القصير والمدى المتوسط وطويل المدى ورصد وتوفير الأغلفة المالية لبرمجة المشاريع التنموية.
- حماية الطابع الجمالي العمراني للمدن وحماية المرافق وصيانتها والسهر على دعمها بالتجهيزات والمعدات الضرورية لأداء مهامها التي أنجزت من أجله.
- الموافقة القبلية على إنشاء أي مشروع في تراب البلدية بإمكانه أن يحتوي مخاطر تضر البيئة.
- المحافظة على المواقع والأماكن الطبيعية والآثار ذات القيمة والمرجعية التاريخية من الإندثار والتلف والتخريب والتغيير.
- الاهتمام بالمساحات الخضراء والأراضي الفلاحية والغابية والمناطق المحمية أثناء إقامة المشاريع السكنية والصناعية في تراب البلدية.
- فتح الطرق والمسالك وتعبيد الأحياء والشوارع وتهيئتها وترميمها وخاصة الطرق الرئيسية والمسالك المؤدية إلى المناطق الريفية والفلاحية والغابية.

- القيام بإنشاء مختلف الشبكات المختلفة في كل المناطق السكنية والعمل على الربط بها وخاصة شبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي والكهرباء والغاز.

تولت البلدية هذه الاختصاصات في مجال التعمير وذلك لحماية النسيج العمراني والمحافظة على العقار والاستغلال الأمثل له ما يتيح لها مستقبلا برمجة مشاريع استثمارية تساهم في تنشيط الحركة الإقتصادية والمساهمة في دعم ميزانية البلدية وإتاحة فرص للتشغيل والقضاء على البطالة.

الفرع الثاني: على مستوى السياسات الاجتماعية والثقافية والشبانية:

للبلدية دور كبير في المجال الاجتماعي وخاصة الصحة والتعليم والسكن والثقافة والسياحة، ففي ميدان الصحة والتعليم تتمثل في:

- تشييد مؤسسات التعليم الابتدائي والسهر على صيانتها وترميمها ودعمها بجميع الوسائل البيداغوجية كالتجهيزات والمعدات مثل أجهزة التدفئة والمكيفات الهوائية.
- توفير النقل المدرسي وخاصة في المناطق النائية والمعزولة سواء التكفل بالنقل عن طريق حافلات البلدية أو إيجار حافلات من الخواص بواسطة عقود.
- السهر على ضمان توفير الوجبة الساخنة في جميع المدارس الابتدائية ويتم ذلك عن طريق إبرام عقود التموين للمطاعم المدرسية.
- دعم المدارس الابتدائية والمطاعم المدرسية بالعنصر البشري المكلفين بالحراسة والنظافة والإطعام.

أما في مجال الصحة فالبلدية مكلفة بالمحافظة على الصحة العمومية ومراقبة النظافة العمومية من خلال إنشاء مكتب بلدي خاص بالوقاية والنظافة تتمثل مهمته في:

- مراقبة عملية توزيع المياه الصالحة للشرب والإشراف على جوفلتها، وكذا مراقبة مشاريع صرف المياه القذرة والنفايات الجامدة والسهر على معالجتها ونقلها.

- مكافحة ناقلات الأمراض المعدية بواسطة الرش الدوري الموسمي للمناطق التي تعتبر مصدرا لهذه الحشرات كاللشمانيوز وغيرها.
- الرقابة الدورية والدائمة للمحلات والأسواق والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور المسوقة للأغذية والمنتوجات الكثيرة الاستهلاك.
- إنجاز قاعات العلاج في جميع التجمعات السكانية والمناطق الريفية وتوفير الوسائل والإمكانيات المادية لتسهيل نقل المرضى.
- حماية البيئة من التلوث وذلك من خلال حماية الغابات والمناطق الفلاحية من الحرائق ومراقبة مصبات مياه الصرف الصحي ومنع السقي بها.

أما في مجال سياسات السكن حيث تم الإشارة إلى هذه الصلاحيات في المواد من 113 إلى 120 من قانون البلدية 11-10 وتتمثل في وضع آليات وتقاليد تدفع الى ثقافة عقارية عمومية وهي:[1]

- تشجيع تأسيس الجمعيات السكانية والأحياء من أجل القيام بعمليات حماية العقارات أو الأحياء السكنية والسعي لتجديدها وترميمها.
- تسهيل عمل رجال الأعمال وأصحاب المبادرات والمساعدة على ترقية برامج السكن حيث تتولى البلدية توفير العقار الموجه للبناء وضمان الربط بجميع الشبكات.

وبخصوص السياسات الثقافية والسياحية والرياضية فالبلدية مخولة بإتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي من شأنها دفع وترقية الثقافة والسياحة والرياضة على مستوى البلدية وذلك بـ:

- العمل على صيانة المراكز الثقافية والمكتبات وتوفير الوسائل الملائمة لممارسة النشاطات الثقافية والترفيهية وربطها بشبكة الأنترنات.

[1] – الجزائر، القانون رقم 11 – 10، المؤرخ في 22 جوان 2011، **نفس المرجع**، المواد من 113 إلى 120.

- تشجيع وتوسيع القدرات السياحية بتوفير مراكز الراحة وضمان الأمن والسكينة على مستوى هذه المناطق وحماية المناطق السياحية من التعدي.
- بناء الفنادق والسهر على مراقبتها والعمل على تقديمها لخدمات راقية.
- صيانة الهياكل الرياضية وإنجاز الملاعب البلدية والجوارية والمسابح والعمل على تأديتها للخدمة المطلوبة.
- تنشيط حركة الجمعيات الرياضية والشبانية ودعمها وتخصيص اعتمادات مالية لإعانتها في الميزانية البلدية.
- تشجيع الرياضة المدرسية وتطويرها والإشراف على تنظيم الدورات الرياضية والمسابقات المختلفة على مستوى إقليم البلدية.

الفرع الثالث: اختصاص البلدية في مجال السياسات البيئية والاقتصادية:

الاهتمام بالمجال البيئي والاقتصادي أهم المحاور التي تسهر عليها الدولة لارتباطهما الوثيق بشكل مباشر بالتنمية المستدامة ويشكلان العلامة الواضحة للنهوض والتقدم، وإن كانت القوانين والنصوص التشريعية السابقة في الجزائر قليلة في المجال البيئي، إلا أنه في السنوات الأخيرة لقيت اهتمام كبير من طرف الفواعل الرسمية للدولة وبما فيها الجماعات المحلية.

فقد سن المشرع الجزائري عدة قوانين خاصة بالبيئة مثل القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية بالبيئة وقانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه والقانون رقم 12-84 يتضن النظام العام للغابات وسنبرز أهم النقاط التي تتدخل فيها البلدية كصاحبة الاختصاص في مجال البيئي والاقتصادي.

- حماية البيئة من التلوث وذلك من خلال حماية الغابات والمناطق الفلاحية من الحرائق ومراقبة مصبات مياه الصرف الصحي ومنع السقي بها.

- ترشيد وحسن استغلال الموارد الأولية الطبيعية المتجددة وضمانها للأجيال المستقبلية.[1]
- العمل والإشراف على نظافة المحيط من جميع النفايات.
- إنجاز المنشآت وهياكل الحماية واتخاذ كل التدابير للوقاية من المخاطر في المناطق والأقاليم المهددة بصعود الطبقات المائية الجوفية ومساعدة السكان المعنيين للحفاظ على الإطار المعيشي والأملاك.[2]
- فرض رقابة على كيفيات استعمال المياه والمحافظة عليها بالتنسيق مع المكلفين بأداء مهام شرطة المياه ومراقبة استعمال المياه في المجالات المختلفة الصناعية والفلاحية وذلك لحمايتها من كل أشكال التلوث وسوء الاستغلال للثروة المائية.
- حماية الغابات والأراضي ذات الطابع الغابي والتكوينات والتجمعات الغابية الأخرى[3]من الحرائق والتلف والتعدي غير المشروع سواء بالقطع أو الاستغلال غير المرخص.
- العمل على تطوير وزيادة الثروة الغابية وحماية النباتات الطبيعية والقيام بعمليات التشجير الدورية وتنميتها واستغلالها بعقلانية.
- حماية الأراضي المعرضة للانجراف والتصحر والعمل بالتنسيق مع المصالح المتداخلة في مجال حماية الغابات وتقديم جميع المساعدات لهذا الغرض.
- القيام بتهيئة الغابات والمساحات الخضراء للترفيه لغرض تحسين الوسط المعيشي للمجتمع والمحافظة على البيئة وعواملها.

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون** رقم 03 – 10، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 42، سنة 2003.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون** رقم 05-12، المؤرخ في 04 أوت 2005، المتعلق بالمياه، ج ر، العدد 60، المادة 55، سنة 2005.

[3] – ا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون** رقم 12-84، المؤرخ في 04 أوت 1984، يتضن النظام العام للغابات، ج ر، العدد 26، سنة 1984.

- تقديم التراخيص أو منع القيام بأي أشغال في إقليم البلدية إن كانت هذه الأشغال تحدث أخطار بيئية.

أما عن الاختصاص والصلاحيات الموكلة للبلدية في المجال الاقتصادي فقد أضحت من أهم المهام التي تسعى الدولة إليها والمنتظر أن تتولاها الجماعات الحلية وخاصة في الآونة الأخيرة وذلك بتبني الطابع الاقتصادي للجماعات المحلية والتي يجب عليها إيجاد مصادر ومداخيل محلية لتعزيز ميزانيتها وفتح مجال الاستثمار والانفتاح على القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة كشريك اقتصادي فعال للبلدية، ولأهمية الاستثمار بالنسبة للبلدية فقد خصصنا مبحث في الفصل الثاني لإبراز الدور التنموي المحلي للاستثمار والقطاع الخاص، إلا أنه يمكننا الإشارة إلى أهم التدخلات الرئيسة للبلدية على مستوى السياسات الاقتصادية والمتمثلة في:

- إيجار المحلات والسكنات والعقارات البلدية عن طريق المزاد العلني وتثمين الإيجار دوريا.
- تقديم تسهيلات لرجال الأعمال والمستثمرين الخواص في مجال النشاطات الخدماتية والحرفية والتجارية والصناعية والفلاحية.
- تحصيل الإتاوات والضرائب والمساهمات والرسوم وحقوق الإيجار التي تم تحديدها وفقا للقوانين والتشريعات السارية المفعول.[1]
- إمكانية التعاون بين البلديات لإنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة، هذه المؤسسات يمكن أن تكون ذات طابع اقتصادي يعد مصدر للميزانية البلدية.
- إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري تكون تحت إشراف الجماعات الإقليمية مع إلزامها بتحقيق التوازن بين إيراداتها ونفقاتها.

[1]- الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **مرجع سابق**، مادة 196.

- الامتياز وتفويض المصالح العمومية عن طريق برنامج أو صفقة طلبية.[1]

إن مجمل هذه الصلاحيات والمهام والاختصاصات التي تتولاها البلدية بطاقمها الإداري والمجلس المنتخب وبمشاركة جميع المتدخلين للمساهمة في التنمية المحلية كالمصالح القطاعية المختلفة الممثلة للدولة والمساعدة للجماعات المحلية والمجتمع المدني والمواطنين، فالبلدية تمثل الدولة لتجسيد هذه الصلاحيات وتنفيذها على أرض الواقع.

المطلب الرابع: هيئات البلدية

باعتبار البلدية الهيئة القاعدية في الدولة وتشكل الإطار الأساسي لممارسة المجتمع لشأن التسيير المحلى عن طريق المشاركة والاقتراح والاطلاع والمساهمة في بناء ورسم السياسات المحلية وتنفيذها بواسطة الآليات المختلفة التي يتم بها تحقيق هذا الدور الهام على المستوى المحلي، فالبلدية تتكون من مجلس منتخب يدعى المجلس الشعبي البلدي يرأسه رئيس منتخب من قبل المجلس وإدارة تتولى المهام الإدارية. وتتمثل هيئات البلدية في:

1- المجلس الشعبي البلدي (هيئة مداولة)
2- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي
3- إدارة البلدية ينشطها الأمين العام للبلدية

الفرع الاول :المجلس الشعبي البلدي

يعد المجلس الشعبي البلدي هيئة مداولة ومركز القرار في البلدية من خلال المداولات التي يصادق عليها ويقرها، فهو يعتبر الجهاز المنتخب على المستوى المحلي والمخول في التسيير ويمثل قاعدة اللامركزية والمجال المخول للمواطنين للمشاركة وفرض الرقابة الشعبية على المجلس المنتخب.

[1] - الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **نفس المرجع**، مادة 196.

يتم انتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر لمدة خمسة سنوات، وقد تم تحديد عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي وفقا لمعيار عدد السكان في كل بلدية وكان تحديد عداد الأعضاء طبقا للأمرية 21-01 المؤرخ في 10 مارس 2021 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات[1] والذي ينص على أن عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية يتغير حسب تغير عدد سكان البلدية الناتج عن عملية الإحصاء للسكان والإسكان الأخيرة وضمن الشروط التالية:

- ثلاث عشرة عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانه عن 10.000 نسمة.
- خمسة عشرة عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.001و20.000 نسمة.
- تسعة عشرة عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و50.000 نسمة.
- ثلاثة وعشرون عضوا في البلديات التي عدد سكانها بين 50.001 و100.000 نسمة.
- ثلاثة وثلاثون عضوا في البلديات التي عدد سكانها بين 100.001 و200.000 نسمة.
- ثلاثة وأربعون عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.001 نسمة أو يفوق.

والملاحظ أن عدد المقاعد لم يتم تغييره فهو نفس ما نص عليه القانون العضوي للانتخابات رقم 12-01 المؤرخ في 21 جانفي 2012 في المادة رقم (79).

ومن خلال هذا الإبقاء على عدد المقاعد فإن المشرع أراد تعزيز وتدعيم المشاركة والتعددية في المجلس البلدي فقد كان عدد المقاعد قبل القانون العضوي لسنة 2012 يقل عن ذلك حيث

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر** رقم 21-01، المؤرخ في 10 مارس 2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج ر، العدد 17، سنة 2021.

يتراوح بين 07 أعضاء كحد أدنى للبلديات أقل 10.000 نسمة و33 عضو للبلديات التي يفوق أو يساوي عدد سكانها 200.000 نسمة.

وقد أخذ المشرع الجزائري بأسلوب الانتخاب الكامل والكلي لجميع أعضاء المجلس الشعبي البلدي خلافا لبعض الأنظمة في العالم التي اتخذت بنظام التعيين الجزئي أو الكلي مثل المملكة العربية السعودية.

1-دورات ومداولات المجلس الشعبي البلدي:

لقد خص قانون البلدية لسنة 2011 عدد محدد لدورات المجلس الشعبي البلدي لاتخاذ قراراته والتي تصدر في شكل مداولات بحيث يجتمع في دورة عادية كل شهرين أي ستة مرات في السنة، بينما كان في القانون السابق لسنة 1990 بأربعة دورات في السنة، كما للمجلس الشعبي البلدي أن يجتمع في دورة استثنائية كلما استدعت الضرورة ذلك بدعوة من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي أو اقتراح من ثلثي عدد أعضاء المجلس.[1]

والجدير بالذكر أن معظم البلديات يجتمع مجلسها في دورات استثنائية بعدد كبير ومضاعف عن الدورات العادية وهذا يعتبر خلل وخروج عن النص القانوني حيث أصبح الاستثناء هو الأصل، ولعل هذا الإشكال يعود إلى عدة أسباب منهما ما يتعلق بالدرجة الأولى بفتح الاعتمادات المالية للبرامج المختلفة من أجل تسريع عملية انجاز المشاريع وصرف الإعانات، وبإمكان معالجة هذا الخلل لتفادي كثرة الدورات الاستثنائية من خلال توحيد صرف هذه الإعانات والبرامج في مدة محددة من السنة وخاصة المرتبطة بالمشاريع التنموية.

[1]- الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **مرجع سابق**، المادة 16.

يتخذ المجلس الشعبي قراراته عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية الحاضرة فهو يجتمع بناء على استدعاء من رئيسه، فإن لم يكتمل النصاب في الجلسة الأولى يستدعى للمرة الثانية وبعد هذا الاستدعاء يعقد الاجتماع مهما كان عدد الأعضاء[1].

وتكون جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية مفتوحة أمام حضور المواطنين وهذا تكريسا لمبدأً الديمقراطية التشاركية وإطلاع المواطنين على شؤون الهيئة المحلية ويستثني من العلنية الحالات المنصوص عليها القانون والمتمثلة في حالتين وهي:[2]

- فحص حالات المنتخبين الانضباطية.
- فحص المسائل المرتبطة بالأمن والمحافظة على النظام العمومي.

وتصبح المداولة التي أقرها المجلس الشعبي البلدي سارية المفعول بمجرد المصادقة عليها من السلطة الوصية والمتمثلة في رئيس الدائرة أو الوالي وهو ما أصطلح عليه بالتصديق الصريح، أما التصديق الضمني فيكون بعد مرور 21 يوما من تاريخ إيداعها لدى السلطة الوصية وهذا خلافا للقانون الذي سبقه والذي حدد المدة بـ: 15 يوما.

كما أن المشرع حدد مداولات تقتضي المصادقة الصريحة والمسبقة لتنفيذها نظرا لأهميتها بالنسبة للبلدية كهيئة محلية والدولة ذات السيادة وهي:[3]

- الميزانية والحاسبات.
- قبول الهدايا والوصايا الأجنبية.

[1]- الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **نفس المرجع** ، المادة 23.

[2]- الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **نفس المرجع** ، المادة 26.

[3] - الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **نفس المرجع**، المادة 57.

- اتفاقيات التوأمة.
- التنازل عن الأملاك العقارية البلدية.

إلا أن المصادقة عليها مرتبطة بأجل 30 يوما من تاريخ إيداعها لدى الولاية وبعد هذا الآجل تصبح المداولة مصادق عليها وقابلة للتنفيذ وهذا ما أقرته المادة 58 من قانون البلدية11-10 لسنة 2011، المعدل والمتمم.

فى هذا الشأن المتعلق بالتصديق الصريح والحالات الاستثنائية من المفروض الحرص على المصادقة الصريحة من طرف رئيس الدائرة أو الوالي لأنها حالات تتعلق بمواضيع ووقائع ذات أهمية بالنسبة للبلدية والدولة ككل كحالة قبول الهدايا الأجنبية واتفاقيات التوأمة والتنازل عن الأملاك العقارية للبلدية فهي من المسائل المرتبطة بسيادة الدولة والقانون الداخلي وعليه فمن الأفضل إبداء رأي الوصاية بشكل صريح ومسبق.

2-لجان المجلس الشعب البلدي:

أقر قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 22 جوان2011 تشكيل لجان دائمة للمجلس الشعبي البلدي تتعلق بالمسائل المرتبطة باختصاصه وهي:[1]

- الاقتصاد والمالية والاستثمار.
- الصحة والثقافة وحماية البيئة.
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية.
- الري والفلاحة والصيد البحري.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب.

[1] - الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **نفس المرجع**، المادة 31.

وهذه اللجان محدد من 03 لجان إلى 06 لجان حسب تعداد السكان.[1]

إن تشكيل هذه اللجان من المجلس يؤدي إلى تسهيل عمل المجلس وتنويره من طرف هذه اللجان بكل القضايا والوقائع والمطالب الأساسية للسكان والإقليم فهي بمثابة هيئة مصغرة مختصة بمجال محدد تتولاه بواسطة أعضائها ورئيسها المنتخب من أعضاء اللجنة.

كما يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي أن يقترح تشكيل لجنة خاصة لدراسة موضوع استثنائي والتي تقدم نتائج أعمالها لرئيس المجلس الشعبي البلدي في أجل محدد في مداولة مصادق عليها من طرف المجلس وهذا طبقا للمادة 34.

وأكدت المادة 35 من قانون البلدية 11-10 على أهمية التمثيل النسبي الذي يعكس التركيبة السياسة للمجلس الشعبي البلدي وهذا لإضفاء الشفافية والديمقراطية التشاركية وإشراك المعارضة الحزبية في عمليات التسيير والتنمية، فاللجان دائمة أو خاصة تعتبر مهمة بالنسبة للمجالس البلدية فهي أداة فعالة لتشخيص الأوضاع والمسائل وتقديم الحلول والاقتراحات.

3-حل المجلس الشعبي البلدي:

إن عمل المجلس الشعبي البلدي ونظرا لأهميته في تسيير الشؤون المحلية وتحقيق طموحات المجتمع المحلي يقتضي الأمر أن يكون هذا المجلس مدرك لتطلعات المواطنين وإلا أصبح يشكل عائقا ومعرقلا لتحقيق التنمية وحاجات السكان، وعلى هذا الأساس أفرد المشرع نصوص قانونية كمخرج لهذا العائق والانسداد الممكن حدوثه في أي مجلس بلدي ما.

[1] – حيث حددت المادة 31 من قانون البلدية 11-10 03 لجان بخصوص البلديات التي يبلغ عدد سكان عشرون ألف 20000 أو أقل، 04 لجان البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20001 إلى غاية خمسون ألف50000 نسمة. 05 لجان البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50001 إلى 100000 نسمة و 06 لجان البلديات التي يفوق عدد سكانها 100000 نسمة.

فقد نص قانون البلدية على حالات حل المجلس الشعبي البلدي والمتمثلة في ثمانية حالات حسب المادة 46 من قانون البلدية 11-10 وهي:

- حاله خرق الأحكام الدستورية، وتعد هذه الحالة مساسا بأقوى تشريع في الدولة والقانون ويمس بسيادة الدولة.[1]
- حالة إلغاء انتخاب جميعا عضاء المجلس، وهي حالة تدل على أن هيئة المجلس الشعبي البلدي وكأنها لم تكن.
- حالة الاستقالة الجماعية لأعضاء المجلس، وهي نفس تفسير الحالة السابقة وتختلفان في كيفية انتهاء المجلس.
- حالة أن يكون المجلس مصدر الاختلالات الخطيرة ثبت في التسيير البلدي أو المساس بمصالح المواطنين وطمأنتهم، حيث أن هذه الحالة تكريس لمبدأ الأمن والسكينة والتي من المفترض أن تكون من أولويات المجلس الشعبي في تحقيقها.
- حالة أن يكون أعضاء المجلس المنتخبين أقل من الأغلبية المطلقة رغم تطبيق أحكام المادة 41 التي تنص على استخلاف أعضاء المجلس المتوفين أو المستقلين أوالمقصيين أو حصول مانع قانوني، وهذه الحالة تشير إلى عدم اكتمال المجلس مما يجعل تداوله لا يملك مصداقية كافية.
- حالة الخلافات الخطيرة بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي التي تعيق السير العادي لهيئات البلدية وهذا بعد إعذار موجهه من الوالي للمجلس دون الاستجابة له، حيث أن هذه الحالة عادة ما تؤدى إلى تعطيل عمل المجلس وانسداده وهذا ما ينعكس سلبا على المصلحة العامة وعلى الهيئة البلدية كإدارة لامركزية.

[1] - الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **نفس المرجع**، المادة 46.

- حالة إدماج بلديات أو ضمها أو تجزئتها، وهذا لا يتم إلا بعد إصدار نص قانون محدد لحالة الاندماج والضم أو التجزئة.
- حالة حدوث ظروف استثنائية تحول دون تنصيب المجلس المنتخب ويتم في هذه الحالة حل المجلس المنتخب لغرض الإعداد للإجراءات المتخذة في الحالة.

وقد عالج المشرع هذه الحالات بصورة استعجالية كي يستمر المرفق العمومي في تقديم الخدمة وهذا ما أشار إليه قانون البلدية 11-10[1] والذي المنظمة لتجديد المجلس أو تعيين متصرف لتسيير شؤون البلدية إلى غاية توفر الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات.

رغم النصوص القانونية والتنظيمية المرافقة لأداء المجلس الشعبي البلدي إلا أن المجلس الشعبي البلدي في الجزائر لم يرقى إلى تطلعات المواطنين والأهداف العامة المسطرة من طرف الدولة، فهذا يعود إلى غياب الفاعلية في تسيير البلديات رغم زيادة عدد أعضاء المجلس والاعتماد على المستوى الدراسي، ونرى أن هذه المعايير غير كافية ولا يمكن أن تكون أداة لقياس الأداء وتحقيق التنمية، فقد ثبت واقعيا أن المنتخبين الذين يتمتعون بخبرة وأقدمية في التسيير أحسن من ذوي الشهادات والكفاءات العلمية المبتدئين وهذا هو حال البلديات حاليا.

وعليه ينبغي إعادة النظر في تعداد المجلس الشعبي البلدي فكثرة أعضاء المجلس يعد عائقا أكثر مما هو مساعد في أداء المجلس، وكذا ضبط شروط الترشح بدقه وإخضاع المترشحين للتكوين المبدئي وتحسين مستواهم وإطلاعهم على طرق التسيير قبل انتخابهم وخاصة الذين لهم نية تولي رئاسة المجلس الشعبي البلدي.

[1]- الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **نفس المرجع**، المواد 47-51.

الفرع الثاني: رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي قيادة البلدية ويمثلها ويعد المسؤول الأول عن تسير شؤونها، ويمثل الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي، ويساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي عدة نواب حسب عدد أعضاء المجلس المنتخب، فقد حددت المادة 69 من قانون البلدية.[1]

- نائبان للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 07 الى 09 مقاعد
- ثلاث نواب للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 11 مقاعد
- أربعة نواب للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 15 مقاعد
- خمسة نواب للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 23 مقاعد
- ستة نواب للبلديات ذات المجلس الشعبي البلدي المتكون من 33 مقاعد

يتم اختيار النواب من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي ويتم المصادقة على قائمة النواب من قبل المجلس الشبعى البلدي في غضون 15 يوم من تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي وهذا ما وضحته المادة 70 من قانون البلدية11-10.

ويشكل النواب بهذه الصفة رفقة رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيئة الثانية للبلدية والمتمثلة في الهيئة التنفيذية والتي تتولى تسيير شؤون البلدية من جميع الجوانب والمجالات، حيث يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتوزيع المهام والتفويضات على النواب باعتبارهم نواب يتفرغون وينتدبون لشغل وظيفة نائب بالمجلس الشعبي البلدي.

[1]- الجزائر، القانون، رقم 11 - 10، المؤرخ 22 جوان 2011، **نفس المرجع**، المادة 69.

1- كيفية تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي:

تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي يتم وفقا لأحكام المادة 64 والمادة 65 والتي تم تعديلها، بموجب الأمر رقم 21-13 المؤرخ في 31 أوت 2021 المعدل والمتمم لبعض أحكام القانون 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية.

حيث تبين هذه المواد عملية اختيار وتنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي، فالمادة 64 خولت الوالي استدعاء المنتخبين خلال 08 أيام الموالية لإعلان النتائج النهائية للانتخاب لغرض تنصيب المجلس الشعبي البلدي وتممت هذه المادة بالمادة 64 مكرر[1] والتي أشارت إلى العملية الإجرائية والتحضيرية لانتخاب رئيس المجلس الشعبي البلدي، أما المادة 04 من ذات الأمر فقد عدلت المادة 65 التي أقرت بأن رئيس المجلس الشعبي البلدي يكون عن طريق الترشيح وينتخب من طرف المجلس الشعبي البلدي وهذا عكس ما كان عليه في المادة 65 من القانون11-10 السالف الذكر والتي منحت رئاسة المجلس لمتصدر القائمة الفائزة بأغلبية المقاعد، ونرى أن هذا التعديل في محله من جانب وهو إبعاد هيمنة أصحاب المال على صدارة القوائم وفرض أنفسهم، إلا أنه في المقابل تبقى الإشكالية قائمة وهي أن الهيئة الناخبة في عدة حالات تقوم باختيار وانتخاب القائمة على أساس متصدر القائمة الذي يرون فيه الشخص المناسب لتولي رئاسة البلدية ويتم إقصائه وعدم انتخابه من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي لأغراض إنتقامية، ومنه فلابد من إدراج بنود فاصلة وواضحة تضمن خيار الناخبين ورغبتهم التي أدلوا بها يوم الاقتراع وذلك للحفاظ على الممارسة الديمقراطية.

كما بينت المادة 65 المعدلة حالتين مخالفتين للحالة السابقة وهما:

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 21-13، **مرجع سابق**، المادة 64 مكرر.

- حالة عدم حصول أي قائمة على الأغلبية المطلقة للمقاعد فهنا يتقدم للترشح من القوائم الحاصلة على 35 % على الأقل من المقاعد.
- حالة عدم حصول أي قائمة على 35 % من المقاعد فهنا لجميع القوائم تقديم مرشح عنها.

إن هذه الحالات المدرجة لغرض فك الانسداد الذي يحصل في المجالس الشعبية بعد عملية الانتخاب.

فإجراءات اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي يستلزم وضعها في إطار ضامن لاختيار الناخبين لضمان السير الحسن للمصلحة العامة ، والملاحظ أن رئيس المجلس الشعبي البلدي في هذه التعديلات الأخيرة لم تكن مخالفة لم نص عليه قانون البلدية لسنة 1967 وسنة 1990 المكملة ومتممة، فالمادة 116 من قانون البلدية المؤرخ في 18 جانفى 1967 نص أن المجلس الشعبي البلدي ينتخب من بين أعضائه رئيسا ونائب رئيس أو أكثر تتكون منهم الهيئة التنفيذية البلدية[1]، وهذه الطريقة في هذه الفترة معقولة وهي الأمثل باعتبار الأحادية وعدم وجود للتعددية الحزبية، أما المادة 48 من قانون البلدية لسنة 1990 فقد أقرت بأن أعضاء القائمة الفائزة بأغلبية المقاعد تعين عضوا من بينهم رئيسا للمجلس الشعبي البلدي.[2]

وفي هذه الحالة يثار نفس الإشكال المتعلق بمآل إرادة وحرية اختيار الناخبين إضافة إلى عدم معالجتها لحالات عدم الحصول على الأغلبية المطلقة وتم استدراكها بموجب الأمر 21-13.

آلية اختيار رئيس المجلس الشعبي البلدي يجب أن تحظى بأهمية واهتمام بالغ من المشرع لما له من دور وصلاحيات ومهام تفرضها المصلحة العامة محليا ووطنيا من حيث تمثيله للبلدية والدولة في آن واحد.

[1] – الجزائر ، الأمر رقم67-24، المؤرخ في 18 جانفي 1976، **مرجع سابق**، المادة 116،.

[2] – الجزائر، القانون 90-08، المؤرخ في 07 أفريل 1990، **مرجع سابق**، المادة 48.

2- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يضطلع رئيس المجلس الشعبي البلدي بعدة صلاحيات واختصاصات خولها إياها القانون المنظم للجماعة الإقليمية المكرس للنظام اللامركزي فهو يمثل البلدية باعتباره يرأس المجلس الشعبي البلدي ومنتخب من طرف مواطني إقليم البلدية، ويمارس صلاحيات أخرى بصفته ممثلا للدولة باعتباره يتولى شؤون هيئة عمومية قاعدية تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع للقانون، ومن هذا الجانب فقد فصل قانون البلدية لسنة 2011 هذه الصلاحيات في المواد 77 إلى غاية المادة 84 بالنسبة لصلاحياته كممثل للبلدية، ومن المادة 85 إلى المادة 95 بصفته ممثلا للدولة.[1]

أ- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية:

من المهام والاختصاصات التي يتولاها رئيس المجلس الشعبي البلدي هي مهمة القيام بشؤون البلدية سواء من ناحية التسيير العادي لإدارة البلدية من جهة ومن جهة أخرى تولي الشؤون العامة للمواطنين وحاجاتهم والمبادرة بتهيئة الإقليم وتنميته، والملاحظ أن صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي وإن كانت متعلقة بوصفه كرئيس فهي في آن واحد تعد كصلاحيات الهيئة البلدية وإنما عمل رئيس المجلس الشعبي البلدي في هذه الحالة هو الحرص والإشراف على تنفيذها والسهر على القيام بها وتتمثل هذه الصلاحيات والمحددة في قانون البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22.[2]

- يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في جميع المراسيم التشريفية والتظاهرات الرسمية، فهو مكلف بإحياء المناسبات والأعياد الوطنية والدينية وفقا للقانون.
- يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في كل أعمال الحياة الإدارية والمدنية وفقا للشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به، وهذا ناتج عن توليه رئاسة الهيئة

[1]- الجزائر، القانون، رقم 11 -10، المؤرخ 22 جوان 2011، **نفس المرجع** ، المواد 77- 95.

[2] -أنظر المواد من 77 إلى 88 من قانون البلدية رقم 11-10، المؤرخ في 22 جوان 2011.

البلدية وبهذه الصفة فهو المشرف على حسن سير العمليات الإدارية ومصالح إدارة البلدية والنظام العام في إقليم البلدية.

- يتولى رئاسة المجلس الشعبي المنتخب ويكلف باستدعائه و يتولى إعداد مشروع جدول الأعمال للدورات ويرأسها، وذلك للنظر في الشؤون والمسائل العامة التي تكون من اختصاص المجلس ويسهر على تنفيذ المداولات المنبثقة عن المجلس الشعبي البلدي بما فيها تنفيذ ميزانية البلدية باعتباره آمر بالصرف.
- المحافظة على أملاك البلدية وحقوقها المكونة للممتلكات البلدية وإدارتها من حيث الإيجار أو التنازل أو إعادة التهيئة والترميم واسترداد جميع الحقوق المرتبطة بهذه الأملاك.
- التقاضي بإسم البلدية ولحسابها فهو ممثلا لبلدية أمام الجهات القضائية والمحافظة على الأملاك البلدية فهو يتحمل مسؤولية شخصية وجزائية في هذا الجانب وفقا للقانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية.[1]
- إدارة مداخيل البلدية وماليتها ومتابعة تطورها والحرص على توسيع مداخيلها واتخاذ كل المبادرات لتطويرها والسعي إلى تنويعها وتثمينها .
- إبرام الصفقات وعقود اقتناء الأملاك والمعاملات والإيجارات وقبول الهدايا والوصايا.
- القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن التنفيذ فرئيس البلدية بهذه الصفة يمثل المصلحة المتعاقدة وهو صاحب المشروع الذي يشرف على إعطاء الأمر ببدء الأشغال ومراقبتها من حيث النوعية والمعايير التقنية إلى غاية الاستلام الفعلي والنهائي للمشروع.

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون** رقم 90-21، المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 32، ج ر، العدد 35، 1990.

- اتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم والإسقاط، ويتم ذلك من خلال إجراءات إدارية و قانونية للحفاظ على حقوق ومزايا واتفاقات البلدية.
- ممارسة كل الحقوق على الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفعة، وذلك لغرض المحافظة عليها من التلف والاعتداء.
- اتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية.
- المحافظة على الأرشيف والذي يعتبر كمرجع أساسي للبلدية والدولة.
- السهر على وضع المؤسسات العمومية البلدية وحسن السير من حيث أداء المهام وتقديم الخدمة.

هذه أهم الصلاحيات المخولة رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للبلدية، بالإضافة إلى صلاحيات تم النص عليها في قوانين مرتبطة مع قطاعات أخرى.

ب- **صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة:**

لقد أوجب المشرع الجزائري على رئيس المجلس الشعبي البلدي مهام وصلاحيات يضمنها بصفته ممثلا للدولة ومخولا من الحكومة ويتولاها بهده الصفة وهذا ما أوردته نصوص المواد 85 إلى المادة 95 وفي الأصل هذه الصلاحيات من اختصاص الهيئات المركزية الإدارية والقضائية، فمن خلال إسناد هذه الصلاحيات لرئيس المجلس الشعبي البلدي فهو يحمل صفة الضبطية القضائية والضبطية الإدارية وضابط الحالة المدينة وبهذا التوسع في الاختصاصات فمهامه وصلاحياته تعتبر متشعبة ومتعددة ومتداخلة مع هيئات أخرى، ويمكن حصر هذه الصلاحيات المذكورة في قانون البلدية لسنة2011.

- **صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي كضابط للحالة المدنية:**

منح المشرع الجزائري صفة ضابط الحالة المدنية لرئيس المجلس الشعبي البلدي وذلك في المادة 56، من قانون البلدية 11-10 وبهذه الصفة يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدينة طبقا للقانون الساري المفعول تحت رقابة النائب العام المختص إقليميا.

فقد خولت المادة الأولى والثانية من قانون الحالة المدينة رقم 14-08 المؤرخ في 09 أوت 2014 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-20 المؤرخ في 19 فيفرى 1970 رئيس المجلس الشعبي البلدي مهام ضابط الحالة المدينة ويجوز له أن يفوض أحد أو عدة نواب من المجلس أو مندوبين أو موظفين للقيام بأداء مهام ضابط الحالة المدنية وبهذه الصفة فهو يقوم بـ:

- استقبال التصريحات بالولادة والزواج والوفيات.
- تدوين كل العقود والأحكام في سجلات الحالة المدنية وإعدادها وتسليمها.
- التصديق بالمطابقة على الوثائق.

إن هذه الصفة التي يتمتع بها رئيس المجلس الشعبي البلدي لا تعفيه من خضوعه إلى سلطة الرقابة سواء القضائية أو الإدارية فهو يقوم بهذه المهام تحت سلطة النائب العام المختص إقليميا وتحت رقابة الوصاية الإدارية التي يتولاها الوالي وخاصة في صلاحية التفويض.

- **صلاحيات الضبط الإداري لرئيس المجلس الشعبي البلدي:**

يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي هذه الصلاحيات المتعلقة بالضبط الإداري تحت إشراف الوالي طبقا للمواد 88 إلى المادة 91 من قانون البلدية وهي كما يلي :

- القيام بتبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية.
- السهر على السكينة والنظام والنظافة العمومية.
- حسن تنفيذ التدابير الاحتياطية والوقاية والإسعاف.

- حماية الأشخاص والممتلكات واتخاذ كل التدابير الوقائية في الأماكن العمومية التي يمكن أويحتمل أن يحدث فيها أية كارثة أو حادث .
- اتخاذ تدابير الأمن حسب الظروف والأحوال التي يراها ضرورية وخاصة في مجال العمران والمتعلقة خاصة بحماية التراث العمراني.
- تفعيل المخطط البلدي لتنظيم الإسعافات في حالة حدوث كارثة طبيعية أو تكنولوجية على إقليم البلدية، كما يمكن له أن يتخذ أي تدبير وتسخير الأشخاص والممتلكات وفقا لما تمليه القوانين المعمول بها في مثل هذه الحالات.

وفي إطار احترام الحقوق والحريات للمواطنين فقد أردفت المادتين 94 و95 من قانون البلدية 11-10 صلاحيات وهي في الأصل من مهام وصلاحيات البلدية كهيئة عمومية ذات طابع سيادي وقد تم تأكيدها لشخص رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته المسؤول الأول عن البلدية والرئيس التنفيذي لها ويكلف بالخصوص بما يلي:

- السهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات.
- التأكد من الحفاظ على النظام العام في كل الأماكن العمومية.
- تنظيم ضبطية الطرقات عبر إقليم البلدية.
- السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي ورموز ثورة التحرير الوطني.
- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي والمعماري.
- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية.
- السهر على احترام التنظيم في مجال الشغل المؤقت للأماكن التابعة للأملاك العمومية الخاصة بالدولة أو البلدية والمحافظة عليها.

- اتخاذ التدابير المختلفة والاحتياطات لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها.
- منع تشرد الحيوانات المؤذية والضارة.
- السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.
- السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة.
- ضمان ضبطية الجنائز والمقابر طبقا للعادات وحسب مختلف الشعائر الدينية.
- تسليم رخص البناء والهدم والتجزئة.

إن هذه الصلاحيات المقننة والمخولة لرئيس المجلس الشعبي البلدي هدفها هو إضفاء الأمن والسكينة العامة على النطاق المحلي، فنلاحظ أنها تدابير وإجراءات ذات الاختصاص النوعي تم إسنادها لرئيس البلدية والغرض من ذلك هو حماية حقوق وحريات الأفراد والمجتمع المحلى وتقريب الإدارة من المواطن من جهة أخرى، ولذلك خص المشرع الجزائري ترسانة قانونية مدعمه لهذا المنصب مسخرة له جميع الوسائل المادية والبشرية لأجل ذلك.

- **صلاحيات في مجال الضبط القضائي:**

تعتبر صفة الضبط القضائي من صلاحيات الهيئات القضائية والتي يمثلها وكلاء الجمهورية والنواب العامين للمجالس القضائية والضباط التابعين لأسلاك الدرك الوطني والشرطة، إلا أن القانون منح هذه الصفة لرئيس المجلس الشعبي البلدي فله أن يقوم بتسخير الشرطة أو الدرك الوطني المختصة إقليميا، وهذا ما نص عليه قانون البلدية11-10 في المادة 92.[1]

ونص قانون الإجراءات الجزائية على أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يتمتع بصفة ضابط الشرطة القضائية فله القيام بمهام هذا الاختصاص الذي يعود في الأصل إلى قطاع القضاء حيث[2]:

[1]- الجزائر، القانون 11-10، المؤرخ في 22 جوان 2011، **مرجع سابق**، المادة 92.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الأمر** 66-155، 08 جوان 1966، يتضمن قانون الاجراءات الجزائية المعدل والمتمم، المادة 15، ج ر، العدد 84، 1966.

- يتلقى الشكاوى والتبليغ عن الجرائم ويخطر وكيل الجمهورية عنها.
- التحري والبحث وإيجاد الأدلة والظروف التي أدت للجريمة والتحري عن مرتكبها والقيام بجميع التحقيقات الابتدائية.
- تدوين ما تم التوصل إليه من تحريات وما أتخذ من إجراءات وتقديمها لوكيل الجمهورية.

هذه الصلاحيات منصوص عليها قانونا ولكن في الواقع نستطيع أن نجزم أنه لا وجود لها في واقع ومهام رؤساء البلديات باستثناء إمكانية تسخير المصالح الخاصة بالدرك والشرطة المختصة إقليميا للقيام بهذه المهام.

المطلب الخامس: إدارة البلدية وهيكلها التنظيمي

يتولى إدارة البلدية تنظيم إداري مهيكل من عدة مصالح ومكاتب وفروع تؤدي مهامها وعملها، فإدارة البلدية مهامها مرتبطة بجميع المجلات والقطاعات التي سنتها الدولة عبر إقليمها فهي تشكل القاعدة في النظام ويشرف على هذا التنظيم الهيكلي للإدارة ومصالحها الأمين العام للبلدية والذي يعد واقعيا الرئيس الفعلي لمصالحها الإدارية، وهذا خلافا لمنصب رئيس المجلس الشعبي البلدي والهيئة التنفيذية التي يرأسها، فإن منصب الأمين العام للبلدية يعد منصب إداري وليس منصب سياسي فهو يخضع لقانون الوظيفة العمومية ويعتبر موظف عين لهذا المنصب النوعي، ونظرا لأهمية هذا المنصب سوف نتطرق إلى كيفية التعيين وأهم صلاحيات وحقوق الأمين العام ثم نستعرض أهم المصالح والمكاتب الواردة في الهيكل التنظيمي النموذجي للبلدية.

1- تعيين الأمين العام للبلدية:

حدد المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المؤرخ في 2016/12/13 [1] المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية كيفيات وشروط تعيين الأمين العام وفصل فيها بدقة من حيث عدة اعتبارات وزوايا تتعلق بعدد السكان وموقع البلدية ما إن كانت بمقر الولاية أو خارجها أو بلديات الجزائر العاصمة، وجاء هذا المرسوم كنص تنظيمي للمادتين 127 و 128 من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 20 جوان 2011 والذي وضح شروط التعيين وكيفياته وتم فيه تحديد الحقوق والواجبات المتعلقة بالأمين العام للبلدية.

أما فيما يخص تعيين الأمين العام من حيث سلطة التعيين فقد فصلت فيها المادتين 20 و21 من المرسوم التنفيذي 16-320 المؤرخ في 19 سبتمبر 2016، حيث تعود سلطة تعيين الأمين العام للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100 ألف نسمة وبلديات مقر الولاية وبلديات ولاية الجزائر بناء على مرسوم رئاسي باقتراح من وزير الداخلية والجماعات الإقليمية وتنتهي مهامه بنفس الشكل.

أما تعيين الأمين العام للبلدية في باقي البلديات يتم بقرار من الوالي المختص إقليميا بناء على اقتراح رئيس المجلس الشعبي البلدي ويتم إنهاء مهامه بنفس الشكل .

إن شكلية التعيين هنا أعتمدت على معيار عدد السكان إضافة إلى استثناء وهو تعيين الأمين العام لبلديات ولاية الجزائر مهما كان العدد وهذا لاعتبارات أن الأعباء والمهام تكون أكثر من البلديات الأخرى من حيث الكثافة السكانية، ومن جهة أن بلديات ولاية الجزائر تمثل عاصمة

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي** رقم 16-320، المؤرخ في 13 ديسمبر 2016، المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام، ج ر، العدد 73، سنة 2016.

البلاد، وبهذا أعتبر منصب الأمين العام للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100 ألف نسمة كوظيفة عليا للدولة تمنحه امتيازات ومنح خاصة، أما البلديات التي يقل عدد سكانها عن 100 ألف نسمة يعتر منصب عال أقل تصنيفا عن السابق، والجدول الآتي نوضح من خلاله مستويات الأمين العام حسب عدد السكان والتصنيف المطبق عليه وشروط التعيين.

جدول رقم (1)

يوضح مستويات تعيين الأمين العام للبلدية

عدد سكان البلدية	الرتبة	الخبرة	الزيادة الاستدلالية	
			المستوى	الرقم الاستدلالي
20000 نسمة فأقل	– متصرف إقليمي رئيسي – مهندس رئيسي للإدارة الاقليمية – رتبة معادلة	3 سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة	8	195
	– متصرف إقليمي –مهندس دولة في الإدارة الإقليمية – رتبة معادلة	5 سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة		
من 20001 إلى 50000 نسمة	– متصرف إقليمي رئيسي – مهندس رئيسي للإدارة الإقليمية – رتبة معادلة	3 سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة	9	255
	– متصرف إقليمي – مهندس دولة في الادارة الإقليمية – رتبة معادلة	6 سنوات خدمة فعلية لهذه الصفة		
من 50001 إلى 100000 نسمة	– متصرف إقليمي رئيسي – مهندس رئيسي للإدارة الإقليمية – رتبة معادلة	3 سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة	10	325
	– متصرف إقليمي –مهندس دولة للإدارة الإقليمية – رتبة معادلة	7 سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة		

من إعداد الباحث بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 16–320 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1438الموافق 13 ديسمبر سنة 2016 المتضمن الأحكام المطبقة على الأمين العام للبلدية.

ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أنه لم يتم الإشارة إلى البلديات الأكثر من 100000نسمة من حيث رتبة الموظف المؤهل الممكن توليه منصب الأمين العام للبلدية، ولكن منطقيا تطبق عليها الحالة الأخيرة والتي يتراوح عدد سكان البلدية بين 50001 و100000 نسمة، أما عن التصنيف فقد صنف الأمناء العامون للبلديات الأكثر من 100000 نسمة استنادا إلى وظيفة نائب مدير بالإدارة المركزية.

إن هذا الحرص على رتبة الموظف كشرط لتعيين الأمين العام للبلدية يعود إلى الاهتمام بعامل الخبرة والكفاءة والمستوى التعليمي الذي يمتاز به المتصرفون الإقليميون والمهندسون التابعون للإدارة الإقليمية نظرا لإشرافهم واحتكاكهم بملفات ذات طابع إداري وتقني يؤهلهم لتولي هذا المنصب الحساس والمتشعب المهام والذي يعتبر العمود الفقري للإدارة البلدية، وعليه يقتضي الأمر توفير جميع الوسائل المادية والبشرية ودعمه بمزايا ومنح تساعده وتحفزه لأداء هذه المهام.

2-مهام وصلاحيات الأمين العام للبلدية:

إن منصب الأمين العام للبلدية منصب إداري يخضع كغيره من الموظفين إلى قانون الوظيفة العمومية يفرض عليه واجبات ومهام ملزم بأدائها وفقا للقانون والتنظيمات المعمول بها، وقد كلف الأمين العام للبلدية بعدة مهام وفوض صلاحيات يتمتع بها بحكم هذا المنصب الذي يعد منصب محوري وفعال في إدارة البلدية فهو يتبنى الوظائف الأساسية للتسيير الإداري المتعلقة بالتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة والإشراف والتوجيه.

وعلى هذا الأساس فقد اعتبرته ووصفته المادة 15 من قانون البلدية 11-10 [1] المؤرخ في 20 جوان 2011 منشط الإدارة البلدية ويدخل في هذا الإطار التنسيق والمهام الخاصة بالوظائف المذكورة سابقا، ولقد عدد المرسوم التنفيذي رقم 16-320 المؤرخ في 13 ديسمبر 2016 هذه

[1] - الجزائر، القانون رقم 11-10، المؤرخ في 22 جوان 2011، **مرجع سابق**، المادة 15.

المهام والصلاحيات، كما أشار إلى بعضها القانون المتعلق بالبلدية 11-10 [1] وتتمثل هذه المهام والصلاحيات، والتي سنوردها إجمالا كما يلي :

- يتولى الأمين العام أمانة جلسات المجلس الشعبي البلدي تحت إشراف رئيس المجلس ويضمن تحضير اجتماعاته وضمان تنفيذ القرارات المنبثقة عن المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين.
- تسيير مستخدمي البلدية ومتابعة الهيكل التنظيمي وتنظيم المصالح التقنية والإدارية وتسييرها والمحافظة على أرشيف البلدية.
- ممارسة السلطة السلمية على الموظفين تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي فله سلطة التعيين على مستخدمي البلدية وذلك بعد تلقي التفويض من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، والاقتراح في المناصب العليا ومناصب الشغل المخصصة في البلدية.
- تنظيم مصلحة الحالة المدينة وتسييرها وحماية العقود والسجلات ومسك بطاقة الناخبين وتسييرها، حيث يعتبر الأمين العام عضو في اللجنة المكلفة بتنظيم الانتخابات وهذا قبل استحداث السلطة المستقلة للانتخابات سنة 2019 بموجب القانون العضوي رقم 07/19 المؤرخ في 14 سبتمبر 2019.
- تسير الميزانية والمالية البلدية ومسك سجل جرد الأملاك العقارية وسجل جرد الأملاك المنقولة.
- السهر على متابعة القضايا التنازعية التي تكون البلدية فيها طرفا وتحضير الملفات المتعلقة بها.
- إحصاء المواطنين المولودين بالبلدية والمقيمين بها المدعوين للخدمة الوطنية وتولي مصالح الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية.
- يعتبر عضو اللجنة البلدية للمزايدة الخاصة بتأجير العقارات البلدية.

[1] - الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 16-320، المؤرخ في 13 ديسمبر 2016 **مرجع سابق**، المواد 13-16.

إن هذه المهام التقنية والإدارية التي يتولاها الأمين العام تتم عن طريق تفويض من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت سلطته.

إلا أن هذه المهام والوظائف توزع على مستوى المصالح البلدية المختصة وإنما الأمين العام يتولى الإشراف والتنسيق والتوجيه، وعليه فهو يحتل مكانة مركزية في إدارة البلدية وهو المشرف على جل أعمالها وأمين سرها ولهذا اتجهت الدولة لتقوية وتعزيز مكانة منصب الأمين العام للبلدية ومكنته من عدة مزايا وحقوق.

3-حقوق الأمين العام للبلدية :

من أجل أداء الأمين العام للبلدية لمهامه بكل أمانة وحيادية والدفاع عن مصالح الهيئة المحلية ورعاية المصلحة العامة كفل القانون المتعلق بالبلدية وكذا المرسوم التنفيذي المنظم لمنصب الأمين العام عدة حقوق ومزايا يتمتع بها الأمين العام، وهذا تفاديا لأي محاولة لإغرائه وإرشائه مما يؤدى إلى بروز المحسوبية والوساطة والإهمال وسوء معاملة المواطنين، إضافة إلى استغلال وسائل الدولة للحساب الشخصي والكسب غير المشروع.[1]

ومن هذا المنظور تم التوجه نحو تعزيز مكانة الأمين العام وتقويتها أمام المجلس المنتخب ورئيسه وذلك من خلال تقييد مهامهم والتركيز على صلاحيات عدم التركيز الإداري،[2] وهذا خلافا لمبادئ استقلالية الجماعة المحلية ضمانا لاستقرارها وسيرورتها.

إن ضمان استمرارية البلدية كمرفق عمومي في تقديم خدماتها بكل فاعلية وجودة يتم من خلال تحرير الطاقم الإداري للبلدية وعلى رأسهم الأمين العام وهذا بسبب الانفتاح السياسي والتعددية وتوسع نشاط فعاليات المجتمع المدني وتعدد مطالب المواطنين مما يفرض استفادته من

---

[1] – ميلود قاسم، علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولة الإصلاح، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد5، جوان 2011، ص ص 57-84.

[2] – سمير بن عياش، تقييم الإطار القانوني لمنصب الأمين العام للبلدية في الجزائر 2011 – 2017، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 18، جانفي 2018، ص 35.

الامتيازات وممارسة حقوقه المشروعة والمتمثلة أساسا في تلك المنصوص عليها في المواد **03** إلى المادة 06 من المرسوم 16-320 المؤرخ في 13 ديسمبر 2016 المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام للبلدية [1]وهي كما يلي:

إلتزام البلدية بحماية الأمين العام من كل الضغوط أو التعديات أو الإهانات أو الشتم أو القذف والاعتداء من أي نوع كان التي قد يتعرض لها الأمين العام في شخصه أو في عائلته أو في ممتلكاته أثناء ممارسة وظائفه أو بمناسبتها.

فنظرا لحساسية هذا المنصب فقد تولت البلدية مهمة الدفاع عن حقوقه والمطالبة بالتعويض لصالح الأمين العام وهذا لمنح الطمأنينة والشعور بالارتياح له لغرض أداء مهامه بعيدا عن أي ضغط أو تهديد من أي كان.

التعويض عن الحوادث التي تصيب الأمين العام بمناسبة القيام بمهامه من خلال التكفل بعلاجه وتعويض مصاريف المتابعة الطبية واستفادته من العطل المرضية والتكفل بها وفقا للقانون.

حمايته من العقوبات المدنية الناجمة عن المتابعات القضائية من الغير بسبب خطأ مهني، وفي هذا الشأن تقوم البلدية بتوفير وسائل الدفاع المختلفة عن الأمين العام وذلك بتوكيل محام لتولي هذه المهمة وهذا بشرط ألا يكون الخطأ شخصي غير مرتبط بالمهام الإدارية.

إلزامية إعلام الوالي بكل القرارات المتخذة ضد الأمين العام للبلدية من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وخاصة المتعلقة بـ:

- إلغاء تفويض إمضاء رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- العقوبات التأديبية من الدرجة الرابعة.

[1] - الجزائر، المرسوم التنفيذي رقم 16-320، المؤرخ في 13 ديسمبر 2016 **مرجع سابق**، المواد 3-4.

- توقيف الراتب بسبب عقوبة تأديبية أو متابعات جزائية لا تسمح ببقائه في منصبه وهذا تفاديا لسوء استعمال السلطة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

إن هذا الاهتمام بشخص الأمين العام للبلدية دليل على الدور الفعال الذي يؤديه هذا المنصب في مجال تحقيق التنمية المحلية على النطاق المحلي، ولهذا خصه المشرع الجزائري في عدة قوانين ومراسيم توضح مهام ومكانة الأمين العام لغرض تعزيز هذه المكانة وتقوية دوره.

فالدور الذي يقوم به الأمين العام للبلدية بوصفه منشط إدارة البلدية لا يمكنه القيام بمهامه وصلاحياته مالم يكن تنسيق وتعاون بين هيئتي البلدية والمتمثلة بالدرجة الأولى في رئيس المجلس الشعبي البلدي والمجلس المنتخب، فقد يؤدي تجاوز الصلاحيات من أحد الأطراف إلى إحداث خلل في سير الإدارة المحلية ما يؤثر بشكل مباشر على أهداف التنمية المحلية، وعليه كان لزاما وضع حدود لتفادي تداخل الصلاحيات والمهام وحدوث الصراعات المؤدية إلى الانسداد.

4- الهيكل التنظيمي النموذجي للبلدية :

تتكون إدارة البلدية من عدة مصالح ومكاتب وفروع حسب طبيعة كل بلدية ويتعلق هذا الاختلاف بالدرجة الأولى بالتعداد السكاني لكل بلدية، فنجد البلديات الواقعة بمقر الولاية والتي يفوق عدد سكانها 100000 نسمة هياكلها التنظيمية أغلبها تتضمن مديريات وأقسام ومصالح ومكاتب وفروع إدارية، أما البلديات الأخرى ذات التعداد السكاني القليل فإن هياكلها التنظيمية تتفرع من المصالح إلى مكاتب وفروع إدارية، ونظرا للمهام المتعددة للبلدية فقد خصها المشرع بعدة مزايا من أجل السير الحسن لمصالحها، ومن بين هذه المزايا استقلاليتها في فتح مناصب التوظيف حسب حاجاتها الإدارية.

فالإدارة البلدية تتولى مهام لها علاقة بجميع المتطلبات المحلية للسكان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية وتملك الأدوات التقنية في تسيير مشاريعها وتجسيد مخططاها التنموية عبر إقليمها، ولهذا فالهيكل التنظيمي للبلدية يعد إطار شامل لكل المهام التي تمارسها القطاعات

والإدارات المختلف في الدولة وتم تجسيده في الإدارة البلدية لما لها من دور هام، وتتمثل هذه المصالح والمكاتب الواردة في الهيكل التنظيمي النموذجي للبلدية في:

1- مصلحة التنظيم العام والشؤون العامة

2- مصلحة المالية والشؤون الاقتصادية

3- المصلحة التقنية والتجهيز والأشغال

وتضم هذه المصالح عدة مكاتب وفروع متخصصة في المجالات المختلفة للمصالح الادارية والمالية والتقنية،كما تم استحداث مصلحة جديدة سميت بالمصلحة البيومترية مختصة بإصدارة الوثائق البيومترية.

مما سبق يتضح أن البلدية لها عدة مهام تقوم بها خدمة للمواطن والتنمية على مستوى إقليمها وهذا وفقا للقوانين المنظمة للجماعات الإقليمية والتي أصبحت تؤكد على دور البلدية في التنمية المستدامة.

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة

حظيت التنمية المستدامة باهتمام بالغ من قبل الأوساط الأكاديمية والهيئات والمنظمات الدولية والدول باعتبار أن التنمية المستدامة مصطلح يدع إلى التنمية مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في العيش بأمن وسلام، ولعل أهم مقاصد التنمية المستدامة هو الحفاظ على المقدرات الأساسية للمقومات الطبيعة وضمان حماية الحقوق للأجيال الحالية والأجيال اللاحقة ولمعرفة أكثر عن المصطلح سوف نتطرق إلى تعريف التنمية المحلية المستدامة بالتفصيل في المطلب الأول والخصائص في المطلب الثاني ثم نتطرق لأهداف التنمية المستدامة في المطلب الثالث وفي المطلب الرابع نطرق للأبعاد والمؤشرات على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية المستدامة

تعددت وتنوعت تعريفات التّنمية المستدامة، فهناك أكثر من 60 تعريفا لها وهذا التنوع والاختلاف يعود الى الزاوية التي يتم التعريف من خلالها وقبل التطرق إلى التعاريف ووجهات النظر المختلفة للتنمية المحلية المستدامة يجدر بنا تفكيك وتحليل المصطلحات التي تتكون منها التنمية المحلية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف التنمية: من حيث الاصطلاح اللغوي فالتنمية مشتقة من لفظ نمى ينمو أي الزيادة والكثرة والانتشار،[1] والنماء يشير إلى الزيادة التدريجية، والنمو يعني الزيادة والارتفاع، التنمية تشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل تفاعلي وتكاملي بينهما.[2]

إختلاف التعاريف للتنمية راجع إلى السياق والتطور التاريخي للتنمية والمنظور الذي يتم التعريف من خلاله، فقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية أنها:

" تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الامة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر من المستطاع" [3]

وتعرف أيضا بأنها: **"عملية مجتمعية تستهدف توظيف الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف الثقافي والاجتماعي والعلمي والجمود الاقتصادي"[4].**

---

[1] – عبد الموجود أبو الحسن، إبراهيم أبو زيد ، **التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2029، ص14.

[2] -Abdel-Malek Anouar, **Clés pour une stratégie nouvelle du développement**, Les éditions ouvriéres, France, p31

[3] – محمد شفيق، **البحث العلمي الخطوات المنهجية** لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص13.

[4] – محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة – نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص 10.

وتعرف بأنها " ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الانسان للتحكم بقدر ما في مضمون وإتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته، أي أن التنمية ماهي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان"[1].

وعرفت كذلك بأنها تلك الجهود المنظمة المؤداة بواسطة التخطيط والتنسيق بين المقومات الإنسانية والمادية المتوفرة في المجتمع والقصد هو تحقيق زيادة أعلى للدخل القومي وزيادة دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة والظروف الاجتماعية المختلفة، الصحة، الأسرة، الشباب، والتعليم للوصول إلى تحقيق الرخاء الاجتماعي.[2]

ومن هنا فإن تعريف النمو تأكد عدم كفايته في السنوات الاخيرة من القرن الماضي وأن استخدم النمو من الناحية النظرية والرسمية في تأسيس سياسة اقتصادية تجاه الدول النامية غير كاف[3].

ومن خلال هذه التعاريف المقدمة والمحددة لمعنى التنمية يتضح أنها عملية متكاملة وشاملة تتوحد فيه جميع الجهود البشرية والامكانيات المادية والتقنية لتحسين وتلبية جميع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية بهدف تحقيق حياة أفضل للجميع، ومنه نتوصل إلى إعطاء بعض التعاريف الملمة بالتنمية المحلية، ومن باب المقارنة والتفرقة بين التنمية والمصطلحات المشابهة لها يجدر بنا توضيحها لرفع اللبس وفقا للجدول التالي:

---

[1] – أحمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص20.

[2] – حسن شحاتة سعفان، اتجاهات التنمية في المجتمع العربي، مطبعة التقدم، الجزائر، 1973، ص 225.

[3] _Treillet Stéphanie, **L'économie du développement de Bandoeng à la mondialisation**, Armand Colin, Paris-France, 2e édition, 2008, p9.

جدول رقم (02)

يوضح الفوارق بين التنمية والمفاهيم المشابة

المفاهيم المشابهة للتنمية	معاني التنمية
التطور: هو التخير والتنقل التدريجي البطيء من حالة إلى حالة أخرى. والتطور تمر به كل المجتمعات خلال مراحل ثابتة ومحددة ينطلق من البساطة إلى التعقد.[1]	التنمية هي تغير مستمر وسريع نحو الأحسن بصورة متكاملة ومحددة الأهداف وبوسائل وخطط موجهة.
النمو: يدل على الزيادة الثابتة نسبيا وباستمرار وبشكل تلقائي وعفوي دون أي تدخل وتخطيط من الإنسان، فالنمو يحدث زيادة نوعية وكمية عبر مراحل طبيعية. [2]	التنمية عملية مقصودة غرضها السرعة في النمو بشكل سريع عن طريق مخطط ودراسة محددة للفترة الزمنية، وهي تخضع وتسير بواسطة كفاءات بشرية.
التقدم: هو من نتائج ومفرزات التنمية فهو يعتبر المرحلة الأخيرة للتنمية، فالتقدم يشير إلى نهاية الانتقال من حالة إلى حالة أحسن وهو عكس التخلف.	التنمية مستمرة ومتواصلة وشاملة. من أهدافها تحقيق التقدم نحو الأفضل.
التغير: يدل على تحول المجتمع وأنماط العلاقة بين أفراده. التغير قد يكون إيجابي أو سلبي فهو لا يعني التحول نحو الأفضل.	التنمية: تهدف إلى التحول نحو الأحسن بشكل متوازن ومستمر.
التحديث: معناه تحويل الأشياء المتواجدة سابقا إلى أشياء حديثة وإعطائها صورة متجددة مستقبلا.	التنمية:البحث عن مضاعفة الإنتاج وتأهيل القدرات وتطويرها لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

1 – محمد غربي، وآخرون، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 224.

2– إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الاسلامي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص ص 23-24.

إن التنمية منطلقها يتم بشكل متكامل وشامل فهي تسعى إلى تحقيق رفاهية أفراد المجتمع في مختلف الجوانب وتعمل على تذليل جميع العراقيل بواسطة المخططات والبرامج التي توفرها من أجل ذلك.

فدلالة التنمية تتعدى إلى المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية ولا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، فالتنمية حركة وعملية مجموعة من الخطوات المتتالية والمتزامنة لغرض تحقيق أهداف تعينها.[1]

من خلال المقارنة بين التنمية وبعض المصطلحات المتشابهة يتضح أن التنمية ليست عفوية، أوعشوائية بل هي عملية مقصورة ومخطط لها، فهي عملية تتميز بالاستمرارية والزيارة الإيجابية الشاملة تمس جميع المجالات والفئات المجتمعية التي بدورها تشارك في تحقيق التنمية.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية

إن إضفاء مصطلح المحلية على التنمية يشكل لدى المهتمين بميدان التنمية تحريك السياسة التنموية عبر العالم وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتطور الحضاري يقتضي أن يكون الانطلاق من القاعدة الأساسية والتجمعات السكانية الرئيسية لتنطلق التنمية باتجاه انتشاري وموسع وشامل، فالمحلية تعني الإطار الإقليمي للوحدات الأساسية في الدولة وهى التي تمثل القاعدة التي تظم الإمكانيات والمؤهلات المادية والطبيعية والبشرية والمؤسسات العامة والخاصة، ومن هنا نتوصل إلى إعطاء بعض التعاريف الملمة بالتنمية المحلية.

فقد عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية: هي التي يمكن توحيد جهود الهيئات الرسمية والسكان لتحسين الأوضاع والمساهمة في ترقية المجتمع قدر الإمكان.[2]

[1]- يوسف سلاوي، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعه الجزائر1، 2018، ص 37.

[2]- ميشيل تو دارو، ترجمة محمود حسين حسنى، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، السعودية، (ب، س، ن)، ص 50.

إن هذا التعريف يحدد أطراف المعادلة الأساسية للتنمية المحلية والمتمثلة في الجهود الرسمية التابعة للدولة والمواطن للوصول إلى درجة ترقية الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وعرفها كسافي جراف **XAVIER CREFFE** بأنها عبارة عن مسار لزيادة وتنويع النشاط الاقتصادي والاجتماعي فى إقليم محدد بواسطة تعبئة كل الطاقات والموارد.[1]

وهذا التعريف لكسافي حدد بدقة الهدف من التنمية المحلية وهو التنويع الاقتصادي ومضاعفة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية عبر النطاق المحلي بمشاركة الجهود الشعبية.

وعرفها أرثر دونهام **ARTHUR DUNHAM**: التنمية المحلية هي نشاط منظم تهدف إلى تحسين الأوضاع الحياتية في المجتمع وينمي القدرة على التكامل والتسيير الذاتي لأموره، ويتم أسلوب العمل على التعبئة والتنسيق والتعاون وبمساعدة المؤسسات الرسمية المحلية.

تعرف بأنها عملية تتم المشاركة فيها من كل الفواعل المحلية لترقية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للمجتمعات بهدف تحسين الظروف العامة للمجتمع وهي جزء من التنمية الشاملة، تستهدف الارتقاء المستمر بمستوى معيشة المواطن المحلي ومشاركته الإيجابية في صنع وتنفيذ السياسة المحلية ."[2]

ويعرفها محي الدين صابر

على أنها: " أسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد ومناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا".[3]

---

[1]– NACER TALEB, **ESPACE Rural et développement LOCAL**, Opcité, p78.

[2] – مريم شيبة، "**دور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس 2012– 2017**"، أطروحة دكتوراه في الطور الثالث، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019، ص 85.

[3] – رشيدة بوجحفة ، تمكين المرأة الجزائرية وانعكاسات ذلك على التنمية المحلية بين ضرورة التمكين وحتمية التفعيل، **مجلة فكر ومجتمع**، العدد 39، أكتوبر 2017، ص 63.

وهذا التعريف يشير إلى كيفية العمل الجماعي الهادف إلى إحداث التنمية والرقي بالمجتمع المحلي والذي يحث بتعاون كل الشرائح المجتمعية المحلية مؤسسات رسمية وغير رسمية.

فالتنمية المحلية هي نقطة التحول الذي تهدف الدول للوصول إليه لترقية المجتمع المحلي ونقطة إلتقاء الدولة بالمواطن ومنها يمكن إحداث أي تحول ديمقراطي أو تطور أو إستقرار.[1]

الفرع الثالث: تعريف التنمية المستدامة

يتم تداول مصطلح التنمية المستدامة في العقود الثلاثة الأخيرة بشكل كبير وكثرت الملتقيات والمؤتمرات الوطنية والاقليمية والدولية من الجهات المؤسساتية الرسمية ومراكز الأبحاث العلمية حول مقاصد وغايات التوجه العالمي لهذا المفهوم عمليا وعلميا.

فالتنمية المستدامة تحمل أبعاد متعددة وهذا ما أدى إلى تنوع وتعدد تعاريفها إضافة إلى اختلاف تعريفها من دولة إلى أخرى حسب درجة نمو الدول وتطورها، فأفاق الدول النامية ليست نفس أفاق الدول المتقدمة أو المتخلفة، فقد سجل ما يقارب عن 60 تعريفا لها وسنحاول تقديم التعاريف المهمة الصادرة عن الهيئات الرسمية الدولية المهتمة بالتنمية المستدامة كما نبرز المعاني والمفاهيم المختلفة لها تماشيا وأبعادها المتعددة.

فقد عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتّنمية عام 1987 في تقريرها بأنها:

" هي التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجّياتهم".[2]

وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو عام 1992 بأنها:

[1] – رابح سرير عبد الله، **محاضرات الإدارة المحلية والحكم المحلي**، ماستر السداسي الثاني، تخصص: إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية، 2014-2015، ص 25.

[2] – Rebert Goodland, **neoclassical economic and principles of sustainable development**, ecological modeling,1998, p36.

"ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نمو متساو والحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل"

تعريف منظمة الأغذية والزراعة: "هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة"

تعريف البنك الدولي:" هي تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"

وعرفها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة بأنها:

" السعي الدائم لتقديم نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدارت وامكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة"، وهي "التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والاجتماع"

وعرفت كذلك: "عملية مستمرة ديناميكية لها أوجه اقتصادية واجتماعّية وبيئية ومؤسساتية، تسعى إلى العدالة الاجتماعية وإلى رفع المستوى المعيشي والتعليمي الصحي لأفراد المجتمع وتحسين إدارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية والمادية وتنويعها واستغللها بالشكل الأمثل، بما يضمن استدامة هذه الموارد للأجيال القادمة مع الحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي الوطني للمجتمعات".[1]

والملاحظ على هذا التعدد من التعريفات للتنمية المستدامة هو أنها تختلف من ناحية الزاوية والجانب أو البعد الذي يتم التعريف والنظر من خلاله فمن حيث:

- **المنظور البيئي:** نجد أنها تدعو إلى الاستخدام الرشيد للأقاليم الزراعية والموارد الطبيعية ومصادر الماء في العالم وحماية الغابات وتوسيع المساحات الخضراء والكف من الملوثات والحث على

[1] – محمد إسماعيل معتصم ، "**دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، سوريا أنموذجا**"، أطروحة دكتوراه منشورة. جامعة دمشق: كلية الاقتصاد، 2015، ص 45.

استعمال الطاقات المتجددة بكيفية يحافظ على إستمرار المورد الطبيعي المتجدد ولايؤدي إلى نقصانه أو فنائه لضمان إستفادة الأجيال القادمة.

فالتنمية المستدامة تلك العلمية تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي متوافق مع البيئة، لأن التنمية الاقتصادية وحماية البيئة عمليتان متشابكتان ومتكاملتان.[1]

- **من الناحية الاجتماعية:** فهي تعني البحث عن توفير الامكانيات والخدمات الصحية وتطويرها والعمل على ثبات مستوى التعداد السكاني واستقراره وتدعيم كل التجمعات السكانية بالخدمات الاجتماعية والدعوة إلى العمل التشاركي في التخطيط للتنمية.
- **من الزاوية الاقتصادية:** معناه التقليص من الاستهلاك والاستغلال غير عقلاني للموارد والطاقات مع تعديل السلوك الاستهلاكي للأفراد والمجتمعات وتنمية الموارد المتاحة، كذلك توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.[2]
- **من حيث الجانب التكنولوجي:** فهي تسعى إلى إبراز دور التكنولوجيا والابتكارات الحديثة في دعم التنمية المستدامة فالتقدم التكنولوجي ينقل المجتمعات إلى عهد الاختراعات والصناعات والتقنيات النظيفة المحافظة على المحيط والموارد من التلوث.

ومن هنا نتوصل إلى التعريف الإجرائي للتنمية المحلية المستدامة وذلك بعد تحليل جميع المفاهيم المتعلقة بالتنمية والتنمية المحلية والتنمية المستدامة.

---

[1] – **Organisation des nations unies pour l'éducation**, **la science et la culture**, l'éducation pour le développement durable, UNESCO, France, 2012, P 4.

[2] – مراد رحال، "**التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000–2010**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص 28.

فالتنمية المحلية المستدامة تتمثل في تكاثف جميع الجهود البشرية المحلية المجتمعية والرسمية لتعبئة واستغلال بشكل عقلاني ورشيد للموارد والطاقات لما يحقق الرفاه للمجتمع والفرد آنيا ويصون ويحافظ على مقدرات الأجيال القادمة.

إذن التنمية المحلية المستدامة تنطلق من الأسفل إلى الأعلى وتتوسع إلى كل المناطق لتشمل العالم بأسره وهذا هو مقصد هيئة الأمم المتحدة التي حددت 17 هدف يرجى تحقيقه وبلوغه عام 2030 والتي سوف نستعرضها لاحقا.

الفرع الرابع: تطور مدلول التنمية المستدامة ومخرجاته:

يعد نادي روما الذي أنشأ سنة 1968 والذي ضم الكثير من المهتمين والعلماء في الاقتصاد وكذا رجال الأعمال عبر العالم حيث برر الاهتمام بالبيئة والتنمية المستدامة والعلاقة الترابطية الموجودة بينهما والنمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى **الملحق الأول** تتوضح أهم المراحل والمحطات التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة، والذي انحصر بشكل أو آخر في العناصر الأساسية التالية :

- البحث العلمي كأداة لفهم ما يجري في ميدان البيئة وما يتطلبه الموقف للحماية من المخاطر التي تهدد البيئة.
- مدى اهتمام الباحثين والدول والمنظمات الدولية بالبيئة وصدور عدة توصيات وبرامج لحماية البيئة واستغلال ثرواتها بم يكفل عيش الأجيال الحالية وحق الأجيال القادمة في العيش في أمن وسلام.
- التنمية المتوازنة التي تحمي الإنسان من الأمراض والأوبئة والفقر وتحقق له العيش الكريم.

- اهتمام الدول بإنشاء وحدات عالمية جديدة تكون متخصصة في الحفاظ على البيئة تضاف إلى وزارات البيئة. [1]

وعقب هذا الاهتمام تم عقد عدة مؤتمرات ولقاءات بين دول العالم حول التنمية المستدامة والبحث عن إشكاليات النمو الاقتصادي أين تم التوصل إلى إمكانية وضع استراتيجيات تنموية تجمع بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي يتحقق من خلالها المساواة والعدالة في الثروة والحماية للبيئة.

إن تطور مدلول ومفهوم التنمية المستدامة كان موازيا للتطورات والتغيرات الحاصلة في العالم، فقد رافق هذا الاهتمام العالمي لقضايا التنمية تحديات وإرهاصات تهدد الحياة والعيش الكريم للإنسان مثل الظواهر الطبيعية الناتجة عن الاحتباس الحراري وتلوث البيئة، وتزايد الصراع بين الدول، إضافة إلى التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع والذي ساهم في بلورة أفكار وقدرات وإيجاد آليات وخطط موجهة لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة وإعطاءها البعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي لارتباط التنمية المستدامة بالإنسان والمجتمع الحالي والجيل القادم.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية المستدامة وأهدافها:

تقوم التنمية المستدامة على عدة مبادئ أساسية مترابطة ومتكاملة تمثل الركائز القائمة على تحقيق أهدافها وتتميز بخصائص تعزز النهج المتبع من طرف الدول التي تسعى إلى بلوغ درجة من التطور والرقي في ظل التغيرات والتقلبات الحاصلة في العالم، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها.

[1] – el Moujadid Noufissa, **De croissance économique et développement local durable** : **Quelles relations et quelles perspectives ?** Maroc, 19-20 octobre 2007, P8.

الفرع الأول : مبادئ التنمية المحلية المستدامة:

عامل الإرادة الجماعية والمؤسساتية يشكلان الإطار الاستراتيجي لبناء اقتصاد الدولة وحماية المنظومة الاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية من الانهيار، فالتعاون الفعال بن مؤسسات الدولة ومواطنيها أضحى أمر ضروري ليس فقط لضمان المستقبل وحماية حقوق الأجيال القادمة، بل قبل ذلك لضمان العيش الكريم والرفاه للجيل الحالي، وعليه فالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المحلية تتلخص فيما يلي:

1-التوافق بين التنمية المحلية المستدامة والبيئة:

الغرض من التنمية المحلية هو توفير الحاجات الأساسية للسكان ويجب ألا يكون على حساب الإسراف في استنزاف المكونات الطبيعية التي تؤدي إلى إنهيار النظم الإيكولوجية.[1]

فمن المقومات الأساسية للتنمية المستدامة عناصر البيئة الحيوية المتمثلة في الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة والغلاف الجوي والتنوع البيولوجي للكائنات الحية، فالاستدامة والتلاؤم مع عناصر ومحتويات البيئة أمر حتمي، ولهذا حرصت الدول والمنظمات الدولية على وضع سياسات تنموية صديقة للبيئة وخاصة تلك السياسات المرتبطة بالصناعة والفلاحة.

2-تحقيق التوازن والعدالة بين الأجيال:

تتميز التنمية المستدامة بأنها ترمي إلى إيجاد سبل وحلول استشرافية واستباقية للمجتمعات والأجيال الحالية والمستقبلية، فمقصدها بالنسبة للجيل الحالي هو تحقيق الاستفادة من الموارد والثروة والعدالة في التوزيع بين جميع الفئات والدول النامية والمتقدمة، أما العدالة تهدف إلى حفظ وحماية حقوق الأجيال القادمة للاستفادة من الموارد والمكتسبات التي تم تحقيقها والمتحصل عليها.

---

[1]– مصطفى يوسف كافي، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديمون للنشر والتوزيع، الأردن،2017، ص 83.

فالمصلحة المشتركة للبشرية الحالية والآتية يستوجب أن يهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية بما يلبي متطلبات الإنسان وفقا لقدرة البيئة للحفاظ على هذه الموارد والعقلانية في استعمالها لضمان رفاهية الإنسانية في الحاضر والمستقبل.[1]

3-التكامل والتنسيق بين الجميع:

من المبادئ التي نرى أنها مهمة في إطار التوجه الهادف للتنمية المستدامة العمل المنظم المتكامل بين جميع الأطراف على النطاق المحلي والوطني والدولي والمبني على جهود المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الرسمية والأفراد، باتباع مخطط ونموذج تنموي هادف.

فوضع البرامج والمشاريع تتم بكل الجهود من خلال التخطيط الذي يحقق الأهداف بأدنى التكاليف وبدون أو أقل الأضرار والتأثيرات السلبية.[2]

عملية التنمية المستدامة عمل جماعي منسق ومنظم تتوحد فيه جميع الجهود البشرية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والإمكانيات المادية والقانونية والتقنية الوطنية والدولية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى الأهداف السبعة عشرة التي سطرتها هيئة الأمم المتحدة وراهنت على بلوغها بحلول عام 2030 نشير في البداية إلى أهم الأهداف التقليدية العامة للتنمية المستدامة والتي تسعى لتحقيقها والتي يمكن أن نستخلصها من خلال الجوانب والأبعاد التي ترتكز عليها ونختصرها في النقاط التالية:

[1] -Prieur Michel, **Démocrate et droit de l'Environnement et développement**, *Revue Juridique de l'Environnement*, N°1,1993, p66.

[2]- إبراهيم داود، **التنمية المستدامة في الجماعات المحلية**، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ما ستر، تخصص قانون عام معمق، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق بودواو، السنة الجامعية 2014 – 2015، ص 11.

* تعبئة الامكانيات المحلية والوطنية على تحسين استغلال الموارد الطبيعية بما يلبي الغرض المطلوب للإنسان،[1] والاهتمام بالبيئة يكون بترشيد سلوك النشاط البشري تجاه عناصر البيئة الطبيعية والامتناع عن كل الأنشطة التي تضر بها، وإشعار المجتمعات والأفراد بأهمية البيئة ودورها في بقاء واستمرارية الحياه باعتبارها المصدر الرئيسي لمعيشة الإنسان.
* تحسيس وتوعية المواطنين والسكان بأهمية المشاركة والتفاعل مع الهيئات والمؤسسات الحكومية لمواجهة التحديات والصعوبات المختلفة التي تواجهها البشرية.
* الحفاظ عل المقدرات والمصادر الأساسية مثل الأراضي الزراعية وحمايتها من التصحر، ومحاربة الملوثات والاستغلال العقلاني للمياه.[2]
* استغلال التكنولوجيا والتطور المعلوماتي الحديث لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها المجتمعات، ووضع مخططات تنموية تخدم البيئة والمجتمع.
* تحقيق العدالة والمساواة في الاستفادة من المكاسب والمؤسسات الموجهة للجمهور والخدمات الضرورية مثل الماء الصالح للشرب والصرف الصحي والغاز، وخدمات الكهرباء، الثقافة والموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والصحية، ومحاربة ظاهرة الفقر والتمييز والفوارق الاجتماعية والاقصاء وتدعيم الفئة الضعيفة والعمل على إسهامها وإعطائها دور في المجتمع.[3]
* بناء اقتصاد متطور يعتمد على التقنيات والاحصائيات الدقيقة للحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية، والتقليل من استغلالها لتحقيق مبدأ العدالة بين الأجيال الحالية واللاحقة في الاستفادة من البيئة ومواردها وتقاسم الثروات.

---

[1] – مريم شيبة، **مرجع سابق**، ص 86.

[2] – محمد زبير، محمد شبوب، من التنمية الشاملة إلى التنمية المحلية المستدامة، قراءة في المفاهيم والابعاد والمعوقات، **مجلة الرواق**، المركز الجامعي غليزان، العدد06، (جويلية2017)، ص 6.

[3] – مريم شيبة، **مرجع سابق**، ص 86.

* السعي نحو الاستثمار في الموارد البشرية وتنمية قدراتها في المجتمع[1]، فالمورد البشري يعد العامل الأساسي لتحقيق التقدم والرقي في جميع الجوانب المختلفة.
* تلبية المطالب الأساسية وتحقيق حياة أفضل للمجتمع بواسطة الإستراتيجيات التنموية الهادفة إلى تحسين ورفاهية السكان والمجتمع، والتركيز على ترشيد النشاط الإنساني تجاه البيئة، والتعامل مع الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان.

لقد اتخذت هيئة الأمم المتحدة إثر إنعقاد الإجتماع المعنون بـ: (تحول عالمنا) في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 02 سبتمبر 2015 جملة من القرارات الهامة في ميدان التنمية المستدامة في العالم وجعلها مسار استشرافي منشود يكتمل تحقيقه عام 2030 "والمتمثل في 17 هدف للتنمية المستدامة تتضمن 169 غاية و230 مؤشرا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تستهدف الأبعاد المختلفة للتنمية وتكرس التضامن العالمي من أجل حماية الكون والبيئة وتحقيق سبل العيش الكريم والرفاه الاقتصادي، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[2]

الهدف الأول: القضاء على الفقر، ومكافحته بكل أنواعه وفي كل مكان وإتاحة الفرص للازدهار وتوحيد الامكانيات البشرية وتجنيدها مما يحقق للجميع الغذاء والمياه الصالحة للشرب والاحتياجات الأساسية والاكتفاء الذاتي في كلّ مكان.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع، بتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، ويتم ذلك من خلال تأمين الحصول الكافي من الطعام لجميع الناس مدى الحياة والترويج لنماذج مستحدثة من الزراعة المستدامة، وضمان العدالة في التوزيع.

---

[1] – عبد الرحمن محمد العيسوي، **علم النفس والتنمية الشمولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 21.

[2] – تقرير الامم المتحدة لسنة 2022، تم الحصول عليه من الرابط: **www.un.org/sustainabledevelopment**، تاريخ الاطلاع 2022/1/12 على الساعة 09:00

الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاهية، ويشمل هذا الهدف الحد من وفيات الرضع، والقضاء على مرض الإيدز والملاريا، والخفض من عدد الوفيات الناتجة عن حوادث الطرق.

الهدف الرابع: التعليم الجيد والذي يكون بعيد عن التمييز وموجه للجميع وشامل ومتوفر على مدى السنة لكل الناس وممول من طرف الدولة.

الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، وهذا بالتصدي للتمييز بين الرجال والنساء وإتاحة الفرص والحقوق للنساء والفتيات وتمكينهن، والقضاء على كل أشكال الاستغلال الممارس تجاه النساء للمحافظة على الترابط الاجتماعي.

الهدف السادس: المياه النظيفة والصرف الصحي، عن طريق الحد من المعاناة والحصول على المياه النظيفة للجميع وضمان خدمات الصرف الصحي بصفة مستدامة، والسعي لوقف التلوث، والحفاظ على النظام البيئي للماء.

الهدف السابع: الطاقة النظيفة والمقبولة والمعقولة، يجب أن يتمتع كل فرد على طاقة نظيفة وغير مكلفة بحيث تكون بسعر معقول، والسعي نحو زيادة استغلال الطاقات المتجددة النظيفة والعمل على استدامتها واستمراريتها.

الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، فهو يمثل القوة المستمرة والإيجابية ويجب حسن استغلال الموارد البشرية، وتوفير العمل للجميع بعيدا عن استغلال الأطفال والحد من العمل المجهد ومحاربة كل أشكال الاتجار بالبشر وإيجاد محيط عمل يحترم فيه حقوق العامل.

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية، ويتم ذلك بتحديث الصناعات وتطويرها وبناء بنى تحتية قوية وتشجيع البحث والابتكار والإبداع في جميع المجالات للوصول إلى التقنيات الحديثة وإقامة قواعد صناعية قادرة على الصمود وتحفيز عمليات التصنيع الشامل وتمكين الجميع وبصفة مستدامة.

الهدف العاشر: الحدّ من عدم المساواة، ويتضمن هذا الهدف وضع حدّ للامساواة في توزيع الثروة داخل الدول وفيما بينها، فالأمم المتحدة تتعهد بإعطاء الدول النامية مجالا في رسم واتخاذ القرار العالمي وعلى جميع الدول تنظيم الهجرة وتوفيرها بشكل آمن.

الهدف الحادي عشرة: المدن والمجتمعات المستدامة، الحرص على أن تكون المدن والمستوطنات البشرية نظيفة وتتمتع بالأمان وقد حرصت الأمم المتحدة على دعم الدول النامية ماليا وتقنيا من أجل جودة الهواء في المدن والمجتمعات البشرية وتوفير المساحات الخضراء وأماكن الراحة والعمل على إدارة النفايات واستدامتها.

الهدف الثاني عشرة: الإنتاج والاستهلاك المسؤول، من خلال الاقتصاد في إنتاج واستهلاك الموارد الطبيعية وخاصة غير المتجددة أو المحدودة والمحافظة على الطبيعة والانسجام معها والعمل على تطوير المجال السياحي.

الهدف الثالث عشرة: العمل المناخي، على الدول أن تتكتل من أجل المحافظة على جودة المناخ ومحاربة التغير المناخي واتخاذ كل الإجراءات للحد من آثاره وذلك بتبني أنظمة دفاع إنذار ضد الكوارث المهددة للمناخ

الهدف الرابع عشرة: الحياة تحت الماء، حماية المحيطات والبحار والأنهار وكل الموارد البحرية واستعمالها بصورة مستدامة، فالبشر يتخذ من البحار والمحيطات كمصدر للغذاء والماء والطاقات. فعلى الجميع حماية المياه الساحلية، والحد من الصيد العشوائي والقضاء على التلوث الناتج من المواد البلاستيكية

الهدف الخامس عشرة: الحياة على الأرض، يجب الحد من إزالة الغابات وحماية النظم الإيكولوجية البرية والتنوع البيولوجي ووقف الأنشطة المسببة للتصحّر وحماية الكائنات المهددة بالإنقراض والحد من الغازات والعمل على حماية كوكبنا.

الهدف السادس عشرة: السلام والعدل والمؤسسات القوية، العمل على دعم السلام والأمن في الدول والمجتمعات وإتاحة الفرص بالتساوي للمساهمة في صنع القرار والمشاركة السياسية لتحقيق العدالة والسعي نحو بناء مؤسسات تتميز بالشفافية والتصدي لمظاهر الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية والجريمة المنظمة.

الهدف السابع عشرة: شراكات لتحقيق الهدف، لغرض تحقيق التنمية المستدامة يجب ترسيخ التعاون والشراكة الدولية بين الحكومات والأفراد، وقد رسمت هيئة الأمم المتحدة خطة للتمويل المالي والدعم التكنولوجي والتجاري لتحقيق هذا الهدف.

ومن خلال هذه الأهداف نستنتج بعض مميزات التنمية المستدامة والتي نوجزها فيما يلي:

1- شمولية الأهداف حيث لا تقتصر أهداف التنمية المستدامة على رفاهية المجتمع في مناطق دون الأخرى بل تعد أهداف التنمية المستدامة ممتدة للبشرية جميعا وعلى إمتداد المستقبل البعيد، كما أن الحاجات تتحدد عادة بالقيم التي يشجعها المجتمع، لذا فإن التنمية المستدامة تتطلب إنتشار القيم التي تشجع مستوى محدد من الاستهلاك[1]

2- التراكمية فالتنمية المستدامة ناتجة وتنتج عن طريق مسار طويل ومدروس من طرف مفكرين اقتصاديين واجتماعيين ومهتمين.

3- العدل والمساواة وتحقيق التوازن بين الناس في المجتمع والعدل بين المناطق الريفية والمدن وبين الطبقات الاجتماعية والعدالة بين الأجيال.

[1]- طارق راشي، **"الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الأيزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة"**، رسالة ماجستير الى جامعة فرحات عباس – سطيف- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجز ائر 2011، ص 35.

4- الاستمرارية والتطور التي تحتويها في ابعادها على المدى البعيد تتطلع لبلوغ التطور والتجديد والتغيير نحو الأفضل.

فالإجماع الدولي الذي تم اتخاذه في إطار الأمم المتحدة يعد هام بالنسبة للبشرية جمعاء والبيئة في آن واحد، فالأهداف المسطرة في خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 تبرر الاهتمام العالمي لقضايا التكامل والعيش الكريم والقضاء على مظاهر التخلف والجوع ويرمي إلى حماية الطبيعة والكون من كل الأخطار والكوارث التي يعد الفعل البشري سببا في حدوثها.

لكن هذه الأهداف وبعد مرور ما يقارب ثمانية سنوات تؤكد التقارير أن ما تحقق منها قليل جدا ومتفاوت من دول لأخرى ومن منطقة لأخرى في الإقليم الواحد.

فقد تم تسجيل عام 2022، ما يقارب من 735 مليون شخص من سكان العالم يعانون الجوع المزمن وتؤكد هذه البيانات الخطر المحدق، وتكشف عن بروز أزمة تسير بشكل متصاعد حيث لا يزال الجوع الشديد وسوء التغذية يشكلان عائقاً أمام التنمية المستدامة، حيث سجل إرتفاع في أسعار المواد الغذائية في العديد من الدول قياسا بالفترة الممتدة 2017 إلى 2019.[1]

وهذا يعود في هذه الفترة بالذات إلى عدة أسباب أهمها:

- تداعيات جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي والتعاملات التجارية في العالم، حيث توقفت عمليات التصدير والاستيراد بشكل تام بسبب الحجر المفروض على الأشخاص والبضائع القادمة من الخارج وتوقف الملاحة البحرية والجوية.

1 – تقرير الامم المتحدة لسنة 2022، تم الحصول عليه من: www.un.org/sustainabledevelopment ، تاريخ الاطلاع 12 جانفي 2022 على الساعة 09:00.

- التباين بين الدول المتقدمة والدول النامية واختلاف درجات الاهتمام بهذه الأهداف بينهما. فالدول النامية تسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الحاجات الأساسية لشعوبها، أما الدول المتقدمة فهي تسعى إلى تطوير أنظمتها التكنولوجية والصناعية وقدراتها الأمنية.
- عدم وجود نية حقيقية بين دول العالم للتعاون في ما بينها بسبب اختلاف المنطلقات والغايات وانتشار الصراعات الإقليمية والداخلية مما أوجد أشكال من التكتل الإقليمي بين الدول والقضية الفلسطينية والحرب الروسية الأكرانية دليل على ذلك.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها

تتضمن التنمية المستدامة غايات تسعى جميع المجتمعات إلى تحقيقها وبلوغها وهذه الغايات مرتبطة بعدة أبعاد ومجالات أساسية ولغرض النظر في مدى تحققها وبلوغ الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة في ظل الأبعاد المختلفة تم اعتماد عدة مؤشرات ومعايير يستند إليها للقياس، وهذا ما سنقوم بتوضيحه في الفرع الأول المخصص لأبعاد التنمية المستدامة، أما الفرع الثاني نتطرق لمؤشرات التنمية المستدامة.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أربعة أبعاد أساسية متكاملة ومترابطة ومتداخلة فيما بينها يستوجب مراعاتها في إطار السعي لتحقيقها، فتحقيق الرفاه لا يتوقف فقط على الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي مالم يتم الأخذ بعين الاعتبار للجانب البيئي والتكنولوجي، فكل هذه الأبعاد تعمل بشكل متوازن ومتكامل وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

1 – البعد الاقتصادي:

يؤكد بعض الاقتصاديين إلى أن التنمية من الجانب الاقتصادي تعني التقدم والنمو الاقتصادي، عن طريق مضاعفة الإنتاج الاقتصادي، وتقوية الاستثمار المنتج وتنمية القدرات المادية والبشرية لتحسين الناتج المحلي والدخل الفردي، وهي دلالة لديمومة التحسن والرفاه الاقتصادي للفرد والمجتمع، تفاديا للنكسات الاقتصادية المسببة للتخلف والفقر والأزمات الاقتصادية، وفي المقابل يرى بعض الاقتصاديين أن استعمال اصطلاح النمو الاقتصادي يتطابق مع الدول المتقدمة اقتصاديا، أما التنمية الاقتصادية فهي تتعلق بالدول النامية أو الدول الأقل تقدما[1].

يستهدف البعد الاقتصادي تحقيق عدة أهداف تتعلق بتحسين الجانب المادي والظروف الاقتصادية وذلك بالاستخدام الجيد والأمثل للمواد الطبيعية لغرض تمكين المجتمع من تحقيق الرفاهية واستدامتها وتشمل العناصر والقضايا التي يستهدفها البعد الاقتصادي ما يلي :

– المحافظة على الموارد الطبيعية: من خلال التقليل من الاستهلاك والاستغلال المبدد للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين أسلوب الحياة، وتغيير عادات الاستهلاك والمحافظة على التنوع البيولوجي والحيواني وخاصة في الدول المتقدمة.[2].

وتبرز علاقة العمليات الاقتصادية بالموارد الطبيعية بإنصاف الأفراد من تحقيق مستوى ونصيب عادل للفرد في المجتمع من الموارد الطبيعية وتحقيق عدالة بين الدول النامية والدول المتقدمة، فاستهلاك الطاقة مثلا بالدول المتقدمة كبيرا جدا لا يقارن بما تستهلكه الدول النامية والمتخلفة.

[1] – علي شطيبة، رابح هزلي ، مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، **مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية**، المجلد 07، العدد 02، دسمبر 2021 ، ص 150.

[2] – نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، عمان، دار دجلة ناشرون وموزعون، 2012، ص 152.

– العمل على إعادة توزيع في المداخيل لصالح الطبقات الفقيرة والمعوزة: من خلال الحد من التفاوت والتباين الكبير في الدخل بين الأفراد وتوفير فرص استغلال الموارد الطبيعية المتاحة كالأراضي الزراعية المنتجة ومنحها للمستغلين الراغبين في الاستثمار وكذا دعم المؤسسات والشركات في القطاعات الاقتصادية المنتجة للسلع وتؤدي إلى تعزيز المداخيل.

إن التقليل من حدة الفقر ورفع مستوى المعيشة للمجتمعات تعتبر مسؤولية كل دول العالم وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات، ويشكل التخفيف من ظاهرة الفقر المدقع هدف أساسي وعملية هامة للتنمية المستدامة، ومن الحلول لتدارك الوضع هو إيجاد بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض ودعمهم وبدون فوائد وتوفير فرص التعليم وتحسين الخدمات الصحية للسكان.[1]

– الرشاد في الانفاق العسكري: فالتمويل الموجه للقطاع العسكري يثقل كاهل الموازنات الوطنية ويؤدي إلى زيادة الإنفاق فعلى الدول ترشيد الانفاق على الأغراض العسكرية والعمل للإنفاق على متطلبات التنمية المستدامة.

– مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعدلاته: تؤثر الدول المصنعة نتيجة الاستغلال غير عقلاني للموارد الطبيعية في أنظمة البيئة، فالاستهلاك المكثف والمستمر للموارد الطبيعية أثر بدرجة كبيرة في البيئة وعناصرها، فعلى الدول المسؤولة أن تقوم بتغيير سياساتها الاقتصادية لتكون في صالح دعم وحماية النظم الطبيعية والعمل معها وتوفير الإمكانيات التقنية والمالية لدعم التنمية المستدامة في الدول الأخرى واستخدام الوسائل التكنولوجية النظيفة وإستغلال الموارد بأقل كثافة لحماية النظام الطبيعي.

[1] – نورة أعمارة، "**النمو السكاني والتنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2012، ص 19.

– **تقليص تبعية البلدان النامية:** يعتبر التطور المعلوماتي والانفتاح الدولي أداة إستغلتها الدول الغنية لتعزيز قدرتها الاقتصادية للتحكم في الأسواق العالمية والسيطرة على مصادر التجارة العالمية، حيث تقوم بتخفيض استغلال الموارد الطبيعية والتخفيض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلدان من إيرادات تحتاج إليها، ولكن إذا حدث اكتفاء للدول النامية واتساع في التعاون الإقليمي والدولي والتعامل التجاري النشط فيما بين هذه الدول.[1]

فالدوال النامية ملزمة بتطوير اقتصادها والبحث عن آليات لبناء قطاع صناعي وتجاري منافس للدول المتقدمة أو على الأقل ينهي التبعية المفرطة والاعتماد على مقوماتها الوطنية والمحلية في بلوغ الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة.

2 – البعد الاجتماعي:

يعد البعد الاجتماعي المحور الأساسي الذي تهدف وتقوم عليه التنمية المستدامة بالنظر إلى العلاقة التي تنشأ بين الإنسان والبيئة الطبيعية والمبنية على أسس الحفاظ والاستغلال الأمثل لمواردها لتحقيق أغراض هذا البعد وغاياته وتتمثل عناصره الأساسية في:

– **العدالة الاجتماعية:** بين جميع أفراد المجتمع، والعدالة والإنصاف بين الأجيال والمساواة في الاستفادة من الموارد والثروات.

– **التقليل من الجوع والفقر:** ومحاربة البطالة والآفات الاجتماعية المختلفة والتشرد وترشيد الاستهلاك وتنظيم الزيادة السكانية.

– **تنمية الموارد البشرية:** العمل على تكوينها وترقيتها ودفعها للعمل على المشاركة في التخطيط وإعداد الخطط والبرامج التنموية وتنفيذها.

[1]– نورة أعمارة، **مرجع سابق**، ص 19.

– **ضمان الرعاية الصحية وتوفير التعليم**: للحفاظ على التعدد الثقافي ومحو الأمية ومحاربة التسرب المدرسي وتطوير البرامج التعليمية،[1] ومقاربتها مع الاهتمامات المستجدة للتنمية المستدامة.

– **تحديث المؤسسات الاجتماعية وتطويرها**: والتشجيع على إحداث وتأسيس مؤسسات وجمعيات مرافقة ومساهمة في التنمية.

– **تنمية وتعزيز فكرة التعايش**: التعايش بين المجتمعات والدول والتواصل بين الأجيال[2] وربط قنوات التعاون والتكافل الاجتماعي العالمي وخاصة أثناء النزاعات المسلحة بين الدول أو الصراعات الداخلية في الدولة.

– **تمكين المرأة من ممارسة الأنشطة المختلفة**: بما يتوافق وقدراتها الجسمية والنفسية مثل النشاطات التعليمية والسياسية والاقتصادية وكل ما يمكن أن تساهم فيه المرأة دون أن تتعرض إلى عواقب تعود بالسلب على صحتها ومكانتها.

– **إشراك الفواعل الرسمية المحلية والفواعل غير الرسمية في التنمية**: إرساء نظم سياسية تقوم على مبادئ ديمقراطية تفتح المجال للاختيار وممارسة السلطة بمبادئ الحكم الراشد.

3– البعد البيئي:

يعتبر الارتباط وثيق بين البيئة والتنمية المستدامة فلا يكاد يخلو حديث أو حوار أونقاش أو دراسة علمية لقضايا التنمية المستدامة دون أن تشير إلى البيئة ومحتوياتها، وهذا يعود للأهمية التي تحوزها البيئة ومواردها الطبيعية والحاجة الماسة للإنسان لهذه الموارد والعناصر الأساسية التي تلبي حاجياته الحالية والمستقبلية، فمجالات الاستدامة البيئية تتضمن عناصر هامة تراعيها التنمية المستدامة وأهمها :

[1] – نوارة عمارة، **مرجع سابق** 2012، ص 22 .

[2] – علي شطيبة، رابح هزلي، **مرجع سابق**، ص 151.

– **الاستخدام والاستغلال الملائم والمستدام للموارد الطبيعية:** للأراضي الزراعية والغابات والمساحات الخضراء والمياه الباطنية والبحرية والحفاظ على التنوع البيولوجي والحياة فوق الأرض.[1]

فحماية الموارد الطبيعية يعد عامل حتمي لاستمرارية الحياة فوق الأرض، فالإنسان باستخدامه الوسائل الحديثة للزراعة أو المعالجة الكيميائية فهو قد يسبب أضرار بالبيئة والكائنات الحية التي تعيش فيها.

– **المحافظة على المناخ:** إن التلوث والاحتباس الحراري الناتج عن انبعاث الغازات يشكل أضرار كبيرة بالبيئة والغلاف الجوي مما أثر في التغير المناخي وتضرر طبقة الأوزون الواقية للأرض.

– **حماية التنوع البيولوجي:** تهدف التنمية المستدامة إلى التنوع في جميع الكائنات وتعددها وحمايتها من الانقراض أو التشويه، فالتنمية المستدامة تهتم في هذا الصدد بصيانة وحماية الأراضي وحماية الحيوان والنبات من الانقراض.[2]

ويتم ذلك بإبطاء عمليات الانقراض وحماية الثروة الحيوانية من الصيد العشوائي والغطاء النباتي من الحرائق والرش الكيميائي.

– **المحافظة على الماء:** إن المياه الجوفية تستلزم المحافظة عليها من التبديد ويكون عن طريق حسن الاستخدام وعدم الإسراف وصيانة الشبكات المختلفة لتوزيع المياه، ومحاربة التنقيب العشوائي والمكثف للأرض.

---

[1]– سمية سبع، "**محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2015، ص 140.

[2] – وهيبة بواليعين، **التنمية المستدامة في الجزائر قراءة في الأبعاد والمؤشرات**، المركز الجامعي عين تيموشنت الجزائر، المجلد 4، العدد 4، أكتوبر 2008، ص 82.

فالمختصين في البيئة يؤكدون أن الألفية الثالثة تمثل ألفية الذهب الأزرق وهو الماء الصالح للشرب.[1]

فالتنمية المستدامة في هذا المجال معناها صيانة المياه بالحد من الاستخدام المبدد وتحسين نوعية المياه والمحافظة على المياه السطحية تفاديا للاضطرابات الإيكولوجية التي تنتج عن ذلك انقراض الحيوانات بسبب فقدان الماء.

إن البعد البيئي يظل يلازم عناصر التنمية المستدامة ويشكل العنصر الهام في تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة.

4- البعد التكنولوجي :

فرضت التطورات والتكنولوجيات المنتشرة في العالم على إعطاء هذه القضايا والمسائل أهمية في إطار التنمية المستدامة، فالأبعاد التكنولوجية يمكن أن تكون أكثر مساعدة وملائمة لأهداف التنمية المستدامة ومتكاملة مع الأبعاد الثلاثة السابقة.

ونوجز أهم المسائل المتعلقة بالبعد التكنولوجي فيما يلي:

- استحداث الطاقات الجديدة والبديلة: فالتطور التكنولوجي الحديث توصل إلى ابتكار واختراع وسائل تكون بديلة للطاقة التقليدية، حيث تكون هذه الطاقة صديقة للبيئة.

فالتنمية المستدامة تعني استعمال المحروقات بكفاءة وإيجاد مصادر للطاقة ويتم بواسطة التكنولوجيات الحديثة لاستخدام الطاقة الحرارية.[2]

[1]- أحمد بي، وآخرون، **التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها، قراءة اقتصاد أعمال الملقى الأول،جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر الأبعاد والتحديات**، جامعة حمة لخضر، الوادي – الجزائر، يوم 04 – 05 فيفري 2020، ص 287.

[2]- أحمد بي، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 288.

– **استخدام التكنولوجيا النظيفة:** وهذا يعني العلاقة بين التكنولوجيا والبيئة، فالتكنولوجيا الحديثة توصلت إلى اختراع وسائل محافظة على النظم البيئية والمحيط وأوجدت طاقات غير ملوثة وتعتبر طاقات متجددة ومساعدة للإنسان وسائر الكائنات الحية الأخرى.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة وغاياتها

عملية التنمية المستدامة عمل جماعي منسق ومنظم تتوحد فيه جميع الجهود البشرية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والإمكانيات المادية والقانونية والتقنية الوطنية والدولية.
واعتمادا على تحليل وتصنيف الأهداف السبعة عشرة للتنمية المستدامة توصلنا إلى إستنتاج قمنا من خلاله بالتصنيف التالي:

- تحديد 09 أهداف ذات بعد اجتماعي.
- تحديد 05 أهداف ذات بعد اقتصادي.
- رصد 03 أهداف ذات بعد بيئي.

حيث تم رصد 232 مؤشر و169 غاية، إلا أن هذا التصنيف لا ينفي الترابط والتداخل بين هذه الأبعاد.

ومن خلال هذا سوف نستعرض أهم المؤشرات والغايات التي تم رصدها لكل هدف وحسب البعد الذي تنتمي إليه:

1- أهم مؤشرات البعد الاجتماعي وغاياته:

يظل البعد الاجتماعي من الأهداف الأساسية التي يهدف المجتمع الدولي من خلال الرزنامة الزمنية والإجراءات المحددة في إطار التنمية المستدامة والتي يسعى إلى تحقيقها، وتبرز هذه المؤشرات والغايات في عدة مسائل وقضايا اجتماعية يمكن تلخيصها في المحاور التالية :

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله.
- الحد من الجوع وترسيخ الأمن الغذائي
- الصحة الجيدة والرفاهية
- التعليم الجيد وفرصه مدى الحياة
- المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.
- المياه النظيفة والصرف الصحي
- الحد من عدم المساواة
- المدن والمجتمعات المستدامة
- السلام والعدل والمؤسسات القوية

من خلال الملحق الثاني نلاحظ أن القضايا والمسائل التي تضمنها البعد الاجتماعي تتصل مباشرة بالحياة العامة للناس والمهتمة بالصحة والتعليم والمساواة والعدالة والمياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى القضايا ذات البعد الدولي والمنضوية تحت الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وقضايا الإرهاب، فقد اهتم المجتمع الدولي برصد عدة مؤشرات تقاس عليها نسبة مدى تحقق الأوضاع الاجتماعية المريحة للسكان في الدول، كما تم تحديد الغايات والأغراض التي يصبوا إليها العالم بحلول عام 2030.

هذه النقاط تتصل ولاشك مباشرة بالحياة العامة للناس والمتصلة بالصحة والتعليم والمساواة والتي تعتبر أساسا من أسس التنمية المستدامة.

2- أبرز مؤشرات البعد الاقتصادي وغاياته:

لقد حرص المجتمع الدولي في إطار التنمية المستدامة على إحصاء وإعداد عدة مؤشرات وغايات ذات بعد اقتصادي تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للجميع، ومن أبرز هذه المؤشرات والغايات ما يلي :

- الطاقة النظيفة والمقبولة المستدامة
- الحد من الجوع وترسيخ الأمن الغذائي
- الصحة الجيدة والرفاهية
- التعليم الجيد وفرصه مدى الحياة
- المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.
- المياه النظيفة والصرف الصحي
- الحد من عدم المساواة
- المدن والمجتمعات المستدامة
- السلام والعدل والمؤسسات القوية

بالعودة إلى الملحق الثالث سيكتشف القارئ أن مؤشرات وغايات البعد الاقتصادي تنصب حول تعزيز الدخل القومي والمحلي ودعم الدولة النامية، والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعة وحماية الثروات الناضبة، كما حددت آليات وسائل لدعم السكان للحد من البطالة، وتقديم المساعدات الإنسانية للدول الفقيرة والنامية ومدى إلتزام الدول بمعايير مكافحة الفساد المالي ومحاربة التهرب الضريبي، بالإضافة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية والاتصال الحديثة والأنترنات بم يحقق أهداف البعد الاقتصادي ومنه التنمية المستدامة.

3- أهم مؤشرات وغايات البعد البيئي:

تركزت أهم وأبرز المؤشرات والغايات البيئية التي أقرتها الدول في إطار التنمية المستدامة على الجوانب المتعلقة بحماية البيئة من التلوث وحتمية المحافظة على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والاستهلاك المفرط لها مع الاعتماد على البدائل الطاقوية الحديثة والمتجددة، ولقد حدد الباحث عدة مؤشرات وغايات يمكن حصرها في المحاور التالية :

- عمل المناخ والتصدي للتغيير
- الحياة تحت الماء وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية .
- الحياة على الأرض وحماية الحياة البرية .

من خلال هذه المحاور تتضح لنا أهمية البعد البيئي في التنمية المستدامة، وبالنظر إلى ما ورد في الملحق الرابع وما تضمنه من تفصيل للبعد البيئي وعلاقة الإنسان بالبيئة وما ينتج عن ذلك من حماية البيئة ومنه حماية الإنسان أو تعرض البيئة للتدهور وهو ما يؤثر سلبا على التنمية المستدامة.

إذن البعد البيئي لا يقل أهمية عن البعد الاجتماعي والاقتصادي الذي له مؤشرات وأهداف تقاس من خلاله علاقة الإنسان بالبيئة، فحددت هذه المؤشرات عدة معايير وإجراءات لخفض تعرض البيئة للتدهور جراء الفعل الإنساني بسبب الإنتاج والاستهلاك، كما تم تحديد عدة غايات تهدف من وراءها الدول إلى بلوغها خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2030 تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة.

والنتيجة هي أن المؤشرات والغايات للبعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي يمكن أن تدرك أكثر بالعودة إلى الملحق الثاني والثالث والرابع التي تبين وبوضوح التفصيل للمؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ومدى الترابط والتداخل والتكامل بين أهداف وأبعاد التنمية المستدامة

فلا يتحقق هدف من بين الأهداف الأخرى دون أن يكون هناك تزامن وتكاثف للجهود واتخاذ إجراءات لتحقيق كل الأهداف.

المبحث الثالث

الأساليب البيئية ونظريات التنمية المستدامة

يظل الارتباط وثيقا بين التنمية المستدامة والعوامل البيئية وهذا لكون الطبيعة ومكوناتها المادية وتفاعلاتها المختلفة تعد مصدرا للإنسان ومجال للإبداع والاكتشاف والبحث والابتكار والعيش وممارسة الأعمال ومختلف المشاريع الهادفة للنمو والتطور سعيا نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة ، فلا يمكن أن تحدث التنمية المستدامة خارج المجال البيئي إلا أن المنظرين والعلماء في مجال التنمية المستدامة اختلفوا في أولوية العناصر والعوامل المؤدية للتنمية المستدامة والمتمثلة في العوامل البيئية أو الاقتصادية أو العدالة في توزيع الثروة وهذا ما سنتطرق إليه في عناصر هذا المبحث.

المطلب الأول: النظريات المرتكزة على البيئة

يشير بعض العلماء إلى أن المحيط الحيوي هو الذي يحتاج لأن يكون مستداما، وهم يبحثون عن حماية التنوع الحيوي والوراثي، والمسائل الأكثر تطورا تتساءل حول ما إذا كان النمو مطلوبا من وجهة النظر البيئية، ويشير الكثير من العلماء إلى أن عدم النمو لا يشكل حلا ملائما، ويمكن لبعض النمو أن يساعد على منع التدهور البيئي، لذا فهو أمر مطلوب مثل التقنيات النظيفة مثل الطاقة الشمسية وأجهزة التبريد الخالية من **CFC**، ولكن يجب تجنب التقنيات، والنمو الذي يضر بالبيئة، ويشيرون إلى أن علماء الاقتصاد بحاجة للمزيد من الاهتمام بالنواحي البيئية والأخلاقية ومن هذه النظريات:

الفرع الأول: النظريات االمنادية بحقوق الكائنات الحية

1 – نظرية GAYA:[1]ترى هذه النظرية حسب مؤسسها جيمس لوفلوك أن الأرض جسم حي ضخم قادر على الاستجابة للتكيف بدون تدخل نشاط أو عمل من طرف الإنسان بإعتبار أن الطبيعة أسبق من الإنسان ويعد عنصرا منها، إذن فالطبيعة تحافظ على نفسها بنفسها وليس هدفها سد احتياجات الإنسان الحالي واللاحق، وأن المعايير الايكولوجية وحدها تربط العلاقة بين المحيط والمجتمع بعيدا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

ما يؤخذ عن هذه النظرية دفاعها عن الكائنات الحية الأخرى أكثر من دفاعها عن الكائن البشري، وهذا لا يستقيم وأهداف التنمية المستدامة التي تعتبر الإنسان محورا أساسيا في أبعادها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2 – نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية:[2]تقدم هذه النظرية أولوية الطبيعة على الإنسان مثلها مثل النظرية السابقة وكان من أبرز المدافعين عن هذا المبدأ وترويجه في الولايات المتحدة وألمانيا وبعض الحركات الانجلوساكسونية الرافضة لأي تدخل للإنسان في الطبيعة وأنظمتها فحقوق الكائنات البشرية يجب أن تحترم ولا يمكن التعدي عليها من طرف الإنسان.

الفرع الثاني: النظريات المتفائلة والمتشائمة

1 – النظرية المتفائلة : يمثل هذه النظرية جون ستيوارت ميل كأحد الاقتصاديين الكلاسيك الذي يرى أن الموارد الطبيعية المحدودة أو الناضبة تمثل عائقا للإنتاج في المستقبل، ويرى أن

[1]مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص124.

[2]مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص128.

المؤسسات الاجتماعية لها دور في رفع وزيادة الرفاهية الاقتصادية وهذه العوامل تؤدي إلى خفض معدلات نمو السكان وارتفاع مستوى المعيشة له دور هام في تزايد النمو الاقتصادي.[1]

إلا أن تفاؤل ستيوارت ميل قابله من جهة أخرى استخدام الموارد الطبيعية البيئية بشكل مكثف ومستمر يؤدي إلى نفاذها وانتهائها نهائيا وخاصة المستخدمة في الأغراض الصناعية وهذا لا يؤدي إلى تنمية مستدامة في العالم.

2 – النظرية المتشائمة: انطلق توماس مالتوس من رفضه للنظريات المتفائلة حول النمو الاقتصادي الذي يقوده الفلاسفة الفرنسيون ومنهم نيكولاس ودي كوندورسيهو اللذين يرون أن الفكر الإنساني والتقدم في المجال التكنولوجي سوف يجدون حلولا جميع العراقيل والأزمات الاقتصادية مستقبلا.

ولهذا يرى مالتوس أن الجنس البشري بفعل استمراره في التكاثر والزيادة سيؤدي إلى نهاية لموارد الطبيعية الناضبة مما ينعكس سلبا على حياة المجتمعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

فحوى هذه النظرية هو إيجاد توازن بين الزيادة في السكان والتطور الاقتصادي، فعامل الزيادة في السكان بشكل كبير يؤثر حتما في العوامل الاقتصادية والطبيعية بسبب الاستغلال الموسع والمفرط والذي يؤدي إلى نفاذها، إن مالتوس استعرض تأثير التطور التكنولوجي والصناعي على البيئة والموارد الطبيعية وغفل عن عملية التوازن الطبيعي الموجه بالقدرة الإلهية والتي لم يقدم فيها أي تفسير من حيث دور الفقر والحروب في الحد من الزيادة السكانية.

[1] – محمد حامد دويدار، **أصول علم الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 57-58.

[2]– مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق** ، ص130.

الفرع الثالث: الحركة الأمريكية المحافظة:

تعد الحركة المحافظة نموذجا ناجحا للفكر السياسي الأيديولوجي في و.م.أ بزعامة الأمريكي تيودور روزفلت وأنصاره إبان الفترة من 1890 إلى 1920، وحسب تصورات مذاهب هذه الحركة فالنمو الاقتصادي مقيد بعدد من عوارض وعوائق طبيعية ولا يمكن للتطور التكنولوجي تجاوزها أو تخطيها ويمثل الإفراط والاستخدام السريع للموارد الطبيعية الناضبة تهديدا حقيقيا لحقوق الأجيال اللاحقة في المستقبل.[1]

وتعتقد هذه الحركة أن استخدام الموارد الطبيعية الناضبة تم بمعدلات أقل كلما كان أفضل، إضافة إلى دواعي التنافس الاقتصادي والاحتكار من الأسباب المؤدية إلى الإفراط في الاستخدام غير عقلاني للموارد الطبيعية الناضبة، ومن أجل السيطرة على هذا الاستنزاف الذي يمس البيئة وجب تدخل الدولة لفرض التسيير العقلاني للموارد الطبيعية.

الواضح أن ما أشارت إليه الحركة المحافظة من توجهات ومبادئ وأفكار حول علاقة التنمية المستدامة والموارد الطبيعية ودور البيئة لازالت إلى حد الآن تمثل تحديا للدول والمنظمات المهتمة ومجالا للدراسة من الباحثين في مجال البيئة والتنمية المستدامة لإيجاد بدائل للموارد الطبيعية موازية للحفاظ على البيئة.

الفرع الرابع: دراسة برانت وموورس[2]:

هذه الدراسة تتحدث عن الندرة والنمو الاقتصادي قام بها برانت وموورس الاقتصاديين الأمريكيان، تم خلالها تجميع فترات زمنية حول أسعار وتكاليف بعض الموارد الطبيعية، وذلك

---

[1] – **مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق ، ص 132**.

2 – فاطمة أحمد حسن، "**الإتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على الصادرات أبيك**"، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2006، ص14.

لغرض اختبار فرضية ندرة الموارد الطبيعية، كانت النتائج أنه بالنسبة للزراعة والمعادن فإن الأسعار وتكاليف الإنتاج قد انخفضت كأقصى تقدير بقيت ثابتة خلال الفترة 1870-1957.

وحسب الاقتصاديين فإن تبرير هذه النتائج حاصل على أساس أن التطور التكنولوجي سيرفع من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ويقود إلى انخفاض في تكاليفها ما يؤدي إلى نمو حجم الاحتياطات الاقتصادية، وعليه فإن برانت وموورس قدما تصورا حول النتائج التي توصلت إليها الحركة الأمريكية المحافظة ورؤية مالتوس التشاؤمية.[1]

الفرع الخامس: نظرية الحالة الثابتة المستقرة:

برز مصطلح (الحد المطلق) في الستينات من جديد ولكن بزعامة الديموغرافيين والطاقويين، حيث أكد مجموعة من العلماء أن النمو الاقتصادي البطيء أو التوقف الاقتصادي التام هو الحل الوحيد لاستقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة.

والهدف من هذا لا يعني الاستسلام أو قبول الوضع، وإنما الهدف من ذلك هو تحقيق الاستقرار في ذاته وساد هذا التوجه ولقيا تأييدا واسعا عام 1970.[2]

وقد تلقت هذه النظرية العديد من الانتقادات بسبب عدم اهتمامها إطلاقا لمتطلبات وحاجات الإنسان الحالية وطرحها لفرضيات وأسس تبنته الدكتاتورية، فالحالة الثابتة المستقرة تؤثر مباشرة الاقتصاد والظروف الاجتماعية للدول وخاصة الدول النامية والمتخلفة حينما يتم الفرض عليها بتوقيف النمو الاقتصادي من أجل المحافظة على البيئة رغم أن مساهمتها ومسؤوليتها في الأزمات التي تعترض البيئة قليلة جدا مقارنة بالدول المتقدمة.

[1] – مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق** ، ص 133.

[2] - Thiombiano Taladidia, **Economie de l'environnement et des ressources naturelles**, l'Harmattan, 2004, p42.

الفرع السادس: نظرية حدود النمو لنادي روما:[1]

عام 1972 أعلن نادي روما تقرير، (حدود النمو)، وقد بيع من هذا التقرير نحو تسع ملايين نسخة وترجمة بتسع وعشرين لغة من لغات العالم.

وتم إعداد هذا التقرير بواسطة أجهزة للحاسب الآلي واعتمد على طريقة حديثة في النمذجة وهي طريقة "تحليل النظم وقدم هذا التقرير نموذجا جديداً بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية وهي، السكان، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة، والتلوث".[2]

وتوصلت التنبؤات الواردة في التقرير إلى نتائج مفرطة في التشاؤم حيث تنبأ بأن مستقبل معدلات نمو سكان العالم، والإنتاج الغذائي، ودرجة التصنيع سوف تنمو في البداية بشكل كبير ومضاعف، إلا أنها سوف تنهار خلال القرن القادم، وهذا الانهيار بسبب وصول الاقتصاد العالمي إلى الحدود الطبيعية له في استغلال الموارد الناضبة، والإنتاج الزراعي، والتلوث المفرط.

كما تنبأ التقرير أيضا نهاية إحدى عشر معدن ومورد بحلول القرن القادم، وأهم هذه المعادن والموارد: الغاز الطبيعي والبترول، الذهب، الفضة، الرصاص، النحاس، الزنك، والقصدير...الخ

من خلال هذا التقرير توصل نادي روما في عام 1972 وإنتهى إلى صياغة نظريته المعروفةب:(نظرية حدود النمو)، والمتضمنة ما يلي:

1. يتم بلوغ إلى أقصى حدود للنمو فوق الأرض خلال مائة عام على الأكثر إذا ما واصلت بنفس الدرجة والسرعة اتجاهات النمو الحالية في كل من تعداد السكان، والإنتاج الغذائي، والتصنيع، واستنزاف الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية الناضبة بلا تغيير.
2. إمكانية تفادي هذه النتيجة الخطيرة والتوصل إلى حالة التوازن البيئي والتعافي الاقتصادي إذا ما اتخذت إجراءات فورية والشروع في التخطيط لحالة توازن عالمي.

---

[1]- ريموند ريشنج باخ، سيلقن أوخر، **التنمية صفر**، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، لبنان، 1978، ص 14.

[2] - ريموند ريشنج باخ، سيلقن أوخر، مرجع سابق، ص 15.

3. يجب أن تستبدل الدول بهدف النمو الذي تسعى إليه بهدف آخر وهو التوازن في استخدام الموارد الطبيعية وخاصة الناضبة منها، ولا يكون ذلك إلا بقواعد تحد من النمو.

تطور عدد السكان في العالم، وتزايد الإنتاج الصناعي في كل الدول الصناعية على حدى أو على مستوى العالم الصناعي ككل وبصورة كبيرة، يؤدي إلى التراكم الرأسمالي السريع في الدول المتقدمة وظهور فرق شاسع بينها وبين الدول النامية والمتخلفة.

إن ما يؤخذ على هذه النظرية هو عدم صدق تلك التنبؤات والافتراضات وخير دليل على ذلك ارتفاع وزيادة الاستخدام احتياطات البترول والغاز ومعظم الموارد الطبيعية التي كانت محل شك في نفادها.

كما واجهت هذه النظرية انتقادات قاسية من الاقتصاديين ومن بينها:

- إعماد أصحاب النظرية على الحدس في توقعاتهم بالنسبة للنمو السكاني وهذا الحدس ربما يتأثر بعوامل متعددة بعيدة عن البيانات الإحصائية.
- عدم تطرق النظرية لنظم الأسعار وتحركات اقتصاد السوق وتقلباته وهذا يجعلها تسير في سياق نظرية مالتوس.

يتضح مما سبق أن النظريات الداعية لأولوية البيئة تؤكد على أسبقية الطبيعة على الإنسان والذي يجب عليه اتخاذ الاحتياطات والإجراءات للحفاظ على الطبيعة والذي هو جزء منها، كما أظهرت بعض هذه النظريات والآراء الرؤية التشاؤمية من خلال الخوف من نفاذ الموارد الطبيعية مقابل رفضهم لدور التكنولوجيا والصناعة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، فالنمو الاقتصادي الكبير عند منظري هذه النظرية يشكل تهديدا للإنسانية والبيئة على حد سواء.

المطلب الثاني: النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية

لقد أولت النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة حيث جاء مفهوم التنمية المستدامة مطورا لمفاهيم التنمية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والهادفة إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة للسكان وتمكين المجتمعات والدول من ممارسة حقوقها وخاصة الحق في التنمية والتطور والرفاهية، فهذه النظريات ورغم تبنيها للأولوية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة إلا أنها اهتمت بعلاقة الاقتصاد بالبيئة.

الفرع الأول: نظرية تعديل السوق:

منطلق هذه النظرية الليبرالية أن النظام الاقتصادي لا يؤمن بالظواهر والمواد غير قابلة للتداول بشكل نقدي في السوق، وعلى هذا الأساس تم التعامل مع الموارد الطبيعية والنفايات بأنها مصادر وموارد متوفرة ودائمة محدودة.1

فعندما يتم تحويل الموارد الطبيعية إلى سلعة اقتصادية يسمى ذلك إنتاج والاستهلاك ينتج عنه نفايات بسبب استعمال السلع وتحويلها، وبما أنه تم التعامل مع النفايات على أنها ظاهرة غير نقدية تم التوصل إلى أخطاء كبيرة في سيرورة النظام الاقتصادي.

إلا أن مارشال بتقديمه مفهوم الاقتصاد الخارجي يرى أن أداء المتعاملين الاقتصاديين يتأثر بفعل عوامل لا علاقة لها بالسوق، ولهذا يجب اعتبار الموارد الطبيعية مؤثرة في الحركة الاقتصادية وعليه يستلزم تعديل السوق.

---

[1] – Bassand Michel. **Métropolisation**, **crise écologique et développement durable**, EPFL PRESS, France, 2000, p99-100.

الفرع الثاني: نظرية الاستدلال لآرتور بيجو[1]

يرى مؤسس هذه النظرية آرتور بيجو في العشرينات من القرن الماضي أن عمليات والإنتاج والاستهلاك للموارد البيئية الحاصلة خارج السوق مثل الرسوم والمساعدات تمثل تعويضات يؤديها المتسبب في النفايات التي تلوث البيئة مثل المنتجات الصناعية يجب أن تخصص هذه المساعدات للحفاظ على البيئة.

فالنماذج الاقتصادية بإمكانها تحديد الرسوم والتعويضات التي يؤديها ويدفعها كل من يتسبب في تلويث البيئة وعلى الهيئات العمومية أن تخصص ميزانية لمحاربة الملوثات البيئية.

وقد تعرضت هذه النظرية للنقد من طرف رونالد كواز الخاصية التي حددها للرسوم ويقترح أسلوبا جديدا أدرجه في نظريته وهو حقوق الملكية مع فتح المجال واسعا للمنافسة، حيث ركز ملاحظة أن المواد البيئية والطبيعية تعتبر ملكية عامة للجميع وليست ملكا خاصا، وعليه فإن الفائدة الاقتصادية هي إلزام المتسببين في التلوث للتفاوض والحوار مع المتضررين للخروج باتفاق بشأن الحد الأقصى لدرجة التلوث.2

إن رونالد كواز ركز في نظريته بشكل كبير على آلية السوق واعتبارها أداة لتقويم عمليات التنمية ومنه القضاء على المشاكل البيئية التي تتسبب فيها.

الفرع الثالث: نظرية الموارد الناضبة:

عام 1931 نشر هارولد هوتلينغ دراسة تخص اقتصاد الموارد الناضبة، وتتمثل هذه الدراسة في بناء نموذج نظري عن طريقة الاستخدام والاستعمال الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية زيادة الاستفادة منها لمدة أطول.

---

[1] -Thiombiano Taladidia, **Economie de l'environnement et des ressources naturelles**, l'Harmattan, 2004, **Op. cit.**, p. 37**.**

[2] **-Ibid**., p 37**.**

ويعتبر هارولد هوتلينغ أول من لفت إلى تحديد خصوصيات الموارد الناضبة وحتمية الاستناد إليها بهدف تحديد قيمة الموارد الناضبة.[1]

وكان منطلق نظرية الموارد الناضبة لهوتلينغ هو وضع افتراض رئيسي وهو أن مالكي الموارد الناضبة ومن خلال هدفهم والمتمثل في زيادة الثروة يحاولون إنتاج الموارد بكيفية تزيد من قيمته الحالية، ولكن لأجل تحقيق ذلك يتعين التوافق بين القيمة الحالية للعائد الصافي لوحدة المورد الناضب واحدة خلال كل الفترات وخلاف ذلك فإنه يتم تحويل الإنتاج من فترة إلى أخرى من طرف المنتجين، فالزيادة في استغلال الموارد الناضبة يؤدي إلى نفاذها.

"وفي الحالات التي تتضمن استخدام منتجات غير متجددة (ناضبة) كالبترول مثلا يمنع قرار إنتاج برميل من البترول اليوم إمكانية إنتاج آخر في المستقبل، فالواقع أن قرار الإنتاج اليوم يترتب عليه تكلفة للفرصة البديلة حيث أن إنتاج اليوم يمنع هذا الإنتاج في فترة أخرى في المستقبل، ويجب على ملاك المورد الناضب أن يأخذوا في اعتبارهم هذا المكون من مكونات النفقة عند اتخاذ قرارهم بالإنتاج".[2]

ما يمكن أن نستشفه من هذه الدراسة التي قدمها هوتلينغ من خلال تحليله لاقتصاديات الموارد الناضبة وتقديمه لكيفية المحافظة عليها لمدة طويلة يشير بشكل واضح إلى فكرة التنمية المستدامة وضرورة الحفاظ على الموارد غير القابلة للتجديد، ومنه يجب الاستخدام والاستغلال العقلاني لهذه الموارد لغرض بقائها على المدى البعيد لتستفيد منه الأجيال القادمة والذي يمثل التصور الذي يقدمه المفكرون والهيئات الدولية للتنمية المستدامة.

1- فاطمة أحمد حسن، **مرجع سابق**، ص 9.

2 - فاطمة أحمد حسن، **مرجع سابق**، ص9.

الفرع الرابع: نظرية القيمة الاقتصادية الكلية:

قدمت هذه النظرية منهج باستعمال طرق تقييم مالي للآثار الظاهرة والتي تتم بتقدير الأضرار لإعطاء قيمة للبيئة، وذلك بملاحظة التحولات والتغيرات الفيزيقية لوضعية المناطق الطبيعية ثم التأثيرات والخسائر المنجرة عنها، فالاقتصاديون يقومون بحساب كلفة انخفاض مردودية المزروعات المرتبطة بتضرر العناصر المغذية في الأراضي وذلك بسبب عوامل انجراف التربة، ويتضح من هذه المقاربة والطابع النفعي لها.

ومن خلال هذه المعاينة وضع علماء الاقتصاد المؤيدين لهذه النظرية تنظيرا لمختلف التمثلات البيئية من طرف المجتمعات الإنسانية، معا للأخذ في الحسبان ما هو ملاحظ في الطبيعة مثل قطع الأخشاب يترتب عليه كلفة مباشرة لها ارتباط مباشر بمتعة المتنزهين وفي نفس الوقت يمكن اعتباره قيمة في بعض المناطق وتكاليف إيكولوجية تؤدي إلى الخسارة أو التقليل من التنوع البيولوجي.

يبدو وأن هذه النظرية ونظرا لطرق الحساب الذي تستعمله وحسب معارضي هذه النظرية فهي تقدم قيمة تقريبية للطبيعة، فعادة يتم اللجوء إلى طريقة القيم المعلنة بالتراضي للدفع أو للعكس، حيث تتم المساهمة من الناس حسب إمكانياتهم وقدراتهم المالية من أجل الحفاظ على البيئة أو تحديد ما يملكون من إمكانيات لمواجهة وتحمل الأعباء والأضرار الناتجة عن التلوث الذي يحدث في البيئة.

الفرع الخامس: نظرية الاقتصاد الإيكولوجي: نتيجة كثرة الانتقادات التي وجهت للنظرية الاقتصادية الكلية ظهرت وجهة نظر جديدة تعتبر بمثابة مخطط عمل واقعي بعيد عن الواقع النظري، حيث تبنى هذا التيار التقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية ومن ثمة يتحول إلى مجال جديد لدراسات متعددة الاختصاصات للعلاقات المترابطة بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية

والإيكولوجية، ويعتقد هذا التيار أنه لا يمكن اعتبار النمو والاقتصاد أحاديا الجانب بل يخضعان لعدة عوامل وعوائق تركز على ثلاث مبادئ هي:[1]

- على النظام الاقتصادي الأخذ في الحسبان حدود استيعاب الطبيعة المحدودة.
- إلزامية التنبؤ ووضع في الحسبان إمكانيات التعويض بين المواد القابلة للتجدد والناضبة.
- إلزامية احترام ظروف إعادة التجديد للموارد الطبيعية القابلة للتجديد.

الفرع السادس: نظرية النمو الداخلي: تحولت نظريات النمو الاقتصادي بصورة كلية، حيث تغيرت إلى نظريات النمو الداخلي وهذا خلال القرن العشرين وهذا بسبب إبعاد عامل التطور التكنولوجي ودوره في حل مشكلة نفاذ الموارد الطبيعية وندرتها وهذا ما أقرته عدة دراسات حول فشل هذه النظريات.[2]

وكان منطلق نظرية النمو الداخلي بحتمية إقحام وتفعيل دور التطور والتقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي، ودعت إلى دعم التطور في مجال التكنولوجيا وركزت على أهمية الحكومات في أداء دورها في الاستثمار وتقديم الدعم في مجال البحث والتعليم وحث المؤسسات الاقتصادية على دعم الإبداعات والاختراعات للقيام بدورها في تحقيق التقدم التطور التكنولوجي.

وتفترض نظرية النمو الداخلي أن متوسط استهلاك الفرد في الأجل البعيد يزيد دون قيود إلا أن التساؤل المطروح كيف يمكن لذلك أن يكون مع اعتبار أن العالم يتميز بموارده الناضبة؟[3]

إضافة إلى أن الآثار السلبية للتنمية لا يمكن للتكنولوجيا من إزالتها مالم يتم توجيهها وتخصيصها لتحقيق هذا الهدف، فالتطور التكنولوجي أحدث في العالم تغيرات في جميع المجالات والجهات وقد

[1] – مصطفى يوسف كافي،**مرجع سابق** ، ص 140.

[2] – فاطمة أحمد حسن، **مرجع سابق**، ص، ص 20، 21.

[3] – فاطمة أحمد حسن، **مرجع سابق**، ص، ص 20، 21.

حمل هذا التطور مزايا وإيجابيات استفادت منها الدول المتقدم على الخصوص كما أحدث التطور التكنولوجي مظاهر سلبية يعاني منها العالم وخاصة الدول النامية من خلال الأثار السلبية الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية والتي هي مصدرها الرئيسي وما رافقه من تلويث للبيئة وعناصرها الحيوية مثل الماء والهواء.

المطلب الثالث: النظريات الداعية إلى العدالة في توزيع الثروة والتنمية

إن الغرض من أهداف التنمية المستدامة هو تحقيق وتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة الحالية والمستقبلية مع مراعات الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها الشعوب والدول، فكانت نظرة علماء الاجتماع هي إعطاء العوامل الاجتماعية أهمية خاصة في بناء ورسم السياسات التنموية المتضمنة للمشاريع والمنشآت القاعدية، كما يجب الالتفات إلى الأوضاع العامة السائدة في المجتمع كاستفحال الفقر واللاعدالة الاجتماعية وغياب المساواة، وتوسع دائرة الحروب والتناحر بين الدول وانتشار الكوارث الطبيعية مما يؤدي إلى مساوئ وتدهور الأوضاع في المجتمع، فهذه النظريات تدعو إلى تحقيق العدالة في توزيع الموارد والثروات بهدف التنمية، ومن أهم هذه النظريات هي:

الفرع الأول: نظرية التنمية الدائرية المتراكمة:

رائد هذه النظرية هو جونر ميردال الاقتصادي السويدي، حيث تنطلق من فكرة وهي أن التنمية الدائرية المتراكمة لها ارتباط بالخصائص الطبيعية والتاريخية للدولة ونطاقها الجغرافي، حيث ينتج الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى اتساع الفوارق الإقليمية بكل أنواعها بين المناطق الحضرية والمدن والمناطق الهامشية والمتمثلة في الأرياف والمناطق المعزولة، وحدث ذلك من خلال نوعين من التأثيرات والعمليات المتبادلة وهي:[1]

[1] – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 61 إلى 65.

- **الآثار الخلفية السالبة:**

وينحصر هذا النوع من العمليات في الأرياف والمناطق المعزولة ويحدث عن طريق هجرة ممنهجة للعمالة والأيدي الشغيلة ورؤوس الأموال والبضائع من المناطق الهامشية والريفية إلى المناطق المتحضرة والمدن ويعود السبب في هذه الهجرة والتنقل بوجود عوامل تجذب إلى المركز وهي المدن وعوامل تطرد من الهامش وهي الأرياف.

- **الآثار الانتشارية الموجبة:**

هذه العمليات تكون وتنشط في مناطق المركز أو المدن باتجاه الأرياف أو الأطراف، ويتسع نشاطها كلما زاد نشاط الآثار السلبية في الهوامش، حيث يزداد الطلب في المدن على المواد والمنتجات الزراعية والمواد الأولية التي يتم إنتاجها في الأرياف، وحتى يتم تلبية حاجات المركز المتسارعة في التزايد من المواد يتم تدعيم الأرياف بوسائل وتقنيات زراعية حديثة تؤدي إلى زيادة الكمية وتحسين نوعية الإنتاج الزراعي، وترتكز سرعة انتشار الآثار الموجبة التنموية من المركز إلى الهوامش على درجة ومستوى الوضع التنموي للمركز، فكلما كان هذا وضع المركز جيد، كلما كانت سرعة ونوعية الآثار الانتشارية باتجاه الأطراف أسرع وأكبر وأحسن كثافة.[1]

إن سبب حدوث التنمية المتراكمة يعود إلى سيطرت الصناعات الرئيسية الأساسية في نطاق ما نتيجة تواجد امتيازات اقتصادية مثل: عدم وجود عراقيل مالية وسهولة المعاملات التجارية وجودة الخدمات وملائمة البنية التحتية، ويؤدي توطن هذه الصناعات في هذه المنطقة إلى خلق فرص عمل جديدة.

[1] – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سابق** ، ص 61 إلى 65.

يتضح من فحوى هذه النظرية التراكمية أن العملية التنموية تدور حول تمركز الصناعات والقوة الاقتصادية في المركز الذي يمتلك الوسائل الإنتاجية الحديثة ويوفر رؤوس الأموال لأصحاب المؤسسات ورجال الأعمال مما يدفعهم إلى زيادة الإنتاج وتحسينه، وهذه الخدمات تتطلب الحصول على المواد الأولية والأيادي العاملة لتدعيم هذه الصناعات، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب وتوسع السوق وظهور مؤسسات وشركات تسعى لتحقيق الربح، مما يؤدي إلى نزوح كلي ومستمر للعمالة والأموال والمواد الأولية من المناطق الريفية إلى المدن.

فالعملية التراكمية تحدث عدة فوارق اجتماعية واقتصادية بين الأرياف والمدن ولا مجال للمقارنة بين الحالة الاقتصادية في الهوامش والأرياف بفعل الاستنزاف المتواصل للمقومات الأساسية المادية والبشرية، وللتخفيف من حدة هذه الفوارق على الحكومات وخاصة في الدول النامية العمل على تنمية عملية الآثار الانتشارية الموجبة من المراكز أي المدن إلى الهوامش والمتمثلة في الأرياف.

الفرع الثاني: نظرية مراكز النمو لهيرشمان: لا يوجد فرق كبير بين هذه النظرية ونظرية التنمية الدائرة المتراكمة لميردال، وتسمى نظرية مراكز النمو بنظرية الاستقطاب تتشابه هذه النظرية إلا أن هناك بعض الاختلافات والمتمثلة في:

أ- مفهوم الاستقطاب عند هيرشمان هي هجرة الأيدي العاملة المنتقاة، ورؤوس الأموال والبضائع من الهوامش إلى المركز والمدن وذلك خلاف مفهوم ميردال الذي أطلق عليها الآثار الخلفية السالبة إضافة إلى استخدامه لمفهوم تساقط الرذاذ أو التساقط المندفع للتعبير عن انتشار الآثار الاقتصادية والتقنية الموجبة من المركز إلى الهامش وبمفهوم ميردال هي الآثار الانتشارية الموجبة.[1]

[1] -- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سابق**: ص 66.

ب– يرى هيرشمان: أن التأثيرات المتجهة إلى الهوامش والآتية من المركز تؤدي إلى تطوير وإيجاد مراكز نمو حديثة في المناطق الفاصلة بين المركز والهامش.

ج– محل الاتفاق بين هيرشمان وميردال في ضرورة التدخل الحكومي لوضع حد للآثار الخلفية السالبة وهو معنى الاستقطاب عند هيرشمان ويعتبر إلزامي لحدوث الآثار الانتشارية من المركز والمدن إلى الهوامش والأرياف.

الفرع الثالث: نظرية الاستقطاب العكسي:

يرى ريكارد سون مؤسس هذه النظرية أن الآثار الانتشارية تتم من المركز نحو الهوامش بطريقة آلية لاتحتاج لأي تدخل من الحكومة عكس ما يعتقد هيرشمان وميردال، وتنطلق هذه النظرية من الفرضية الأساسية التالية في عملية التنمية الإقليمية للدول النامية تمر عبر مرحلتين المرحلة الأولى استقطابية، تستمر حتى تصل التنمية إلى نقطة محددة سماها نقطة الانقلاب الاستقطابي أو التحول، ومن هنا تأتي المرحلة الثانية بعد هذه النقطة مباشرة وتتمثل في حدوث استقلالية ولامركزية بين المناطق والأقاليم داخل كل منطقة وإقليم، وحدد ريكارد سون في هذه النظرية المراحل الأساسية الثلاث وهي:

- مرحلة التحضير (الاستقطاب).
- مرحلة اللامركزية داخل إقليم المركز.
- مرحلة اللامركزية الإقليمية.

يتضح من خلال نظرية ريكاردسون أن الآثار الموجبة تكون تلقائية دون الحاجة إلى التخطيط أو التدخل من طرف الهيئات الرسمية في الدولة وهذا بناء على المرحلة الأولى المتمثلة في التحضير أي الاستقطاب أو تحول تدفق الصناعات والمؤسسات الإنتاجية من المراكز باتجاه الهوامش بسبب كثرة الطلب على الموارد الأولية واليد العاملة مما يؤدي في المرحلة الثانية إلى ظهور مناطق

لامركزية داخل الأقاليم الواحد تتوفر على مؤشرات تنموية أي زيادة الإنتاج والصناعات في ذات المركز، يدفع إلى توسع نطاق الطلب على الموارد الأولية نحو الهوامش وهذا يؤدي إلى ظهور أقاليم إنتاجية مستقلة تملك وسائل الإنتاج .

الفرع الرابع: نظرية القلب والأطراف: يرى فريدمان صاحب هذه النظرية أن النظام الجغرافي في الدول النامية متكون من نظامين فرعيين وهما:

- **القلب:** وهو المنطقة الحضرية الرئيسة أو مركز النمو وهي المدن.
- **الأطراف:** وهي المناطق الخلفية أو المناطق الهامشية التي تقع بعيدة عن المركز.

فالعلاقة بين القلب والأطراف هي علاقة تبعية وفقا للنظامين الفرعيين، حيث تتبع الأقاليم المهمشة المركز، وقدم فريدمان في نظريته تفسير العملية أن التنظيم المكاني عن طريق دراسة وتحليل الرابطة والعلاقة بين التركيب المكاني والتنمية الاقتصادية، ومن أجل تبيان هذه العلاقة قام بتطوير نموذج يتكون من أربع مراحل أساسية هي[1]:

- **مرحلة النمط المكاني المستقل:** وتتمثل هذه المرحلة بتواجد الكثير من المدن أو المراكز المتباعدة والنائية والمعزولة عن بعضها.
- **مرحلة القلب أو المركز الوحيد:** على المستوى الوطني، في هذه المرحلة تبرز إحدى المدن الكبرى مركزا وتعد قطبا رئيسي على مستوى الدولة تنتشر حولها هوامش ومناطق نائية محيطة وتابعة لها.
- **مرحلة المراكز الفرعية:** يبرز في هذه الحالة عدة من مراكز فرعية في مناطق الهوامش أو الأطراف التابعة للقطب الرئيسي التنموي.

[1] – عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **مرجع سابق**، ص 69.

- **مرحلة الهرمية:** حيث تؤدي العلاقة بين المركز والأطراف أو الهوامش إلى تحسن وتنمية ظروف الهوامش وتتضاءل دائرة الفوارق الإقليمية بينها وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي على مستوى كل الأقاليم في الدولة.

وخلص فريدمان أن علاقة القطب مع الأطراف أو الهوامش بما في ذلك المراكز الفرعية ليس بالضرورة حصول عملية النمو الاقتصادي وإنما يمكن أن تكون الأداة والوسيلة التي يحدث بها النمو والتطور الإقتصادي.

الفرع الخامس: نظرية التحيز الحضري: مؤسسها ميخائيل لبتون الذي أراد الإجابة على

السؤال: ما هو سبب بقاء الفقراء فقراء؟

وعن طريق نظرية التحيز الحضري قدم تفسير سبب بقاء وتزايد ظاهرة الفقر في الأرياف من خلال العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية بشكل رئيسي إضافة إلى العوامل الاقتصادية، ويعتقد لبتون أن الصراع في الدول النامية أخذ أبعادا أخرى وهو الصراع بين سكان الريف وسكان المدينة وليس صراع ناتج عن الطبقية بين العمال وأرباب العمل أصحاب رؤوس الأموال وليس كذلك صراع ذو مصالح وطنية مع دول أجنبية ،ومنه طرح لبتون الفرضية الأساسية في نظريته التحيز الحضري مفادها أن رصد الموارد في كل من المدينة والريف يتم بدون الاستناد إلى الأولوية فتوزيع المشاريع وضبط الموازنات من الحكومات يتم دون مراعاة المساواة والإنصاف بين المدن والأرياف وهذا ما جعل ظاهرة الفقر تستمر وتتواصل فهذه السياسات التي تقوم بها الحكومات التي تعرقل انتشار وتدفق الآثار الانتشارية التي تطرق إليها كل من ميردال وهيرشمان.

إن لبتون أرجع سبب عدم النمو والتنمية في المناطق النائية والأرياف إلى التحيز تجاه المدن ضد الأرياف من خلال تصرفات الحكومات والسياسات التنموية التي ترصدها في موازناتها والمتميزة

بعدم المساواة والإنصاف بين سكان المدن والأرياف وهذا ما جعل سمة الفقر هي الغالبة في الأرياف على خلاف المدن الكبرى.

الفرع السادس: نظرية النظام العالمي:

رؤية الرأسمالية العالمية تؤكد بأن القلة يتمتعون بحياة رغيدة وهذا على حساب تعب وشقاء الأغلبية، فنظرية النظام العالمي هنا يتبنون أفكار ماركس الذي اعتبر بأن امتلاك الغرب والقطب الرأسمالي للثروة يمثل شقاء وعبودية وتخلف وتسلط في الدول المتخلفة.[1]

فالازدهار بالنسبة لنظرية النظام العالمي نسبي تتمتع به الأقلية في مقابل وعلى حساب شقاء الأغلبية فالتنمية التي يحظى بها الغرب حدثت نتيجة عناء وبؤس دول العالم الثالث وهذا منطق الرأسمالية العالمية.

الفرع السابع: نظرية النمو الاقتصادي الأمثل:

هذه النظرية لها تصور المنهج النفعي فهي ذات بعد نفعي شامل ففي عرضها لمنفعة المجتمعات على أنها دالة في منفعة الأفراد – تحركات الأفراد عبر الزمن – وذلك مع افتراض أن الخسارة حدثت في منفعة أحد الأفراد أو الأجيال بإمكانها أن تكون في صالح فرد أو جيل آخر من حيث زيادة المنفعة أو تكون متوازنة.[2]

وقد قدم فرانك رمزي هذه الصيغة لنظرية النمو الاقتصادي وتم تطويرها فيما بعد، اعتبرت أن الرفاه الاجتماعي هو مجموع المنافع لمختلف الأفراد والأجيال.

---

[1] – جون بيليس، سميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث 2004 ص 266-267.

[2] – فاطمة احمد حسن، **مرجع سابق**، ص 22-23.

إلا أن جون رولز وجه عدة انتقادات لهذا المنهج النفعي، "حيث برهن رولز على أن عدم العدالة في توزيع الثروات أو المنافع يكون أمرا مقبولا فقط إذا كان الأمر مفيدا في تحسين وضع الاجتماعي " القضاء على الفقر" في المجتمع، وبمعنى آخر فإن الرفاهية الاجتماعية يمكن صياغتها كدالة في منافع الأفراد"[1].

وعليه أكد رولز بأن زيادة الرفاهة الاجتماعية والمنفعة يحصل عليها أفقر فرد في المجتمع، وهذه الدالة تكون حساسة فقط لأي زيادة أو انخفاض في منفعة أفقر أفراد المجتمع.

ويرى رولز أن الرفاهة تتحقق من خلال زيادة معدلات تراكم الرأسمال، وكيف أن رفع التراكم الرأسمالي، ورفع مستويات المدنية ويجب أن يتم هذا بواسطة مشاركة جميع الأجيال، فحاليا لا يمكن مهما كان أن نعرف ونتوصل إلى حدود دقيقة لمعدلات الادخار اللازمة للوصول إلى المعدل المطلوب لتراكم رأسمال.

الملاحظ أن تعاليم وتوجهات المنهج النفعي تقر أنه حتى فقراء الجيل الحالي لابد أن يضحوا أكثر لأن هذه التضحيات الحالية ستؤدي إلى رفع وزيادة منافع فقراء الأجيال الآتية، فزيادة منفعة الجيل الحالي يضر بمستقبل الجيل القادم والتقليل من منفعة الجيل الحالي يزيد من منفعة الجيل القادم.

المطلب الرابع: نظرة الإسلام للتنمية المستدامة

اهتم الدين الإسلامي بواقع الإنسان ومحيطه حيث جعل كل ما في الأرض والسماء مسخر له وجعله الله سبحانه خليفته في الأرض من أجل إعمارها وعدم الفساد فيها، يقول الله عز وجل

[1] – فاطمة احمد حسن، **مرجع سابق**، ص 22-23.

"وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ"[1]

ويقول عز وجل كذلك

(ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها)[2] ، وقوله تعالى (ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين)[3].

إن هذه الآيات التي خصها المولى عز وجل للإنسان دون غيره من الخلق مكنته من سكن الأرض وعمارتها والتحكم في مواردها وخيراتها المختلفة والمتعددة، فقد أملى الله عز وجل عن طريق القرآن الكريم ونبيه الكريم محمد صلى الله عليه وسلم مسائل وتوجيهات وواجبات تحث على التنمية المستدامة والأخذ بالأسباب والسعي نحو تحقيقها والعمل على حفظ الحقوق والموارد للأجيال القادمة ومن أهم القرائن والدلالات التي نجدها وتم النص عليها في الشريعة الإسلامية والدالة على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة.

الفرع الأول: التنمية البيئية والمحافظة عليها في الإسلام

من أوامر الله سبحانه وتعالى الموجهة للإنسان وتحذيره من مخالفتها هو عدم الإفساد والإسراف في الأرض بجميع أنواعه، وهذا ما نجده في قوله تعالى:

1 – سورة البقرة الآية 30.

2 – سورة الأعراف الآية 56.

3– سورة القصص، الآية 77.

(لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا)[1]، وقال عز وجل: (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ)[2]، وقال: " وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ)[3]، فالله سبحانه وتعالى يقول: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)[4].

وورد في عدة آيات من القرآن الكريم وأحاديث ومواقف من السنة النبوية تدعو إلى الحماية والمحافظة على البيئة وحرّم الإسلام الاعتداء على عناصر البيئة، فهي حقّ جميع الكائنات وكل من يدب فوق الأرض: وعليه فالدين الإسلامي دعا إلى:

1- ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية والاستفادة منها حسب الضرورة ودون إسراف فمحدودية الموارد يعد خطر على البشرية في المستقبل، وقد قال الله في هذا الشأن

(وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم).[5]

2- فهذه الآية تدل على أن الموارد الطبيعية نعمة من عند الله ، وعن سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الإسراف ولو كان على نهر جاري، عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. (كل وأشرب وألبس وتصدق في غير سرف ولا مخيلة)

3- فالمسلم يجب عليه أن يتحرى الاتزان والاعتدال في الأمور كلها فلا يجوز له الإسراف في ماء الوضوء ولو كان على نهر جار، كما نهى الدين الإسلامي على إبادة الحيوان أو تعذيبه، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

---

[1] - سورة الأعراف الآية 56.

[2] - سورة هود الآية 116.

[3] - سورة القصص، الآية 70.

[4] - سورة الأعراف الآية 31.

[5] - سورة الحجر الآية 02.

(عُذّبت امرأة في هرّة، سجنتها حتى ماتت، فدخلت فيها النار لا هي أطعمتها، ولا سقتها إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض) (متفق عليه).

4- الإسلام يدعو إلى عمارة الأرض والمحافظة عليها من التلوث فقد تم النهي من الرسول صلى الله عليه وسلم عن رمي الفضلات في الطرقات وأمر بإماطة الأذى عن الطريق والنهي من قطع الأشجار حتى ولو في الغزو والحرب ورغب في غراسة الأرض والاستثمار فيها وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم، فعن أنس بن مالك – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(ما من مسلمٍ يغرسُ غرساً أو يَزْرَعُ زَرْعاً فيأكلُ منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ إلاَّ كان له به صدقة.)[1]

5- تسخير البيئة وعناصرها لخدمة الإنسان يعمل ويقتات منها ويبتكر منها ويتأمل في المخلوقات التي يحتويها هذا الكون فقد قال الله عز وجل لتبيان أن كل ما في الكون مسخر لصالح الإنسان.

(اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ «12» وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلأَرضِ جَمِيعا مِّنه إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰت لِّقَوم يَتَفَكَّرُونَ «13»)[2]،

6- إن الدين الإسلامي لم يكن يوما ضد البحث والتأمل في ملكوت السموات والأرض والسعي فيهما لتأمين الحاجات الإنسانية، فالإنسان في هذا الكون مكرم من الله عز وجل فقد قال :

(ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا «70»).[3]

---

1 – صحيح مسلم.

2 – سورة الجاثية الآية 12 و13.

3– سورة الإسراء الآية 70.

إن علاقة الإنسان بالبيئة وفقا للشريعة الإسلامية السمحاء إعمار واستثمار ومحافظة على مكونات البيئة والتعامل معها دون إضرار واستنزاف أو إسراف وتبذير، فالموارد الطبيعية المتعددة ليست حكرا لشخص أو شعب أو لجيل من الأجيال ينفرد بها دون الأخر بل ملك للإنسانية جمعاء عبر مر الأزمنة والأجيال هذا هو معنى الاستخلاف في الأرض وعمارتها وتنميتنها والابتعاد عن الإفساد فيها وتخريبها لترثها الأجيال اللاحقة وهي صالحة للعيش فيها تحتوي جميع العوامل البيئية والموارد الطبيعية غير مستنزفة وغير ملوثة ولهذا حرم الله سبحانه وتعالى الفساد في الأرض ووعد المفسدين والمخربين بالفناء والعذاب الشديد ووعد المؤمنين الصالحين الذين لا يريدون فسادا في الأرض بالاستخلاف فيها مصداقا لقوله سبحانه وتعالى

(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْض «55»).[1]

الفرع الثاني: الاستدامة الاقتصادية في الإسلام

لقد فرض الإسلام على الانسان العمل وجعله في مرتبة العبادة وحثه على السعي لكسب الرزق الحلال رغم أن هذا الرزق مضمون لكل مخلوق يدب فوق الأرض، وإنما المراد من ذلك هو الدعوة للعمل والقيام بأسباب للحصول على الموارد وتلبية الحاجات، وفي هذا يقول عز وجل "وما من دابة على الأرض إلا على الله رزقها وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ "[2]

ينطلق ابن خلدون من فكرة وهي الإنتاج الكثير يقوي الدولة ويعزز هيبتها وفي هذا يقول في مقدمته " أن الترف يزيد الدولة في أولها قوة إلى قوتها، والسبب في ذلك أن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف، كثر التناسل والود".[3]

---

1 سورة النور الآية 55.

2 سورة هود الآية 06.

[3] – شروق حدوش، وآخرون، البيئة والتنمية المستدامة من منظور إسلامي، تحليل رؤية إبن خلدون، **مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة**، المجلد 03، العدد 1، 2021، ص 148.

فابن خلدون يربط الرفاه الاقتصادي بالدولة يؤدي إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية والتلاحم والود بين أفرادها،

إن نظرة الدين الإسلامي لا يفصل بين الماديات والروحانيات، فقضايا التنمية لا بد أن تكون متوافقة مع الأحكام الشرعية الإسلامية، فمن مبادئ التنمية المستدامة في الإسلام الشمول الضامن للمتطلبات والحاجات الأساسية المادية من أكل وملبس وسكن وتعليم وعلاج وعمل وكذا أداء العبادات والواجبات الدينية المفروضة دون أن يتم التعرض لها.

فالإسلام اهتم بالجوانب الاقتصادية في المجتمع وجعلها من الأحكام العامة التي يجب أن تسود فيه، فقد تم تحريم الإسراف والتبذير والمعاملات الربوية في السلع والاحتكار، وفي المقابل أمر ورغب في الاعتدال والوسطية والاقتصاد في الإنفاق وتوزيع الثروات وضع التعاملات التجارية الشرعية للتبادل التجاري بين المتعاملين والمتمثلة في البيع، ومن أهم المسائل والقضايا التي تشير إلى اهتمام الإسلام بالتنمية المستدامة في الجانب الاقتصادي نلخص أهمها في النقاط التالية:

1- الرشادة في تسيير الموارد الاقتصادية: الاتزان والوسطية في الإنفاق وتلبية الحاجات من الأسس الرئيسية في الشريعة الإسلامية مصداقا لقوله تعالى (والذين إذ أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما)[1]

الإنفاق من وجهة النظر الاقتصادية هو الموجه الأساسي للاقتصاد، فحجم وكمية الإنتاج وطريقته تتحدد بالنظر إلى عامل الطلب في السوق على المنتجات، وبناء على ذلك تتحدد الأسعار على كمية ووفرة الخدمات والسلع في السوق ، وهنا يكون الإنفاق سبيل لدعم السوق بالموارد الأساسية وذلك لإعادة ضبط السوق وإعادة توازنه.

[1] - سورة الفرقان الآية 67.

2-تعدد مصادر التمويل: لقد تكفل الدين الإسلام بوضع آليات وسياسات ذات بعد اقتصادي وجعلها مصدرا من مصادر التمويل والتي تساعد الدول في تلبية بعض الحاجات المرتبطة بشؤون المسلمين والتي تعد آليات لدعم النمو الاقتصادي ومن أهم هذه المصادر في الدولة الإسلامية جمع الزكاة والوقف لفائدة الدولة أو إحدى مؤسساتها مثل المساجد والمستشفيات والتي تدخل في الأملاك الخاصة للدولة فهدة المصادر تساهم في التخفيف من الأزمات الاقتصادية.

إن الاقتصاد الإسلامي يملك آليات وميكانزمات كبدائل تمويلية لتحقيق التنمية المستدامة وهذه الآليات لا تتعارض ومقاصد الدولة والمجتمع، وتعمل على ألا تخالف الأحكام الشرعية الإسلامية، ويجب أن تكون ذات نفع عام ومباحة شرعا من حيث العمل الذي تقدمه هذه الأجهزة.[1]

فالزكاة تعد فرض على كل إنسان مسلم يملك مقدار محدد شرعا من المال أن يقوم بتقديم نصيب محدد للدولة والتي تتولى جمعها وتوزيعها على مستحقيها.

3-وفرة الموارد ونفي الندرة : الدين الإسلامي يعتبر أن الموارد الطبيعية متوفرة ولا مجال للحديث عن ندرتها أو عدم كفايتها لتغطية الحاجات الإنسانية، وهذا خلافا للنظريات الاقتصادية التي تتحدث عن كيفية التعامل مع الموارد الناضبة وكيف يتم مواجهة المشكلة الاقتصادية.

إلا أن السبب في ذلك هو الإنسان نفسه وتصرفاته وعدم تبنيه للسلوك الحضاري وتعطل نظام الإنتاج وضعفه وعدم وجود عدالة في التوزيع ولهذا فتحقيق نمو في الإنتاج يتطلب تحقيق عدالة في التوزيع.[2]

[1] - محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية مفهومها، نشأها، تطورها، نشاطها**، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 85.

[2] - محمد شوقي الفنجري، **نحو إقتصاد إسلامي**، شركة عكاظ للنشر والتوزيع، السعودية، 1981، ص 65.

4-النمو الاقتصادي: ينطبق مفهوم النمو الاقتصادي في الشريعة الاسلامية على معنى عمارة الأرض وإستخلافها وإصلاحها، فالسعي نحو تعزيز الاكتفاء الذاتي وتلبية الحاجات الإنسانية وإيجاد سبل العيش الكريم للناس من المقاصد الأساسية للدين الإسلامي.

فمن بين القواعد الرئيسية للنمو الاقتصادي واستدامته في النهج الإسلامي تجد:

حرية التملك للأفراد أي ازدواجية الملكية لوسائل الإنتاج، فالأفراد حق أن تكون لهم وسائل إنتاج خاصة بهم ومكفولة شرعا، كما للدولة أن تقر وسائل إنتاج عامة تتولها عن طريق مؤسساتها، وحرص الدين الإسلامي على تكامل هذه الوسائل وعدم تعارضها وذلك بتسخيرها في خدمة الناس، فالإسلام لم يصنف الملكية الخاصة وأجاز التفاوت في الملكية والثروة شريطة أن تكون الوسائل وطرق العمل والاستثمار شرعية.[1]

- العمل بسياسة العرض والطلب أي فتح المجال للمنافسة فالأصل في الإسلام حرية المنافسة والذي من خلاله يتحدد سعر السوق، كما شرع وحدد شروط العمل التجاري لكي يكون نزيها ومن أهمها تحريم الغش والاحتكار والتعاملات الربوية، بالإضافة إلى فرض رقابة على التجار والمنتجين للسلع ووضع ضوابط وأسس تحكم عمليات البيع والشراء.

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي في الإسلام

من أعظم المهام التي قام بها الدين الإسلامي هي تأطير الحياة للناس والدول والمجتمعات، وتلقينها التنمية الملائمة، وذلك لضمان الاستدامة للأجيال الحالية والقادمة، ويتضح ذلك من خلال اهتمامه بالفرد والأسرة والمجتمع، فالإسلام اعتنى بتربية الإنسان وتطويره وأخلقته، لأن الفرد المتوازن يندفع نحو الإنتاج والتنمية والتفكير الإبداعي، ومن أهم الاهتمامات التي رعاها الإسلام اهتمامه

[1] – فايدي كمال، التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي، الخصائص والمقومات، **مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات**، المجلد 03، العدد 05، 2014، ص 304.

بالأسرة وعلاقة أفرادها فيما بينهم بدء من علاقة الزواج، حيث أمر الدين الإسلامي بحسن اختيار الزوجة والتي ربطها بعامل واحد وهو الدين من أجل التحضير لمجتمع يسوده الود والتآزر والعدالة والطمأنينة والتي تسعى جميع الدول إلى بلوغها عام 2030.

ولقد أكد الإسلام على ركائز مجتمعية عديدة تساهم في تقوية المجتمع وتعزيز الروابط بين الناس، وهذه الركائز هي التي تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيقها، ومن أهم المسائل ذات العلاقة بالتنمية المستدامة والتي حرص علها الإسلام بشكل أدق وهي:

1- التعاون ومساعدة الفقراء ومكافحة الفقر:

أمر الإسلام بالتآزر والتعاون والتكافل بين الأفراد والمجتمعات، من خلال الإنفاق على الفقراء والمعوزين والمحتاجين ويندرج هذا في إطار التعاون على البر والتقوى ونصرة الإنسان للإنسان، والوقوف ضد الإثم والعدوان، "فعَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الثقَفِي، قال: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَدَ بْنَ عَلِيٍ يُحَدِثُ أَنَ عَلِيا، قَالَ: إِن اللهَ عَز وَجَل فَرَضَ عَلَى الأَغْنِيَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ مَا يَكْفِي لِلْفُقَرَاءِ، فَإِنْ جَاعُوا أَوْ عَرُوا أَوْ جُهِدُوا، فَبِمَنْعِ الأَغْنِيَاءِ، وَحَق عَلَى اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يُحَاسِبَهُمْ وَيُعَذِبَهُمْ"[1].

وقد أوجب الدين الإسلامي على الأغنياء فريضة تخرج من أموال الأغنياء توجه إلى الفقراء وتتمثل هذه الفريضة في الزكاة السنوية المتعلقة بزكاة الأموال والزروع والانعام، بالإضافة إلى التبرعات والصدقات والمساعدات والكفارات الشرعية، كل هذه الآليات والإجراءات التي جاء بها الإسلام وسطرها غرضها محاربة الفقر والتسول ومحاولة التقليل من مظاهر الجوع والفقر وسوء التغذية الذي ينصب ويصنف في إطار الأمن الغذائي والمجتمعي.

[1] - سلام أبو عبيد القاسم، **كتاب الأموال**، تحقيق خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت، ص 709.

2- الإنصاف والعدالة الاجتماعية والمساواة

تعتبر العدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة بين الناس أساس الملك وقيام الدولة وفرض هيبتها على العامة، فكلما تحقق العدل تحقق بالضرورة مواطن ومجتمع صالح لصلاح يسعي إلى دعم دولته ويسهم في تحقيق المساعي التنموية التي تأمل تحقيقها، فبالعدل يشعر أبناء المجتمع بالاطمئنان والأمان، ويحب بعضهم بعضا لشعورهم بالعدل وتساويهم في كل شيء حقوق وواجبات، ومن هذا ينتج التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع في مواجهة التحديات المختلفة، فقد فرض الإسلام التكافل بين الناس فعلى الأغنياء واجب تفقد الفقراء والإنفاق عليهم بإعتبار أن أموالهم للفقير حق فيها.

3- حماية حقوق الإنسان:

لقد شرع الدين الإسلامي حقوقا هامة للإنسان وفرض على هذا الأساس تشريعات تحمي هذه المزايا التي كرم بها الإنسان، فمن مقاصد الشريعة الإسلامية حماية الكليات الخمسة والتي تعني في مضمونها حماية ما يتعلق بالإنسان سواء في نفسه أو نسله أو ماله وعقله ودينه، فالإنسان في القرآن الكريم من المخلوقات التي كرمها الله سبحانه وتعالى، حيث يقول عز وجل "ولقد كرمنا بني آدم وحملناه في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"[1]

ومن أهم الحقوق التي كفلها الله سبحانه وتعالى للإنسان حق الحياة والعيش في أمان فلا يجوز قتل النفس البشرية وتخويفها وبث الرعب في الناس، كما شرع الإسلام حرية المعتقد والتدين فلا يجوز إجبار الناس على الإسلام وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى "لا إكراه في الدين"[2]

[1] - سورة الإسراء، الآية 70.

[2] - سورة البقرة، الآية 256.

ولم يغفل الدين الإسلامي عن حقوق المرأة التي أصبحت من الشعارات والدعايات التي ينادي بها المجتمع الدولي، حيث أن الإسلام كرم المرأة في وقت كان الغرب والمنادين بالديمقراطية لا يراعون لها أي اهتمام، فقد أوجب لها الإسلام واجبات ورعاها بحقوق تتلاءم وطبيعتها.

4- التعليم والرعاية الصحية:

دعي الإسلام إلى التعلم والحرس على التحصيل العلمي وجعل مرتبة المتعلم أعلى درجة من غيره، وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على طلب العلم ورغب فيه وأعتبره جهاد في سبيل الله تعالى، فقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من خرج في طلب العلم، كان في سبيل الله حتى يرجع"[1] والمقصود بالعلم في الإسلام كل العلوم التي ينتفع بها الإنسان في الدنيا والآخرة.

واهتم الإسلام بالحالة الصحية للإنسان وشرع العلاج وحرم كل ما يضر بصحة الإنسان من مأكولات ومشروبات وآفات تصيبه في جسده أو نفسه، فقد أقر الرسول صلى الله عليه وسلم مبدأ الحجر الصحي وقاية من الأمراض التي قد يخلفها الطاعون.

حرية الرأي والعمل الديمقراطي: يندرج حق إبداء الرأي في المسائل العامة والمبادئ التي كفلها الإسلام للإنسان من باب الخلاف في وجهات النظر والرؤى رحمة، فالدين الإسلامي لم يعارض إبداء الرعية أو المواطنين لرأيهم في تسيير شؤون الدولة وتقديم احتجاجاتهم وملاحظاتهم ، فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال "أخطأ عمر وأصابت امرأة" حينما قالت له أخطأت أمام جمع من الصحابة، وكان لمبدأ الشورى في الإسلام مكانة كبيرة في تسيير شؤون المجتمع والدولة، فقد

[1] – أخرجه الترمذي في العلم برقم 2647 وقال حديث حسن.

قال الله عز وجل "وشاورهم في الأمر"[1] وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : "ما رأيت أحد قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم".[2]

ومبدأ الشورى يتجاوز الديمقراطيات الحالية التي تستند لمعايير الأكثرية ولو كانت ضالة، وهذا على خلاف تعاليم وأحكام الإسلام الذي يراعي سداد الرأي وصوابه في المشورة والأخذ بالرأي الأصلح والأنجع الذي يكون فيه صلاح الأمة.

[1] – سورة آل عمران، الآية 159.

[2] – رواه الشافعي.

خلاصة الفصل الأول

يتضح من خلال دراسة الفصل الأول حول البلدية والتنمية المستدامة ومختلف النظريات التي قيلت في هذا الشأن أنها تؤكد مما لا يدع مجالا للشك على أن التنمية لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، كما أن مفهوم التنمية هو مفهوم موسع يستوعب أبعادا اجتماعية، سياسية بيئية وتكنولوجية، إلى جانب البعد الاقتصادي فالتنمية المستدامة هي عملية تحرر ذهني وفكري ونفسي وإنساني تشمل تحرير الانسان من كل القيود والفقر والاستغلال وتقييد الحريات.

ومنه يرتكز عمل وهدف المؤسسات الرسمية المركزية للدولة والوحدات المحلية اللامركزية إلى تحقيق غاية التحرر من كل القيود البيروقراطية والانخراط في مسار التنمية المستدامة والتي يقع العبء الكبير على عاتق الجماعات المحلية وخاصة البلدية في ظل الظروف الراهنة المشحونة بالتسابق نحو التنمية الاقتصادية والتحولات السريعة في للعلاقات الدولية وبروز فواعل جديدة متحكمة في تسيير الشؤون المحلية والمتمثلة في منظمات المجتمع المدني التي تعد الشريك الأول للجماعات المحلية في صنع القرار والسياسة العامة المحلية في الوقت الذي تسعى فيه الجزائر إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلي عن الاقتصاد الريعي لتعزيز المداخيل المحلية والوطنية وتحقيق النمو الاقتصادي ومقاصد وأهداف التنمية المستدامة.

الفصل الثـــــاني

مقومـات وآليات التنميـة المحليـة المستدامــة

تتجه سياسات التنمية في كل دول العالم إلى تبني خطط واستراتيجيات تنموية تتوافق ومخرجات أهداف التنمية المستدامة لآفاق 2030، ومن هذا التوجه ركزت الحكومات على الأقاليم المحلية بما تحتويها من مقومات بشرية ومادية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة.

فبلوغ أهداف التنمية المستدامة يتطلب تظافر جميع الجهود المختلفة الاقليمية والوطنية الرسمية وغير الرسمية مع استغلال كل المقومات والقدرات التي تحوزها الدولة والعمل على استغلالها بطريقة تلبي ال الإحتياجات الحالية والمستقبلية، فالتنمية المستدامة عملية تتطلب التكامل والتعاون وتظافر جهود الدولة بمؤسساتها المختلفة وجميع الفواعل المحلية والوطنية بدء بالمواطن الذي يشارك في إعداد ورسم السياسات المحلية.

التنمية المحلية المستدامة ورغم الاختلاف بين المنظرين حول أولوية الأهداف إلا أن الفواعل والمساهمين والأسباب المؤدية إلى تحقيقها لا يشوبها أي خلاف من حيث دور المواطن الذي يمثل المورد البشري والمقومات الطبيعة مع الإعداد للخطط والسياسات التنموية، وهذ ما نتطرق اليه في هذا الفصل الذي يشمل أربعة مباحث هي:

المبحث الأول : دور الفواعل المجتمعية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

المبحث الثاني : البرامج التنموية المحلية المختلفة في الجزائر

المبحث الثالث : سياسات التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

المبحث الرابع : أولويات تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول

دور الفواعل المجتمعية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر

التنمية المحلية المستدامة وبناء الأهداف والأبعاد التي تصبوا إليها في تتطلب فواعل ومساهمين لإدراك الأسباب المؤدية إلى تحقيقها، فبالإضافة إلى الفواعل الرسمية للدولة والمتمثلة في الهيئات المحلية البلدية والولاية والقطاعات المركزية للدولة، فقد أصبحت الفواعل غير الرسمية وخاصة المجتمع المدني والقطاع الخاص، وقد خص قانون البلدية وفقا لمنظور الدساتير الديمقراطية العالمية دور هام للمشاركة الشعبية في تأطير العملية التنموية محليا من خلال الاقتراح وإيجاد الحلول للمشكلات المحلية التي تعيق أداء الجماعات الإقليمية.

المطلب الأول: المشاركة الشعبية في المجالس المحلية المنتخبة

من أهم الفواعل الأساسية والمهمة في مسايرة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة ومرافقتها المشاركة الشعبية من خلال فتح المجال للمواطن والمجتمع المحلي في المشاركة في صنع السياسة العامة المحلية وإبداء الرأي وإيجاد الحلول وتشخيص المشكلات والمساهمة في مناقشة الانشغالات وإيجاد الخطط والبرامج على المدى القريب والبعيد ويتأتى ذلك من خلال فتح المجال للمشاركة على مستوى المحلي في المجالس الشعبية البلدية المنتخبة وتتم هذه المشاركة ابتداء من انتخاب الهيئة المسيرة للبلدية إلى غاية انتهاء عهدتها وتقييم مدى نجاعتها، إذن يمكن أن نتطرق إلى أهمية المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتنمية المحلية المستدامة وآلياتها.

1 –أهمية المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة:

إن المشاركة الشعبية تتيح فرص للسكان المحليين للمساهمة في بلورة التصورات والحلول والاقتراحات من أجل النهوض بالواقع التنموي المحلى، فقد أثبت الواقع أن أخذ السلطات المحلية لانشغالات وأفكار الأفراد والمجتمع بشكل جدي يؤدي إلى إيجاد حلول جذرية لعدة عوائق ومشاكل كانت في السابق مستعصية على الهيئات المحلية، فالحوار والآخذ بالرأي الآخر يعزز سبل التعاون والاستقرار تحقيقا للديمقراطية التشاركية.

لقد أشارت الدراسات التي أجريت على موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر القرن العشرين إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وإلزاميتها في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع احتياجاتهم التي حددوها بأنفسهم بالإضافة إلى تقديم الخدمات بشكل جيد[1].

وتعتبر المشاركة الشعبية أداة تكفلها جميع القوانين الداعية للشورى والعمل الديمقراطي باعتبار أن أساس الحكم والعمل السياسي هو سيادة الشعب والعمل من أجل رفاهيته وهذا المبدأ تؤكده أهداف التنمية المستدامة عبر ميثاقها من خلال اتخاذ قرار جماعي نابع من الحوار والتشاور.

ويتم ذلك من خلال برامج ومخططات تستهدف تنمية قدرات المجتمع باعتبارها مفاتيح التنمية المستدامة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، فالمبادرة والاستماع إلى الآراء المختلفة يؤدي إلى بلورة الحلول المثلى وتجسيدها في الواقع بواسطة مشاريع تنموية، والمشاركة تتطلب توفر شروط منها الأخذ

[1] – طارق بركات، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية**، المجلد 36، العدد05، سوريا، 2014، ص 67.

بآراء المواطنين وأن تعقد جلسات استماع عامة للحصول على المعلومات الكافية والتي يتم بها الاضطلاع والإعلام والعمل على تطوير مشاركة المواطنين.[1]

وهذا ما ركز عليه وناقشه مؤتمر قمة الأرض بجوهانسبرغ عام 2002 الذي حث على أهمية عمليات بناء القدرات وخاصة بالدول النامية بتمكنها من ممارسة دورها بفعالية.[2]

ولهذا فالمشاركة الشعبية تقتضي أن يكون المجتمع المحلي ذات قدرة وفاعليه في عملية الرقابة والاقتراح وصنع القرار المحلي والسياسة المحلية وتتبعها وتنفيذها وتقيمها، وبهذا العمل المستمر والدائم يكتسب المجتمع المحلي قدرات عالية في تحمل المسؤولية وقوة الاقتراح فالمشاركة تعد كتدريب للأفراد والمجتمع وتقوى عامل الشعور بالانتماء وتعزز العمل الجماعي والمساهمة في التنمية المستدامة محليا.

وتشكل المشاركة الشعبية في العملية السياسية رهان أولي للجماعات المحلية ثم تليه المشاركة في رسم السياسات العامة المحلية واتخاذ القرارات وتتبعها وتقييمها، ويكرس هذا الأسلوب عن طريق الشعور بالمواطنة والوعي لدى أفراد المجتمع ويتم ذلك بواسطة إبداء مختلف الآراء والاقتراحات والحلول الممكنة.

[1] -Durchslag Melvyn R, Citizen Participation Certification for Community Development: A Reader on the Citizen Participation Process edited by Patricia Marshall, Journal of Case Western Reserve Law Review, Vol 29, No 1, 1978, p31.

[2] -TOMAS, S.Z. Buiding Capacity for better cites Habitat, Debate, vol.4 N 0.4,1997,p15.

2- آليات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

تعتمد المشاركة الشعبية لغرض تحقيق التنمية المحلية بشكل مستدام على عدة آليات ووسائل تمثل سبيل في إبداء مقترحاتها وآرائها للسلطات المحلية ونقدم الجدول الآتي لتوضيح هذه الآليات التي نرى أنها أساسية لقيام عملية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

جدول رقم (03)

يوضح آليات المشاركة مع السلطات المحلية.

آلية المشاركة الشعبية	كيفيتها
اللقاءات الدورية مع الهيئات المحلية	التنمية تعرف بأنها عملية يشارك فيها مختلف الفواعل المحلية لتحسين ظروف للمجتمعات من خلال مشاركة هذه الفواعل المحلية في التقدم والنمو وذلك بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع[1].
وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني	وذلك بفتح المجال عن طريق صفحات الفايسبوك والبريد الإليكتروني الذي تعده السلطات المحلية لهذا الغرض، والاطلاع عليه بشكل دائم والرد على الانشغالات المختلفة للمواطنين ومناقشتها وأخذها بعين الاعتبار.
الحملات التطوعية من حين لآخر	حيث يتم الدعوة من طرف الهيئات المحلية إلى حملات مختلفة سواء خاصة بنظافة المحيط والمدينة أو عملية غرس الأشجار وهذا بشكل لقاء وتفاعل بين المواطنين والمسؤولين على المستوى المحلي والمواطنين فيما بينهم.
السجل المفتوح على مستوى الهيئات المحلية	ويتمثل في سجل الاقتراحات والشكاوى المفتوح على مستوى الهيئات المحلية وهو مخصص لتقديم الشكاوى المختلفة للمواطنين سواء كانت شكاوى عامة أو خاصة بالإضافة إلى الاقتراحات المخصصة لتوجيه ولفت انتباه المسؤولين لأهم الانشغالات المتعلقة بالتنمية.

[1] – Direction générale de la coopération internationale et du développement commission européenne, « **soutenir décentralisation, gouvernance locale et développement locale au travers d'une approche territoriale »,** Bruxelles : Luxembourg, décembre 2016, P31.

فتح المجال للمواطن لحضور الاجتماعات الرسمية والمداولات	**ويتم ذلك بدعوة المواطنين لحضور الاجتماعات الرسمية مع المسؤولين المحليين والمركزين لإعطاء بعد شفاف وديمقراطي لطرح جميع الأفكار والرؤى الداعمة للتنمية المحلية.**
الإعلانات والرسائل المكتوبة المختلفة	**بواسطة لوح الإعلانات المخصصة لهذا الغرض والرسائل المتبادلة بين المواطنين والإدارة المحلية وتتضمن أسئلة وانشغالات وأجوبة وحلول واقتراحات.**

من إعداد الباحث بناء على الأليات المختلفة للمشاركة الشعبية

هذه الآليات تعد مهمة للمساهمة في التنمية المحلية لأنها تشكل نوع من التواصل والتفاعل بين المواطن والمسؤول المحلي.

وحتى تتمكن الجماعات المحلية من القيام بدورها المطلوب بشكل فعال وقوي في عملية التنمية لا بد من العمل على مواجهة التحديات بالاعتماد على وسائل وتقنيات عملية وفعالة تعمل على تعزيز تلك المشاركات ،[1] فالمشاركة الفعالة تقتضي توفر جميع هذه الآليات مع توفر النصوص القانونية والتنظيمية التي تؤطر خاصية المشاركة الشعبية وتدعهما وتحمي جميع التوجهات المختلفة والمعارضة وما ينعكس عليها من مطالب وحاجات يتعين تلبيتها وتحقيقها وعليه فالمشاركة الشعبية تعود بشكل إيجابي على مسار التنمية المحلية.

3-مظاهر المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية مكرس قانونا في الدول التي تسعى إلى تحقيق النمو والرفاهية فمشاركة المواطن في الاقتراح والتوجيه والرقابة مكفول قانونا في الدول الديمقراطية منذ القدم من خلال المجالس الشعبية والأنظمة التي تعتمد الشورى في اتخاذ قراراتها ذات النفع العام، فالتفاعل بين السلطات

[1] – طارق بركات، **مرجع سابق**، ص 73.

المحلية أو المركزية والمشاركة الشعبية يؤدي إلى ترقية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع المحلي والوطني، وتتمظهر المشاركة الشعبية في عدة صور وهي:

أ- المشاركة في رسم السياسة العامة وصنع القرار:

تعد المشاركة الشعبية في رسم السياسة وصنع القرار المرحلة الأولى التي يتمكن فيها المواطن المحلي من إسماع رأيه وتبليغ انشغالاته، فهذه المرحلة تشكل الخطة التي يتم من خلالها وضع المقترحات والمشاريع والأسس وتحديد الاحتياجات وطرح الحلول والبدائل بين السلطات المحلية والمواطنين وتقدير الأولويات بواسطة التأثير وتوجيه السياسة العامة المحلية بما يفيد السكان المحليين.

وتتمثل صور المشاركة في هذه المرحلة بالاجتماعات المختلفة، المحددة أو الموسعة والزيارات الاستطلاعية وإعداد التقرير المتضمن الخطة ومناقشتها وتعديلها قبل إقرارها قانونا.[1]

فمرحلة الإعداد والرسم هي القاعدة الأولية للمشاركة والمجسدة لنص المادة 19 من دستور الجزائر لسنة 2020 التي تنص على " يمثل المجلس المنتخب القاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ".[2]

ويتضح من هذا النص العلاقة التي أقررها المشرع الجزائري لمكانة المواطن لدى السلطات المحلية وإشراكه في تسيير الشأن المحلى.

---

[1] – عاشور قياني، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد11، أكتوبر 2017، ص81.

[2] – الجزائر، **دستور** 2020، مرجع سابق، المادة 213.

ب– المشاركة في تنفيذ وتتبع السياسة العامة والمشاريع المقترحة:

المقاربة الجديدة للدولة يشير ويولي أهمية قصوى لعامل المشاركة الشعبية باطلاع الرأي العام لمسار السياسات العامة ونتائجها وما مدى تحقق الأهداف من هذه السياسات، فقد أوزعت السلطات العليا للدولة للجماعات المحلية إلزام إطلاع المواطن على جميع النتائج والأهداف المحققة من البرامج والمشاريع والقرارات التي تم تنفيذها وتجسيدها، كما كفلت حق المواطن تتبع سيرورة هذه المشاريع والبرامج المختلفة والحرص على تنفيذها على أحسن وجه.

المشاركة الشعبية بمفهومها الموسع يعبر عن الديمقراطية التشاركية والتي تسعى إلى إشراك جميع الفاعلين وزيادة المشاركة وخاصة الفئات المهشمة في إدارة شؤون المجتمع بواسطة الهيئات المحلية.

ولهذا الغرض فقد انخرطت الجزائر في برنامج كبدال المبنى على التعاون بين الهيئات المحلية والأجنبية لهدف دعم التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والمهارات بين الجماعات المحلية والمساهمة فى تلبية حاجات الساكنة ومطالبها.[1]

فبرنامج كبدال يحرص على ضمان الاطلاع على المعلومات وتعزيز فاعلية السياسات العامة عن طريق الحوار والمشاركة وفقا لمبدأ التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإقليم لا تتأتى الا من مشاركة الجميع عبر أطر التواصل وتبادل المعلومات وتسهيل عملية التفاعل والتحاور بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، فالرؤى التشاركية للهيئات المحلية يعد سبيل ناجح وفعال في بناء سياسات اقتصادية واجتماعية

[1] – خلود كلاش، "**تحسين الخدمة العمومية في الإدارة البلدية**"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث،كلية الحقوق، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2019، ص 16.

ذات أهداف تنموية محققة للمطالب المحلية للمجتمع، ولهذا أصبح رأي المواطن في موضع الاهتمام لدى السلطات المحلية والمركزية وهذا من مرتكزات الحوكمة أو الحكم الراشد المبني على الشفافية والحوار والمساءلة والرقابة ومحاربة الفساد وتمثيل صورة الحكم الجيد أو الحكم الصالح الذي يكرس ويمكن المجتمع المحلي من اتخاذ ومشاركة السلطات المحلية في القرارات وإعداد البرامج وتنفيذها وإعادة صياغتها إن تطلب الأمر ذلك.

المطلب الثاني: ألية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستدامة

يؤدي المجتمع المدني دور كبير في تنمية القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي والوطني ومرد هذا الدور الهام يعود إلى مميزات منظمات المجتمع المدني من حيث التنوع والأداء والقابلية والانفتاح على المجتمع والقدرة على التواصل وتبليغ الانشغالات للمؤسسات الرسمية الفاعلة في الدولة.

ولهذا سنخصص عناصر الدراسة بنية المجتمع المدني وخصائصه ووظائفه المختلفة لتبيان الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني كما نتطرق في هذا المطلب إلى الهيئة الاستشارية المحدثة في الدستور الجزائري لسنة 2020 المتمثلة في المرصد الوطني للمجتمع المدني مع تبيان مساهمة فعاليات المجتمع المدني في التنمية المحلية المستدامة ودورها في مساعدة الدولة في مشاركتها في إقرار السياسات العامة.

الفرع الأول : مفهوم المجتمع المدني:

يتفق المفكرون على تعريف متقارب فيما بينهم حول " المجتمع المدني باعتباره مجموعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في مجالاتها المختلفة وهي مستقلة عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار ومنها أغراض نقابية كالدفاع على مصالح أعضائها ومنها

أغراض ثقافية كما في اتحاد الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام في العمل الجماعي لتحقيق التنمية".[1]

ونرى من خلال هذا التعريف أنه أهمل الجانب التطوعي للمجتمع المدني والذي أوجد من أجله.

وقد عرفه عابد الجابري بأنه :

" ذلك المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين الأفراد على أساس الديمقراطية، ويمارس فيه الحكم على أساس الأغلبية السياسية، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية"[2]

هذا التعريف الذي قدمه الجابري لا ينطبق على معنى المجتمع المدني فقد ساوى بينه وبين الأحزاب السياسية ومؤسسات الدولة، فهناك فوارق شاسعة بين أهداف المجتمع المدني والأحزاب السياسية وكذلك فرق بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة التي تعتبر من الفواعل الرسمية.

يمكن أن نعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة من المواطنين يجتمعون في إطار جمعوي محدد الأهداف والغايات، يقومون بعمل تطوعي يهدف إلى تحقيق حاجات ومطالب ذات بعد اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو بيئي حسب توجه كل جمعية من جمعيات المجتمع المدني دون أن يكون غرضها الوصول إلى السلطة أو تحقيق ربح مادي.

فالمجتمع المدني يمثل صورة من صور التعاون والتكافل والتآزر بين أفراد المجتمع فيما بينهم، ويمثل كذلك فاعل أساسي مدعم للفواعل الرسمية في الدولة.

[1] – مهدي نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 1، العدد 36، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص 284.

[2] – محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجمع المدني في الوطن العربي، **مجلة المستقبل**، العدد،167، 1993 ص5.

الفرع الثاني : خصائص المجتمع المدني:

يتميز المجتمع المدني بعدة خصائص تفصل بينه وبين المؤسسات والمنظمات المشابهة له من حيث التكوين والتأطير والهيكل، ومن أهم الخصائص المتفق عليها كما حددها صامويل هنتغتون في أربعة خصائص وهي القدرة على التكيف مقابل الجمود، الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، التعقد في مقابل الضعف التنظيمي والتجانس مقابل الانقسام.[1]

1- **القدرة على التكيف** : تتمثل هذه الخاصية في قدرة تنظيمات المجتمع المدني على المواكبة والتكيف مع التغيير والتطور الذي يحدث في البيئة وهذا عكس الجمود الذي يؤدي إلى عدم القدرة والمقاومة ومواجهة التغيرات، والتكيف على ثلاثة أنواع حسب صامويل هنتغتون:

- ✓ التكيف الزمني: وهو القدرة على الاستمرار والتواجد لفترة زمنية طويلة.
- ✓ التكيف الجيلي: ويقصد به التكيف مع تعاقب الأجيال على منظمات المجتمع المدني دون أن يوثر ذلك على عملها وأهدافها ومبادئها.
- ✓ التكيف الوظيفي: وهو قدرة المنظمات على إحداث وإضفاء تغيرات وتعديلات في أدائها استجابة للمستجدات الحاصلة للتكيف معها.[2]

2- **الاستقلالية**: والمقصود بالاستقلالية عدم التبعية أو الخضوع لأي جهة سواء رسمية أو غير رسمية وتدخل هذه الاستقلالية في الاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية. فهذه الخاصية نسبية وخاصة في الدول الأقل ديمقراطية، حيث يخضع تأسيس تنظيمات المجتمع المدني إلى عدة شروط

---

1 – أحمد شكري الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص 32-37.

2 – مهدى نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، **مرجع سابق**، ص 284.

ومعايير لإنشائها، مع تلقيها دعم مالي من طرف الدولة وهذا ما يجعلها خاضعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3- **التعدد:** وهو تعدد الهيئات التنظيمية من حيث المسؤوليات والوظائف والأنشطة واتساع تواجدها داخل المجتمع.

4- **التجانس:** وهي ميزة خاصة بالمجتمع المدني فأغلب منظمات المجتمع المدني تنعدم فيه الصراعات والاختلافات المؤدية إلى الانقسام والتنافر على خلاف ما يحدث في الأحزاب السياسية المتميزة بالمعارضة الداخلية، فمنظمات المجتمع المدني في أغلب الأحيان تقوم بحل خلافاتها بشكل ودي.

الفرع الثالث: وظائف المجتمع المدني:

تنوعت الوظائف التي يؤديها المجتمع المدني في بناء النسيج الاجتماعي للدولة وتقوية بنيتها الإجتماعية والسياسية وتمكين الأفراد والمجتمع من ممارسة المواطنة والعمل الديمقراطي التشاركي ومن أهم هذه الوظائف نجد:

1-**التنشئة السياسة والاجتماعية:**

إن الانخراط والتفاعل في إطار جمعوي بين عدة أفراد يجمعهم هدف واحد يسعون إلى تحقيقه ينمي في شعورهم وأنفسهم حب التعاون والتضامن والتكافل والتخلص من الأنانية والمصالح الشخصية وينمي ثقافة وأسلوب الحوار والنقاش البناء الهادف، فالفرد عندما يشارك في اللقاءات والتجمعات عن طريق الحوار بأسلوب حضاري يكسب مهارات وقيم تؤهله لتولى مسؤوليات سياسية واجتماعية في محيطه ويحظى بقبول من طرف الآخرين.

2-الوساطة بين مؤسسات الدولة والمواطن:

تعد منظمات المجتمع المدني القناة الرئيسية بين الدولة كنظام وأجهزة ومؤسسات رسمية وبين مختلف شرائح الشعب، فقد تولت الجمعيات المحلية والوطنية وتحملت مسؤولية نقل مطالب الشعب وانشغالاته إلى الهيئات المحلية والمركزية بواسطة لقاءات مع المسؤولين ولبت عدة طموحات يسعى إليها الشعب.

وفي المقابل ومن خلال هذه الوظيفية فإن المجتمع المدني يعتبر مساعد للدولة والحكومة والهيئات المحلية الذي يفيدها بتصور ومقترحات لإرضاء مختلف المصالح والجماعات المتعددة.

فالمجتمع المدني لا يحقق بهذه الوظيفة حماية للمواطنين ضد الحكومة أو الهيئات المحلية فحسب، بل هو آلية لحمايتها من التحرك الشعبي والاحتجاج وتطور المطالب، المجتمع المدني يحمي المجتمع من الانكسار والتفكك والصراع.[1]

ولهذا فالدول المتحضرة تسعى إلى تشجيع المجتمعات إلى تأسيس جمعيات تمثيلية لكل أحيائها في الميادين المختلفة لما لها من نتائج إيجابية.

3-العمل التطوعي وتقديم الخدمات:

من المبادئ العملية للمجتمع المدني هو قيامه بأداء عمله وتقديم الخدمات والمساعدة للمحتاجين **بصفة تطوعية دون انتظار أي مقابل، فالأعمال الخيرية والتبرعات التي تقدمها الجمعيات غرضه هو التضامن والوقوف بجانب الفئات الضعيفة.**

[1] – عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع المدني والدولة في ممارسة السياسية من القرن التاسع عشرة إلى اليوم دراسة مقارنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 93.

4-تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد:

أبرز الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني في مناسبة تجمعاته ومشاركاته للفعاليات والندوات والأعمال الجماعية هو ترسيخ مبادئ الديمقراطية وتعزيز ركائز الحكم الراشد.

فإدارة الخلاف بالوسائل السلمية عن طريق الحوار وقبول الرأي الآخر والالتزام بالمحاسبة العامة والنزاهة والشفافية يؤدي إلى بناء مؤسسات ديمقراطية تتحدد فيها المسؤوليات والحقوق ويقوي دولة القانون.[1]

فالحكم الراشد يصبو إلى تفعيل إجراءات الرقابة والمساءلة والشفافية في اتخاذ القرار وصنع السياسات العامة والاحتكام إلى القانون ومبادئ العدل والمساواة.

5-وظائف تجميع المصالح وملأ الفراغ حال غياب الدولة:

تتم هذه الوظائف عن طريق الحوار البناء الذي يتم في إطار الاجتماعات والنقاشات بين مختلف منظمات المجتمع المدني الذي يتبلور إلى موقف موحد يحقق مصالحهم ومصالح المجتمع ككل، كما أن المجتمع المدني يقوم بوظيفة يعوض من خلالها غياب وانسحاب الدولة من عدة مهام كانت من اختصاصها مثل الأنشطة الثقافية والاقتصادية والتضامنية، فقد أثبت عدة جمعيات هذا الدور خاصة في الحملات التضامنية الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات، حيث أربكت هذه الحوادث عدة حكومات في العالم مما أدى إلى تدخل منظمات المجتمع المدني وأنقذت الوضع المزرى الذي يعانيه المنكوبين.

يتوقع من إلمام مؤسسات المجتمع المدني لهذه الوظائف المذكورة أنه يقوم بأدوار هامة في تطوير

[1] – حسام شحادة، **المجمع المدني**، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، 2015، ص 27.

الحياة العامة للمواطنين ويساهم في التنمية المحلية والوطنية.

الفرع الرابع: مساهمة المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية المستدامة:

من خلال الخصائص والوظائف والأهداف التي يسعى المجتمع المدني إلى تحقيقها وأدائها، والمتضمنة أهداف ذات طابع اجتماعي واقتصادي وثقافي وبيئي وهي المجالات الأساسية المتعلقة بالتنمية المحلية والوطنية، فهو يقوم بالعمل التطوعي في المجتمع ومساعدة الهيئات الرسمية في بلورة ورسم السياسات العامة الوطنية والمحلية.

ولتبيان موقع منظمات المجتمع المدني ودورها في الحياة العامة في الجزائر نسلط الضوء على الهيئة الدستورية الاستشارية كممثلة عليا لمنظمات المجتمع المدني والمتمثلة في:

1-المرصد الوطني للمجتمع المدني:

الذي تم منحه صلاحيات طبقا للدستور لم يسبق وأن حظيت بها منظمات المجتمع المدني من قبل، حيث جاء هذا التكريس الدستوري بناء على المادة 213 من دستور الجزائر لسنة 2020 على النحو التالي " المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية "،[1] وتجسد فعليا المرصد الوطني للمجتمع المدني بموجب المرسوم 21-139 المؤرخ في 12 أفريل 2021[2] الذي أكد في مادته الثانية على الطابع الاستشاري للمرصد وأنه إطار للتحاور والتشاور والاقتراح والتحليل والإشراف على كل المواضيع المرتبطة بأداء المجتمع المدني.

[1] – الجزائر، **دستور** 2020، مرجع سابق، المادة 213.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي** رقم 21-139، المؤرخ 12 أفريل2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، ج ر، العدد 29، المادة 12، سنة 2021.

ولقد حدد المرسوم الرئاسي المذكور تشكيلة المرصد الذي يتكون من 50 عضوا، يعين رئيس الجمهورية رئيس المرصد وثمانية أعضاء من الكفاءات الوطنية للمجتمع المدني أربعة منهم من الجالية الوطنية المقيمة بالخارج ومختصين في عمل المرصد والنشاط الجمعوي.

أما باقي الأعضاء فقد تم تنصيب لجنة خاصة لتعيينهم ويشترط كذلك أن يكون الأعضاء من الممارسين للعمل الجمعوي الوطني والمحلي الناشطة في الصالح العام بالإضافة إلى ممثلو العمل النقابي والمنظمات الوطنية والهيئة والمؤسسات المدنية المختلفة، ويخضع اختيار أعضاء المرصد حسب المرسوم 21-139 إلى عدة معايير وهي:

- مبدأ المناصفة تجاه الشباب بين كل الفئات وهذا لتمكين الشباب الذي يحوز على نسبة كبيرة من تعداد السكان.
- التنوع في مجال النشاطات الميدانية التي يقوم بها المجتمع المدني.
- أن تكون العضوية في المرصد شاملة لكل ولايات الوطن.
- العضوية في المرصد محددة بعهدة واحدة غير قابلة للتجديد.
- عدم إمكانية عضوية أكثر من ممثل من نفس المنظمة أو النقابة أو الجمعية.

ومن أجل أداء المرصد لعمله بكل استقلالية ودون ضغوط أو أي تهديد فقد منح المشرع عدة آليات ووسائل أهمها:

- ✓ التدخل التلقائي: لقد خول المشرع للمرصد حق التدخل في اتخاذ المبادرة وتقديم التوصيات والاقتراحات بخصوص تنشيط وترقية دور المجتمع المدني.[1]

إن هذه الآلية الممنوحة للمرصد الوطني تعزز مكانة وأهمية المجتمع المدني لدى السلطات الرسمية في الدولة واعتباره شريك فعال وأساسي في رسم السياسات العامة وصنع القرار وخاصة في مجال التنمية المستدامة والديمقراطية التشاركية والحفاظ على الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

- ✓ الإخطار: إضافة إلى التحرك التلقائي للمرصد، فان المرصد يقوم بمهامه في حالة الإخطار من طرف رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو الوزير الأول، فالإخطار يؤكد على مكانة المرصد والمجتمع المدني لمدى السلطات العليا في الدولة.
- ✓ انفتاح المرصد على جميع مؤسسات الدولة: بهدف القيام بالدور الاستشاري للمرصد له الصلاحية في دعوة وفتح المجالات لجميع المؤسسات والقطاعات الوزارية لحضور أشغاله و تقديم استشارات وتوضيحات للمرصد غير أن هذه الاستشارات والآراء غير ملزمة لقرارات المرصد، ويمكن أن يستعين بأي شخص ذو خبرة ومختص في مجال معين، وله أن يقدم طلبات وتوضيحات حول قضايا مطروحة على مستوى المرصد و على المؤسسات الرد على هذه الطلبات في غضون 60 يوما، ويتضمن الدور الاستشاري للمرصد نظام معلوماتي وطني تطبيقا لمبدأ الحق في الحصول على المعلومة والوصول إليها بناء على مفهومي المشاركة والشفافية والديمقراطية التشاركية.[2]

[1] – الجزائر، المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المؤرخ 12 أفريل 2021، **مرجع سابق**، المادة 12.

[2] – أمين رمال، المرتكزات الدستورية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني في الجزائر، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 1014.

فالمرصد يقوم بمهام مرتبطة بعدة مجالات وتخصصات ولهذا فقد وفرت له كل السبل والإمكانيات لأداء هذه المهام والتي تعود بالنفع العام بواسطة آليات الرقابة والاقتراح والتوصيات ومحاربة كل أشكال الفساد واستغلال السلطة ومؤسسات الدولة لأغراض خاصة.

- ✓ الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية: لقد منح المشرع للمرصد حق التمتع بالشخصية المعنوية التي تخول له الحق في مباشرة إجراءات التقاضي لحسابه وتمكنه من أداء الواجبات والالتزامات التي تقع على عاتقه.

أما عن الاستقلالية المالية فالمرصد يعد ميزانيته على مستواه والتي تمول من طرف المخصصات المالية السنوية للدولة، والهبات المقدمة له، فالمرصد يتمتع بمزايا الإدارة العامة بحيث يزود من طرف الدولة بالموارد المادية والبشرية قصد أدائه لعمله والقيام بدوره الذي أنجز من أجله.

إن إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني في هذا الظرف يعد تتويجا لمنظمات المجتمع المدني ودعما لمسارها النضالي الذي برز في العقد الثاني من الألفية وخاصة في السنوات الأخيرة منه التي شهدت حراكا سياسيا وإجتماعيا أدى إلى تحول وتغيير في نظام الحكم، إضافة إلى الوباء العالمي كوفيد 19، هذه المحطات الأساسية أبانت بوضوح أهمية ودور المجتمع المدني في التنمية والمجتمع.

1- دور المجتمع المدني الجزائري في التنمية المحلية:

كان للمجتمع المدني في الجزائر دور بارز ومساهمة كبيرة في تعبئة مكونات المجتمع بكل أطيافه لغرض الوقوف على المطالب الأساسية للشعب الجزائري ويتجلى ذلك في المسيرات الشعبية والوقفات الاحتجاجية التي أشرف على تأطيرها بواسطة جمعيات وطنية والتي انتهت بتغير النظام على مستوى سدة الحكم وما عقبها من محاكمات ومتابعات قضائية لعدة مسؤولين سامين بالدولة بتهمة الفساد، وأسفر هذا الحراك إلى انتخاب عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية بعد انتخابات أجريت يوم

2019/12/12 والتي شهدت فترته ظهور ملفت لمنظمات المجتمع المدني على حساب الأحزاب السياسية وذلك نتيجة الدعم المطلق لهذه الجمعيات وتشجيعها على المشاركة في العمل التطوعي وخاصة شهدت هذه المرحلة انتشار وباء كورونا **covid**19 الذي أربك العالم أجمع وبفعل هذه المستجدات أصبح المجمع المدني أكثر مشاركة وتفاعل مع الهيئات والمؤسسات الرسمية المحلية والوطنية، ومن أهم اختصاصات هذه المنظمات والجمعيات ما يتعلق بمكافحة الفساد والتضامن وحماية البيئة والأنشطة الاجتماعية والثقافية إلى غير ذلك.

ومن أهم أدوار المجتمع المدني في المجتمعات الحديثة هو عملية التنشئة السياسية والاجتماعية والثقافية وتلقين الأجيال المبادئ السامية والأخلاق والمثل العليا في المجتمع، فالجمعيات والحركات المجتمعية المحلية معظمها تتكون من أشخاص يتمتعون بمستوى ثقافي وأخلاقي متميز ويجملون تطلعات وأهداف تخدم المجتمع والإنسان وهو يدخل في إطار التنمية البشرية أو الاستثمار في الإنسان وقدراته والتي تعد من مفاتيح التنمية الشاملة ويعد المجتمع المدني من الركائز الأساسية للدولة في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفساد وبناء أسس الدولة على مبادئ الحكم الراشد، ومن أبرز الإسهامات التي يقوم بها المجتمع المدني في إطار التنمية المستدامة ما يلي:

- المساهمة في بلورة السياسات العامة بالاشتراك مع الهيئات المحلية واقتراح المشاريع حسب الأولويات والاحتياجات التي يطالب بها الموطنين.
- دعم الهيئات الحكومية المحلية والوطنية عن طريق التوجيه وإرشادها إلى الحلول الممكنة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- القيام بالأعمال التطوعية في مختلف المجالات الاجتماعية والبيئية ونظافة المحيط، وتقديم المساعدات المختلفة للمحتاجين.

- محاربة الفساد والتسيب الإداري الحاصل في الإدارات العامة ويكون ذلك بواسطة آلية الرقابة والمتابعة والمسائلة وتوجيه التظلمات والشكاوى ضد المسئولين عن المخالفات.
- تدعيم آلية المشاركة الشعبية وتقويتها وتأطيرها وتشجيعها على ممارسة العمل الديمقراطي البناء.
- المساهمة في تنمية القدرات البشرية وتكوينها وتدريبها على ممارسة المهام والوظائف التي تعزز التنمية البشرية وتساهم كذلك في تعزيز قيم المواطنة عن طريق التوعية والإرشاد والتنشئة والذي ينتج عنه الشعور بالانتماء وحب الوطن والسعي نحو التعاون بين المواطنين فيما بينهم وبين الدولة.
- نشر الوعي والتحسيس وتكريس ثقافة حماية البيئة والمساهمة في حملات التشجير وتنظيف الغابات والمناطق المحمية من تعرضها لأخطار الحريق والإتلاف.
- يمارس المجتمع المدني دور هام في الجانب السياحي من خلال تنظيم خرجات ورحلات سياحية داخلية، ويقوم كذلك بعمل التوجيه للسواح الأجانب، وهذا يدعم التنمية المحلية والاقتصاد الوطني.
- إبداء الرأي بخصوص مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية التي يقترحها المجتمع المدني على القطاعات الوزارية وهذه المهام يتولاها المرصد الوطني للمجتمع المدني وفقا للمرسوم الرئاسي 21-139. إلا أن هذه المهام لم ترقي إلى المستوى بسبب عدم الأخذ بمقترحات منظمات المجتمع المدني من طرف القطاعات الوزارية.

- المساهمة في تحقيق التوازن والعدالة وتوزيع المكاسب التنموية وتنمية الموارد البشرية والمالية المحلية وتثمينها وتطويرها. [1]
- فتح أفاق وتصورات مستقبلية استشرافية للهيئات والمؤسسات العامة لوضع منهج تنموي ينطلق من معطيات واقتراحات واقعية تتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة.

إن المجتمع المدني يعتبر من أبرز مقومات التنمية المستدامة وأحد الدعائم الأساسية في تحقيق أهدافها، وبتطور الدولة الجزائرية وانفتاحها على مبادئ الحكم الراشد والاحتكام إلى القانون فقد شهدت تنظيمات المجمع المدني حركية وتفاعل إيجابي يخدم الصالح العام، إلا أن عملها لحد الآن يواجه عدة معضلات وعراقيل تعيق أدائها، ولهذا يتوجب أن يعطى المجتمع المدني آليات وحوافز للمساهمة أكثر في المشاريع الإنمائية والاقتصادية.

فبما أن منظمات المجتمع المدني تدعم بجهاز دستوري يحتوي مؤسسات المجتمع المدني ويساعدها في ممارسة أنشطتها ويسهر على حمايتها من التعسف والضغوط فلا بد من أن تجتهد هده التنظيمات في فرض نفسها على الصعيدين المحلي والوطني.

المطلب الثالث: دعم القطاع الخاص وتفعيل المبادرات المحلية

أصبح الاستثمار المحلي في الجزائر حتمية قصوى لما له من فوائد ومزايا على الاقتصاد المحلي من حيث إنعاش الحركة التجارية والخدماتية وبالموازاة مع ما اتخذته الدولة الجزائرية من إجراءات وبوادر تشجيعية وتحفيزية للقطاع الخاص للاستثمار وخاصة بعد الجائحة الوبائية التي مست العالم بأسره

[1] – مهدي نزيه، عبد الوهاب بن بريكة، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 01، العدد 36، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص289.

والمتمثلة في كوفيد 19 التي أفرزت جوانب إيجابية رغم أضرارها الكبيرة، حيث برزت ظاهرة الإبداع والابتكار، ومن هذه المنطلقات أحدثت الدولة الجزائرية مؤسسات ناشئة موجهة للفئات الشبانية ومراكز حاضنة للأعمال المبتكرة وتقوم بمرافقتها، كما حرصت الدولة الجزائرية على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتولي زمام المبادرة والاستثمار في القطاعات المختلفة، والمقصود بالاستثمار المحلي هو الاستثمار الذي تتولاه الجماعات المحلية مع إشراكها للقطاع الخاص الذي يتولى دور المستثمر.

الفرع الأول: أهمية دعم القطاع الخاص في التنمية المحلية

يعد الاستثمار في الظروف الحالية للجماعات المحلية من الأولويات التي تسعى إلى تحقيقه من خلال توفير جميع التسهيلات والامتيازات للقطاع الخاص وتحرير المبادرات وتوفير العقار والإمكانيات من أجل النهوض بالقطاع الصناعي والفلاحي والتجاري على مستوى الوحدات المحلية ويتم ذلك بواسطة تسهيل عملية معالجة الملفات الاستثمارية في وقت وجيز ورفع القيود والعراقيل التي تحول دون الوصول إلى الأهداف التنموية المحلية المنشودة والمسطرة من قبل الدولة الجزائرية.

يعد الاستثمار في المورد البشريّ أهم رأس مال لأنّه يحول الثّروات من مجرّد كمّيّات إلى طاقات تحقّق النّموّ ورفاهية للمجتمع[1].

وهذا يدعم العمل التشاركي في التنمية المحلية من خلال إشراك المواطن المحلي لتعزيز الاستثمارات المحلية ويفتح له أفاق المبادرة والاقتراح والشعور بالمسؤولية تجاه مجتمعه ووطنه.

[1] ABUBAKAR Salisu, **Capitalizing human resource investments of quoted service companies in Algeria: a study of experts**, Perception, 2012, abu.edu, Nigeria, p1.

وعرف القطاع الخاص بأنه " قطاع في الاقتصاد الوطني، يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وفيه يتم تخصيص الموارد الإنتاجية بواسطة قوى السوق، أكثر مما هو بواسطة السلطات العامة".[1]

وعرف كذلك بأنه:

"عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناء على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة".[2]

ويتبين من التعريفين السابقين أن القطاع الخاص هو عبارة عن نشاط اقتصادي تتولاه مؤسسات وأشخاص طبيعة أو اعتبارية تتوفر على وسائل الإنتاج وتحتكم لنظام السوق والمنافسة فيما بينها وهي تسعى إلى تحقيق أكبر ربح وبسط نفوذها على الاقتصاد والاستثمار المحلي وهذا يؤدي إلى تنامي الإنتاج المحلي وتحسن الخدمات وتوفر مناصب الشغل، فالقطاع الخاص فاعل أساسي وركيزة أساسية للحركة الاقتصادية وفي التنمية المحلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومساعد للقطاع العام في بلورة السياسات التنموية المختلفة.

وفي ظل التحول العالمي الحالي للمنظومة الاقتصادية والمرافق لتطور وسائل الاتصال وتكنولوجيات الإعلام نعتبر أن القطاع الخاص هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يدير ويتولى القيام بمهام تستهدف زيادة الإنتاج والحصول على الأرباح بأقل التكاليف والذي يراعي فيه نوعية المنتوج وجودته.

ومن أهم مميزات القطاع الخاص التي تجعله كشريك مهم وفعال في تحقيق التنمية المحلية ما يلي:

---

[1] حسين عمر، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995، ص 203 .

[2] أحمد الكواز، **بيئة القطاع الخاص النظرية والواقع المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009، ص 10.

1- الفاعلية والدقة في إنجاز المشاريع والبرامج الاقتصادية وفي آجال مقبولة وهذا ناتج عن عامل المنافسة والرغبة في زيادة الأرباح.

2- كفاءة وجدية العنصر البشري في القطاع الخاص مما يعزز جودة الخدمة ونوعية المنتوج وتوفيرها في السوق المحلي والوطني.

3- الاعتماد على الوسائل والتكنولوجيات والطرق الحديثة في الإنتاج وتقديم الخدمات.

4- السرعة في أداء وتقديم الاعمال والمنتوجات والخدمات.

إن القطاع الخاص أداة جد فعالة بالنسبة للجماعات المحلية لما له من أثار إيجابية تعود على خزينة البلدية من حيث تحسين مداخيلها والمساهمة في تقديم الخدمات وتوفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة إضافة لهذه المزايا فالقطاع الخاص يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي للجماعات المحلية وخاصة والجزائر تتجه نحو تقليص فاتورة الاستيراد وفي المقابل تشجيع المنتوج المحلي ودعمه والرفع من الإنتاج وتتعلق هذه الاهمية في النقاط التالية والمزايا التالية:

1-القطاع الخاص يعتبر فاعل تنموي يسعى للتحقيق الربح وزيادة رأس المال وهذا ما يجعله يستثمر في عدة قطاعات لا يمكن للجماعة المحلية القيام بها مثل السياحة والفلاحة والصناعة وبعض المرافق الخدماتية الهامة، فالقطاع الخاص يعتبر متعدد الاختصاصات حيث نجد مؤسسات مختصة في جميع القطاعات والخدمات وهذا يعد عامل مساعد للجماعات المحلية من حيث تكفل القطاع الخاص بتقديم منتجات وخدمات ذات الطلب المحلي والوطني.

2-من مميزات القطاع الخاص كفاءة التسيير والذي يعمل على تحسين نوعية الإنتاج وزيادته حسب متطلبات السوق والطلب على المنتوج وهذا يؤدي إلى جودة الخدمات والمنتجات، وتوفير السلع والخدمات و بأسعار معقولة وتنافسية.

3-القطاع العام يعتبر من أهم المبررات وراء الاهتمام بالقطاع الخاص، حيث دفع بالدول والحكومات إلى إعادة النظر في الدور الحقيقي للدولة وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي ودورها التنموي.[1]

فعدم كفاءة القطاع العام ونقص فعاليته ومردوده والناتج عن عدم الجدية في العمل يعد سببا لنمو وازدهار القطاع الخاص وتطوره لأن القطاع الخاص لا يرضى إلا بتحقيق الربح وتنمية رأسماله والمنافسة والسيطرة على السوق.

4-مساهمة القطاع الخاص في التمويل المحلي وتحسين مداخيل البلديات من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يسددها نتيجة النشاط الاقتصادي الذي يقوم به.

5-مساهمة القطاع الخاص في بلورة السياسات التنموية المحلية والوطنية وذلك عن طريق التشاور بين الهيئات الوطنية والمحلية والشركاء الاقتصاديين الخواص الفاعلين ويتم فيها تقديم نظرة ومقترحات استشرافية للسياسات العامة الوطنية والمحلية تجسد وفقا لبرامج محددة من حيث الزمان والمكان والقطاعات المستهدفة.

الفرع الثاني: حتمية إشراك ودعم القطاع الخاص والمبادرات المحلية في التنمية:

أصبح لزاما على الدولة الجزائرية أن تتخذ قرارات وخطوات جادة في مسار التنمية المحلية بإيجاد حلول وسبل بديلة عن سياسة الريع التي تعتمد على النفط وذلك بإشراك القطاع الخاص الوطني أو عن طريق الشراكة مع المؤسسات الأجنبية بصيغة رابح وهذا من أجل كسب الخبرة وتطوير القطاعات الحيوية التي تزخر بها الجزائر، وخاصة مع السعي للإنظام لمنظمة البريكس التي تعتبر هدف أساسي في الوقت الحالي وهذا مرتبط بمدى حيازة القدرات التنموية التي تتأتى عن طريق إشراك جميع الفعاليات الوطنية ومنها القطاع الخاص وتوفير المتطلبات الضرورية لدعمه وتهيئة جميع الظروف سواء كانت

[1]- إبراهيم المشاقبة، **أثر الخصخصة على إدارة وتطوير المنتجات**، الطبعة العربية، دار اليازوري، الأردن، 2013، ص37.

اقتصادية أو سياسية أو قانونية تكون داعمة للمسار التنموي، ومن أهم هذه الدعائم والوسائل والظروف الواجب توفيرها للقطاع الخاص والتي نراها ملزمة لهذا الشريك الفعال هي:

1-وجوب أن توفر وتتخذ الحكومة أداة سياسة تشجيعية تحفيزية تؤثر في قرارات القطاع الخاص، كي يوجه استثماراته وقدراته إلى مجالات العمل المفضلة والمطلوبة، وما يتوافق مع أهداف برامج التنمية الاقتصادية الدولية.[1]

فالحكومة وباعتبارها الهيئة التنفيذية هي المخولة قانونا لاتخاذ الإجراءات والتحفيزات المناسبة والضرورية والمستهدفة للقطاعات الاقتصادية المنتجة المساهمة في تحرير وبلورة الأفكار والمقترحات للنهوض بالاقتصاد الوطني.

2-تحرير البنوك من القيود وإضفاء التسهيلات الكافية لرجال الأعمال والمستثمرين والمنتجين وأصحاب المال من أجل إشعارهم بفتح أفاق الاستثمار من خلال الاعتماد على الدعم المالي الموجه لهم من طرف البنوك مع إمكانية دراسة إلغاء نسب الفوائد وخاصة في القطاعات التي لها تأثير كبير على مردود الاقتصاد الوطني.

3-تهيئة البنية التحتية لأنها من أهم المتطلبات الأساسية للقطاع الخاص للقيام بدوره في الاقتصاد والتنمية المحلية والمشجع على استثمار أمواله في الأنشطة المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، وعليه فالحكومة ملزمة بتهيئة مشاريع البنية التحتية المتمثلة في (الطرقات، الموانئ، المطارات، الكهرباء، المياه، الاتصالات ووسائل المواصلات، باعتبارها من الدعائم الأساسية المحفزة على الاستثمار.[2]

[1]- إبراهيم المشاقبة، **مرجع سابق**، ص27.

[2] - الربيعي فلاح، **الخصخصة وأثرها في التنمية بالدول النامية**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 2004، ص63.

4-التقليل من القيود البيروقراطية والسرعة في معالجة ملفات المستثمرين والمنتجين ويتم ذلك عن طريق تكييف القوانين وتعديلها بما يتناسب والقوانين الاقتصادية العالمية وخاصة القوانين المنظمة لعمليات الاستثمار والصفقات العمومية.

5-العمل على تشجيع المنتوج الوطني ودعمه وترقيته شرط أن يكون قليل التكلفة ويمتاز بالنوعية الجيدة والقدرة على التنافسية، وفي المقابل خفض فاتورة الاستيراد بالنسبة للمنتجات التي لها إمكانية الإنتاج المحلي وذلك يكون بالاعتماد على المواد الأولية المحلية.

6-تشجيع الشراكة مع المؤسسات والشركات الأجنبية التي تملك الخبرة والقدرة على الإنتاج والإبداع وذلك لغرض كسب الخبرة وتحسين المردودية وتحقيق جودة المنتوج والخدمة، فالشراكة من هذا الجانب له أهمية كبيرة للمؤسسات الوطنية المحلية فعلى الدولة تقديم ضمانات كفيلة للشريك الأجنبي من خلال تسهيل إجراءات الاستثمار والتعاقد حسب كل قطاع وأهمية الاستثمار فيه.

7-وفير العقار الصناعي والعقار الفلاحي للمستثمرين الخواص وتسهيل إجراءات الحصول عليه من أجل الإسراع في تجسيد الاستثمار ومباشرة الإنتاج.

8-تفعيل إجراءات الرقابة والتفتيش والمحاسبة وتتبع مآلات ونتائج المشاريع والاستثمارات الممنوحة للمستفيدين من الامتيازات .

9-تشجيع المبادرات والكفاءات المحلية المبدعة التي تولد الطموح في ترقية الواقع المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ودعمها ماديا وتقنيا.

10- دعم تشغيل الشباب وفق برامج ومخططات ومشاريع إنتاجية ممولة وتفعيل النشاط المقاولات والتقليل من الإجراءات الإدارية المعقدة تجاههم.

إن الاستثمار المحلي يعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولها دور في إيجاد الثروة وتفعيل التنمية المحلية، فالانفتاح على القطاع الخاص أصبح حتمية للدولة لأنه يحقق مساهمة هامة في

التنمية المحلية والوطنية في جميع المجالات، فعامل التكامل والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص يجب أن يكون مواكبا للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي والمتمثلة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية والتي من أهم ضوابطها التنموية الأساسية امتلاك القدرات الإنمائية وخاصة الاقتصادية كمؤشر للتقدم وتحقيق التنمية المستدامة.

الاهتمام بالاستثمار المحلي ودعم القطاع الخاص والمبادرات المحلية ومرافقة المؤسسات الناشئة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد من المخارج المواتية لتحقيق تطور وتقدم تنموي هام وذلك من منظور الاهتمام بالثروات المحلية غير المستغلة مثل دعم القطاع الفلاحي والاستثماري في هذا المجال ودعم الصناعة التحويلية وخاصة المرتبطة بالمنتوجات الفلاحية وهذا ما تم ملاحظته من خلال السياسة الجديدة للدولة حيث تم توزيع الأراضي على المستمرين الخواص والشباب الراغبين في الاستثمار في الفلاحة مع تقديم مساعدات وامتيازات من بينها تخفيف الضرائب ودعم المنتوج الفلاحي، ومن هنا نرى أن القطاع الخاص ودعم المؤسسات الناشئة، المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أهم الفواعل الأساسية لدعم الاستثمار المحلي والمساهمة في التنمية محليا.

المبحث الثاني

المخططات والبرامج التنموية المحلية في الجزائر

تستند السياسة التنموية الوطنية الموجهة لتنمية وتهيئة الأقاليم المحلية إلى عدة برامج ومخططات نموذجية وهي شبه روتينية متكررة سنويا وموجهة لمجالات محددة بناء على خطط مركزية تخضع من الناحية الشكلية إلى طلبات واحتياجات صادرة من المجتمعات المحلية عن طريق ممثليها المنتخبين المحليين، وتمثل هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية ومشاريع صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية والمشاريع القطاعية الممركزة وغير الممركزة ومساهمات ميزانية البلدية وإعانات الولاية بالإضافة إلى البرامج الاستثنائية الموجة لتنمية مناطق أو قطاعات معينة مثل البرنامج المخصص لتنمية مناطق الظل والمناطق الحدودية، كما نشير إلى أهمية التعاون بين البلديات الذي من شأنه تحقيق ترقية تنموية في بعض المجالات المشتركة بين البلديات وخاصة البلديات المتجاورة وهذا ما سنقوم بتوضيحه في هذه المطالب.

المطلب الأول: المخططات التنموية المختلفة للتنمية المحلية

عمدت الدولة منذ السنوات الأولى من الاستقلال إلى تبني سياسة اجتماعية واقتصادية مبنية على التدخل والمرافقة المالية للهيئات المحلية من خلال تمويلها ودعمها وتخصيص برامج لتسيير المشاريع المحلية ومن هذه المخططات والبرامج المخطط البلدي للتنمية PCD مشاريع صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية والمشاريع القطاعية بالإضافة إل العمليات الممولة ذاتيا.

الفرع الأول: المخطط البلدي للتنمية PCD

عرفت المادة 107 من القانون 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المعدل والمتمم المخطط البلدي للتنمية بأنه أداة للتخطيط وتهيئة الإقليم عبر البلديات من خلال تسجيل مشاريع وعمليات للاستثمار العمومي والتجهيز المقترح من قبل المجالس الشعبية البلدية والتي تتم في شكل مخططات سنوية أو سنوات متعددة، وبما أن أسلوب التسيير مركزي من طرف الدولة فإن التخطيط أداة لتطوير الاقتصاد الوطني وتنمية المناطق[1].

يتم التنسيق بين المصالح المركزية لوزارة المالية ومصالح وزارة الداخلية والجماعات المحمية والتهيئة العمرانية بتوزيع هذه الأغلفة المالية على الولايات طبقا لمعايير ومؤشرات ومعطيات مثل التعداد السكاني وعدد البلديات على مستوى كل ولاية والحالة الاقتصادية للبلديات.

كما يتم توزيع الاعتماد المالي المخصص للولاية بين البلديات التابعة لها في إطار جلسات التحكيم التي يتم عقدها على مستوى الدائرة و على مستوى الولاية قصد ترتيب الأولويات بين البلديات حسب الاحتياجات المالية وأهمية المشاريع المقترحة من قبل كل بلدية، حيث يتم تسجيل المشاريع بناء على مقررات ممضاة من طرف الوالي، تحدد العمليات التي يمكن تسجيلها بعنوان المخططات البلدية للتنمية بموجب مدونة متكونة من 53 مادة مدرجة في 14 فصل.

1 -Hamid Tammar, **L'économie de l'Algérie 1970-2014 "la gouvernance publique économique"**, Tome 4, Office des publication universitaires, Algérie 2015, p159.

ويعد المخطط البلدي للتنمية، آلية مهمة بالنسبة للبلديات من أجل تجسيد وإنجاز مشاريعها التنموية، والتي تمس المواطن والمجتمع المحلي، خاصة وأن معظم البلديات تفتقر للمداخيل، فهذا البرنامج تعتبر أداة مهمة مساعدة للجماعات المحلية في التنمية المحلية[1].

وتتمثل النصوص الاساسية الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية في:

- المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 1973/08/09 المتضمن شروط تسيير و تنفيذ المخططات البلدية الخاصة بالتنمية
- التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 1975/12/03 التي قدمت توضيحات حول كيفيات سير برامج المخططات البلدية للتنمية من حيث شروط تسيير الأغلفة المالية المخصصة من طرف الدولة للمخططات البلدية للتنمية وكيفية تنفيذ العمليات المسجلة بعنوان المخطط البلدي للتنمية والتنسيق بين المتدخلين في تنفيذ البرامج.
- المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 1998/07/13 الخاص بنفقات الدولة للتجهيز، والمحدد لكيفيات توزيع وتقسيم الاعتمادات المالية السنوية على الولايات مع تحديد المشاريع ذات الأولوية في التمويل والتي تمس بالطابع الاجتماعي للمواطن مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتهيئة الطرق والمسالك.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2013/02/21 المحدد لمعايير تخصيص الموارد لميزانية المشاريع والبرامج التي تم اقتراحها بعنوان مخططات البلدية للتنمية.

[1]- نورالدين بلقليل، "**أثر آليات الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة–**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص146.

جدول رقم (04)

يحدد المبالغ المالية المرصودة بعنوان المخططات البلدية للتنمية

السنة	المبلغ المالي المرصود (بآلاف دج)
2017	35 000 000
2018	100 000 000
2019	100 000 000
2020	40 000 000
2021	100 000 000
2022	100 000 000

من إعداد الباحث بناء على قوانين المالية للسنوات المذكورة بالجدول

من خلال الجدول يتضح وأن الدولة خصصت مبالغ مالية ضخمة لتمويل المشاريع المزمع تمويلها في إطار المخططات البلدية للتنمية مقدرة بـ 100 000 000 دج لسنوات 2018 و2018 وسنوات 2019 و2022 باستثناء سنوات 2017 تم تخصيص 35 000 000 دج وفي سنة 2020 خصص 40 000 000 دج ويعود انخفاض الاعتماد المالي لسنة 2020 مقارنة بالسنوات الأخرى إلى تأثيرات الوباء العالمي كوفيد 19 في التنمية من خلال تحويل أغلفة مالية من أجل مكافحة هذه الجائحة، حيث أصبح اهتمام الدولة القضاء على الفيروس بتسخير جميع الإمكانيات البشرية والمالية والتقنية لهذ الغرض.

الفرع الثاني: صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية

أنشأ صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-116 المؤرخ في 15 مارس 2024 والذي يحدد مهامه وتنظيمه وسيره، ومن مهام الصندوق إرساء التضامن ما بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد وتوزيعها.[1]

وفي هذا الإطار فإن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية يقدم المساهمات والإعانات المادية ويقوم بما يلي:

- العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها بموجب القوانين والتنظيمات المعمول بها.

- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية.

- توزيع المخصص المالي الإجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإجبارية ذات الأولوية.

- تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية التي يتعين عليها أن تواجه كوارث أو طوارئ، وكذا تلك التي تخصص لتسوية وضعية مالية صعبة.

- تقديم مساهمات ظرفية أو نهائية للجماعات المحلية لإنجاز مشاريع تجهيز واستثمار في الإطار المحلي أو في إطار التعاون المشترك بين البلديات .

- التدخل للتوسط مع البنوك لفائدة الجماعات الاقليمية.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي** رقم 14-116، المؤرخ في 15 مارس 2014، المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ج ر، العدد 19، المادة 05، 2014.

- منح إعانات البلديات لإعادة تأهيل المرافق العامة المحلية. [1]

كما يقوم بالمساهمة في التنمية المحلية بمنح هذا التخصص إلى الجماعات المحلية لغرض إنجاز برامج تجهيز واستثمار بهدف تطويرها، فهذا التخصيص له دور هاماً وأساساً في دفع وانعاش التنمية المحلية على مستوى البلديات والولايات.

ويتضمن التخصيص الإجمالي للتجهز والاستثمار الممنوح للجماعات المحلية إعانات التجهيز والاستثمار توجه إلى ميزانية الجماعات المحلية بقسم التجهيز والاستثمار لتمكينها من دعم المرافق العامة المحلية من خلال إنجاز عمليات تكون من اختصاصها، كما يمكن منح إعانات للتجهيز والاستثمار لفائدة المؤسسات العمومية.

أما في مجال البنايات والتجهيزات الإدارية فهي تتمثل العمليات المعنية بالتمويل في هذا المجال في إقامات الضيوف للولايات، مقر البلدية، الملحقات الإدارية للبلدية، تجهيزات إدارية لمصالح البلدية، البنايات والتجهيزات الإدارية الأخرى.

بالإضافة إلى الشبكات المختلفة، والتمويل وصيانة الطرقات البلدية وفك العزلة المسالك وإزاحة الرمال وإنشاء الممرات العلوية[2].

وفي مجال الإنارة العمومية، إشارات الطرق، الساحات العمومية، الساحات الخضراء، الأشغال المتعلقة بتحضير موسم الاصطياف، رفع النفايات المنزلية، العتاد الحضري، العتاد والآلات، أشغال التهيئة والتجهيزات الحضرية الأخرى.

1- إبراهيم يامة، أثر مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية "دراسة نظرية تقييمية، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، العدد:05 ، جوان 2017، ص 220.

[2]- إبراهيم يامة، **نفس المرجع**، ص 221.

أما بخصوص تمويل المنشآت الاقتصادية والمنشآت الجوارية التي تتمثل في أسواق البلدية، ومساحات العروض، والمذابح البلدية ، والمواقف وأماكن التوقف، ومحطات المسافرين، والمحاشر البلدية، ومسمكات، وفضاءات الإشهار، الملاعب البلدية، والفضاءات الثقافية مثل إنجاز المكتبات، ودور الحضانة وحدائق الأطفال، والمطاعم المدرسية ومكتب الصحة البلدي، والمساجد والمدارس القرآنية.

ومن أجل عصرنة الخدمة العمومية فإن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية يساهم بالتمويل في برامج الإعلام الآلي للتسيير، و في إطار إنعاش ودفع التنمية المحلية على المستوى المحلي التخصيص بمنح مساهمات لغرض تمويل العمليات والمشاريع المنتجة للمداخيل لفائدة الجماعات المحلية.

إن مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل المشاريع على مستوى الجماعات المحلية تعتبر مساهمة جيدة تساعد على إنجاز وترميم وتمويل عدة عمليات لا يمكن للموازنة المحلية للبلدية القيام بها.

الفرع الثالث: التمويل الذاتي

يعد التمويل الذاتي للجماعة المحلية الركيزة الرئيسية وذلك بالاستغلال الجيد والرشيد للموارد المحلية والسعي نحو إيجاد مصادر إضافية لتعزيز المداخيل، وذلك للقيام بإنجاز المشاريع وتلبية الحاجات المحلية دون الاعتماد على الإعانات المقدمة من طرف الدولة

يعرف التمويل الذاتي بأنه القدرة الذاتية للجماعات المحلية على تمويل التنمية المحلية، ويمثل أداة فعالة لإبراز صفة الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة الممنوحة قانونا للجماعة المحلية، مما يضمن لها أحقية اختيار الخطط التنموية لتجسيدها ميدانيا، وتتمثل الضرائب والرسوم و الخدمات والمداخيل

الناتجة عن استغلال الأملاك أهم مصادر تمويل الميزانية المحلية[1] ويهدف الاقتطاع من الميزانية المحلية للبلدية أو الولاية أي أن التمويل وإنجاز المشاريع التنموية يتم من الأموال الخاصة للجماعة المحلية من نفقات التسيير المسجلة في ميزانيتها، أو نفقات التجهيز ويخصص هذا الاقتطاع ضمن ميزانية التجهيز والاستثمار المشاريع التي غرضها صيانة الهياكل الخاصة للجماعات المحلية، وإنجاز هياكل ومرافق تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.

ويتم برمجة هذه المشاريع بناء على المخصصات المالية المحلية الناتجة عن المداخيل والاستثمارات التي تقوم بها البلدية أو الولاية وذلك عن طريق المجلس البلدي الذي يقرر أولوية المشارع الواجب إنجازها وهي في الغالب تتعلق بمشاريع البنية التحتية مثل إنجاز وترميم الشبكات المختلفة والطرق وصيانة المدارس الابتدائية إلا أن عامل ضعف المداخيل جعل من معظم البلديات لا تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين.

الفرع الرابع: المخططات والبرامج القطاعية

تعتبر المخططات والبرامج القطاعية بنوعيها من أبرز وأفضل البرامج المجسدة المشاريع والتجهيزات التنموية ذات البعد الوطني لأنها تستهدف النقائص العامة للمناطق التي لا تشملها البرامج والمخططات المحلية المنجزة بواسطة الأموال الخاصة للجماعات المحلية، وتتمثل هذه المخططات في البرامج القطاعية غير الممركز والبرامج القطاعية الممركزة وعادة يتم إدراج هذه المشاريع والبرامج في إطار مخطط وطني مبرمج سلفا وشامل.

[1]- ليندة نصيب، **مشاركة المجالس البلدية في إعداد وتنفيذ المشاريع التنموية بالجزائر– دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية الذرعان–** ، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 25، العدد 02، 2021، ص 1035.

1-**البرنامج القطاعية غير الممركز**PSD : هي برامج ومخططات تحمل الطابع الوطني، للوالي صلاحيات في تنفيذ هذه البرامج لأن هذه البرامج تخص كل استثمارات الولاية والهيئات العمومية، حيث أن المخطط يسجل باسم الوالي ويتولى تنفيذه.[1]

ويتم إعداد البرنامج القطاعي للتنمية بعد دراسة الاقتراحات والمشاريع المقدمة من طرف الشعبي الولائي ويصادق عليه.

إن البرامج والمخططات غير الممركزة تركز على الجانب القطاعي حيث أن كل قطاع ينفذ برامج خاصة بنشاط كل قطاع حسب أولوية لكل ولاية، كما تسمح بقياس نشاط كل قطاع وقد تم النص على البرامج القطاعية غير الممركزة في المرسوم 73-135 المتضمن اعتمادات الدولة المتعلقة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات، الذي منح صلاحيات للوالي بمعية المجلس التنفيذي للولاية.

ورغم لا مركزية هذه المشاريع والمخططات إلا أن تدخل الهيئات المركزية في توجيه وتتبع هذه المشاريع يتم بواسطة وزارة المالية التي تقوم بتوزيع ورقابة على هذه المشاريع، فيعتبر وزير المالية هو الممركز والمبرمج لكل احتياجات مختلف الدوائر الوزارية وكذا الجماعات المحلية في إطار برامج التجهيز العمومي،[2] وهو ما قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الجماعات المحلية التي تجسد احتياجات وتطلعات المواطنين التنموي.

---

[1]- بن عثمان شويح، "**دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية** -"، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص 131.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي** رقم 95-54، المؤرخ في 15 فبراير1995، يحدد صلاحيات وزير المالية، ج ر، العدد 15، المادة 6، 1995.

2- البرنامج القطاعي الممركز PSC :

وهي المخططات ذات الطابع الوطني ويسجل البرنامج القطاعي الممركز باسم الوزارة المكلفة بالمشروع حسب كل قطاع يسير وينفذ مركزيا، وتعتبر نفقات التجهيز الممركزة والتي تدخل في إطار البرامج القطاعية الممركز.

وتخص المخططات والبرنامج القطاعية الممركزة بالدرجة الأولى في تجهيزات الهيئات المركزية، وتجهيزات المرافق العمومية ذات الاختصاص الإداري، والجماعات المحلية، ويتم تسجيل العمليات الممركزة في ميزانية التجهيز باسم الوزارات، بناء على اعتماد مالي مخصص بالميزانية من طرف وزير المالية ، وذلك بالتنسيق بين الوزارة المعنية ووزارة المالية الذي يقدم طلب بناء على الانتهاء من إعداد المشروع المراد إنجازه وذلك من حيث جدوى العملية وأثرها على السكان ويتعلق هذا النوع من المخططات بالخدمة الاجتماعية والبنية التحتية والأشغال الكبرى بهدف تحسين الظروف المعيشية والجانب الاقتصادي للإقليم المناطق[1]، مع مراعات مدى ملائمة المشروع وجدواه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وآجال إنجازه.

تعتبر هذه أهم البرامج والمصادر الأساسية المختصة في إنجاز المشاريع ودعم الأقاليم المحلية مع وجود برامج استثنائه وتكميلية محددة المدى تساير هذه البرامج ويتم تخصيص لها مبالغ وأغلفة مالية ضخمة مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي والتي ساهمت بشكل كبير في ترقية الأقاليم وتحسين ظروف معيشة السكان، إلا أنه لازالت عدة مناطق من البلاد تعاني من نقائص كبيرة من حيث المرافق والمنجزات ذات البنية التحتية والضرورية للمواطنين وخاصة في المناطق الهامشية والمعزولة والبعيدة عن المناطق الحضرية أو كما أصطلح عليها بمناطق الظل والمناطق الحدودية.

[1]- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، **مجلة التواصل**، العدد 26، جوان 2010، ص 135.

المطلب الثاني: تنمية المناطق الحدودية ومناطق الظل في الجزائر

من السياسات الجديدة الموجهة للتنمية المحلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية بداية من عام 2020 هي التوجه نحو تنمية المناطق النائية والمعزولة والمناطق والبلديات الحدودية الممتدة من الحدود الغربية والحدود الشرقية، والغاية من هذه السياسة هو تلبية الحاجات الاجتماعية لمواطني هذه المناطق وتعزيز ثوابت الوحدة الوطنية وتقريب المواطن من الدولة من خلال توفير جميع سبل العيش الكريم، وخاصة وأن الأوضاع الأمنية السائدة عبر الشريط الحدودي الغربي الشرقي تتميز بعدم الاستقرار والصراعات الداخلية لدى الدول المجاورة.

وكان لهذا المخطط المجسد في الواقع أثار اقتصادية واجتماعية على ساكنة المناطق الحدودية والمناطق المعزولة التي كانت تعاني قبل ذلك من أبسط ضروريات الحياة مثل الماء الصالح للشرب والصرف الصحي وانعدام الطرق وشبكات الكهرباء والغاز، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهمية ترقية المناطق الحدودية في الفرع الأول ثم نتطرق لتنمية مناطق الظل في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تنمية المناطق الحدودية

كانت ولازالت المناطق الحدودية محل اهتمام من طرف السلطات والنظام بحكم الأهمية التي تتميز بها من حيث أنها واجهة الجزائر أمام الدول المجاورة ومنطقة وصل واتصال مباشر بينهما، وكذلك يشكل تنمية هذه المناطق ودعمها الشعور الوطني لسكان المناطق الحدودية.

1- أهمية الجيوسياسية للحدود في الجزائر:

تتربع الجزائر على مساحة جغرافية كبيرة تقدر بـ:2381741 كلم ^{2}وتعد الأولى إفريقيا من حيث المساحة وتوسط وتعتبر نقطة وصل بين الدول الأوروبية من جهة البحر الأبيض المتوسط شمالا وإفريقيا جنوبا وغربا والدول العربية شرقا.

وتقدر مساحة الولايات الحدودية بـ 928220 كلم^2 بنسبة 39% من المساحة الإجمالية، ويقدر عدد سكان المناطق الحدودية ما يقارب 9 مليون نسمة ما نسبته 20 **%** من عدد السكان.[1] والكثافة السكانية تختلف من منطقة لأخري.

إن أهمية تنمية المناطق الحدودية يضمن الاستقرار والأمن الداخلي للجزائر من خلال دعم سكان البلديات والولايات الحدودية بمشاريع تنموية ومنح امتيازات استثنائية.

فتفاقم التهديدات الأمنية نتيجة انتشار الشبكات الإرهابية والهجرة الغير شرعية والأوبئة والقرصنة والحروب الأهلية في الدول المجاورة يؤثر سلبا على هذه المناطق .

ويفيد كذلك وضع برنامج ومخطط خاص لتطوير هذه البلديات الحدودية والمتمثلة في57 بلدية حدودية تمتد بحوالي6343 كلم.[2]

جدول رقم (05):

يبين مساحة وعدد سكان المناطق الحدودية في الجزائر

المنطقة	المساحة (كلم^2)	عدد السكان2018	نسبة المساحة الحدودية	نسبة عدد السكان
الجنوب	905577	328254 نسمة	%39	%20
الهضاب العليا	19095	223196 نسمة		
الشمال	4047	317830 نسمة		
المجموع	928720	869280 نسمة		

من إعداد الباحث بناء على بيانات وزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة 2018.

[1]- جميلة علاق، رباب بولمشاور، المناطق الحدودية بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني جويلية 2019، المجلد 04، العدد 02، ص209.

[2]- نورالدين حاروش، رفيقة حروش، التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الإقليم، الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 02، 2021، ص493.

ومن الأهمية الجيوسياسية لهذه المناطق التي يعد سكانها خمس عدد سكان الجزائر ومساحة تتعدى ثلث المساحة الكلية، فهذه المناطق تشكل موقعا إستراتيجيا لإنعاش الاقتصاد الوطني، فحماية هذه المناطق من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، يتيح الفرص لهم في المشاركة في تنمية وإيجاد مجالات الاستثمارات وخاصة في النشاطات التي تلقى رواجا وطلبا من الدول الحدودية في إطار التبادل التجاري، وهذا ما تسعى إليه الدولة ومثلما تجسد ذلك مع دولة موريتانيا ودولة مالي.

2- إستراتيجية تنمية المناطق الحدودية:

انعدم الاهتمام الذي ساد في السياسات الحكومية المتعاقبة وعدم الالتفاتة إلى الأهمية التي تختص بها المناطق الحدودية يعد توجها غير مقبول في السياسات التنموية الهادفة إلى تحقيق العدالة بين الأقاليم فبتوزيع الثروة رغم أن هذه المناطق معظمها تتوفر على موارد طبيعية هامة تساهم في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق تم التفكير في بناء إستراتيجية مبنية على تنمية وتهيئة المناطق الحدودية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2030 والمنصوص عليه في القانون رقم10-02 المؤرخ في 29 جوان .2010[1] والمتضمن المصادقة على هذا المخطط.

وتعزز هذا المخطط ببرنامج عمل الحكومة عام2017 والذي يهدف إلى تكثيف الجهود لتنمية المناطق الحدودية والتدعيم لجميع المرافق والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتشغيل والطاقة.[2]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون** رقم:10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج ر، العدد **61** ، 2010.

[2]- جميلة علاق، رباب بولمشاور، **مرجع سابق**، ص 215.

وتعتبر هذه الخطوة هامة في هذا الظرف لاعتبارات تتعلق بالجانب الأمني الذي تمر به معظم الدول المجاورة للجزائر، وذلك بإشعار ساكنة المناطق الحدودية بوقوف الدولة بجانبهم والدفاع عنهم مما ينمي فيهم الشعور بالوحدة الوطنية والدفاع عن مصالح الدولة في هذه المناطق.

فقد شهدت الجزائر إبرام عدة اتفاقيات ثنائية مع الدول المجاورة لغرض ترقية المناطق الحدودية حيث توج الاتفاق التنموي الأمني للمناطق الحدودية بين الجزائر وتونس سنة 2018 على تدعيم التعاون بين البلدين لتنمية المناطق الحدودية وتدعيم الأمن ومكافحة الإرهاب وتدعيم الاستثمار والتنمية في هذه المناطق وتشجيع السكان في البقاء في مناطقهم وخاصة أنهم يمثلون الصف الأول في مواجهة الآفات المنتشرة في الحدود،[1] وأعقب هذا الاتفاق بين البلدين عدة اتفاقيات وندوات مشتركة في المجالات السياحية والاقتصادية، حيث تم إعداد برنامج لعام 2019 و2020 يتعلق بالتسويق والترويج السياحي في المناطق الحدودية.

وفي نفس الإطار فقد تم إبرام اتفاقية تعاون وتبادل بين موريتانيا وليبيا والنيجر، حيث تم فتح أول معبر حدودي بين الجزائر وموريتانيا لهدف زيادة التعاملات التجارية بين الدولتين وتم دعوة رجال الأعمال والشركات الاستثمارية إلى الاستثمار في المناطق الحدودية بين الجزائر وموريتانيا.

ومنحت لتنمية المناطق الحدودية مكانة هامة في برنامج الدولة الجزائرية فقد اتخذت إستراتيجية للنهوض بهذه المناطق من أجل حوكمة الحدود التي تعد أبرز المداخل للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي وضمان ديناميكية اجتماعية واقتصادية في المناطق الحدودية.[2]

---

[1]- جميلة علاق، رباب بولمشاور، **مرجع سابق**، ص217.

[2]- مليكة بوجيت، نحو دعم المقاربة التشاركية لتنمية المناطق الحدودية برنامج كابدال، الواقع والتحديات، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 367.

من بين أهم المحفزات التي يمكن أن ترقي بالمناطق الحدودية هي أن تولي لها الدولة أهمية بالغة خاصة في الظروف الحالية، وذلك من خلال توفير الخدمات المختلفة وتكثيف التواجد الأمني عبر الحدود وتفعيل الأنشطة الاقتصادية وفقا للخصوصية المحلية لكل منطقة حدودية وتفعيل العمل الجواري عن طريق المشاركة المحلية الواسعة للمواطنين والأخذ باقتراحاتهم وآرائهم طبقا للمقاربات التنموية الجديدة المسيرة للشأن المحلي.

إن تدارك الأمر بمناطق الظل والمناطق الحدودية وتمكينها من الاستفادة من برامج التنمية وتعزيز إطارها المحلي وتفعيل الاستراتيجية التنموية يقود حتما إلى زيادة رفاهية هذه المناطق من حيث الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لأن مناطق الظل تعتبر مناطق فلاحيه خصبة غير مستغلة بالطرق الحديثة ومناطق سياحية لم يتم الاستثمار فيها بالشكل المطلوب وهو ما يعد ثروة فلاحيه وسياحية تحتاج إلى الاستغلال الرشيد والفعال، أما المناطق الحدودية فهي عبارة عن بوابة اقتصادية وأمنية للدولة من خلالها تتبلور السياسات الاقتصادية والعلاقات الخارجية مع الدول المجاورة ومن ورائها الدول الإفريقية على وجه التحديد والخصوص.

الفرع الثاني: فك العزلة وتنمية مناطق الظل

أطلق مصطلح مناطق الظل في الجزائر أثناء خطاب رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في لقاء الحكومة مع الولاة وذلك يوم 16 فيفري 2020 والذي يعني بها تلك المناطق التي يتواجد بها سكان وتفتقر للظروف والإمكانيات اللازمة للعيش بسب بعدها وعزلتها عند المحيط العمراني الحضري، ومن بين هذه الحاجات الضرورية انعدام السكن اللائق والماء الصالح للشرب والكهرباء،...إلخ.

ومنذ هذا الخطاب اتخذت الدول إجراءات عاجلة وملموسة ورصدت لتنمية هذه المناطق أغلفة مالية كبيرة وسخرت جميع الإمكانية الإدارية والبشرية للتكفل بالاحتياجات والنقائص الضرورية لهذه

المناطق وأعلنت التعبئة العامة على مستوى الجماعات الإقليمية والقطاعات الوزارية المكلفة بإنجاز المشاريع التنموية ومنها وزارة الموارد المائية والأشغال العمومية والطاقة.

1- مميزات مناطق الظل

مناطق الظل تنحصر في المناطق التي تعاني العزلة والبعد والتهميش المفتقرة لأدنى شروط الحياة الكريمة التي يتطلبها الإنسان المعاصر في أبسط الظروف والأحوال.

إن ما يميز مناطق الظل هو صعوبة موقعها الجغرافي جبلي أو صحراوي أو مناطق هامشية، هذه المناطق تعاني البؤس والفقر والتهميش لغياب أدنى ظروف الحياة الطبيعية، إلا أن الملاحظ فهذه المظاهر لا تنفرد بها المناطق الجبلية والريفية والصحراوية البعيدة عن المدن والمناطق الحضرية بل تعدى ذلك لقاطني ضواحي المدن الكبرى، حيث تعاني من التهميش والأوضاع المزرية وغياب التنمية والمرافق الضرورية ومقومات الحياة الأساسية والمتمثلة في المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي شبكة الكهرباء والغاز والطرق ووسائل النقل والمؤسسات التربوية.

إن نموذج مناطق الظل في الجزائر يتجلى واضحا في الأرياف التي كانت ومنذ عهد الاستعمار تعاني العزلة والغبن، ما أدى بالدولة الجزائرية المستقلة منذ بداية عهدها إلى إيلاء وإعطاء أهمية قصوى للريف، وهو ما تجسد تنمويا لهذه المناطق في تلك الفترة بتبني سياسة التنمية الريفية والمنبثق عن التوجه الاشتراكي للدولة في تلك الفترة.

وبهذه السياسة شهدت الأرياف عمليات تنموية تجسدت في مشاريع وقرى ريفية وتعاونيات فلاحية مزودة بشبكة الكهرباء والمدارس مست عدة أرياف ومناطق نائية وبتخلي الدولة الجزائرية عن النظام الاشتراكي في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي تلاشت مظاهر التنمية في هذه المناطق بفعل تدهور الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر والذي أدى إلى نزوح وهجرة من الريف باتجاه المدن الذي أفرز وأدى إلى نتائج سلبية أثرت على مردودية هذه المناطق التي تتخذ من النشاط

الفلاحي موردا ومصدرا لسكانها، وساد أغلبية القرى والأرياف انعدام الحياة والحركة من أهاليها ومن السياحة التي كانت تحظى بها في السابق.

إضافة إلى هذه العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهور مناطق الظل تبقى السياسات العامة السابقة للدولة تفتقر للعدالة في التوزيع بين المناطق والجهات وسياسة تهميش الريف والتوجه والتركيز على المدن الكبرى.1

إن هذه الأوضاع والعوامل رسمت بالفعل مناطق ظل وتوسع مدلولها والذي لا يقتصر كما ذكرنا على الأرياف والمناطق البعيدة بل تعدى إلى المدن الكبرى وضواحيها نتيجة ظهور تجمعات وسكنات فوضوية وقصديريه بالمدن الكبرى وهوامشها تفتقر لأدنى متطلبات وشروط الحياة الكريمة.

2- الإجراءات المتخذة لتنمية مناطق الظل

مكنت التدخلات التي قامت بها الحكومة في شأن مناطق الظل شريحة واسعة من المواطنين والتقليل من معاناتهم اليومية من حيث الحصول على متطلبات الحياة الضرورية، فبعد الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تم مباشرة إجراءات فورية واستعجالية من طرف الجماعات المحلية بمرافقة من الهيئات المركزية للدولة تمثل في بدايتها في إحصاء جميع المناطق والقرى والأرياف التي تعاني التهميش، فقد صرح مستشار رئيس الجمهورية المكلف بمناطق الظل أنه تم تحديد 13587 منطقة ظل تم إحصاؤها على مستوى الوطن بتعداد سكاني يقدر بـ 08 ملايين نسمة، ومن أجل التكفل بهذه المناطق تم رصد 480 مليار دينار كغلاف مالي لتمويل المشاريع بهذه المناطق.2

---

[1] – نور الدين حاروش، رفيقة حروش، التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الإقاليم، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 495.

2- مناطق الظل...إحصاء 13587 منطقة سنة 2021 يقطن فيها أكثر من 8 ملاين نسمة، متحصل عليه عبر الرابط التالي: **https://khabarpress.dz**، تاريخ الاطلاع 17 أكتوبر 2022، الساعة:11:00.

والمتعلقة مشاريع المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والكهرباء والطرق وتوفير الخدمات المختلفة مثل النقل المدرسي والخدمات الصحية.

فقد استطاعت البلديات وبمرافقة من المصالح المركزية للدولة أن تغير أحوال ساكنة مناطق الظل والتقليل من مظاهر البؤس والمعاناة إلى مظاهر التنمية والعيش الكريم.

وكانت هذه الاجراءات والمبادرات التنموية متزامنة وإجراءات الوقاية ومجابهة الوباء العالمي كوفيد 19، فرغم صعوبة الوضع إلا أن الرغبة والتوجه الصارم الساعي إلى تحقيق المتطلبات والحاجات الأساسية لسكان مناطق الظل كان عبارة عن تحدي أخذته الحكومة والجماعات الإقليمية على عاتقها وفقا لرزنامة محددة بسنتي 2020 و2021.

ولم تقتصر المبادرة بإنجاز المشاريع ذات البنية التحتية فحسب بل تم اتخاذ إجراءات ذات طابع اجتماعي لفائدة المعوزين والمهنيين والحرفيين والتجار الذي توقف نشاطهم بسبب الاجراءات الوقائية.

والملاحظ أن هذه السياسة التنموية الجديدة خلفت آثار إيجابية تجسدت في الميدان ومن بينها:

- وضع حد للنزوح من المناطق الريفية والبعيدة إلى المدن، حيث شهدت عدة مناطق من الوطن عودة لسكان الأرياف إلى مناطقهم بعدما غادروها منذ سنوات.
- تغيير واجهة المناطق المعزولة من حالة البؤس والعزلة إلى واجهة ذات جاذبية وحركية سياحية وفلاحية تتطلع إلى إنشاء مشاريع استثمارية.
- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية بين المناطق وحق المواطن من الاستفادة من الثروة الوطنية وهذا بالقضاء على الفوارق الاجتماعية بين السكان والمناطق.[1]

[1] – صابر بن معتوق، قراء في واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ضمن مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024)، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 5، العدد 1، 2021، ص 293.

- تقريب المؤسسات التعليمية من سكان المناطق الفلاحية والبعيدة وتوفير النقل والاطعام المدرسي مما دفع بالسكان بالاستقرار بهذه المناطق وممارسة نشاطهم الفلاحي وهذا يعزز النمية الفلاحية والاقتصادية.

إن هذه الخطوات الجريئة التي بادرت بها السلطات العليا في البلاد وجسدتها الهيئات المحلية في الواقع تمت في ضرف قياسي وبفاعلية في التنفيذ وحسن الانجاز، كما بادرت البلديات برصد أغلفة مالية خاصة في ميزانياتها لترقية مناطق الظل إضافة إلى البرامج المختلفة مثل المخطط البلدي للتنمية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وبفعل هذه السياسة الرشيدة التي لقيت قبولا في الأوساط الاجتماعية والسياسية تم القضاء على العديد من المشاكل والمعاناة الاجتماعية والاقتصادية التي كان يكابدها سكان مناطق الظل.

المطلب الثالث: تفعيل التعاون بين البلديات

يعد التعاون بين البلديات سبيل هام لتحقيق الحاجيات المختلفة لساكنة البلديات المتعاونة ويصبو من خلال ذلك إلى تطوير القطاعات المختلفة في إقليم البلديات بما يحقق أهداف التنمية المستدامة محليا بواسطة إيجاد أليات للاستثمار وفتح أفاق للإنعاش الاقتصاد المحلي ويعتبر التعاون بين البلديات شراكة بين هيئات عمومية غرضه فتح أفاق ومجال لتبادل الخبرات وتجاوز العقبات والمشاكل التي تعترض تحقيق التنمية المحلية

ويقصد بالتعاون بين البلديات إمكانية البلديات أن تتعاون وتستثمر مواردها وإمكانياتها بصورة مشتركة من أجل القيام بأعمال مفيدة لها جميعا.1

[1]- أحمد محيو، **محاضرات في المؤسسات الإدارية**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1996، ص 213.

ويمكن أن يشكل هذا التعاون ما بين البلديات منطلقا لتطوير و تحقيق تنمية اقتصادية ويسمح لبروز تفاعلات اقتصادية واجتماعية وإحداث روابط اجتماعية جديدة تساعد على تعزيز التضامن وانسجام النسيج الاجتماعي الذي يعد أساس الدولة.[1]

الفرع الأول: المنطلقات القانونية للتعاون بين البلديات:

يعتبر قانون البلدية المرجع الأساسي المكرس لأسلوب التعاون ما بين البلديات وهذا ما أشارت إليه المادة 215 من القانون رقم 11- 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المعدل المتمم حيث منحت إمكانية إشراك بلديتين أو أكثر لغرض التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها أو تسيير أو ضمان مرافق عمومية جوارية .[2]

إن النص على صيغة التعاون بين البلديات يشكل حافز مهم للمجالس الشعبية وخاصة المتجاورة لتطوير أقاليمها وإيجاد نمط جديد للتسيير وإعطاء ديناميكية من خلال التعاون والتقارب بين الهيئات المحلية لتعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والفلاحي والسياحي وبالأخص في المناطق التي تعتبر حدودية بين البلديات والتي عادة ما تكون مهملة غير مستغلة من كلا البلديات المتجاورة لأسباب إما تعود لصراعات العروش حول الأراضي وإما بسبب عدم ضبط تلك الحدود بدقة من قبل البلديات، إلا أن هذه العراقيل لا يمكن أن تأخذ كسبب وذريعة لعدم تجسيد التعاون بين البلديات الذي يخول للجماعات المحلية حرية التصرف والتسيير على المستوى الإقليمي في جميع الشؤون التي تخصها وهذا ما ينطبق على موضوع التعاون بين البلديات، فالمجالس الشعبية البلدية تمارس اختصاصاتها في الإطار

[1] – قدور بن عيسى، التعاون بين البلديات بين القانون و الممارسة، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية** جامعة عبد الرحمان ميرة، المجلد 05، العدد 01، 2012، ص 316.

[2] – الجزائر، القانون رقم 11-10 المؤرخ 22 جوان 2011، **مرجع سابق**، المادة **215**.

الإقليمي ووفقا لحاجياتها ومواردها وظروفها فهذه المجالس الشعبية البلدية في حال ما إذا رأت ضرورة للقيام بأعمال مشتركة مع بلدية أخرى فإنها تتبع الأساليب القانونية المقررة لذلك والتي تكون منجزة بموجب اتفاقية أو عقود مصادق عليها عن طريق المداولات طبقا للمادة 216 من القانون رقم 11-10المؤرخ في 22 جوان 2011 المعدل والمتمم.

فالتعاون بين البلديات يعد أسلوب من أساليب ممارسة الأعمال والنشاط البلدي ويكرس مبدأ من مبادئ اللامركزية والمتمثل في الاستقلالية وحرية التصرف وهذا في ظل ظهور حاجيات اجتماعية و اقتصادية بين عدة بلديات مما يتوجب على هذه البلديات التعاون المشترك لإيجاد الحلول الكفيلة لهذه المشاكل والمطالب، وخاصة البلديات النائية والمعزولة التي تقل حصيلتها الجبائية نتيجة قلة نشاطاتها الاقتصادية مما يجعلها تكتفي بالتخصيص المالي الذي تمنحه لها الدولة إن هذه الوضعية المالية التبعية تفرض عليها إقامة مفاضلة بين أوجه صرف عائداتها المالية ونتيجة لمحدودية مواردها المالية فتقوم معظم البلديات بتغليب أوجه الإنفاق في مجال اختصاصاتها التقليدية المعتادة.1

الفرع الثاني: دواعي التعاون المشترك بين البلديات :

إن التعاون بين البلديات رغم أنه يشكل حلقة هامة في تسيير الشأن المحلي للبلديات إلا أنه لم يتلق الاهتمام الكبير من طرف الجماعات الإقليمية وحتى من طرف الدولة ككل وهذا ناتج عن التخوف من اتخاذ المبادرة وما ينجر عليها في حالة عدم تحقق نتائج إيجابية، إلا أن هذا الإشكال يمكن تجاوزه بفعل الإرادة السياسية للدولة من خلال تحرير الذهنيات وفتح المجال للمنتخبين المحليين للمبادرة والتخفيف من المسائلة والمتابعات القضائية الناتجة عن الخطأ في التسيير، ولعل من أهم الدواعي والأسباب الداعية إلى التعاون المشترك بين البلديات هو تحقيق الأهداف التالية:

[1] – سهام بن صافية، "**الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة**"، رسلة الماجستير، فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق جامعة الجزائر01، 2011، ص 84.

- إن التعاون يعد أداة للتطوير الإداري والنشاط العملي الميداني للجماعات المحلية حيث يفتح المجال ويمكن المجالس المحلية المتعاونة من الاشتراك في مؤسسة عمومية بين البلديات لتقديم الخدمات أو التجهيزات أو المصالح ذات النفع المشترك بينها وترقيبه واستثمار إقليم مشترك بينهما سعيا وراء تطوير نظام الإدارة المحلية وتوسعة نشاطاتها.
- تلبية الحاجات والمطالب وإنجاز مشاريع واستثمارات بأقل التكلفة تعود بالنفع العام على ساكنة البلديات المتعاونة.
- تكريس مبادئ الجماعات المحلية واللامركزية القائمة على الشخصية المعنوية للإدارة المحلية ويتجلى ذلك في تفعيل مبدأ الاستقلالية والتمثيل فالهيئة المنتخبة محليا مكلفة بتحقيق مطالب وتلبية حاجات المواطن وهذه الهيئة يجب أن تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ المبادرة والقرار، وهذا يتحقق بمنح كامل الصلاحيات والسلطات للبلديات وفقا لمبادئ الحوكمة المحلية والحكم الراشد المبني على الشفافية في التسيير والنزاهة في العمل والديمقراطية التشاركية، فالحكم الراشد يعد كآلية لرشادة تسيير الموارد المالية والبشرية للجماعات الإقليمية بإمكانه المساهمة في الرفع من القدرات التنافسية للجماعات المحلية من خلال تدعيم آليات المشاركة، الشفافية وإشراك فعاليات المجتمع المدني في صنع القرار مع وجود قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية كفئة تضمن جودة الخدمة وتعمل على ترقية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم ويساعد الحكم الراشد الجماعات الإقليمية على الاطلاع وفتح أفاق على محيطها الداخلي والخارجي عن طريق إبرام اتفاقيات وشراكات وعقود تعاون بين مختلف الجماعات المحلية الأخرى.
- إن إيجاد فضاء للتعاون بين البلديات المتجاورة في إقليم محدد يساهم في رفع العراقيل في عدة قضايا إدارية ومالية واجتماعية واقتصادية وثقافية ويساعد على التنسيق ما بين البلديات المتجانسة في

المجال الرياضي والثقافي والجمعوي ويدفع إلى عامل التضامن والترابط وتقوية الروابط الوطنية بين سكان البلديات المتعاونة.

- الاهتمام بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسائل البيئة والناطق الغابية و التهيئة العمرانية كما يحل مشكل الصراعات على حدود ما بين البلديات فالتشابه بين البلديات المتجاورة في الظروف تتطلب إنجاز مشاريع مشتركة في مجالات عدة كالمجال الاجتماعي والهياكل القاعدية والمرافق العامة وقد تساهم في حل المشكلة العقار خاصة في البلديات الساحلية والشمالية حيث تمكن من إنشاء مناطق عمرانية ما بين عدة بلديات وفق شكل من الأشكال المنصوص عليها.[1]
- التعاون والشراكة أمر إيجابي يساهم في التكفل بالمرافق والمشاريع المشتركة مما يوفر موارد وقدرات للأطراف المتعاونة ويتيح فرص تبادل الخبرات والمهارات ويطور نوعية وجودة الخدمات المقدمة للمواطن المحلي في فضاء التعاون بين البلديات ويعزز قواعد التسيير الجيد و المنظم ويمكن من بروز ثقافة خاصة بالإدارة المحلية تمكنها من الرفع من قدراتها في جميع المجالات.[2]
- التحكم في النمو العمراني ومحاولة الحد من إشكالات التقسيم الإقليمي حيث أدى النمو العمراني والسكاني المتواصل إلى عدة صعوبات في التسيير والتنظيم العمراني جعلت الشكل البلدي غير قادر على التحكم فيها و لذلك سعى المشرع إلى تكريس أشكال و أطر للتعاون البلدي.[3]
- التقسيم الإداري للإقليم الوطني الذي يتمم إقراره يؤدي إلى ظهور وحدات إدارية جديدة تمتاز بالحداثة من حيث الهيكلة والتأطير مما يجعل عملية التسيير في البلديات الجديدة يتسم بنوع من

---

[1] – قدور بن عيسى، التعاون بين البلديات بين القانون و الممارسة ، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية** جامعة عبد الرحمان ميرة، مجلة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجاية، المجلد 05، العدد 01، 2012، ص 327.

[2] – قدور بن عيسى ، **المرجع نفسه**، ص 332.

[3] – مصطفى بن لطيف، **المؤسسات الإدارية والقانون الإداري**، المدرسة الوطنية للإدارة ، تونس، 2007، ص 34 .

الضعف بسبب غياب الخبرة وهذا ما نتج عن التقسيم الإداري للإقليم الذي جاء به المرسوم رقم 84 - 09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 المتضمن التقسيم الإداري للإقليم الوطني قد رفع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية ورفع عدد البلديات من 704 إلى 1541 بلدية[1] .

حيث أن عدد هذه البلديات لا يتناسب مع التوزيع الجغرافي والنشاط الاقتصادي للبلاد كما أن التقسيم الإقليمي لسنة 1984 لم يراعي الاعتبارات المتحكمة في التنظيم الإقليمي، وفي نفس الإطار تشير الخريطة الاجتماعية للجزائر أن نسبة 88 بالمائة من البلديات الأكثر فقرا منبثقة عن هذا التقسيم، إن الحلول المقترحة لهذا الإشكال اتجهت الدولة نحو تجميع عدد كبير من البلديات الذي يساعد على العمل المشترك بين هذه الأخيرة كما قد يعمق التعاون المحلي المشترك بين البلديات للقضاء على التفاوت فيما بينها[2]

والجدير بالذكر التعاون بين البلديات تجسد في السنوات السابقة من خلال بعض العمليات والمشاريع والاتفاقيات المحتشمة والمتمثلة في الشراكة في مجال نقل المسافرين وبعض المؤسسات التجارية البسيطة كأسواق الفلاح مثلا.

تتطلب عملية التعاون بين البلديات اتخاذ قرارات سياسية من الدولة، فهو يعد سبيل نحو استغلال المقومات والمساحات الحدودية بين البلديات والتي عادة تكون محل خصام وصراع بين البلديات فيما بينها أو بين موطني تلك البلديات من حيث أحقية استغلال هذه المناطق فيمكن إعداد سياسات

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون** رقم 84-09، المؤرخ في 07 فيفري 1984، المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد، ج ر، العدد 06، سنة 1984.

[2] – رشيد حمدي، " **ميزانية البلدية في مواجهة العجز المالي دراسة تطبيقية لثلاث بلديات من ولاية بومرداس** "، رسالة ماجستير في القانون العام، فرع إدارة ومالية، 2011، ص 82.

محلية مشتركة للاستثمار وتهيئة هذه المناطق في المجال السياحي أو الفلاحي أو إنشاء مناطق صناعية مشتركة.

إن برامج التنمية السنوية التي تحدد لها الدولة ميزانية خاصة غرضها الحفاظ على البنى التحتية للهياكل والمؤسسات والشبكات الممونة للسكان، وتهدف كذلك إلى تلبية الطلبات والحاجات الناتجة عن التوسع المكاني لعمليات التعمير، وهذا يتطلب خطط وبرامج معدة سلفا مبنية على معطيات وأولويات الحاجات الضرورية لكل منطقة، فدور البلدية في برمجة المشاريع يتطلب دراسة شاملة ذات بعد تشاركي يتفاعل معها المواطن المحلي لتحديد الاحتياجات بدقة ومتابعة تجسيدها.

المبحث الثالث

سياسة التنويع الاقتصادي كبديل إستراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للاقتصاد الوطني والمرجع الأساسي الذي تبنى عليه الميزانية الوطنية، وهذا ما يشكل هاجسا أمام التحديات المستقبلية للاقتصاد الوطني وخاصة في ظل التحول الاقتصادي العالمي المبني عن التخلي عن الموارد الطبيعية الناضبة والاعتماد على الطاقات المتجددة النظيفة لاعتبارات بيئية واقتصادية، وهو ما يجعل الاعتماد على المصدر الريعي يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري، وهو التوجه الذي تبنته السياسات التنموية الجديدة وذلك بالبحث عن بدائل للنفط والاعداد لاستراتيجيات دقيقة لاستغلال المقومات المحلية والوطنية والمتمثلة في القطاع الفلاحي والطاقات المتجددة والسياحة والصناعة وهذا للحد من التبعية للخارج والتقليل أو الاستغناء النهائي عن استيراد المواد التي بالإمكان إنتاجها وتوفيرها على المستوى المحلي.

المطلب الأول: أهمية الفلاحة ودورها في تلبية الطلب المحلي

يصنف القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات التي تعتبر المورد الهام والبديل للموارد الريعية النفطية، فمنذ الهزات التي مر بها سعر النفط على مدار السنوات العشرة الأخيرة، أصبح الاهتمام من الحكومة يتحدد بالتوجه إلى دعم القطاع الزراعي بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية، وفتح مجال الاستثمار في القطاع الزراعي، ويتضح ذلك بمنح العقار الفلاحي عن طريق الامتياز ودعم الفلاحين من خلال ضمان استيعاب المنتوج من طرف الدولة وتعويض الفلاحين المتضررين من الخسائر المختلفة طبيعية أو ناتجة عن الكساد وعدم إمكانية تسويقه.

الفرع الأول: المؤهلات والمقومات الفلاحية المحلية:

إن تربع الجزائر على مساحة كلية تقدر بـ: 2.381.741 كلم2، سمح لها بأن تحوز على تنوع طبيعي في الأراضي الزراعية، وتنوع في الإنتاج الفلاحي يختلف من منطقة لأخرى، إلا أن المساحات المستغلة فعليا من مجمع الأراضي الصالحة للزراعة قليل جدا مقارنة بالأراضي القابلة لإصلاحها وزراعتها، بالإضافة إلى تنوع المناخ من منطقة لأخرى، وهناك عدة عوامل وأسباب أثرت في مناخ الجزائر ومن أهمها:

- الموقع الفلكي: فالشمال يقع في المنطقة المعتدلة أما الجنوب يقع في المنطقة الحارة.
- الموقع الجغرافي: الشريط الساحلي في الشمال المطل على البحر المتوسط.
- التضاريس: حيث تمتد عرضيا مما يجعل الأمطار تكثر في الشريط الساحلي وتقل في المناطق الوسطى والجنوبية.
- منطقة الضغط المرتفع بالأطلسي:حيث يتجه في الشتاء نحو الجزائر وشمال إفريقيا عموما مما يجعله ممطر ويتجه إلى أوروبا صيفا.

الجزائر تتمتع بمناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتركز بالمناطق الساحلية وما يميزه صيف حار ورطب وشتاء دافئ و ممطر، ومناخ شبه جاف قاري ويسود في الهضاب والمنطقة السهبية ويتميز بصيف حار وجاف وشتاء بارد ومطر، والمناخ الصحراوي ويسود في الصحراء ويتميز بالحرارة والجفاف طول السنة.

وقد سخرت الحكومة إمكانية مادية وتقنية كبيرة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي والمتمثل في دعم الفلاحين بالآليات الفلاحية كالجرارات وآليات الري والمناقب، كما تم توفير البذور والأشجار والأسمدة والأدوية بأسعار مدعمة.

إن توفر الجزائر على عدة مؤهلات ومقومات تساعدها على أن تكون رائدة في المجال الفلاحي، وهذا ما تبين الاحصائيات الخاصة بإمكانياتها ومردود إنتاجها الفلاحي المسجل في السنوات الأخيرة، والذي كان نتيجة سياسات فلاحية ناجحة.

جدول رقم (06)

يتضمن المقومات الفلاحية ومردود بعض المنتجات لسنة 2022

المؤهلات أو المنتوج	حجم المؤهلات أو المردود	نسبة التطور مقارنة بسنة 2021
المساحة الكلية الصالح للزراعة	8,5 مليون هكتار	**%** 3,1
عدد السدود	**80** سد سعة التخزين، 8 مليار متر مكعب	نفس العدد
عدد المشتغلين في الفلاحة	2,6 مليون عامل	نفس العدد
عدد رؤوس الأغنام	19 مليون	نفس العدد
نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الخام	4550 مليار دج	**%** 14,7
إنتاج الحليب الطازج	3,4 مليار لتر	**%** 02
البقوليات	1,2 مليون قنطار	**%** 20
البطاطا	44,2 مليون قنطار	**%** 30
الطماطم	23 مليون قنطار	**%** 02
منتوج التمور	1,24 مليون طن	**%** 01
الزيتون	9,5 مليون قنطار	**%** 34
اللحوم الحمراء	5,7 مليون قنطار	**%** 06

من إعداد الباحث متحصل عليها عبر الرابط https://news.Radioalgerie.dz [1]

إجمالا وحسب المعطيات الإحصائيات الواردة في الجدول التي صرح بها وزير الفلاحة تعكس مدى التطور الذي شهده القطاع الفلاحي وخاصة في شعبة البقوليات والبطاطا والزيتون والذي سجل زيادة في الإنتاج تفوق الثلث من الكمية المسجلة سنة 2021، بينما سجل إجمالي الإنتاج الفلاحي هو الأخر زيادة معتبرة حيث قدرت سنة 2022 بـ: 4500 مليار دج مقابل 3500 مليار دج عام 2021 وهو ما حقق 75 % من الاحتياجات الوطنية من الغذاء.

[1] – تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية تحتد عبد الحفيظ هني إنتاج الشعب الفلاحية الرئيسية، تسجيل زيادات معتبرة في 2022 تم الإطلاع عليه عبر الرابط التالي: **https://news.Radioalgerie.dz**، بتاريخ 09 نوفمبر 2022 على الساعة 09:00.

ولهذا نلاحظ أن الإمكانيات الفلاحية في الجزائر ومردودها المتميز بالنوعية الجيدة يمكن أن يكون بديل أول وأساسي في الاقتصاد الوطني من خلال التكفل بتغطية الاحتياجات الوطنية من الغذاء والتصدير للخارج.

الفرع الثاني: دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية:

يعد القطاع الفلاحي مصدرا وموردا هاما ورئيسيا للاقتصاد الوطني سواء تعلق الأمر بالثروة النباتية أو الحيوانية وهذا راجع إلى التنوع الذي تتميز به الجزائر في تنوع المحاصيل الزراعية والحيوانية والغابية بالإضافة إلى تنوع في المحيطات والأقاليم الفلاحية من منطقة لأخرى ، وهذا ما يجعل قطاع الفلاحة في الجزائر من أهم القطاعات التي يمكن أن تكون بديلا اقتصاديا ويتحقق بواسطتها الاكتفاء الذاتي والحد من استراد المنتوجات الغذائية والوصول إلى مرحلة التصدير المستدام لبعض المنتوجات التي تعد من الشعب التي تختص بها الفلاحة الجزائرية مثل التمر والحبوب، ويبرز دور الفلاحة فيما يلي:

- يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الموفرة لفرص التشغيل والتقليل من البطالة ومساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي.[1]
- تفعيل ودمج عوامل الإنتاج المستعملة في زراعة الأرض، العمل، ورأس المال وتشغيلها قصد إنتاج مواد فلاحية لتلبية الحاجيات الأساسية للاستهلاك[2]

[1]– عميروش بوشلاغم، كريمة بوقرة، أزمة أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000–2020)، **مجلة دراسات إقتصادية**، المجلد 9، العدد 1، جوان 2022، ص 30.

[2] – محمد غردي، "**القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 88.

- للفلاحة تأثير كبير على المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والصادرات خارج المحروقات، حيث تعد الزراعة اليوم من الاهتمامات الكبرى لإنعاش الاقتصاد الوطني والنهوض به والخروج من التبعية للخارج بخصوص المنتوجات الغذائية للإنسان أو الأعلاف الحيوانية.
- مساهمة الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي، الذي أصبح من اهتمامات الحكومات، فالأمن الغذائي له تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية.[1]
- التقليل من الإستراد للمواد غير الضرورية والتي يمكن أن يتم إنتاجها محليا لتشجيع المنتوج المحلي.
- تدعيم الصناعات الغذائية الوطنية بالموارد الأولية، فالفلاحة تعتبر مصدر لتنشيط الصناعة الغذائية ومورد ممول لها بالمادة الأولية.

الفرع الثالث: الإستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع الفلاحة:

فقد عرفت الفلاحة في الجزائر العديد من الإصلاحات الكبيرة مند بداية سنة 2000 وتتمثل هذه الإصلاحات في اتخاذ العديد من الإجراءات مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000 - 2024) والهدف منه توفير الشروط التقنية والاقتصادية والتنظيمية لجعل قطاع الفلاحة يلعب دورا ديناميكيا أكثر في تحقيق التنمية الاقتصادية، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي(2010 - 2014) من بين أهدافه تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الوطني[2] .

[1] - أحمد التيجاني هيشر، "**مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**" أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير،جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2016، ص 02.

[2] - عبد السلام مخلوفي، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية**، جامعة بشار، الجزائر، يومي 20 و21 أفريل 2004، ص 06.

كما اتخذت الجزائر برامج وسياسات لتطوير القطاع الفلاحي ودعم الاستثمار في هذا المجال عن طريق توزيع الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي هو عقد تمنحه الدولة بموجبه لشخص طبيعي، للقيام بالاستثمار الفلاحي ويمنح له الحق في استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، إضافة إلى الأملاك السطحية المرافقة لها وفقا لدفتر شروط لفترة زمنية محددة بـ 40 سنة يمكن تجديدها، مقابل التزام المستثمر بدفع الضرائب وفقا للقانون، فقد تم تسجيل توزيع ما يقارب 460 ألف هكتار محفظة عقارية لفائدة المستثمرين بنهاية سنة 2022، وفي إطار مخطط العمل للفلاحة الذي يعد تحدي مستهدف منذ سنة 2019، وهو تحقيق الأمن الغذائي في ظل نموذج النمو الجديد، وفي هذا المقام أوضح وزير الفلاحة هنا للقناة الثالثة للإذاعة الجزائرية "أننا نستعد لإعداد مخطط أفاق 2025 ويليه 2030-2035 والذي سيسمح لنا بالاعتماد على سياسة حقيقية للنهوض وتطوير الفلاحة"، وأشار الوزير أن هذا المخطط غايته بالدرجة الأولى هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الكلي في إنتاج القمح الصلب والشعير وإحداث زيادة ملموسة في منتوج القمح اللين.

إن الإجراءات والإصلاحات التي تم مباشرتها بهدف تطوير مجال الفلاحة والتنمية الريفية، قد تضمنتها ورقة عمل، والمدرجة في مخطط عمل الحكومة وذلك تأكيدا بأن تكون الفلاحة آلية للنمو الاقتصادي من خلال توفير الأطر القانونية التنظيمية والتدعيمية للفلاحين والموالين والمستثمرين والقائمين على تنمية القطاع، كما أن عنصر المياه ضروري للقطاع الفلاحي فإن المياه السطحية والجوفية وصلت إلى 19,2 مليار متر مكعب سنويا.[1]

[1] – تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962– إلى يومنا هذا)، أهم منجزات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، متحصل عليه عن طريق الرابط التالي: **https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show**، يوم 10 أكتوبر 2023 على الساعة 18:30.

وتجسيدا لمسار التنمية الفلاحية والريفية ومواصلة للمجهودات، بناء على السياسات الفلاحية المنتهجة سابقا، تم إعداد ورقة طريق للتنمية الفلاحية والريفية لفترة 2020-2024، تطرقت لعدة نقاط والمتمثلة في:[1]

1-توسيع المساحات المسقية من أجل الرفع من مردودية الأراضي الصالحة للزراعة وترشيد استخدامها وحمايتها من الاستغلال العشوائي.

2-التوجه نحو التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية وتدعم سكان الأرياف والمناطق الجبلية بجميع الإمكانيات لجعل هذه المناطق أكثر مردودية.

3-التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب والهضاب والزراعية الرعوية .

4-التنمية والترويج للفلاحة في المناطق الصحراوية.

5-استخدام التكنولوجية الحديثة والمعارف والخبرات ونتائج البحث العلمي وأساليب الرقمنة في برامج التنمية.

6-تدعيم الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال منح العقار الفلاحي للمستثمرين ودعمهم بقروض ومساعدات للفلاحين.

وفي نفس السياق، تم تحديد الأولويات، بحيث تم إعداد برنامج على المدى القصير وآخر ذو طابع مستمر، يولى البرنامج القصير المدى بتنمية الزراعة الصحراوية، من خلال توسيع المناطق ذات القدرات وتنمية المحاصيل الصناعية وكذا إنشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية.

[1] - تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962- إلى يومنا هذا)، أهم منجزات قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، **نفس المرجع**.

إن أهم ركائز ورقة الطريق المتعلقة بتنمية قطاع الفلاحة التي تم إعدادها ودخلت حيز التنفيذ بأهدافها المحددة ورزنامتها الزمنية، حيث قدم وزير الفلاحة خارطة الطريق التي توفر فرصا للمصدرين والمستثمرين على الرغم أن الهدف العام هو خفض الواردات وتتركز الآلية بشكل خاص على القمح ومسحوق الحليب والفول الصويا والذرة ومكونات الأغذية والمشروبات والأعلاف الحيوانية والبقوليات واللوز والخشب، إن السياسات الفلاحية الداعمة لزيادة الاستثمارات في هذا المجال يتوقع أن يصل حجم سوق الزراعة في الجزائر إلى4.86 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 6.09 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي قدره 4.65٪ خلال الفترة المتوقعة 2024-،2029[1] وترتكز ورقة الطريق هذه على جملة من المبادئ، الغرض منها بعث ميكانزمات وآليات للعمل الفلاحي من مختلف نواحيه، إذ تتمثل هذه الركائز الأولية في:

- دعم الاستثمار، وتنمية الشعب الزراعية الإستراتيجية، خاصة شعبة الحبوب وترشيد النفقات العمومية، والتقليص من الاستيراد غير المدروس وتثمين المنتجات الفلاحية الزراعات الصناعية المحلية ودعمها
- دمج رأس المال في الفلاحة، والرقمنة لبعث نجاعة التسيير ودعم البحث والابتكار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين ظروف العمل بالمناطق الريفية وتوفير وضمان التكوين والتأطير المهني والاجتماعي للفلاحين ومرافقتهم.

[1] – حجم سوق الزراعة الجزائرية وتحليل الحصص، اتجاهات وتوقعات النمو متحصل عليه عن طريق الرابط التالي:
https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/agriculture-in-algeria تاريخ الاطلاع عليه 01 نوفمبر 2023 على الساعة 23:30.

- ترقية الزراعات الصناعية من خلال التثمين المدمج، وخاصة المتعلقة بإنتاج الزيوت الغذائية والفول السوداني والصويا والذرة وغيرها، حيث تعتبر شعب إستراتيجية لها آثار عل الاقتصاد الوطني من حيث الاستيراد.

إن ورقة الطريق التي انتهجتها الجزائر في سياستها الفلاحية والمنبثقة من مخطط عمل الحكومة وذلك تأكيدا لمبدئ أن تكون الفلاحة محركا رئيسيا للنمو من خلال التكفل بالإجراءات التنظيمية والقانونية والتشجيعية لصالح الفلاحين والموالين وكل الفاعلين والمستثمرين لتنمية القطاع الزراعي من جميع نواحيه وأبعاده.

المطلب الثاني: التنمية السياحية واستراتيجيتها في الجزائر

تعتبر السياحة من الروافد والمصادر المالية لتدعيم عمليات التنمية، فالسياحة تعد مصدرا لتدفق العملة الصعبة، فهي لا تقل أهمية من المصادر والموارد الأخرى، فقد اثبتت عدة دول تفتقر إلى الموارد الطبيعية والاقتصادية مدى أهمية الجانب السياحي في تمويل ميزانيتها الوطنية، والجزائر ونظرا لما تملكه من مقومات وتنوع الإطار الجغرافي وشساعته، بالإضافة إلى تنوع المناخ من منطقة لأخرى كلها عوامل تساعد على تطوير المجال السياحي.

الفرع الأول: المقومات السياحية في الجزائر:

من مميزات السياحة الجزائرية التنوع والتعدد في هذا المجال مما يجعلها وجهة يقصدها السواح الأجانب والمحليين، فهي تحوز على كل المقومات والإمكانيات السياحية الطبيعية والمادية والبشرية والمناخية، فكل هذه الظروف تسمح بأن تكون الجزائر قطبا سياحيا عالميا يساهم في الاقتصاد الوطني ويحقق التنوع في الموارد، ويمكن أن نعتمد على المقومات السياحية في الجزائر بناء على الجانب الطبيعي والتي من خلال ذلك نتطرق إلى النقاط التالية:

1- المقومات الطبيعية للسياحة في الجزائر:

نشير في هذا المجال إلى ثلاث أنواع من السياحة في الجزائر من حيث المناطق وهي:

- **السياحة على مستوى المناطق الساحلية:**

الشريط الساحلي للجزائر يقدر طوله 1600 كلم تتخلله مناطق وشواطئ ومواقع سياحية خلابة، هذه المناطق تشكل مقصد يتجه إليه السواح الوافدين من الخارج والداخل.

- **السياحة الجبلية:**

تمثل المناطق ذات الطابع الجبلي أبرز الوجهات السياحية في الجزائر لما لهذه المناطق من توفير أسباب الراحة والاستجمام، فالسياحة الجبلية تحوز على مساحة تتجاوز سبعة ملايين هكتار[1] ، ويتخلل هذه المناطق مواقع أثريه وتاريخية ومجاري مائية طبيعية، ومحطات معدنية وغطاء نباتي متنوع ومتعدد الأشجار.

- **السياحة في الصحراء:**

منطقة الصحراء تشكل نسبة 85 % من مساحة الجزائر، وتتوفر هذه المنطقة على عدة أقطاب ومساحات سياحية نادرة وخاصة في فصل الشتاء، وتمتد هذه المنطقة من جبال الأطلس الصحراوي إلى أقصى الجنوب من الوطن والتي تتمتع بمناطق طبيعية رملية وجبلية واقعة في عدة ولايات مثل تمنراست و بشار وغرداية. فقد صنفت الحظيرة الوطنية للأهقار كتراث إنساني عالمي والمقدرة مساحتها بـ: 450 ألف كلم^2 .[2]

---

1 – رحيم حسين، وآخرون، **السياحة والتنمية السياحية مع دراسة خاصة حول مناطق الهضاب العليا بالجزائر**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2014، ص 270.

2 – رحيم حسين، **نفس المرجع**، ص 270.

كما تعد الصحراء وجهة للرياضيين ومحبي الاكتشاف والمغامرة وممارسة الرياضات العالمية.

2- الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية:

تتمثل في المؤهلات الفنية والهياكل والتجهيزات المسخرة لأداء الخدمة السياحية، والتي تتطلب أن تكون ذات جودة عالية لأنها تتعلق بالسلوك الموجه للإنسان مباشرة الذي يتطلع الى خدمات تلبي غاياته، فيجب توافر المرافق السياحية الضرورية مثل الفنادق والمطاعم ووسائل النقل المختلفة والأمن، والخدمات الصحية، بالإضافة إلى أهمية وجود وكالات سياحية تمتلك قدرات تقنية وبشرية في تأطير البعثات السياحية مهما كانت مهام هذه البعثات سياسية أو ثقافية أو رياضية أو ترفيهية أو دينية، وبالمقارنة مع بعض الدول العربية فإن الجزائر لم تستغل الجانب السياحي كما ينبغي، فالمرافق غير متوفرة بالعدد الكافي لاستيعاب الموسم السياحي الصيفي في الشمال، ونفس الملاحظة بالنسبة للموسم الشتوي في الصحراء لعدم توفر الفنادق والخدمات السياحية المختلفة، إلا أنه في مجال الطرق وخطوط النقل المختلفة والخدمات.

ومن ومقومات السياحة الأساسية العامل الأمني عبر الإقليم والمناطق السياحية الجبلية والصحراوية والسياحة الشاطئية فهذا النوع الأكثر رواجا وجذبا للسواح وخاصة في فصل الصيف[1]، فعامل الأمن مهم في ترقية السياحة لدى الوافدين الأجانب والمواطنين. وهذا ما تتميز به الجزائر في السنوات الأخيرة من حيث توفر الأمن والاستقرار بالإضافة إلى توفر إرادة سياسية لإنجاح التوجه نحو الاستثمار في

1 - Khedidja Soumeya BENHADDOU," **La pratique du marketing touristique dans la promotion de la destination Algérie "**, Thèse de doctorat en sciences Commerciales, Université d'Oran 2, 2017, p 18

القطاع السياحي ويتجلى ذلك بإصدار قوانين وتشريعات مرنة ومحفزة لجلب المستثمرين والسواح الأجانب بتقديم حوافز مالية وتسهيلات لتجسيد المشاريع السياحية ومرافقتها وحمايتها.

ولتسليط الضوء على بعض المؤشرات السياحية للجزائر نستعرض في الجدول التالي أهم الإمكانيات المادية والهيكلية للسياحة الجزائرية.

جدول رقم (07)

يتضمن الإمكانيات المادية والهيكلية السياحية للجزائر

السنة / الإمكانيات السياحية	2019		2020	
الفنادق	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
فنادق عمومية	67	18657	78	18215
فنادق خاصة	1285	99230	1306	100610
فنادق تابعة للجماعات المحلية	54	3134	54	3134
فنادق مختلطة	11	4655	11	4655
المجموع	1417	125676	1449	127614
عدد الوكالات السياحية المعتمدة	2447		2970	
عدد الفروع المعتمدة	495		576	
الصناعات التقليدية والنشاطات الحرفية	30074		30996	
الوظائف المستحدثة في الصناعات التقليدية والحرفية	46795		58473	

من إعداد الباحث بناء على إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية والحرف لسنة 2020 " وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي"

من خلال الجدول يتبين أن تطور نسبة زيادة المرافق والخدمات السياحية تسير على وتيرة بطيئة مقارنة لسنة 2019 وسنة 2020 رغم حرص الحكومة على تطوير القطاع السياحي ودعمه بجميع الإمكانيات المادية ويعود السبب في هذه الفترة إلى مستحدث الوباء العالمي بالدرجة الأولى حيث أدى إلى توقف جل المشاريع والأشغال والتنقلات والتي أثرت بشكل مباشر في السياحة مما أدى إلى ركود هذا النشاط.

فهذه الفترة لا يمكن أن تكون مقياس لدراسة مستوى النمو في مجال السياحة، فقد اتخذت الجزائر إستراتيجية جديدة للنهوض بالقطاع وتهيئة السياحة وهذا في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

الفرع الثاني: الرؤية الجديدة للسياحة وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الأساسي لإدارة السياحة في الجزائر ويحقق أبرز المؤهلات التاريخية والطبيعية والاجتماعية والثقافية للدولة، ويندرج هذا المخطط في إطار تحقيق التوازن المتعلق بالعدالة الاجتماعية والدعم الإيكولوجي والفاعلية الاقتصادية.[1]

ويهدف هذا المخطط في مسعى بلوغ أهداف التنمية المستدامة إلى إيجاد مصادر تمويلية بديلة عن المصادر التقليدية ومنه يتحقق التنوع الاقتصادي واستقطاب المشاريع الاستثمارية وتوفير مناصب للشغل في قطاع السياحة والأنشطة الخدماتية والحرفية المرتبطة بها ومن أهم الأهداف العامة للمخطط:

- إسهام السياحة في ترقية الاقتصاد الوطني كبديل للنفط.
- إبراز المظاهر السياحية في الجزائر والترويج لها.
- دمج السياحة مع الأنشطة المختلفة في الدولة.
- إبراز خصوصية الإرث الثقافي والتاريخي للمناطق المختلفة .
- تفعيل دور السياحة كمورد رئيسي للموازنة الوطنية ومصدر لجلب العملة الصعبة.
- دمج السياحة مع الأنشطة والقطاعات المختلفة في الدولة باعتبار أن التنمية السياحية جزء من التنمية الشاملة لتهيئة وتنمية الإقليم بمختلف أبعاده والشكل الآتي يبين مظهر التكامل والارتباط بين القطاعات التنموية في الجزائر.

1 – عصام عماري، رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع والآفاق، **مجلة الشريعة والاقتصاد**، المجلد 07، العدد 13، جوان 2018، ص407 .

الشكل رقم (01)

يتضمن الإمكانيات المادية والهيكلية السياحية للجزائر

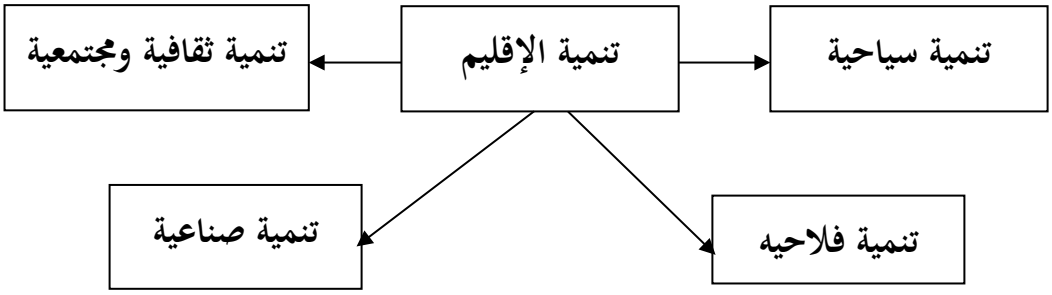

من إعداد الباحث بناء على الأهداف العامة المذكورة.

فالتنمية السياحية لها تأثير مباشر وفعال في تحريك وتطوير القطاعات والأنشطة المختلفة في الإقليم في المجال الصناعي والثقافي خاصة، نتيجة لارتباط السياحة بالصناعات التقليدية والحرفية والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتظاهرات والأنشطة الثقافية والترفيهية.

أما عن الإستراتيجية المستحدثة للتهيئة السياحية وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية فهي تمثل مسار عمل مبرمج يحضى بالأولوية والمتابعة الدقيقة من طرف الحكومة لتحقيق التوجه المنشود للسياحة في الجزائر لآفاق 2030 وهي:

* **الحركية 1 مخطط وجهة الجزائر**: وتهدف إلى تحقيق تنمية سياحية آفاق 2030 المبنية على وجهة سياحية تنافسية دوليا وتملك القدرة على تغطية الحاجيات الوطنية السياحية ومحققة للإنتاج.[1]

إن إستراتيجية مخطط وجهة الجزائر يرتكز على:

- فاعلية التسويق من خلال سوق العرض والطلب والأسواق المستهدفة وتحديد أهداف التسويق.

1 - عصام عماري، **مرجع سابق**، ص 412.

- وضع مخطط ميداني وتنفيذه يقوم على تحديد الأهداف وإعداد وسائل الاتصال والترقية والتنفيذ، والعمل الإعلامي لصورة واجهة الجزائر.

* **الحركية 2 الأقطاب السياحية:** والتي هي عبارة عن قرى سياحية للامتياز تقع في رقعة معينة تتوفر على خدمات مختلفة مثل الإقامة والأنشطة السياحية تستجيب لطلب السوق ولها استقلالية كافية لتسيير السياحة على المستوى الوطني والدولي.[1]

وقد حدد المخطط التوجيهي للسياحة في الجزائر سبعة أقطاب تحظى بالأولوية والعناية في التطوير(**DAT 2030**) وهي:

- القطب السياحي للامتياز : شمال – شرق
- القطب السياحي للامتياز : شمال – وسط
- القطب السياحي للامتياز: شمال – غرب
- القطب السياحي للامتياز: جنوب – شرق
- القطب السياحي للامتياز: جنوب – غرب
- القطب السياحي للامتياز: الجنوب الكبير (الطاسيلي، إليزي، جانت)
- القطب السياحي للامتياز: الجنوب الكبير (أدرار، تمنراست)

الغرض من سياسة الأقطاب هو الحصر الدقيق والفعال للحركة السياحية وتأطيرها من مختلف الجوانب المادية والبشرية.

* **الحركية 3 مخطط توعية السياحة:** ويتمثل في الاحترافية في تقديم الخدمة السياحية والتي تكون ذات جودة عالية لتطوير العروض السياحية لترقية صورة الجزائر سياحيا و ترتكز على عدة اعتبارات هامة وهي:

1– بلقاسم تويزة، مراد زايد، الترويج وأهميته في تنشيط القطاع السياحي بالجزائر، مجلة مخبر التغيير في المؤسسة الجزائرية، العدد 2، جامعة الجزائر، 2013، ص 169.

- الهياكل الفندقية والمطاعم ووكالات السفر والسياحة.
- آليات لتنفيذ المخطط والمتمثلة في الإعلام والاتصال وكفاءة العمال ومراقبة المواقع وإجراءات النظافة.[1]
- التكوين و تأطير الموارد البشرية حيث تم إنشاء مدرستين للسياحة وتطوير المدارس والمعاهد الموجودة.
- استخدام التكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام والاتصال في تسيير التجهيزات السياحية وحركات التنقل الجوية والبحرية وتسهيل التعامل عن طريق شبكة الأنترنات مثل الحجز الإلكتروني للتذاكر.

* **الحركية رقم 4 مخطط الشراكة العمومية والخاصة:** مهما تمتع الدولة بقدرة هائلة في إدارة السياسات القطاعية وتحمل الأعباء المادية والمالية في أداء الدور المنوط بها، إلا أنها في حاجة ماسة إلى القطاع الخاص في التعاون والمرافقة في القيام بالأعمال و الخدمات السياحية.

وقد جسدت الدولة على المستوى المحلي المجلس الولائي للتنمية السياحية والذي يعتبر فضاء للتفكير والحوار والاستشارة لجمع كل الفواعل المهتمة بالسياحة والهيئات التنفيذية التابعة للولاية ويرأس هذا المجلس والي الولاية ويضمن أمانة المجلس مدير السياحة للولاية ويعقد المجلس دوراته بصفة دورية لدراسة جدول أعماله الذي ينصب على النقاط التالية:

- العمل على إنعاش وترقية السياحة المحلية.
- النظر في المشاريع الاستثمارية المقدمة من الخواص والعمل على تسريع عمليات الاعتماد والتأشيرة على المشاريع.

1- عبد القادر عوينات، " **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية** SDAT2025 "، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 336.

- التنشيط الإعلامي والإشهار للسياحة عبر الولاية.
- تعزيز عمل الدواوين المحلية للسياحة ودعمها.

* **الحركية 5 مخطط تمويل السياحة:** تعمل السياحة على المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني إلا أنها تحتاج إلى دعم من طرف الدولة بتخصيص آليات لاستمراريتها فدور التمويل يتمثل في: [1]
  - استقطاب وضمان الأمن للمستثمرين الوطنيين والأجانب.
  - الإعفاء الضريبي لبعض الأنشطة السياحية وتقديم حوافز مالية لها.
  - التكفل البنكي ودعم المؤسسات السياحية.
  - العمل على تنشيط المشاريع السياحية ومرافقتها وحمايتها من التوقف.
  - الاهتمام بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة المهتمة بالمجال السياحي.
  - توفير العقار لإنشاء استثمارات سياحية.

كما تم استحداث دفتر المستثمر السياحي من أجل مرافقة عمليات الاستثمار العقاري يتضمن:

الإطار العام للاستثمار السياحي وأهدافه ويتناول المقومات والعوامل والموارد والخدمات المقدمة والأقطاب السياحية وإجراءات المرافقة والدعم.

شكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية أهداف وآفاق مستقبلية بإمكانها أن تكون سبيل وبديل يعول عليه في تنمية القدرات الاقتصادية للجزائر وهذا بالنظر للإمكانيات الطبيعية والمادية والأمنية التي تتوفر عليها الجزائر.

المطلب الثالث: السياسة الجديدة للصناعة في الجزائر

يعد القطاع الصناعي من البدائل الإستراتيجية التي تعول عليه السياسة الحكومية في الجزائر وهذا في ظل التنافس بين الدول في فتح أسواق إقليمية وبروز سياسة التخلي عن المحروقات أو البترول

1 – عصام عماري ، **مرجع سابق**، ص 421 .

وخاصة بعد انهيار أسعاره في السنوات الأخيرة، وتظل الصناعة في الجزائر بعيدة عن التطلعات التي تهدف إليها السياسات الحكومية المتعاقبة وهذا رغم تسخير وحشد كل الإمكانيات والوسائل للنهوض بهذا القطاع الهام، فالاعتماد على المحروقات أثر سلبا على الجانب الصناعي فالصناعة من القطاعات المهمة في تحقيق التطور والتنمية الاقتصادية للدولة بالمساهمة في الناتج المحلى الإجمالي والتقليل من البطالة بتوفير مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة.

الفرع الأول: واقع الصناعة في الجزائر:

إن الصناعة تعتبر من المقاييس والمؤشرات التي تصنف بواسطتها الدولة من حيث درجة النمو والتطور وبلوغ الأهداف التنموية، فقدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وضمان استدامتها على المدى الطويل مبني على قدرة الصناعة على المساهمة في الناتج القومي،[1] وفي نفس الوقت فهي تعتبر من عوامل التقدم والتخلص من التبعية والتخلف باعتبارها محرك أساسي لكل القطاعات في الدولة، فالمراحل التي مر بها التصنيع في الجزائر تتراوح بين الانتعاش والركود وهذا ناتج عن عدم وجود إرادة سياسية حقيقية للدفع بالقطاع الصناعي لتحقيق التطور بسبب الاعتماد على النفط كمصدر للموازنة العامة، فتوافر العناصر الطبيعية والاعتماد عليها تضعف حوافز القطاع العام والخاص وتضعف النمو الاقتصادي[2]، ونورد بعض المميزات والخصائص والتي تخص بها الصناعة الجزائرية والتي تتراوح بين عوامل القوة والضعف، والتي نوجزها فيما يلي:

- وجود مقومات وموارد أولوية أساسية لبناء نسيج صناعي قوي ممول لكل الطلبات والإحتياجات المحلية والوطنية والدولية.

[1] – عبد الحليم محيسن، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، **المجلة الاقتصادية**، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد 04، أبو ظبي، 2014، ص 03.

2 -Al Moncef Majid, **The contribution of the oil sector to Arab economic development,** OFUD_PAMPHLET Série, Vienna, 2006 p 10.

- موقع الجزائر الإستراتيجي عامل مساعد لتطوير الصناعة وتنشيط عمليات التصدير والاستيراد، فالشمال يربط مباشرة بالدول الأوروبية والأكثر صناعية، أما الجنوب فهو منفتح على الدول الإفريقية والتي تعتبر سوق استراتيجي للصناعة الجزائرية.

- توفر قدرات بشرية ومادية غير مستغلة من طرف الهيئات العمومية المهتمة بالقطاع الصناعي مثل الخبرات المتخرجة من الجامعات والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات التصنيع مما يؤدى بهذه الفئة إلى الهجرة للخارج، كما تتوفر الجزائر على قدرات مادية وتقنية مالية تكون مصدرا لدعم القطاع الصناعي ورفعها العراقيل.[1]

- ارتفاع كلفة الإنتاج الصناعي نتيجة استعمال للتكنولوجيا والتجهيزات المستوردة، وتهالك وقدم التجهيزات المتواجدة وعدم مواكبتها للتطور الصناعي.

- عدم التفتح على الأسواق الخارجية وخاصة الإفريقية والتي تمثل الوجهة المستقبلية للصناعة وتسويق المنتوج الصناعي للجزائر.

- الاعتماد على المحروقات كمصدر للصناعة الجزائرية قلص من عائدات الصناعة وعدم امتلاك صناعة مبنية على قاعدة صلبة يعول عليها.

[1] – السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، إستثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد: 04، جامعة ام البواقي، الجزائر، ديسمبر2015، ص 284.

- عدم القدرة على التنافسية بسبب عدم الاهتمام بالمنتوج من حيث النوعية والكفاءة في الإنتاج وجودته، فالصناعة الجزائرية تمتاز بصفة عامة بالكلفة المرتفعة في الأسواق العالمية وهذا يشكل عائق لولوج الأسواق الدولية.[1]

الفرع الثاني: السياسة المنتهجة لتطوير الصناعة في الجزائر:

الهدف من السياسة الحكومية هو ترقية الصناعة الوطنية وبنائها لتكون مصدرا ومورد لتلبية الحاجيات الوطنية، والمساهمة في تعزيز المداخيل والناتج المحلي، وفي هذا الشأن تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة إستراتيجية لإعادة بعث وهيكلة قطاع الصناعة وإيجاد مشاريع صناعية جديدة تواكب التطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية وتمتلك القدرة على المنافسة والحد من عمليات الاستيراد للمواد والصناعات التي يمكن القيام بها محليا.

إن هذه الإستراتيجية تبدأ من ولوج الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق والانفتاح الدولي، ويتمثل مضمون الإستراتيجية بتبني مرجعية جديدة لتطوير الصناعة ومبادئها وتحفيز الاستمارات الأجنبية المباشرة، وتركز هذه الإستراتيجية على الحرية الاقتصادية واقتصاد المعرفة والبناء الاجتماعي، وهذه الخطوات تم تبنيها في إطار الجلسات الوطنية الصناعة المنظمة من 26 إلى 28 فيفري .2007[2]

وتعد الصناعة الركيزة الرئيسية للاقتصاد الوطني لتوافر كل الموارد الطبيعية الضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي.[3]

---

[1] – وفاء سلامة، وردة ولهة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، المجلد 07، العدد 13، 2018، ص 149.

[2] – مختار بن زهية، **"إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية"**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص144.

[3] – قريشي نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 08، العدد: 05، 2008، ص94.

وبالفعل هذا ما تم الوقوف عليه من إمكانيات تزخر بها الجزائر في جميع متطلبات الصناعات المختلفة الثقيلة والخفيفة، وهو ما أدى إلى التفكير لإرساء إستراتيجية جديدة للصناعة الجزائرية وتجسدت محاورها في النهج الجديد للإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون والذي أكد وصرح في خطابه لدى إشرافه على الثروة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي أن سنة 2022 ستكون اقتصادية بامتياز حيث يتم التكفل بكل الملفات التي تحقق النهوض الاقتصادي وعلى رأسها قطاع الصناعة الذي يتطلب أن يساهم في الناتج المحلي الخام بنسبة ما بين 10% و15%.

الفرع الثالث: المحاور الأساسية للاستراتيجية السياسية الصناعية الجديدة:

تتجلى أهم المحاور الأساسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة التي تم مباشرتها سابقا دون تجسيدها فعليا متبوعة بالإصلاحات الحالية التي أقرتها الحكومة في السنتين الأخيرتين بعد تولي الرئيس عبد المجيد تبون منصب رئيس الجمهورية، وتتمثل هذه المحاور والإصلاحات في:

1- إعادة الهيكلة للقطاع الصناعي وتعزيزه:

نتيجة التحولات الإقليمية والدولية التنافسية الناشئة بين الدول النامية وبروز أقطاب صناعية جديدة على المستوى الدولي لابد من إحداث هيكلة جديدة للقطاع الصناعي لمواجهة التحديات والقدرة على المنافسة وتحقيق الاندماج في النظام التجاري العالمي، ويتم ذلك باستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة والتحول من مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر للصناعة بأحدث التكنولوجيا،[1] وتدعم المؤسسات والشركات بالتكنولوجيات الحديثة ووضع سياسات عامة لترقيتها، وتأمين الانتشار المكاني للنشاطات الصناعية.

[1] – وفاء سلامة، **مرجع سابق**، ص 149.

وقد باشرت الحكومة الجزائرية بإرساء الانتشار الصناعي لتحسين مناطق صناعية وإعادة إسترجاع ومنح العقار الصناعي لأجل الاستغلال الفعلي، وهذا ما صرح به الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان خلال إشرافه على الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي، وضمن هذا الإطار أعطت النتائج الأولية لعملية الإحصاء أكثر من 628 منطقة نشاط و65 منطقة صناعية في حالة نشاط وهو موزع على 54 ولاية.[1]

2- الاهتمام ببعض الصناعات لغرض التصدير:

وذلك بوضع خطوات تحدد الأولوية في الترقية والدعم للصناعات التي يمكن أن تكون قادرة على المنافسة الدولية وتحقيق المردودية وذلك لتفادي التقهقر والانهيار.

وهذه العملية تتم عن طريق دراسة وتشخيص حقيقي للقطاع والصناعات المستهدفة لتقييم وتقويم نقاط الضعف والفرص والإمكانيات المتاحة والخيارات التي يتم الاتفاق على ترقيتها مثل الصناعات التي تعتمد على الطاقة.

3- تفعيل الاستثمار في مجال الصناعة وترقيته:

يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي والوطني من الأولويات التي رسمتها السياسات العامة للجزائر من خلال قانون الاستثمار الجديد الذي جسد لسياسة التنويع الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنوع الاقتصادي بصدور القانون 18/22 المتضمن قانون الاستثمار، [2] المترجم للمادة 61 من دستور الجزائر لسنة 2020.[3]

---

[1]- مصالح الوزير الأول، خطاب الوزير الأول وزير المالية بمناسبة إختتام أشغال الندوة الوطنية حول الانعاش الصناعي بتاريخ 21 جوان 2021، متحصل عليه عبر الرابط، **premier-ministre.gov.dz**، تاريخ الاطلاع: 12 نوفمبر 2022، الساعة: 12:00.

2 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون** رقم: 22-18، المؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج ر، العدد 50، سنة 2022.

[3] - الجزائر، دستور 2020، المؤرخ في 30 ديسمبر2020، **مرجع سابق**، المادة 41.

وجاء قانون الاستثمار الجديد لإعطاء دفع جديد للحركة الاقتصادية في المجال الصناعي، حيث حمل عدة مزايا وضمانات للمستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي من حيث تحويل الأموال وهذا ما نصت عليه المادة 08 وضمان الاستقرار التشريعي وحق الملكية الفكرية لتفادي توقف المشاريع الاستثمارية وخاصة الأجنبية في حال إلغاء القانون المتعلق بالاستثمار، كما تضمن إنشاء الشباك الوطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، والشباك الوحيد ذو والاختصاص المحلي وفقا للمادتين 19 و20 من نفس القانون، وجاءت هذه الإجراءات لتسهيل عمليات الاستثمار والسرعة والفاعلية في دراسة ملفات المستثمرين ومرافقتهم وضمان حقوقهم بمحاربة البيروقراطية وإرساء الشفافية والمساواة وتوسيع نطاق الاستثمارات ليشمل الصناعات المختلفة في الدولة، كما أكد القانون على أحقية المستثمر الطبيعي أو المعنوي ومنح كل الحوافز والوعاء العقاري الصناعي لتجسيد هذا المشروع الاستثماري.

4- تطوير المهارات البشرية والتكنولوجية:

تنمية القدرات البشرية وتلقينها التكنولوجيات الحديثة المعتمدة في التصنيع يعد أمر ضروري لترقية الصناعة الوطنية وتنمية الإبداع والمبادرة في بناء المشاريع وتحديث الصناعات يبدأ من الاهتمام بالجانب العلمي من خلال إعداد برامج ومعاهد وجامعات متخصصة في تكوين إطارات مواكبة للتحول نحو السياسة الصناعية، فالبحث العلمي في الجزائر لابد أن يخرج من دائرة البحوث النظرية والولوج إلى البحوث التطبيقية التي تتوافق مع العوامل الاقتصادية والمؤسسات الاستثمارية المتواجدة في الميدان. فالصناعة الجزائرية لم ترقى إلى الصناعات الحديثة نظرا لهيمنة الصناعة الاستخراجية وهذا عكس التوجه السائد في الدول الصناعية المتقدمة.[1]

[1] – مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 12، جوان 2017، ص 99.

ومنه نرى أنه لا بد أن يبدأ التكوين الصناعي من المراحل التعليمية الأساسية إلى المرحلة العليا ليرسخ لفكر الابتكار وتنمية القدرات البشرية المحلية والاستفادة من الخبرات الأجنبية الناشطة محليا.

تمثل هذه المحاور المنطلقات الأساسية والخطوط العريضة للإستراتيجية الجديدة للتصنيع ونورد فيما يلي أهم الإصلاحات الجديدة التي تطرقت إليها الندوة الوطنية حول الإنعاش الصناعي المنعقدة من 04 الى06 ديسمبر 2021 برعاية رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وتتمثل في 04 محاور أساسية.

- دعم المؤسسات وترقية الإنتاج الوطني لتلبية الطلب المتزايد وحتمية التوازي في الميزان التجاري بإيجاد بدائل للواردات وتنويع الصادرات وذلك باتخاذ إجراءات لتنمية الإنتاج الوطني وتحسين الجودة الإنتاجية والتحكم في معلومات المنتوج الوطني ونشرها ومرافقة هذه الإصلاحات ماليا وتقنيا.
- توفير العقار الصناعي وتحسين بيئة الاستثمار عن طريق حوكمة الإجراءات وبيئة الاستثمار والتحكم فى العرض من العقار الصناعي وتجسيد انتشاره المكاني وضمان تمويله.
- حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية وتفعيل دور الدولة كمساهم بالاعتماد على نمط حوكمة اقتصادية قادرة على مسايرة الإقلاع الصناعي وتبني سياسة الشراكة العمومية الاقتصادية وفرض ميثاق الأخلاقيات وعقد النجاعة للمسيرين وإبراز الدور المنوط من طرف المؤسسات المالية والبنكية.
- التنويع والإدماج وتطوير التنافسية بالبحث عن القدرات والقنوات الداعمة للصناعة وتحسين النظام البيني من الجوانب التقنية لتحقيق النجاعة والتنافسية، وضمان التكوين في المجال الصناعي لتحقيق الجودة والفاعلية الإنتاجية.

وكان الغرض من هذه الإصلاحات هو السعي نحو بناء صناعة وطنية على أسس إستراتيجية لرفع العراقيل المختلفة وتمكين القطاع الصناعي للمساهمة في الناتج المحلي، وهذا المبتغى يتطلب توحيد

الجهود وإزالة جميع العقبات البيروقراطية والقانونية لمواجهة التحديات الراهنة للقطاع الصناعي وجعله آلية أساسية للإقلاع والنمو الاقتصادي.

فقد سمحت هذه السياسات الإصلاحية إلى تحقيق نمو قيمة الإنتاج بـ: 31,5 % سنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021 وهذا نتيجة تحسين الإطار القانوني بصدور قانون الاستثمار الجديد وبواسطته تم رفع التجميد عن 900 مشروع وتسريع عملية إنشاء المناطق الصناعية.

المطلب الرابع: الطاقات المتجددة بديل استراتيجي

تحظى الطاقة بمكانة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، فهي من متطلبات جميع الأنشطة الإنسانية ومحرك أساسي لجميع القطاعات الأساسية، ولهذا فهي موضوع اهتمام متزايد بشكل لافت واتخذت معظم الدول المتقدمة خطوات كبيرة في استغلال جميع الإمكانيات الطاقوية المتجددة وغير المتجددة، وبفعل الاستخدام المفرط للطاقات غير المتجددة أو الناضبة ما ينذر ويهدد بانتهائها ناهيك عن الأضرار التي تسببها في البيئة وتعريض حياة البشرية للمخاطر بسبب التلوث بالغازات المضرة.

وفي هذا الشأن سعت الدول وبما فيها الجزائر إلى إقرار سياسة طاقوية بديلة عن الطاقات غير المتجددة تماشيا وأهداف التنمية المستدامة المقررة في منظومة الهيئة الأممية، والتي تنص في هذا المجال على الحفاظ على البيئة والحق في بيئة نظيفة وآمنة من الانبعاث الغازي والتلوث.

واتخذت الجزائر إجراءات قانونية وميدانية لأجل استغلال الطاقات المتجددة التي تزخر بها، هذه التوجهات بدأت تظهر ملامحها الأساسية منذ بداية الألفية الثالثة.

الفرع الأول: الموارد الطاقوية في الجزائر:

من مزايا الطاقات المتجددة الاستدامة والتجدد وعدم النفاذ مع المحافظة على المحيط والبيئة، فهي ناتجة من مصدر طبيعي لا ينضب[1] خلافا للموارد الطاقوية غير المتجددة مثل الغاز والبترول وتمثل الموارد الطاقوية المتجددة في الجزائر فى الطاقات التالية:

1- **الطاقة الشمسية:** تملك الجزائر مساحة شاسعة مكنتها من استقبال طاقة شمسية توفر لها أزيد من 3000 كيلو واط في الساعة/ م^2 في السنة، حيث تقدر كمية الطاقة في المتر مربع بـ 5 كيلو واط في الساعة، وفي منطقة الجنوب الكبير يمكن أن تتجاوز 5,6 كيلو واط في الساعة بالمتر مربع.[2]

فهذه الامكانيات الهائلة من الطاقة الشمسية يمكنها من أن تكون رائدة في توفير الطاقة واستغلالها وتصديرها لتصبح بديلا للطاقة التقليدية، والجدول التالي يبين قدرات الطاقة الشمسية عبر قطر الجزائر.

جدول رقم (08)

يوضع قدرات الجزائر من الطاقة الشمسية

المناطق	الصحراء	الهضاب العليا	الساحل
نسبة المساحة **%**	86	10	4
معدل الزمن للإشعاع الشمسي (سا/سنة)	3500	3000	2650
متوسط الطاقة المستقبلة (كيلو واط في الساعة في م^2 خلال السنة)	2650	1900	1700

المصدر: Ministère de l'énergiepotentiellenationale de énergiesrenouvelables

[1]- حدة فروحات، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقات الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، **مجلة الباحث**، المجلد 11، العدد 11، الجزائر، 2012، ص 149.

[2]- عبد الكريم الطيف، فاطيمة كوادر، الطاقات المتجددة في الجزائر و فرص تحقيق الانتقال الطاقوي، **مجلة التنمية الاقتصادية**، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر2019، ص174.

من خلال هذا الجدول يتبين أن الطاقة الشمسية موردا متجددا هاما يغطي جميع أنحاء الجزائر بنسب متقاربة في مدة الإشعاع متوسط الطاقة الشمسية المستقبلة فالصحراء تمثل حقل هام لهذا المصدر: 20650 كيلو واط في الساعة في م^2 خلال السنة ثم تليه الهضاب العليا ب: 1900 كيلو واط ثم المناطق الساحلية ب: 170 كيلو واط ساعي، وهذا يعود إلى العوامل المناخية والموقع الجغرافي.

2-**الطاقة الكهرومائية:** بينت الإحصائيات أن الطاقة الكهرومائية ساهمت في إنتاج 228 ميغا واط من الطاقة الكهربائية في السنة وهي قيمة تمثل3**%**من مجموع الاستهلاك الوطني لسنة 2009.[1]

3-**الطاقة الحرارية الجوفية:** حسب البيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية يوجد أكثر من 200 منبع ساخن تم إحصائها في شمال الجزائر بدرجة حرارة تفوق 45 درجة مئوية وهناك ما يفوق 118 درجة مئوية مثل المنابع المعدنية ببسكرة.

الفرع الثاني: مخططات وبرامج الطاقات المتجددة في الجزائر وأهدافه:

باشرت الجزائر عدة مخططات وإعداد برامج لاستغلال الطاقات المتجددة والتخلي التدريجي عن النقط والموارد غير النظيفة، فقد اعتمدت الدولة الجزائرية عدة برامج طاقوية لغرض تحقيق تنمية مستدامة شاملة والحفاظ على البيئة وإشباع الطلب المحلي من الطاقة والعمل على تحقيق التصدير لآفاق 2030.

وتتمثل هذه البرامج في:

1-**المخطط الوطني للتحكم في الطاقة (2007-2011):** ويضم هذا البرنامج الخطوات التالية:[2]

[1]- عبد الكريم الطيف، **مرجع سابق**، ص 174.

[2]- عبد القادر بلخضر، **أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 327.

- دراسة وتحليل كمية الاستهلاك الوطني من الطاقة من عام 1999 إلى 2003 لاتخاذها قاعدة للانطلاق في إعداد البرنامج الملائم ودراسة الحاجات والإمكانيات المتوفرة.
- القيام بدراسة مستقبلية استشرافية للاستهلاك المحتمل، والعمل على تجديد الموارد الحقيقية للطاقة ومصادرها.
- إنشاء صندوق وطني للتحكم في الطاقة ودعمه بكل الإمكانيات المالية خلال فترة 2007 الى 2011، مع وضع برنامج لمختلف القطاعات بهدف ترشيد استخدام الطاقة.

وقد أثمر هذا البرنامج نتائج ايجابية في اقتصاد الطاقة لهذه الفترة وهو ما توضحه الحصيلة الموضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم (09)

حصيلة التحكم في الطاقة وفق البرنامج الوطني

الوحدة (1 طن)

النشاط أو القطاع	الصناعة	السكن	النقل	الزراعة	الخدمات	الجماعات المحلية
الاقتصاد الناتج عن التحكم في الطاقة معادل للنفط.	631240	68929	176000	518	12822	7553

من إعداد الباحث بناء على معطيات وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر

وانبثق هذا البرنامج وأطر بواسطة القانون 99-09 المؤرخ في 28 جوان 1999 المتعلق بالطاقة،[1] والذي يهدف إلى الاستعمال الرشيد للطاقة والاستعمال الأحسن لها في مختلف مستويات الإنتاج وتمويل الطاقة والاستهلاك النهائي في قطاعات النقل والصناعة والاستهلاك العائلي والخدمات.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون** رقم 99 – 09، المؤرخ في 28 جوان 1999، يتعلق بالطاقة، المادة 03، ج ر، رقم 51، 1999.

2-البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة (2011 - 2014): يتمحور مضمون هذا البرنامج في إدخال خمسة أنشطة بناء على التجارب الناجعة في ميدان الطاقة الذي يتخذ من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية موجها لإعداد الدراسات الاستشرافية في مجال الطاقة وتتمثل هذه الأنشطة في الجوانب الآتية:[1]

- اقتصاد الطاقة في البناء الذي يهدف إلى انجاز النجاعة في قطاع الأشغال العمومية والبناء.
- الاقتصاد المنزلي الهادف إلى تحقيق العلامة للتجهيزات المنزلية والبرامج المعدة للجماعات الإقليمية.
- استخدام الوقود النظيف وتعميمه في شتى المجالات.
- تحقيق اقتصاد في الإنارة الرامي إلى النجاعة وبتكاليف أقل.
- إدراج النجاعة الصناعية موازاة مع النجاعة الطاقوية.

ونلاحظ أنه رغم إعداد هذا البرنامج وإدراج الأنشطة المذكورة ضمنه إلا أن عملية الانتقال الطاقوي فعليا لم تحدث بسبب غياب إرادة سياسية ومجتمعية لتحقيق هذا الانتقال، وبقيت بعض المشاريع المنشأة في مجال الطاقات المتجددة عبارة عن نماذج تجريبية لا ترقى إلى مشاريع كبرى هادفة.

3-البرنامج الوطني الطاقات المتجددة (2011 - 2030): تبنت الجزائر هذه الاستراتيجية الطاقوية والممتدة إلى سنة 2030 لتغطية الطلب الداخلي المتزايد على الطاقة، ويتوقع أن يشهد نموا يصل إلى10% في السنة بسبب تزايد الطلب المحلي على استهلاك الطاقة من القطاع الصناعي والفلاحي وتوسع الحظيرة السكنية.

[1]- سارة بخوش، السياسات الطاقوية في الجزائر، قراءة في المرتكزات والتحديات، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021، ص 115.

كما أن الالتزامات الدولية تفرض على السياسات الحكومية اتخاذ منهج التحول والانتقال الفعال نحو استخدام الطاقات المتجددة، فالجزائر ملزمة اتجاه زبائنها وشركائها الدوليين بإنشاء شراكة فعالة متميزة بين جميع الأطراف، وتكريس للانتقال التدريجي الحقيقي في ميدان الطاقات المتجددة والصناعة بالاستعانة بالتكنولوجيا الجديدة واكتساب الخبرة بفضل التوجه نحو قيام الشراكة والاستثمار مقابل نقل التكنولوجيا الحديثة وتفعيلها في الجزائر،[1] خلاف لما هو معمول في السابق والتي تكون علاقة الاستثمار مبنية على البيع والشراء فقط.

وتسعى الجزائر إلى إنتاج حوالي 22000 ميغاواط في السنة 12000 موجهه لتلبية الطلب المحلي على استهلاك الكهرباء فيما يوجه 10000 ميغاواط للتصدير.[2]

يمثل هذا البرنامج أهم البرامج التي بإمكانها رفع سقف الطموح والدفع نحو استغلال فعلي للطاقات المتجددة، فقد شهدت السنوات الأربعة الأخيرة إستراتيجية عملية بخصوص استغلال الطاقة الشمسية وتعميمها على المؤسسات العمومية مثل استعمال الطاقة الشمسية في المدارس الابتدائية والإنارة العمومية، والحفاظ على البيئة فقد تم فرض استعمال الغاز المميع للسيارات والمركبات العمومية مع منح امتيازات للمركبات المتعلقة بالخواص.

إن البرامج المختلفة للتحكم في الطاقات المتجددة تعززت ودعمت بإنشاء مراكز ومؤسسات وهياكل لدعم ومرافقة هذا التوجه ومن أهمها:

- المركز الوطني لتنمية الطاقات المتجددة: وهي ذات طابع علمي تكنولوجي أنشئ سنة 1982.

[1]- عبد القادر بلخضر، **مرجع سابق**، ص 328.

[2]- **نفس المرجع**، ص 329.

- وكالة ترقية وعقلنه استعمال الطاقة، وغرضها التحكم في استهلاك الطاقة بالتنسيق والمتابعة وتنفيذ البرامج المعدة لذلك.
- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية، مكلفة بتطوير تجهيزات الطاقة الشمسية وإعداد نماذج تجريبية.
- إنشاء المدرسة الوطنية للطاقات المتجددة سنة 2020 بولاية باتنة بهدف تطوير البحث وإعداد الكفاءات المستقبلية في هذا المجال الهام.

الفرع الثالث: أهداف البرنامج الطاقوي للطاقات المتجددة:

كشفت تقارير رصد الطاقة العالمية على أن الجزائر من بين الدول العربية التي استطاعت من رفع قدرتها في مجال الطاقات المتجددة بنسبة تقترب من 50 بالمائة بوصولها إلى 20 ميغا واط عام 2022 وذلك يعود إلى زيادة الجزائر في استغلال طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهي بحاجة إلى مضاعفة مجهوداتها في هذا المجال وتسطير أهداف لبلوغ مرحلة الاعتماد الكلي على الطاقات المتجددة، والشكل الآتي يوضح أهداف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة لتحقيق 22000 ميغاواط في آفاق 2030.

الشكل رقم (02)

يوضح أهدف البرنامج الوطني للطاقات المتجدد بحلول 2030

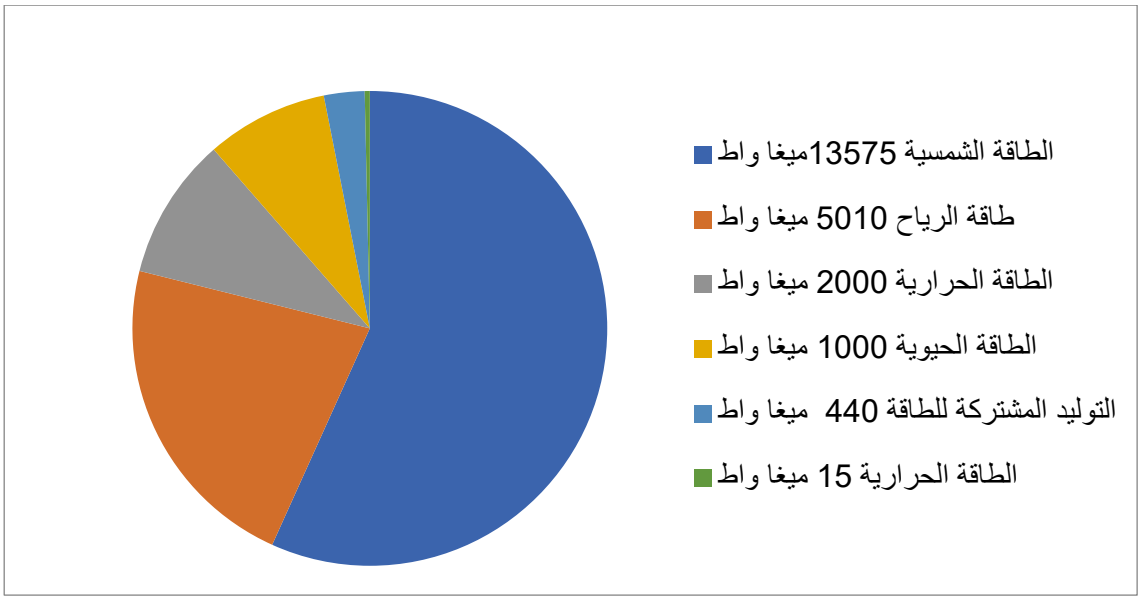

المصدر: البوابة الوطنية للطاقات المتجددة

https://portail.cder.dz/ar/spip.php?artcle

إن تحقيق 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة يتيح بالحفاظ على30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وهو ما يساوي ثمانية مرات الاستهلاكي الكلي لسنة 2014 ويحقق نسبة 27 في المائة من الإنتاج الوطني للكهرباء.

وتتلخص أهداف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة لسنة 2030 في[1]:

[1]– اللجنة الاقتصادية للشمال أفريقيا الاقتصاد الأخضر في الجزائر فهي التنويع الإنتاجي الوطني وتحفيزه، الأمم المتحدة، 2015، عبر الرابط: **https:// manifest-univ-ouargla.d2/documents/Archive/ M pdf** تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2021 الساعة: 04:00.

- استغلال الموارد الطاقوية المتجددة بتغطية 37 في المائة من الطاقات الشمسية الحرارية والضوئية و40 في المائة من الاستهلاك الوطني للكهرباء و3 في المائة من طاقة الرياح.

- زيادة معدل إدماج الصناعات المحلية لتصل في حدود سنة 2030 نسبة 80% وهذا ما يقلل من التكاليف المتزايدة نتيجة التحول من الصناعة التحويلية إلى الصناعة الإنتاجية.

- إنشاء محطة لتوليد الكهرباء معتمدة على الطاقة الشمسية والغاز، توفر 150 ميغاواط.

- إعداد برنامج يركز على عمليات تطوير الطاقات المتجددة على نطاق واسع من حيث تعميمها المكاني عبر التراب الوطني والاستهلاك من جميع القطاعات.

- توفير مناصب للشغل، حيث يمكن أن توفر عمليات استغلال الطاقات المتجددة 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

- اقتصاد وتوفير 600 مليار متر مكعب من الغاز.

- الحفاظ على البيئة من الملوثات والغازات الناتجة عن عمليات التحويل والتصنيع المستخدمة للموارد الطبيعية غير متجددة.

- تحقيق التنويع الاقتصادي والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني من خلال استغلال موارد كانت مهملة وغير معدة للاستغلال الفعلي.

تعد الطاقات المتجددة بديلا واعدا للطاقة الناضبة وأبرز الحلول للتصدي لمخاطر التلوث والاحتباس الحراري وتغير المناخ، وتعد كذلك بديلا استراتيجيا واحتياطي في حالة نضوب الموارد

الطاقوية النفطية أو تقهقر مردودها وفعاليتها بسبب الاستخدام الواسع، إضافة إلى اعتبارها من الموارد والمصادر المالية لتحسين مداخيل الدولة وتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع.

ويعد التنويع الاقتصادي بالنسبة للبلدان المعتمدة على النفط حصنا لاقتصادها ليكون أقل عرضة للصدمات والأزمات.[1]

تعد الامكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر بدائل حقيقية تجعلها في غنى عن الموارد الريعية الناضبة، فمن خلال السياسات الاستراتيجية القطاعية التي استدركتها الحكومة في برامجها وخططها بإمكانها أن تكون كفيلة لتحقيق متطلبات التنمية والانعاش الاقتصادي وتنويعه للحد من ظاهرة الاستيراد العشوائي للمواد القابلة للإنتاج المحلي والمساهمة في تنشيط القطاعات الانتاجية غير المستغلة سابقا ، وهذا بالضرورة يتطلب تكوين وإعداد مورد بشري مؤهل يواكب التطورات التكنولوجية ووسائل الاتصال والاعلام الحديثة وتحقيق الانتقال الاليكتروني واستغلال جميع المؤهلات المادية والتقنية المحلية كأولوية ملحة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

[1] - Jean Claude Barthélemy, **Economie international et diversification économique**, revue d'économie politique,5, p 599.

المبحث الرابع

أولويات تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

أهمية المورد البشري والمورد المالي في المرفق العمومي ومواكبته للتطورات التكنولوجية الحديثة يعد محور أساسي في رقي وجودة الخدمة العمومية والذي يتوجب أن يحظى بعناية كافية من أجل النهوض بالإدارة المحلية ويتم ذلك عن طريق تعزيز هذه الموارد بالوسائل التكنولوجية الحديثة لتساهم في تحرير الأعمال والإجراءات الإدارية من العوائق البيروقراطية، فالرقمنة والانتقال الإلكتروني للإدارة الجزائرية أصبح أمر ضروري وحتمي من أجل إحداث تغييرات في منهج التعاملات الأساسية والروتينية ويعد التحول الإلكتروني مؤشر محفز لاستثمار الموارد المالية وصيانتها وحمايتها، وتخفيف الضغط عن الموظفين والقيادة المسيرة وتوفير سبل التكوين وتحسين المستوى في مجال التكنولوجيات الحديثة، واتخاذ النماذج التسييرية الحديثة وسيلة لأداء الأعمال والأنشطة الإدارية.

المطلب الأول: الاهتمام بالإطار البشري المحلي وتحقيق الانتقال الإلكتروني

التحول من نمط الإدارة التقليدية إلى نمط الإدارة الإلكترونية يعد هدف إستراتيجي تسعى إليه الجماعات المحلية لتطوير إدارتها وتعاملاتها باعتبارها مرفق عام ملزم بتقديم الخدمة العمومية بشكل جيد وسريع، ويعتبر الموظف الفاعل الأساسي لإحداث هذا التحول وذلك بتلقينه وتكوينه وإعداده للعمليات الإدارية الحديثة، لأن عوامل مقاومة التغيير من الخصائص التي يتميز بها الموظف ولهذا فإن تدريب وتهيئة وجاهزية العنصر البشري لهذا التغير يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، فقد تم الاعتماد على هذا النمط وتعميمه على سائر البلديات منذ أكثر من عقد من الزمن وخاصة مصالح الحالة المدنية وإحداث مصالح أطلق عليها اسم المصلحة البيومترية.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية:

تم تعريفها بعدة تعاريف نورد أهمها :

عرفت بأنها: منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تقنيات الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة.1

وعرفت كذلك بأنها "وظيفة الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية بحيث تشمل الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية".2 .

وعرفت: الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات، وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية، ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً.3

فمضمون الإدارة الإلكترونية يحتوي على وسائل حديثة وعصرية وتوافر شبكة الأنترنت وطاقم بشري مختص في تسيير هذا النموذج لغرض ترقية الإدارة، فالإدارة الإلكترونية تشمل جميع استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة تحقق تكامل الرؤية ومن ثم أداء الأعمال.4

فالإدارة الإلكترونية هي إدارة موارد معلوماتية تستعمل الإنترنت وشبكات الأعمال وتعتمد على النظام المعلوماتي الذي يكشف ويظهر الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي-

---

[1]- نجم عبود نجم، **الإدارة الالكترونية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص127.

[2] – سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية**، معهد الإدارة العامة السعودية، 2005، ص22.

[3] – علاء عبد الرزاق السالمي، **الإدارة الالكترونية**، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص32.

[4] – أبو بكر محمود الهوش، **الحكومة الالكترونية**، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2006، ص416.

المعرفي– الفكري والعامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهداف هذه الإدارة والأكثر كفاءة في استخدام مواردها.1

إن التحول أو الانتقال الإلكتروني يتمثل في الاستغناء بشكل تدرجي عن الوسائل التقليدية في التعاملات والنشاطات والأعمال الإدارية من حيث التواصل والاتصال بين مختلف الوحدات الإدارية المركزية واللامركزية من جهة وبين المواطن والإدارة من جهة أخرى عن طريق استعمال الوسائل الإليكترونية الحديثة بمختلف برامجها وتطبيقاتها وشبكات الأنترنيت.

الفرع الثاني: أسباب الانتقال الإلكتروني للإدارة المحلية:

الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية توجه فكري إداري متطور يعتمد على قيادات إدارية واعية تستهدف التطوير وتسانده وتدعمه بكل قوة لغرض تحقيق مسؤوليتها الرئيسية، وهي خدمة المستفيدين وتحقيق رغباتهم مع الالتزام بأعلى مستويات الجودة الخدماتية على مستوى الإدارات.

إن هذا الانتقال والتحول يتم باستخدام أساليب علمية دقيقة تتولاها كفاءات مختصة تتميز بالخبرة والسرعة في اتخاذ الإجراءات اللازمة رغم تعقد عملية الانتقال الإلكتروني، فالانتقال الإلكتروني عملية تسهل أداء العمل ونوعيته، فتوجه الجماعات المحلية في الجزائر إلى استعمال التكنولوجيات الجديدة وبما فيها الاستعمال الإلكتروني في استخراج الوثائق المختلفة يعد تحد للدولة الجزائرية في تطور الإدارة المحلية وخاصة البلدية، حيث أصبحت 1561 بلدية في الجزائر تقوم بإصدار الوثائق البيومترية

[1] – بغداد قرزو، " **إستراتيجية تأهيل القيادة الإدارية ودورها في تفعيل الإدارة الإليكترونية في الجزائر " ولاية الأغواط دراسة ميدانية 2010–2017**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2019، ص 96.

وسحب وثائق الحالة المدنية من أي بلدية دون الرجوع إلى البلدية الأصلية وهذا ما خفف معاناة المواطنين وساهم في تطور الإدارة البلدية.

ومن الأسباب الداعية إلى التحول والانتقال الإلكتروني ما يلي:[1]

1-إن استعمال برامج الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات أدى إلى تطبيق:

- قواعد البيانات والنظم الخبيرة.
- نظم معلومات القرارات.
- الذكاء الاصطناعي

2-تحقيق المنظمات والإدارات المحلية تطور ملحوظ من حيث الهياكل التنظيمية الوظائفية لأنها ذات انتظام إلكتروني متكامل يتأسس على تقنيات الاتصال لتغيير العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة[2].

3-الرغبة في التحول من العمل الورقي إلى العمل والتعامل الإلكتروني.

4-التطور الحاصل في الأنترنت وشبكاتها وبساطة الاستعمال.

5-توافر كفاءات بشرية تتقن استعمال التكنولوجيات الحديثة.

6-ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة.

7-الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

8-تحسين الخدمات المستمرة وضبط الأداء وفق مواصفات معينة.

---

[1] - فريد النجار، **الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعية، مصر، 2008، ص 32.

[2] - طارق عبد الرؤوف عامر، **الإدارة الإلكترونية**، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر ،2007، ص 28.

9-ضبط الأداء والتواصل وفق مواصفات معينة.

10- ترشيد استخدام الموارد، حيث يمثل التحول إلى التعامل إلكترونياً، عاملا مهما في تحسين مستوى الخدمة للمواطنين وترشيد الموارد وضبط الأداء وفق المواصفات الفنية والقانونية والنظم الإدارية المعتمدة.[1]

11- ثورة المعلومات والمعرفة والعولمة والتنافس بين الدول في استخدام أحسن التكنولوجيات الحديثة أدى إلى التوجه والتحول العالمي إلى اقتصاد المعرفة.

12- انتشار العولمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية ساهم في التسريع في استعمال الأساليب الإلكترونية.[2]

الفرع الثالث : أهداف الإدارة الإلكترونية:

إن أهمية الإدارة الإلكترونية تتمثل في السعي نحو التطور النوعي والكمي في أداء الأعمال والخدمات المقدمة من قبل البلدية لما لهذه الهيئة من مهام متعددة وموجهة للمواطن والإقليم المحلي سعيا منها إلى تحقيق التنمية المحلية وأهدافها من جميع جوانبها المختلفة، فسهولة الوصول للمعلومة والولوج إلى الشبكة الداخلية في أسرع وقت له أهمية بالغة في إضفاء مصداقية على العمل الإداري، فقد أصبح استخدام تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الإدارات المحلية أسلوب اعتيادي وليعتبر هاجس كما كان متوقعا قبل استخدام هذا النمط من العمل الإداري، فأهمية الإدارة المحلية تتجلى في بلوغ أهداف الإدارة الإلكترونية المتميزة بفاعلية الأداء وجودة الخدمة المقدمة ، وتتمثل أهداف الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، **مرجع سابق**، ص 61.

[2] سعد غالب ياسين، **مرجع سابق**، ص 28.

1-زيادة كفاءة وفعالية البلدية من جهة، وتخفيض التكاليف والمجهودات والسرعة في الأداء من جهة أخرى.

2-رقابة الإدارة باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة والتطبيقات المختلفة للإدارة الإلكترونية بهدف تطوير العمل الإداري من حيث النشاط والمهام والزيادة في كفاءة الموظف لمواكبة التطور الحاصل في مجال الإدارة الإلكترونية.[1]

3-تبسيط العمل الإداري الروتيني والقضاء على جميع أشكال البيروقراطية.

4-توفير المعلومات والبيانات لأصحاب القرار بالسرعة وفي الوقت المناسبين ورفع مستوى العملية الرقابية.

5-المساهمة في توجيه الاستثمار والترويج له لجذب المستثمرين من خلال المنصات والمواقع والوسائط الإلكترونية المتاحة مما يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي.

6-التعامل والحفظ الإلكتروني للملفات وسهولة تخزين وحفظ البيانات والمعلومات وحمايتها يقلل من الأعباء الناتجة عن اقتناء وسائل العمل التقليدية ومعدات الحفظ كالورق والأدراج والخزائن.

7-مركزية اتخاذ القرار في نقاط العمل والناتج عن توافر المعلومات والسرعة في الحصول عليها مما يدعم الرقابة والتوجيه من جميع الأوجه.

8-توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية وبكل شفافية وسهولة وسرعة وصول التعليمات والمعاملات الإدارية للموظفين والزبائن والمراجعين.

9-توفير البيانات من مصدرها الأصلي بصورة موحدة وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

[1]- سعد غالب ياسين، **مرجع سابق**، ص 29.

10- استخدام تكنولوجيا المعلومات يساهم في تحسن الأداء الإداري وجودة الخدمة ويعزز طرق التسيير الحديثة للمرفق العام.

11- البناء المعرفي والتعلم المستمر من خلال الاطلاع اليومي والآني على المستجدات الحديثة المتوفرة في الوسائط الإلكترونية وشبكة الأنترنت.

12- سرعة الاتصال والتواصل بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية عن طريق المراسلات الإلكترونية وعقد الاجتماعات عن بعد بين الإدارات المحلية والمركزية وهذا يحقق فاعلية العمل الإداري ويوفر الوقت، وزيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ويسهل متابعة وإدارة كافة الموارد.[1]

يتبين من خلال الأهداف التي تصبو الإدارة الإلكترونية إلى تحقيقها أن الانتقال من النمط التقليدي للإدارة إلى الاستخدام الحديث لوسائل ووسائط الاتصال والتواصل الإلكتروني يعد تحد هام للجماعات المحلية في الجزائر، فقد سعت منذ بداية الألفية الثالثة إلى الولوج إلى تطبيقات وبرامج التكنولوجية الحديثة على مستوى الإدارة المحلية لغرض النهوض وعصرنة إدارة البلدية وتجسد هذا في:

- رقمنه الحالة المدنية من خلال استحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية وربط جميع البلديات بالشباك الموحد للحالة المدنية.
- إعداد بطاقة التعريف الوطنية البيومترية
- إعداد جواز السفر البيومتري
- إعداد رخص السياقة البيومترية

[1]- أبو بكر محمود الهوش، **مرجع سابق**، ص418.

- تزويد البلديات بتطبيقات وبرامج إلكترونية يوفر معلومات ومعطيات حديثة ويسهل الاتصال بين الإدارة البلدية والهيئات المركزية المختلفة.

فقد تم استحداث مصالح ومكاتب بيومترية على مستوى جميع البلديات تتولى هذه المهام والوظائف وهذا تطبيقا لأحكام عدة مراسيم تنفيذية وقرارات إدارية منظمة ومحددة لهذه الوثائق وكيفيات إصدارها فقد أشار المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 2017/04/18 إلى نوعية بطاقة التعريف الوطنية الذي يكون إلكترونيا محددا مواصفاتها والجهة المكلفة بإعدادها والمتمثلة في البلدية.

وتم إصدار أول جواز سفر إلكتروني بيومتري سنة 2012 في حين تم إصدار أول رخصة سياقة إلكترونية سنة 2018 وتم تعميم العملية على باقي بلديات الوطن خلال نفس السنة، فقد أثبتت الإدارة البلدية من خلال هذه العمليات والوظائف المستحدثة عن إمكانياتها وقدرتها في مواكبة التطور الحاصل في مجال التكنولوجيات الحديثة، علما أن هذه الوثائق كانت من اختصاصات مصالح الدائرة وحولت لمصالح البلدية تجسيدا وتعزيزا للامركزية الإدارية وتخفيفا من الإجراءات البيروقراطية.

الانتقال الإليكتروني في البلدية يعد سبيل في تطوير وتعزيز الديمقراطية التشاركية والحوكمة المحلية والتواصل مع الشركاء المساهمين في التنمية المحلية المستدامة فهو شكل من أشكال تقريب الإدارة من المواطن، فرغم ما حققته البلدية من إنجازات في مجال التعاملات الإلكترونية إلا أنها لم تصل إلى الهدف المنشود والمتمثل في التحول الكلي للأعمال الإدارية التقليدية، ومن أهم هذه الأعمال تلك المخولة للمصالح المالية والصفقات والأملاك البلدية والمصالح التقنية والتي تعد أولوية في تطبيق التكنولوجيات الحديثة لما لها من أهمية في الجانب التنموي للبلدية.

المطلب الثاني: تعزيز وتثمين الموارد المالية للبلدية

تعول معظم الدول المتقدمة في ترقية اقتصادها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الأقاليم المحلية التي تمثل الهيئة الإدارية والتقنية في آن واحد التي بإمكانها البحث عن موارد تعزز بها قدراتها المالية، وذلك باستغلال كل إمكانياتها باتخاذ أسلوب الهيئة الخاصة أو الرجل الاقتصادي في التسيير الذي يهدف إلى تحقيق الربح وذلك لتحقيق التنمية المحلية، فالبلديات يقع على عاتقها تموين مشاريعها عن طريق مواردها ومداخيلها الناتجة عن استغلال أملاكها واستثماراتها الخاصة دون أن تنتظر الدعم الدوري الذي تقدمه الدولة.

الفرع الأول: مالية البلدية:

من أهم الدعائم الأساسية لميزانية البلدية مداخيلها المختلفة وبالأخص نواتج وعائدات الأملاك المنتجة للمداخيل والتي تشكل مصدر هام في الرفع من مردودية الميزانية، ناهيك عن تحصيل المداخيل المختلفة والتي تساهم بقدر هام في التنمية المحلية وتجسيد المشاريع، فمن المفترض أن العملية التنموية على المستوى المحلي يكون منطلقه المورد المحلي من خلال المداخيل الناتجة عن استغلال الأملاك والحقوق والخدمات المختلفة التي تحوزها الجماعة الإقليمية، ولكي تثبت الجماعة الإقليمية مبدأ الاستقلالية المالية الذي تتمتع به يجدر بها أن تقوم بتحسين وتثمين مداخيلها وتحصيلها والبحث عن مصادر محلية أخرى لتدعيم ميزانيتها ومن خلال ذلك تجسيد السياسة الجديدة للدولة الموجهة للجماعات المحلية والمتضمنة إلزامية اعتماد الجماعة الإقليمية على قدراتها المحلية لتسيير شؤونها.

واقعيا الدولة هي التي تحدد الموارد المحلية فالمجالس لها تبعية مطلقة للهيئة المركزية، وهذا الأمر يدعو إلى وجوب تحريرها من قيود لإدارة وتسيير شؤونها المحلية بنفسها.[1]

تعددت مصادر تمويل الموازنة المحلية وهو ما يساعدها أكثر في تسيير شؤونها وإنجاز مشاريعها التنموية، إضافة إلى أن هذا التنوع في المداخيل يفتح لها مجال الاستثمار وتوسيع دائرة أملاكها واستغلالها، فبحكم التوجهات الجديدة والملحة للدولة القاضية بإلزام البلديات اعتمادها على التمويل الذاتي والتقليص من الاعتماد على إعانات الدولة وهو ما يلزم البلدية على إيجاد مخارج لتحسين مداخيلها وتنويعها وتحصيلها وقبل التطرق إلى آليات تحسين وتثمين المداخيل نستعرض المصادر المختلفة لميزانية البلدية.*

1- **الجباية المحلية:** هي التي يتم تحصيلها وتتقاضاها البلدية على سبيل الالتزام في نطاق الوحدة الادارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة.

2- **الرسوم المحلية:** هو كل ما تتقاضاه البلدية من الفرد بمقابل خدمة تؤديها له.

3- **نواتج استغلال واستثمار المرافق العامة المحلية:** وهي كل المداخيل التي يتم تحصيلها من استغلال ممتلكات البلدية والمتمثلة في إيجار السكنات والمحلات التجارية وكل المرافق العامة ذات الاستعمال التجاري أو الخدماتي، وكذلك المداخيل الناتجة من التنازل عن الأملاك العقارية أو بيع المنقولة عن طريق المزاد العلني.

1 -Djalal maherzi, **les finances locales en Algérie : caractéristiques et problèmes** (Algérie : édition ITCIS, 2013, P26.

2- خيضر خنفري، "**تمويل التنمية المحلية في الجزائر-الواقع والأفاق-**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2011، ص ص 34 – 35.

ولقد حددت المادة 170 من القانون المتعلق البلدية رقم 11-10 المؤرخ في 02/ 2011/06 مالية البلدية:

- ناتج الجباية المحصلة لفائدة البلدية.
- الموارد المحصلة نتيجة الخدمات الخاصة المقدمة من طرف البلدية.
- ناتج الإيجار الحاصل عن مداخيل أملاك البلدية.
- الإعانات المالية والمخصصات المقدمة من طرف الدولة في إطار البرامج السنوية المختلفة.
- القروض الممنوحة.
- ناتج الهبات والوصايا المسلمة للبلدية.
- الناتج المحصل نتيجة الخدمات المختلفة.
- ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية والاماكن المخصصة للإشهار.
- والجدول التالي يوضح أهم المصادر الجبائية البلدية.

جدول رقم (10)

يوضح نسب عائدات الضرائب والرسوم للبلدية

الرقم	نوع الرسم أو الضريبة	نسبة البلدية	الرقم	نوع الرسم أو الضريبة	نسبة البلدية
01	رسم التطهير	**%100**	08	الرسم على القيمة المضافة	10 **%**
02	الرسم العقاري على الممتلكات	**%100**	09	الرسم على الذبائح	3.5 دج ل: كغ
03	الرسم الخاص على رخصة البناء	**%100**	10	الرسم على الحفلات	**%100**
04	الرسم على الإعانات الضوئية	**%100**	11	الضريبة الجزافية	45 **%**
05	الرسم على الإقامة	**%100**	12	قسيمة السيارات	**80 %** لصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية
06	الرسم المتعلق بالإعانات والصفائح	**%100**	13	الضريبة على الأملاك	20 **%**
07	الرسم على الأطر المطاطية	25 **%**	أما الرسم على السكن فقد حددت بـ: 300 دج و 1200 دج للمحلات المهنية والتي تدفع إلى الصندوق الخاص لإعادة الاعتبار للحظيرة العقارية للبلديات		

من إعداد الباحث بناء على نموذج الميزانية البلدية

يتضح من هذه الجدول أن معظم الضرائب والرسوم أن حصيلة البلدية معتبرة مقارنة بالنسبة التي تحول للصناديق أو ميزانية الدولة، إلا أن الإشكالية تكمن في نسبة تحصيل هذه الرسوم والضرائب حيث أغلبها لا يتم تحَصيلها بسبب التهرب الضريبي وعدم تفعيل الوسائل القانونية لتحصيلها.

أما عن الأملاك التي تحوزها البلدية وتملكها وتقوم باستغلالها أو الاستثمار فيها فقد صنفت إلى صنفين رئيسيين وهما:

1-**الأملاك العامة:** وهي على نوعين طبيعية واصطناعية وهي تشمل الثروات الطبيعية المختلفة الباطنية والسطحية والمياه وشواطئ البحر إلى غير ذلك.

أما الأملاك العمومية الاصطناعية فهي على سبيل المثال: الطرقات والمطارات والموانئ ويعتبر هذا النوع من الأملاك غير قابل للتنازل أو التقادم أو الحجز.

2- الأملاك الخاصة للبلدية:

وهي كما حددتها المادة 20 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية،[1] وتم تقنينها حرفيا في المادة 159 من قانون البلدية لسنة 2011.

- العقارات والمحلات ذات الاستعمال السكني سواء إلزامية أو وظيفية أو المعدة للإيجار وتوابعها المتبقية والتي أنجزت بأموال البلدية أو نقلت ملكيتها إليها.
- العقارات والمحلات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي التي انتقلت للبلدية وفقا للقانون
- البنايات والأراضي التي تملكها البلدية غير مصنفة ضمن الأملاك الوطنية العمومية والتي تم تخصيصها للمصالح العمومية والهيئات ذات الطابع الإداري.
- الأراضي الجرداء غير المخصصة التي تملكها البلدية.
- البنايات والأراضي التي تملكها البلدية غير مصنفة ضمن الأملاك الوطنية العمومية والتي تم تخصيصها للمصالح العمومية والهيئات ذات الطابع الإداري.
- الأملاك التي عادت ملكيتها للبلدية بعد إلغاء تصنيفها من الأملاك العمومية الوطنية.
- الأملاك المسلمة للبلدية عن طريق الهبات والوصايا وتم إدراجها ضمن أملاكها وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون** رقم: 90-30 المؤرخ في 01 ديسمبر1990، يتضمن قانون الأملاك الوطنية، المادة 1، ج ر، عدد 52، سنة 1990.

- الأملاك المتنازل عنها من طرف الولاية أو من الأملاك الخاصة للدولة وتم نقل ملكيتها بصفة تامة ونهائية للبلدية.
- الأملاك المنقولة والعتاد المقتنى أو المنجز بالأموال الخاصة للبلدية.
- الحقوق والقيم المنقولة المقتناة من طرف البلدية أو أنجزتها والتي تكون نتاج مساهمتها في تأسيس المؤسسات العمومية وتمويلها ماليا.

الفرع الثاني: أليات تحسين وتثمين مداخيل البلدية:

لقد حرصت الدولة الجزائرية منذ عدة سنوات على أن تكون البلدية الأداة القاعدية والأولية في تدعيم الخزينة العمومية وتمويل مشاريعها المحلية إلا أن الأوضاع السياسية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر وخاصة فترة التسعينات وهو ما يعرف بالعشرية السوداء حالت دون أن يتم تجسيد هذا المسعى، وتم مواصلة الاعتماد على مداخيل البترول والذي يعد المصدر الأول لميزانية الدولة والممول الرئيسي للجماعات المحلية وكل مؤسسات الدولة، وباستعادة الدولة لأمنها وفرض هيبتها بادرت باتخاذ إجراءات عديدة من أجل أن تكون البلدية في مستوى التحديات التنموية القادمة.

وتم سن قانون جديد للبلدية سنة 2011 يواكب هذا التوجه الذي رسمته الدولة وأعقبتها بعدة تعليمات ومناشير إرشادية وتوجيهية تحث من خلالها البلديات بالاعتماد على إمكانياتها المحلية، ومنها تثمين وتحصيل مداخيل أملاكها.

وهذا ما جاء في المذكرة رقم 96 المؤرخة في 2016/03/10 المتعلق بتثمين أملاك البلدية والصادرة عن وزارة الداخلية والموجهة للولاة ورؤساء المجالس الشعبية[1]، والتي كشفت عن استياء السلطات العليا من إهمال المنتخبين المحليين لقواعد التسيير الحسن لأملاكهم بسبب عدم تمكنهم من تحصيل كافة المداخيل الناتجة عن استغلال الأملاك، وأمر المجالس من خلال هذه المذكرة وأوجبت عليهم بذل كافة الجهود لتحسين مردودية أملاك الجماعات المحلية وإلزامها باتخاذ التدابير الواجبة لتثمينها وتحيينها بصفة دورية، إضافة إلى تحيين التعريفات والرسوم.

بالفعل هذه المذكرة أبانت عن سوء تسيير الأملاك البلدية، حيث لوحظ في أغلب البلديات أن أملاكها مهملة وغير صالحة للاستغلال والمستغل منها إما يكون استغلال فوضوي بدون إيجار وإن كان مؤجر فسعر الإيجار يكون رمزيا أي أن أسعار المحلات ومعظم الأملاك استقر على السعر الأولي للإيجار ولم يتم تحيينه وتثمينه من طرف مصالح البلدية، وفي هذا الصدد فقد وضحت هذه المذكرة الآليات والإجراءات التي يمكن أن تكون وسيلة وأداة لتحسين وتثمين مداخيل البلدية وهي:

1- الإحصاء الحصري والشامل للأملاك البلدية:

إن البلدية وفي إطار جرد أملاكها العقارية والمنقولة فهي تحوز على سجلين سجل خاص بالأملاك العقارية وسجل خاص بالأملاك المنقولة أو العتاد ويهدف تصنيف الأملاك المنتجة للمداخيل من الأملاك غير المنتجة للمداخيل فقد ألزم قانون البلدية رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد ومسك سجل الأملاك العقارية ويسمى في وثائق الميزانية بالملحق 29 وهو معد لتسجيل كل البنايات والأراضي

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مذكرة رقم 00096، المؤرخة في 10 مارس 2016، تتعلق بتثمين أملاك البلدية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

و المنشأة العينية والعقارات التي تمتلكها البلدية سواء كانت هذه الأملاك منتجة أو غير منتجة للمداخيل، أو بتخصصها مثل التجهيزات الصناعية واللوحات الفنية، ويجب تسجيل كذلك كل العقارات التي في طور الانجاز والهبات والوصايا والسندات والقيم والفروض وجميع المستحقات الواجب تحصيلها مستقبلا. [1]

ولحماية هذه البنايات والعقارات وترميمها تم حث البلديات للقيام بتسجيلها في السجل العام للأملاك الوطنية لتفادي إشكالية رفض مصالح الرقابة المالية على التزام ترميم هذه العقارات.

وفيما يخص عملية تثمين مداخيل هذه الأملاك فالبلديات تم منحها صلاحيات وآليات القيام بهذه العملية ومنها:

تحيين أسعار الإيجار وتقيسها وفقا لسعر السوق بخصوص أسعار المحلات غير السكنية فهي تحدد وفقا للقانون المدني والقانون التجاري، فالبلدية لها حرية تحديد قيمة الإيجار في المحلات التجارية والمهنية.

- تحديد إيجار المباني والعقارات السكنية وفقا لأسعار وكالة الترقية والتسيير العقاري، وكالة تحسين السكن وتطويره **AADL**.
- تسوية وضعية المستغلين غير الشرعيين للمباني البلدية وإعداد عقود تسوية لتمكين البلديات من اتخاذ الإجراءات المطابقة في حالة الإخلال بشروط الاستغلال.
- القيام بإجراء المزايدة العلنية في تأجير العقارات ما يسمح بالتنافس وتقديم سعر ملائم.

[1]– الجزائر، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، مذكرة رقم 00096، مرجع سابق.

- إدخال أمين الخزينة البلدية في عمليات التثمين للنظر في سبل تحصيل المداخيل والبحث عن طرق التحيين وزيادة المداخيل.

- إعطاء البلديات صلاحيات بخصوص المحلات المنجزة في إطار جهاز تشغيل الشباب والتي تم تحويلها من الأملاك الخاصة للدولة إلى الأملاك الخاصة للبلدية.

- إعداد سجل خاص بجرد المنقولات والعتاد الخاص بالبلدية وتسجيل كل المقتنيات التي تشتريها البلدية من أجل تسيير مصالحها باستثناء المواد القابلة للاستهلاك بالاستعمال الأول وهذا السجل يعد طبقا للقرار الوزاري المؤرخ في 1987/07/21 الذي يضبط المنوال النموذجي لسجل جرد المنقولات الخاصين بالبلدية.[1]

2- تحصيل الأتوات والمستحقات البلدية:

للبلدية صلاحيات واسعة في استغلال كل مقوماتها المحلية وجعلها مصدرا أساسيا لميزانيتها وأهمها:

- حقوق التوقف وشغل الطرق العمومية وحقوق استغلال الأرصفة والأكشاك ومواقف السيارات

- حقوق استغلال القاعات والمعارض والأسواق والمناسبات التجارية الأسبوعية أو السنوية

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قرار وزاري**، وزارة المالية المؤرخ في 21 جويلية 1987، الذي يضبط المنوال النموذجي لسجل جرد المنقولات، المادة 01، ج ر، العدد 35، سنة 1987.

- إلزامية تحصيل كل الرسوم والأتوات والتي يكون أمين الخزينة مكلفا بتحصيلها وذلك بالتنسيق مع مصالح البلدية لتحسين نسبة التحصيل عن طريق تحسيس المواطن بأهمية تسديد ديونه، إضافة إلى فتح وكالة للتحصيل على مستوى كل بلدية.

تحصيل حقوق المياه الصالحة للشرب وحقوق المياه الموجهة للسقي الفلاحي أو الاستغلال والاستعمال الصناعي، وفي هذا الشأن يجب على البلديات اتخاذ جميع الإجراءات وبما فيها الردعية ضد المتقاعسين والمتهربين عن أداء هذه الحقوق واستعمال كافة الوسائل المتاحة لتحصيلها ومنها المتابعة القضائية.

كما أولت الحكومة أهمية بالغة للدور المحوري الذي يشكله المورد المحلي بالنسبة للاقتصاد الوطني وهذا من خلال لقاء الحكومة مع الولاة لسنوات 2020 و2021 و2022 والتي تمحور نشاطها على أهمية التنويع في مصادر التمويل وتحسين أساليب التسيير المحلي، حيث ركز لقاء الحكومة مع الولاة لسنة 2022 والمنعقد يوم 24 و25 سبتمبر 2022 على أهمية حشد كل العوامل والامكانيات المادية والبشرية التي من شأنها إيجاد الثروة والكشف عنها على المستوى المحلي وهذا لاضطلاع الجماعات الإقليمية بالدور الاقتصادي الجديد لها.[1]

وكان من أهم المحاور التي تم التطرق إليها في هذا اللقاء هو إلزامية إصلاح الجباية المحلية ووضع ميكانيزمات جديدة ومبتكرة وتحسين الحوكمة المحلية والتقليص من الأعباء البيروقراطية لضمان فاعلية

[1] – وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لقاء الحكومة الولاة، عبر الرابط التالي: **http**://**www**.**intrieur**, **dz**، تاريخ الإطلاع يوم: 18 ديسمبر 2022 الساعة 10:00.

المرفق العمومي والعمل على ترسيخ التوطين الضريبي الناتج من حصيلة أنشطة الشركات لإعادة توزيعها على البلديات حسب الاستحقاق.

ونفس النهج والتوصيات التي خرج بها هذا اللقاء مع الولاة لسنوات 2021 وسنة 2022 التي ركزت على الجانب الاقتصادي والتنموي للجماعات المحلية، حيث تم التشديد على الولاة بإلزامية تعزيز المكاسب وتفعيل التنمية المحلية وتم منحهم جميع الصلاحيات والوسائل لتحقيق الأهداف الاقتصادية بالاعتماد على الموارد المحلية.

ومن بين الأهداف التي أقرها لقاء الحكومة مع الولاة في السنوات الأخيرة هي:

- تنمية اقتصادية بأبعاد شاملة.
- إعادة صياغة طرق تمويل للجباية على المستوى المحلي.
- استغلال جميع الموارد المحلية وتسخيرها في خدمة التنمية المحلية.
- رفع القيود على المشاريع الاستثمارية وتبسيط إجراءات الاستثمار والابتعاد عن الإجراءات البيروقراطية وتقليص أجال دراسة الملفات المتعلقة بالاستثمار.
- انجاز مناطق صناعية ومناطق نشاطات عبر عدة مناطق من الوطن لإعطاء فرص لجميع أصحاب الأموال لاستثمارها مما يعود بالنفع على الخزينة المحلية.
- دعم المؤسسات المصغرة والناشئة للاستثمار محليا ودعم الحرفيين والمهنيين لإنعاش الأسواق المحلية والجوارية والوطنية.

- استغلال وتثمين جميع المصادر والموارد المحلية التي لم يتم استغلالها ومن بينها استرجاع العقارات غير المستغلة وخاصة العقار الصناعي وإعادة توجيهه للاستغلال.
- وضع ميكانيزمات حديثة لبعث التنمية المحلية واستغلال الطاقات والموارد المتعددة وخاصة الطاقات المتجددة واتخاذ سياسة ترشيد الاستهلاك.
- تحرير المبادرات المحلية لمضاعفة التمويل المحلي والثروة والاقتصاد المحلي وتنشيط الحركة الاقتصادية الجوارية.
- حوكمة التخطيط المحلي عن طريق تشخيص الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتقييم الحاجات ووضع الأولويات وذلك بإشراك كل الفواعل ذات العلاقة بجانب الاستثمار والتنمية.

إن التوجه والنظرة الجديدة للدولة يفرض على الجماعات المحلية أن تتبنى سياسة محلية تنطلق من محتوى قدراتها المحلية وما تتوفر عليه من إمكانيات ومجالات ومصادر يجعلها تكون وسيلة وأداة فعالة في خدمة الاقتصاد المحلي والتنمية المحلية، ويتحقق ذلك عن طريق اتخاذ الجماعة المحلية سياسة القطاع الخاص الذي يسعى إلى تحقيق الربح وتعظيمه والزيادة في الثروة، فالبلدية ومن خلال إمكانياتها وآلياتها المحلية يمكنها أن تستغل كل مواردها المتاحة وأن تفعل إجراءات تحصيل مداخيل ممتلكاتها وخدماتها وتثمينها وتحيينها بما يتلاءم وأسعار السوق لتحقيق الجدوى الاقتصادية.

المطلب الثالث: تحسين الخدمة العمومية المحلية

تتضح الصورة الحقيقية لأداء المرفق العمومي من خلال جودة الخدمة العمومية التي يقدمها هذا المرفق من عدمها، ولهذا فالدولة تحرص على تقديم خدمة عمومية في مستوى رغبات المواطنين، وبما أن البلدية الهيئة اللامركزية الأساسية والقاعدية والأكثر قربا و تعاملا مع المواطن فقد بات من الضروري

العمل على تدعيم البلدية ومصالحها بكل الوسائل والمقومات لتحقيق صورة إيجابية لهذا المرفق الذي وضع له شعار "بالشعب وللشعب " للدلالة على تقريب الإدارة من المواطن والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، فالخدمة العمومية بالمفهوم العام هي صورة عاكسة لما تحقق من تقدم وتطور وتنمية، فلا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة أو تحقيق أي رفاه أو تقدم في ظل تردي الخدمة العمومية المقدمة فى جميع المجالات، فالدول التي حققت تنمية مستدامة شاملة كان منطلقها هو حسن الأداء وسرعته بعيدا عن كل أشكال البيروقراطية والصور السلبية التي تنخر الإدارات العمومية مثل المحسوبية والتماطل في أداء الأعمال والوظائف الإدارية ما يؤدي إلى عدم رضا طالب الخدمة وسوف نتطرق في هذا العنصر الهام إلى جانبين هامين وهما:

الفرع الأول: مظاهر سوء الخدمة العمومية في الإدارة البلدية.

الفرع الثاني: آليات تحسين الخدمة العمومية في الإدارة البلدية.

الفرع الأول : مظاهر سوء الخدمة العمومية في الإدارة البلدية

تعددت مظاهر سوء الخدمة العمومية في الإدارات المحلية واعتبرت هذه الصور والسلوكيات السلبية أهم ما يميز معظم البلديات وخاصة في بداية نشأتها وأثناء التسيير الأحادي، ورغم الانفتاح في أواخر الثمانينات، إلا أن هذه الإشكاليات لم يتم إزاحتها بشكل نهائي وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة مهام الإدارة البلدية التي تعتبر الإدارة الأقرب من مصالح المواطن وتتميز بنوع التسيير النابع من عمق المجتمع المحلي والمتمثل في المنتخبين الذين يسعون إلى تحقيق مآرب ومصالح حسب الولاء دون مراعاة لأحكام ومبادئ الإدارة العامة التي تحكم الخدمة العمومية والتي تكون عادة بعيدة عن الرشادة والشفافية في التسيير، ومن أهم مظاهر سوء الخدمة العمومية نستعرض النقاط التالية:

1-التقيد بالنظام البيروقراطي المفهوم وإن كان غرضه هو الصرامة في تطبيق القانون ولو بالقوة في المجتمعات من خلال توحيد الإجراءات الإدارية المعمول بها والامتثال إلى النظام الهرمي التدرجي في التسيير إلا أنه أثبت هذا النظام عجزه وسوء التسيير نتيجة الاعتماد على المعيار الجامد في تطبيق وتنفيذ القوانين.

2- إن إحداث قائمة كبيرة من النصوص القانونية الموجهة للإدارة العمومية لتجسيد النظام البيروقراطي القائم على التنظيم الرسمي والقاعدة القانونية يتحول إلى النقيض ويظهر بمظهر سلبي [1]

وهذا ما شكل صورة سلبية لدى المواطنين ومرتادي المرفق العام من خلال عدم الليونة في تطبيق القانون والإجراء الإداري، فهذه السمة وإن كان ظاهرها هو الخضوع الصارم للقانون إلا أنه يشكل عائق في التسيير والمصالح العامة الموجهة كخدمة عمومية.

3-انتشار المحسوبية والمحاباة في الإدارات البلدية بسبب سيطرة القلة على مصالح المجتمع واستعمالها للطرق الملتوية في توزيع الإعانات وقضاء مصالح المواطن عن طريق إجراءات غير إدارية وهوما يجعل المواطن يتجه نحو هذا السبيل في قضاء مصالحه ولو كانت مصالح عادية لا تحتاج إلى أي وسائط أو تدخلات، فالمحسوبية والمحاباة كتعامل في المرفق العمومي يؤدي إلى رداءة الخدمة بالنسبة للغير.

4-عدم وجود رغبة حقيقية من طرف الأنظمة السابقة في الانتقال السريع والنهائي من نظام التسيير التقليدي إلى التسيير العمومي الجديد، فالخدمة العمومية وفي ظل التسيير التقليدي لا يمكنها أن ترتقي إلى الجودة والنوعية في الأداء.

[1]- السيد علي الشتاء، **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 30.

فالأساليب التقليدية تضاعف من التعقيد في وظائف الإدارة وأجهزتها وأدواتها والتقيد التام للموظفين بقواعد العمل التقليدية والمقاومة للتغيير.[1]

5-سوء التنظيم الإداري وعدم وجود تقسيم عقلاني منتظم للمصالح الإدارية والمكاتب، وعدم مراعاة عامل الكفاءة والجدارة في توزيع المهام، فمعظم المسؤولين على مستوى البلديات، يقومون بتعيين رؤساء المصالح والمكاتب وتوزيع المهام حسب الولاءات وطبيعة الموظف إن كان خاضع لرغباتهم أم يحتكم للتعامل القانوني النزيه، وينتج من خلال هذا التنظيم البطء أو تعطل المصالح في تقديم الخدمة العمومية إضافة إلى عدم وجود تنسيق بين المصالح في الإدارة المحلية فكل مصلحة متشبثة بمهامها دون أن تراعي التداخل والارتباط بين المهام في الإدارة المحلية، فعادة يحصل عدم التنسيق بين الأمين العام وبعض رؤساء المصالح أو مع رئيس المجلس الشعبي البلدي مايؤدي إلى ارتكاب أخطاء إدارية أو تقديم خدمات غير مرضية لطالبها.

6-غياب الشفافية في التعامل مع المواطنين وبروز السلوكيات التي تخل بالعمل الإداري المحلي وعدم تمكين المواطن من حقوقه المشروعة التي تتيح له حق الاطلاع والإعلام والإشراك في تسيير الشأن المحلي، فالتواصل بين الإدارة والمواطن تعتبر همزة وصل بينهما وهي الركيزة التي ترتب الجودة في تقديم الخدمة العمومية بواسطة تبادل الآراء والاستماع إلى الانشغالات والاقتراحات.

7-غياب الرقابة والمتابعة من طرف المصالح التفتيشية المكلفة بهذه المهام، فكلما تمت زيارة تفتيشية تركز على مدى حسن التعامل مع المتعاملين وإن حدث هذه الرقابة فهي تكتفي بتوصيات كتابية

[1]- محمد الصرفي، **أخلاقيات الموظف العام**، دار الكتاب القانوني، القاهرة، 2007، ص 60.

تحث على الالتزام دون السهر على المتابعة في تنفيذها أو القيام بالإجراءات التأديبية في حالة الإخلال في تقديم الخدمة العمومية وبشكل جيد.

إن الآثار التي تخلفها فكرة ترقية الخدمة العمومية المقدمة للمواطن يتم عن طريق تحسينها وتقديمها بشكل جيد.[1]

فترقية الخدمة العمومية في واقع الأمر تتطلب عدة آليات ونماذج تسييريه يقتضي العمل على توظيفها وفرضها على المستوى الإداري لغرض القضاء على جميع مظاهر سوء التسيير الإداري الذي ينتج خدمات لا ترقى إلى المستوى المطلوب المراد تحقيقه من طرف الدولة بفعل التحول الجديد لها.

الفرع الثاني: آليات تحسين الخدمة العمومية في الإدارة البلدية

اعتبارا أن الخدمة العمومية تقدم من المرافق العامة الموجهة لتلبية المصالح العامة للمجتمع ومن أجل استمرارية هذه المرافق العامة في تقديم خدماتها بصورة جيدة أكد معظم الفقهاء القانونيين على عدة مبادئ تحكم المرفق العام وتوجهه وترشده لتقديم الخدمات العمومية ومن أهم هذه المبادئ الأساسية نجد:

1-مبدأ الاستمرارية للمرفق العام في تقديم الخدمة العمومية دون انقطاع، إلافي الحالات القاهرة، وهذا ما نصت عليه أحكام الدستور في المادة 27 لسنة 2020، [2] فلا يمكن للمرافق العامة

[1]- ياقوت فريد، الهام عيسى، عراقيل تقديم الخدمة العمومية وأساليب الارتقاء بها، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، العدد 8، ديسمبر 2018، ص 206.

[2]- الجزائر، دستور 2020، المؤرخ في 30 دسمبر2020، **مرجع سابق**، المادة 27.

التوقف التام عن تقديم الخدمة العمومية إلا في حالات الضرورة أو الحالات الاستثنائية المقررة قانونا، وهذا لا يعفي من تقديم أدنى الخدمات.

2-مبدأ المساواة بين المنتفعين من خدمات المرفق العام فلا يجوز التفرقة بين طالبي الخدمة العمومية أو التميز بينهم بأي شكل من الأشكال مالم تكن عوارض قانونية تستثني بعض الأشخاص لأسباب قانونية من الاستفادة من هذه الخدمات مثل حالات المنع والحرمان المنصوص عليها قانونا والتي تمس بعض الأشخاص يسبب أحكام قضائية صادرة عن جهات رسمية.

3-مبدأ التكيف والتغيير والتطوير الذي تمنع من ممارسة بعض الحقوق المدنية أو السياسية يتماشى وطبيعة تجدد وتغير وتطور الخدمات العامة، فالإدارة المحلية يجب أن تراعي جميع التطورات الحاصلة في مجال الخدمة العامة والأعمال الإدارية المقدمة للمواطنين.

فالجمود في تقديم الخدمة العمومية وعدم مواكبة التطورات الحاصلة للطلبات والحاجات الخاصة بالمواطنين يؤدي حتما إلى التوقف وعدم فاعلية هذه الخدمة ولذلك وجب مسايرة التطور والتكيف المستمر للمرفق العام.[1]

ويتضح من خلال هذه المبادئ التي تحكم الخدمة العمومية وتفرض على المرافق العامة سواء كانت محلية أو مركزية التقييد بها أن المراد من الخدمة التي تتولها هذه المرافق هو تلبية الحاجات والطلبات التي يطالب بها المواطنون بصفة دائمة ومستمرة وتتمثل كحاجات أساسية للمجتمع، وعليه فهذه المرافق ملزمة بتطوير

[1] -J.M. Auby et R. Ducos-Ader, **Grands services publics et entreprises nationales**, THEMIS PUF 1, 2e Edition, France, 1975, p 45.

خدماتها وإيجاد آليات فعالة قادرة على تحسين الخدمة العمومية والعمل على جودتها والسرعة في أدائها، ومن أهم هذه الآليات التي يمكن أن تساهم في جودة الخدمة العمومية نتطرق إلى ما يلي:

1-إعادة النظر في المنظومة القانونية المسيرة والمتحكمة في تسيير المرافق العامة والتقليل من النصوص والقواعد القانونية التي تفرض شروط وعقبات تحيل دون تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها هذه المرافق، لأن إصدار مواد قانونية جامدة ومشددة تؤدي إلى تعطيل الخدمة وعدم تلبيتها.

2-الأخذ والعمل بمبادئ ونماذج التسيير العمومي الجديد وذلك لتعزيز مكانة الإدارة المحلية وتحسين قدراتها في تقديم الخدمات.[1]

3-فالتسيير العمومي يعتمد على عدة مبادئ مستمدة من الأساليب التسييرية للقطاع الخاص ذات النمط الاقتصادي، وتستند على نماذج مثل نموذج الفاعلية أو نموذج السوق ونموذج المرونة وعدم التركيز ونموذج النوعية.[2]

4-الاهتمام بالعنصر البشري في الإدارة البلدية سواء موظفين أو منتخبين من حيث التكوين وتجديد المعارف وتحسين المستوى، ويتم ذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية، فعملية التكوين هي عبارة عن الصورة الموازية لقابلية قانون الوظيفة العمومية للتكيف مع مستجدات التسيير الحديث.[3]

---

[1]- فريد ياقوت، الهام بن عسي، **مرجع سابق**، ص 196.

[2]- شريفة رفاع، "**نحو اندماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية في الدول النامية نحو تسيير عمومي جديد وفق نظرية الإدارة العمومية الحديثة**"، أطروحة دكتوراء، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2009 ص94 .

[3] - خلود كلاش، **مرجع سابق**، ص115.

5-التحفيز والمساواة بين الموظفين في التعامل ويتم حسب ما يقدم كل موظف من مردود و عمل وأداء ، فالترفيه يخضع لعدة معايير منها معيار المردودية والذي يجب أن يحظى بالأولوية للدفع بالموظف نحو الأداء الأفضل في العمل.

6-استعمال الوسائل التكنولوجية والالكترونية الحديثة و إدراج الرقمنة وتفعيلها في كل الملفات والمصالح البلدية والدفع نحو التخلص النهائي من الوثائق الورقية والملفات غير ضرورية المطلوبة من طرف الإدارة والتي تعد من العراقيل التي تسيئ للمرفق العمومي.

7- الالتزام بآليات التواصل الحديثة مع المواطنين وتحسين ظروف الاستقبال والتوجيه والاستماع إلى انشغالات المواطنين وممثلي المجتمع المدني والإجابة عليها وإيجاد الحلول المناسبة في أقرب الآجال.

8-تفعيل آليات الرقابة مع تقديم توجيهات للمصالح المكلفة بخدمة الجمهور بشكل مباشر.

9-ضرورة أخلقة الوظيفة العمومية والتركيز على سلوكيات الموظف طبقا للمفاهيم المجسدة في مبادئ الإدارة العامة، ومحاربة الفساد الإداري والانحرافات والتجاوزات غير قانونية.[1]

تحقيق الخدمة العمومية ذات جودة يعد صورة من صور الرقي والتطور للمرفق العمومي ويجسد أحد أهداف ومظاهر التنمية المستدامة في الإدارة البلدية التي من واجبها العمل على تلبية المصالح العامة، فجودة الخدمة العمومية وتحسينها تعتبر عملية مستمرة ومتطورة ومواكبة لمطالب المجتمع ومتغيراته لتتلاءم معها والمصلحة العامة والحاجيات والمطالب المختلفة.

[1] خلود كلاش، **مرجع سابق**، ص 407 .

خلاصة الفصل الثاني

عمل الباحث في هذا الفصل على إبراز الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها الدولة بخصوص السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها محليا ووطنيا، وذلك باستغلال كل المقومات والإمكانيات المتاحة والمتوفرة.

التنمية المستدامة عملية تتطلب التكامل وتظافر جهود الدولة بمؤسساتها المختلفة وجميع الفواعل المحلية والوطنية بدء من المواطن إلى المنظمات الجمعوية والأحزاب السياسية والهيئات النقابية والمؤسسات الخاصة، فتعقد العمليات التنموية نابع من عدة معطيات ومقومات يقتضي توافرها واستغلالها.

توافر الموارد الطبيعية والإمكانيات البشرية ليس كافيا لتحقيق آفاق التنمية المستدامة إن لم يتم استخدامها بالأساليب والمناهج التنموية الجيدة ووسائل التكنولوجيات الحديثة، فنجد عدة دول غنية بمواردها ولكن سوء الاستخدام أدى إلى نتائج سلبية أثرت في اقتصادها، وفي المقابل تبرز دول لا تتوفر على أدنى الإمكانيات والمقومات الطبيعية إلا أنها استطاعت أن تحقق نهضة تنموية يقتدى بها مثل دول شرق آسيا مثل إندونيسيا بفعل اهتمامها بالتنمية البشرية وسياسة الاستثمار في الإنسان الذي يعد محور كل السياسات والآفاق التنموية والتقدم.

وعلى هذا الأساس فالدول النامية الساعية إلى تحقيق النمو الاقتصادي ومن بينها الجزائر ما عليها إلا أن تتخذ من التجارب الدولية الناجحة طريقا ومنهجا في رسم سياساتها الوطنية والمحلية والالتفات بالدرجة الأولى إلى الجوانب التربوية والتعليمية والحضارية لشحن ونشأة أجيال تستقرأ الماضي وتبني الحاضر وتتطلع إلى مستقبل أفضل لها وللأجيال القادمة.

الفصل الثالث

واقع التنمية المستدامة في بلدية مشونش وبلدية مزيرعة في ولاية بسكرة

(دراسة مقارنة خلال فترة 2017 – 2022)

دراسة واقع التنمية المستدامة والتحديات والحلول التي تقتضي الحكم في مدى تحقيق التنمية المستدامة يستلزم النظر إلى عدة معايير ومؤشرات محددة للتنمية المستدامة والتي أقرتها دول العالم في إطار هيئة الأمم المتحدة والمتمثلة الأهداف السبعة عشرة، وعلى هذا الأساس سوف نشير إلى أهم الأهداف التي تتطابق وخصوصيات البلديتين وفقا للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئة التي استعرضناها في الجانب النظري.

حيث صنف الباحث 09 أهداف ذات بعد اجتماعي 05 أهداف ذات بعد اقتصادي و3 أهداف ذات بعد بيئي، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد التقني الذي يتصل بجميع الأبعاد الثلاثة، وبما أن التساؤل الرئيسي يتمحور حول دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة خاصة في ظل الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة مع إجراء مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة، وكان اختيار الباحث لهاتين البلديتين واللتان تمثلان عمق الجزائر باعتبارهما من نفس الولاية ومتجاورتان ويتمتعان بخصائص متقاربة.

وقبل التطرق إلى المقارنة وتبيان أوجه التشابه والاختلاف بين البلديين نبرز الإطار العام الطبيعي والهيكلي للبلديتين والمنجزات التنموية التي تضمنتها البرامج والمشاريع المنجزة خلال العهدة الانتخابية 2017 - 2018 والتي تبدأ من تاريخ تنصيب مجلسيهما بصفة رسمية ابتداء من 2017/12/17 بالنسبة لبلدية مشونش **و** 2017/12/18 بالنسبة لبلدية مزيرعة، كما أن هذه العهدة تخللها تغيير كلي للمجالس الشعبية البلدية بسبب حل المجالس الشعبية البلدية على المستوى الوطني وتم إجراء انتخابات جديدة يوم 2021/11/28 والتي أفرزت مجالس جديدة باشرت مهامها فعليا بداية من شهر جانفي 2022.

يتناول الباحث دراسة الفصل الثالث في أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الإطار العام لبلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وعرض وتحليل النتائج.

المبحث الثالث: منجزات التنمية المستدامة ببلديتي مشونش ومزيرعة على ضوء مؤشرات أهداف آفاق 2030.

المبحث الرابع :تحديات التنمية المستدامة ببلديتي مشونش ومزيرعة وآليات تجاوزها.

المبحث الأول

الإطار العام لبلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة

تقع بلدية مشونش في الشمال الشرقي لولاية بسكرة، أما بلدية مزيرعة فهي تقع في الجنوب الشرقي عن مقر ولاية بسكرة وتعد البلديتين تابعتين إقليميا وإداريا لولاية بسكرة وتقع ولاية بسكرة جنوب شرق الجزائر وهي معروفة بالواحات المتنوعة من النخيل وجودة التمور والطابع الفلاحي وتقع جنوب جبال الأوراس التي تمثل الفاصل الطبيعي بينها وبين الشمال، وتقدر مساحة ولاية بسكرة بـ 509.80 21 كلم2 وتظم 33 بلدية و12 دائرة قبل أن يتم ترقية دائرة أولاد جلال إلى ولاية منتدبة ثم ولاية بجميع الصلاحيات، ليصبح حاليا عدد البلديات 27 بلدية و10 دوائر ويحد ولاية بسكرة

- من الشمال ولاية باتنة
- من الشمال الشرقي ولاية خنشلة
- من الجنوب الغربي الجلفة
- من الجنوب والجنوب الشرقي ولايتي ورقلة والوادي

المطلب الأول: مقومات التنمية المستدامة لبلدية مشونش

لتوضيح الصورة عن بلدية مشونش وموقعها ينبغي التطرق في الفرع الأول إلى تبيان موقعها الجغرافي وطبيعة تضاريسها والمناخ السائد في المنطقة والتعداد السكاني للبلدية، ثم نستعرض في الفرع الثاني أهم الإمكانيات المادية والبشرية التي تحوزها البلدية، إضافة إلى الهياكل والمؤسسات الخدماتية في إقليم البلدية والمتعلقة بالتنمية المحلية وتهيئة الإقليم.

الفرع الأول: تقديم بلدية مشونش

تعتبر بلدية مشونش من أقدم البلديات تم إنشائها سنة 1958 وكانت تابعة لدائرة أريس ولاية باتنة، وفي عام 1974 وبعد التقسيمات الإدارية المطبقة أصبحت بلدية مشونش تابعة لولاية بسكرة وترتقي لتصبح دائرة، أما عن التسمية الأصلية لمنطقة مشونش هي همسونين باللغة الأمازيغية[1].

تقع بلدية مشونش على بعد 28 كلم شمال شرق ولاية بسكرة وتتربع على مساحة تقدر بـ: 504.40 كل م2 ويحدها من:

- الشمال : بلديات ولاية باتنة (بلدية غسيرة وبلدية منعة)
- الجنوب: بلديات عين الناقة وشتمة وسيدي عقبة تابعة لولاية بسكرة
- الشرق : بلدية مزيرعة تابعة لولاية بسكرة
- الغرب : بلدية البرانيس تابعة لولاية بسكرة

1- التضاريس والمناخ:

من حيث التضاريس تتواجد منطقة مشونش في جنوبي الأطلس الصحراوي تتميز بتشعب الهضاب والتلال من الناحية الجيومرفولوجية فهي تجمع بين سطحين طبيعيين متجانسين شكلا وتنوعا أغلبها في الشمال نجد تضاريس حديثة وقوية في طريق تكوينها الجيولوجيا اكتسبت مورفولوجيا مميزة نتيجة لتعرية هيدرولوجية حادة، أما في الجنوب نجد التضاريس المنبسطة والقديمة، فالتضاريس المتقطعة بالمنطقة تعطى مظهر سلسلة من الكدية المعزولة ذات ارتفاع بتراوح بين

[1]– **مونوغرافيا** بلدية مشونش.

200م إلى 300م وفي الناحية الشمالية نجد جبال الأوراس في الشمال الشرقي للتجمع الرئيسي لبلدية مشونش، ويقطع منطقة مشونش واد الأبيض النابع من أعالي جبال الأوراس عمل على حفر المضائق بمشونش والذي يصب في سد فم الغرزة.

ويعتبر المناخ عنصر مهم في الدراسات العمرانية لماله من تأثير في اختيار نمط البناء وهندسته والمواد المستعملة في إنجازه، مشونش يميزها مناخ شبه جاف إلى صيف حار وجاف وشتاء بارد وجاف أيضا ويتميز بقلة الأمطار. [1]

الشكل رقم(03)

خريطة الجزائر توضح موقع بلدية مشونش في ولاية بسكرة

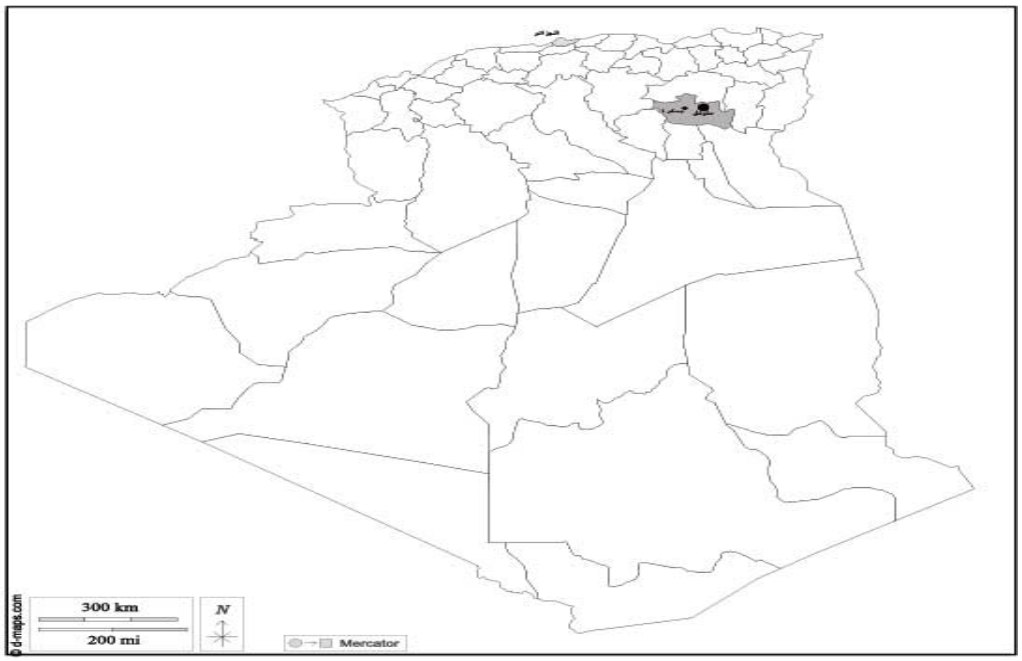

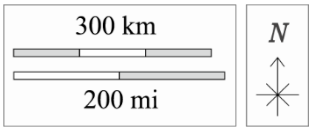

سلم الخريطة

المصدر: الموقع الإليكتروني https://d-maps.com

[1]- مونوغرافيا، **مرجع سابق**.

الشكل رقم(04)

خريطة بلدية مشونش تبين حدودها الإقليمية

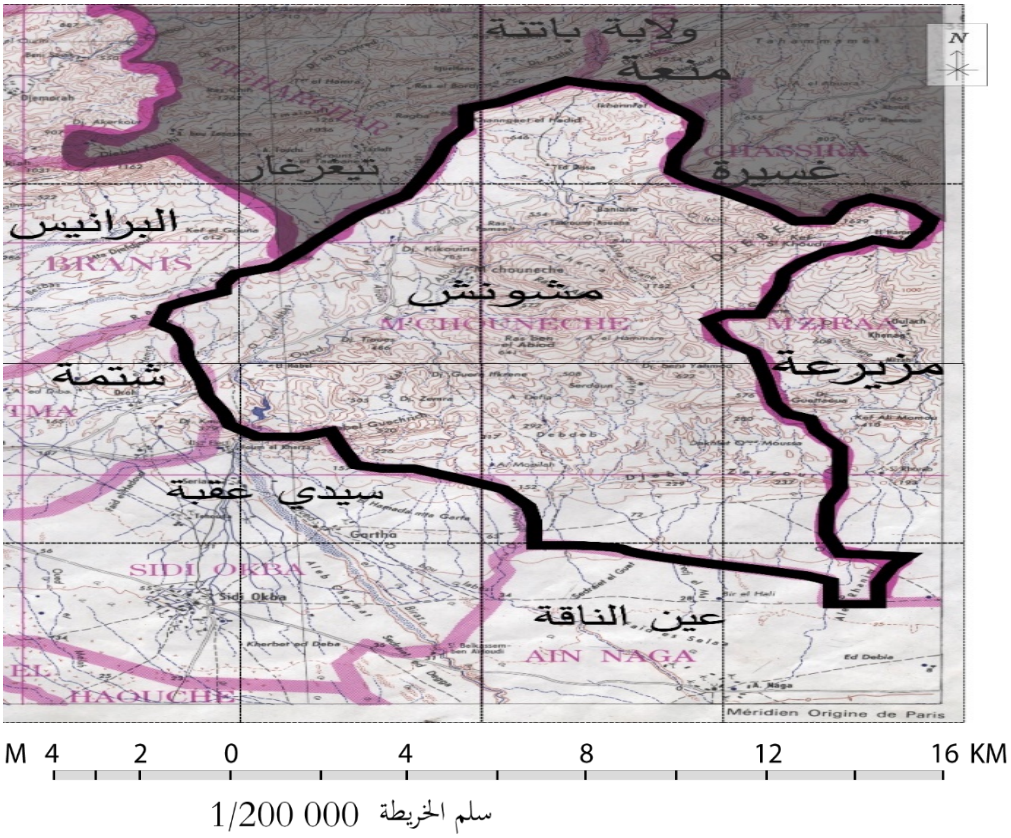

المصدر: الأطلس العام للحدود الإدارية للبلديات تطبيقا لأحكام القانون 09/84 المؤرخ 1984/02/04 المجلد رقم 01

2- الامكانيات الطبيعية لبلدية مشونش

تعد بلدية مشونش بوابة الصحراء من الناحية الشمالية التي يحدها إقليم ولاية باتنة بتضاريسها الجبلية التي امتدت إلى بلدية مشونش، وتقدر المساحة الغابية بـ: 1470هكتار ويتوسط البلدية الوادي الأبيض الذي ينبع من أعلى قمم الأوراس وهي قمة شيليا، وتتميز بلدية مشونش بالطابع الفلاحي والسياحي وسوف نبينها فيما يلي:

- **قطاع الفلاحة:**

تتميز بلدية مشونش في الجانب الفلاحي بواحة النخيل الشاسعة والتي تتوسط مدينة مشونش والواقعة على ضفاف الوادي الأبيض، ترتكز الفلاحة في إقليم بلدية مشونش على أربعة محيطات فلاحية وتبعد عن مقر البلدية بحوالي 40 كلم البلدية الجنوبية الشرقية وهي:

* المحيط الفلاحي النولية مساحته 2508 هكتار.
* المحيط الفلاحي قرارة الرومية مساحته 722 هكتار.
* المحيط الفلاحي علب غنيم مساحته 480 هكتار.
* المحيط الفلاحي مويلحة مساحته 588 هكتار.

بالإضافة إلى المحيط الفلاحي فد عنان مساحته 245 هكتار والكائن بقرية بانيان التي تبعد حولي 12 كلم عن مقر البلدية، ورغم امتلاك البلدية لهذه المساحة الفلاحية إلا أن المستغل من المساحة الصالحة للزراعة لا يتعدى ربع المساحة والجدول الاتي يبين المساحة المزروعة والإنتاج الفلاحي عبر إقليم بلدية مشونش.

جدول رقم (11)

يوضح المساحة الفلاحية المستغلة والإنتاج الفلاحي لبلدية مشونش

المنتوج	الهكتار أو الكمية أو العدد
القمح	20 هكتار
الشعير	15 هكتار
الذرة	2 هكتار
الطماطم	8 هكتار
الفلفل	2 هكتار
البطاطا	0.5 هكتار
البطيخ	0.5 هكتار
عدد النخيل	88840 نخلة
العنب	01 هكتار
التين	02 هكتار
المشمش	07 هكتار
عدد رؤس الأغنام	4000 رأس
عدد رؤس الماعز	2000 رأس
عدد رؤس الابل	22 رأس
مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة	25 %
عدد المستثمارت الفلاحية	50
عدد المناقب الفلاحية	170

من إعداد الباحث بناء على مقابلة مع رئيس القسم الفلاحي لدائرة مشونش

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن بلدية مشونش تتوفر على مساحات فلاحية شاسعة صالحة للزراعة إلا أن المستغل منها قليل جدا، وأن الإنتاج السائد في المنطقة يتمثل في التمور بكل أنواعها وتتميز بجودة عالية، وحسب ممثل القسم الفرعي الفلاحي أن السبب الرئيسي لعدم الاستغلال أن معظم الأراضي الفلاحية بعيدة عن التجمعات السكانية بأكثر من 40 كلم وتنعدم

في هذه المناطق المتطلبات الضرورية لممارسة الفلاحة مثل الكهرباء وارتفاع تكاليف التنقيب عن المياه الجوفية[1].

- **قطاع السياحة:**

يتواجد ببلدية مشونش مواقع ومعالم تاريخية أهمها متحف العقيد سي الحواس ومغارة تاوريريت بالمنطقة الجبلية وآثار قلاع[2]، تعود للفترة البيزنطية بالإضافة للقلاع وبعض المعالم الدينية مثل الجامع أنماس بحي السوق بمشونش، وتتنوع السياحة ببلدية مشونش بين السياحة الجبلية والسياحة الموسمية وخاصة في فصل الشتاء والربيع حيث يتوجه أفواج السواح إلى المناطق والمواقع الأثرية الطبيعية والتاريخية مثل القلاع المتواجدة بمنطقة لحبال والمطلة على سد فم الغرزة وقلعة توخريبت والفجاج التي تتوسط بساتين النخيل والعديد من المواقع والأثار التاريخية مثل متحف العقيد سي الحواس بالإضافة إلى المعالم التاريخية العديدة المتواجدة بالمنطقة[3].

3- الوضعية العامة للسكن والسكان:

قدر عدد السكان بلدية مشونش وفقا للإحصائيات والمعلن عنها سنة 2022 بـ :14136 نسمة وهم موزعين على تجمعين رئيسي مشونش وتجمع ثانوي بقرية بانيان وهناك مناطق متفرقة أو مبعثرة غير آهلة بالسكان، وهذا حسب التصنيف الذي تشير إليه عمليات الإحصاء العام للسكن والسكان[4]

[1]- **مقابلة** مع ممثل القسم الفرعي الفلاحي لدائرة مشونش

[2]- باردو بشير، **أوراس حضارة هقلعين**، ساجد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص 24.

[3]- **تقرير** عن بلدية مشونش

[4]- **الأحصاء العام للسكن والسكان**، 2022.

وعن عملية الاسكان تم توزيع حصص قدرت بـ: 80 سكن اجتماعي، و220 إعانة للسكن الريفي خلال فترة 2017- 2022، أما عدد طلبات السكن الريفي المودعة وغير المستفيدة فتم إحصاء 2715 طلب على مستوى مكتب السكن الريفي، أما عدد طلبات السكن الاجتماعي فيتمثل في 1569 طلب موقوفة إلى غاية 2022./12/31[1]

وبخصوص مجموع التلاميذ المتمدرسين في الأطوار الثلاثة وتعداد المتكونين في التكوين المهني ومحو الأمية الموسم الدراسي لسنة 2022- 2023 نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم (12)

يوضح عدد التلاميذ في الأطوار التعليمية والتكوين ومحو الامية

المتمدرسين وفقا لكل طور	العدد
عدد التلاميذ المتمدرسين الطور الابتدائي	1541
عدد التلاميذ المتمدرسين الطور المتوسط	911
عدد التلاميذ المتمدرسين الطور الثانوي	477
عدد المتربصين في التكوين المهني	80
عدد المتعلمين في إطار محو الأمية	30

من إعداد الباحث بناء معلومات من مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية لبلدية مشونش

يوضح الجدول تعداد التلاميذ المتمدرسين في الأطوار الثلاثة موزعين على 07 مدارس ابتدائية بالنسبة للطور الابتدائي و03 متوسطات بالنسبة للطور المتوسط وثانوية واحدة للطور الثانوي ويقدر معدل التلاميذ في القسم الواحد بـ 30 تلميذ في الطور الابتدائي و25 في الطور المتوسط و35 في الطور الثانوي إلا أن عملية الاكتظاظ متفاوتة من مؤسسة إلى مؤسسة حسب موقع التجمع السكاني فنجد متوسطة التجمع الرئيسي بمشونش يقدر عدد التلاميذ في القسم بـ: 45

1- **مقابلة** مع المكلف بالقسم الفرعي للسكن لدائرة مشونش

تلميذ في حين في التجمع الثانوي مشونش وبانيان فالعدد يقدر بـ: 20 تلميذ ونفس الشيء بخصوص ابتدائيات التجمع الرئيسي والتجمع الثانوي، أما عدد المتربصين في ميادين التكوين المهني قليل جدا مقارنة بالتعداد السكاني وهذا يعود لكون الملحقة غير مؤهلة لتوفير جميع التخصصات المطلوبة، أما تعليم الكبار ومحو الأمية فمازال يشكل هاجزا في المنطقة لعدم الإقبال من طرف المواطنين وخاصة الذكور فالعدد الوارد في الجدول خاص بالإناث فقط رغم توفير جميع الامكانيات المادية والبشرية.

الفرع الثاني: الامكانيات البشرية والهياكل القاعدية لبلدية مشونش

يتولى تسيير إدارة البلدية طاقم إداري يتكون من مستخدمين بجميع الأصناف والرتب الإدارية وهيئة منتخبة تتكون من 15 منتخب لعهدة انتخابية مدتها 05 سنوات بدأت أول دوراتها بتاريخ 2017/12/25، وتظم بلدية مشونش في إقليمها عدة مؤسسات وهياكل ذات العلاقة بتحسين الخدمة العمومية وتوفر المتطلبات الهامة للمواطن، وتتمثل هذه المقومات في:

1- المقومات البشرية لإدارة بلدية مشونش:

تضم بلدية مشونش خلال العهدة الانتخابية (2017-2022) طاقم إداري يتكون من 153 موظف من بينهم 39 موظف تم توظيفهم في إطار الإدماج المهني وتم ترسيمهم سنة 2019 بصفة رسمية، وهيئة منتخبة تتكون من 15 منتخب تنوعت اتجاهاتها السياسية بين 03 أحزاب وهي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الوطنية الجزائرية.

جدول رقم(13)

يبين الإطار البشري لبدية مشونش خلال فترة (2017–2022)

المستخدمين		المنتخبين	
الصفة	التعداد	الصفة	التعداد
أعوان التأطير	**14**	الرئيس	01
أعوان التحكم	**15**	النواب	04
أعوان التنفيذ	**124**	رؤساء اللجان	03
رؤساء المصالح	**3**	المندوبين	02
رؤساء المكاتب	**13**	الأعضاء	05
المكلفين بالفروع الادارية	**2**	/	/

من إعداد الباحث بناء الهيكل التنظيمي ومحضر تنصيب المجلس الشعبي البلدي

يتبين من الجدول أن الإطار البشري المكون للجانب الإداري لبلدية مشونش كافي لتسيير شؤون البلدية فهو متنوع بين 14 إطار مكلف بالتوجيه والتصميم والإشراف و15 عون مكلف بالتحكم والمساعدة في تنفيذ العمليات الإدارية و124 عون مكلف بأداء المهام المتعلقة بالتنفيذ سواء الإدارية

أو الأعمال والوظائف ذات العلاقة بالميدان مثل مهام أعوان النظافة والصيانة ومهام العمال المهنيين، وتم تأطير العمليات الإدارية بإنشاء 03 مصالح للتسيير و13 مكتب وفرعين بلديين لتقريب الإدارة من المواطن

2– الهياكل القاعدية ومنشآت البنية التحتية:

تتمثل الهياكل القاعدية في المؤسسات التربوية والإدارية والرياضية والثقافية والخدماتية والمنشئات المتعلقة بالبنية التحتية على مستوى إقليم بلدية مشونش نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (14)

يوضح المؤسسات ومنشئات البنية التحتية عبر إقليم بلدية مشونش

المؤسسات والمنشآت	العدد أونسبة التغطية
مقر البلدية	01
الفرع البلدي	02
مقر الدائرة	01
المدارس الابتدائية	07
الثانوية	01
المتوسطة	01
المساجد	06
مستشفى الأمراض العقلية	01
مجمع صحي	01
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية	01
قاعة علاج	04
ملعب بلدي	02
ملعب جواري	04
ساحة لعب	02
دار الشباب	01
قاعة متعددة النشاطات	01
بيت الشباب	01
فندق	01
القسم الفرعي للفلاحة	01
القسم الفرعي للموارد المائية	01
القسم الفرعي للسكن	01
القسم الفرعي للتجهيزات العمومية	01
القسم الفرعي للبناء والتعمير	01
القسم الفرعي للأشغال العمومية	01
فرع الصندوق الوطني للتقاعد	01
الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء	01
الخلية الجوارية الاجتماعية	01

مكتب بريد	03
الخدمات الهاتفية والأنترانت	98 %
محطة خدمات الوقود	02
عيادة طبية خاصة	03
صيدلية	05
طريق وطني	01 بطول 35 كلم
طريق بلدي	06 بطول 35 كلم
الإنارة العمومية	98 %
المياه الصالحة للشرب	98 %
الصرف الصحي	98 %
غاز المدينة	98 %
الكهرباء	98 %

من إعداد الباحث بناء سجل جرد الأملاك البلدية والمقابلات التي أجريت مع المسؤولين المحليين

من خلال المعطيات الواردة بالجدول نستنتج أن بلدية مشونش تتوفر على معظم المؤسسات والهياكل التي تؤدي الخدمة العامة ذات العلاقة المباشرة بالمواطن، كما أن نسبة الاستفادة من الخدمات الضرورية تقارب التغطية الكلية للسكان، فالنسب التي أشرنا إليها في الجدول فهي تخص التجمعات السكانية الرئيسية والثانوية، أما السكنات التي تقع بالمناطق الفلاحية فهي لا تتجاوز05 سكنات في المناطق الفلاحية وعن النسبة المتبقية التي لم يتم تغطيتها فهي عبارة عن سكنات جديدةلم يتم ربطها بالشبكات.

تمتلك بلدية مشونش قدرات وإمكانيات طبيعية في المجال الفلاحي والسياحي إلا أن فاعلية الاستغلال والاستثمار في القطاع وفقا لهذه الخصوصية لم تتم من طرف الهيئة المحلية، رغم الإمكانيات البشرية الكفئة المسيرة لإدارة البلدية والتي تتطلع في المستقبل إلى إنشاء مناطق للتوسع السياحي حسب الدراسة المعدة في هذا المجال.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المستدامة لبلدية مزيرعة

تعد بلدية مزيرعة حديثة النشأة وهي تابعة لدائرة زريبة الوادي ولاية بسكرة ولإلقاء نظرة موسعة حول البلدية لابد من التطرق إلى تبيان موقعها الجغرافي وطبيعة تضاريسها والمناخ السائد في المنطقة والتعداد السكاني للبلدية في الفرع الأول، ثم نعدد الإمكانيات المادية والبشرية التي تملكها بلدية مزيرعة، بالإضافة إلى والمرافق العامة والمؤسسات التي تقدم الخدمات والمتطلبات الضرورية للمواطنين.

الفرع الأول: نظرة عامة عن بلدية مزيرعة

يعود تاريخ تأسيس بلدية مزيرعة وترقيتها إلى بلدية سنة 1984 طبقا للقانون 84-09 المؤرخ في 1984/02/04 المتعلق بالتقسيم الاداري للبلاد وكانت تابعة في السابق لبدية مشونش، ويعود تسميتها بهذا الاسم إلى المزارع الصغيرة المتواجدة بالمنطقة، لأن سكانها كانت لديهم مزارع صغيرة، في مناطق فلاحية وسهبيه، وتقع بلدية مزيرعة شرق ولاية بسكرة وتبعد عن مقر الولاية بـ **60** كلم وهي أحد بلديات دائرة زريبة الوادي، تتربع على مساحة 965.47 كلم2 ويحدها: [1]

من الشمال: إقليم ولاية باتنة (تكوت، غسيرة)

من الجنوب الشرقي: بلدية زريبة الوادي تابعة لولاية بسكرة.

من الجنوب: بلدية عين الناقة تابعة لولاية بسكرة.

من الغرب: بلدية مشونش تابعة لولاية بسكرة.

[1]– مونوغرافيا بلدية مزيرعة.

1- التضاريس والمناخ:

بلدية مزيرعة تمتد من سفح جبل يسمى أحمر خدو إلى حدودها مع زريبة الوادي تضاريسها تتنوع ما بين 71% منها جبلية ذات التضاريس الصخرية والغابية تمتد من الجنوب الشرقي إلى ناحية الشمال و29% منها صحراوية صالحة للفلاحة، ومناخها هو مناخ البحر الابيض المتوسط يتميز بقلة الأمطار وهو مناخ شبه جاف شديد الحرارة صيفا وجاف وبارد شتاء، ومن هذه التضاريس نجد التنوع التالي:

- السهول الصحراوية، ومنطقة الزرزور وهي سلسلة جبلية رعوية
- الدخلة وهى منطقة شبه جبلية على علو بين 700/200 متر على سطح البحر
- المنطقة الغابية وتضاريسها تتباين من منطقة لأخرى
- المصيف الجبلى (سامر) على علو 1500 حتى 1943 يطل على جنوب باتنة بلديات غسيرة و تكوت.

المناطق السهبية وهي مصب الوديان وتعرف بخصوبتها وأراضيها المنبسطة استعملت في زراعة الحبوب والرعي وحاليا من أهم المناطق المتخصصة في الزراعات المبكرة والمحمية وتشمل كل من تجمعات مزيرعة، علب غانيم، زمورة، منصف، لقرابية ولبغيلة.

الشكل رقم(05)

خريطة الجزائر توضح موقع بلدية مزيرعة في ولاية بسكرة

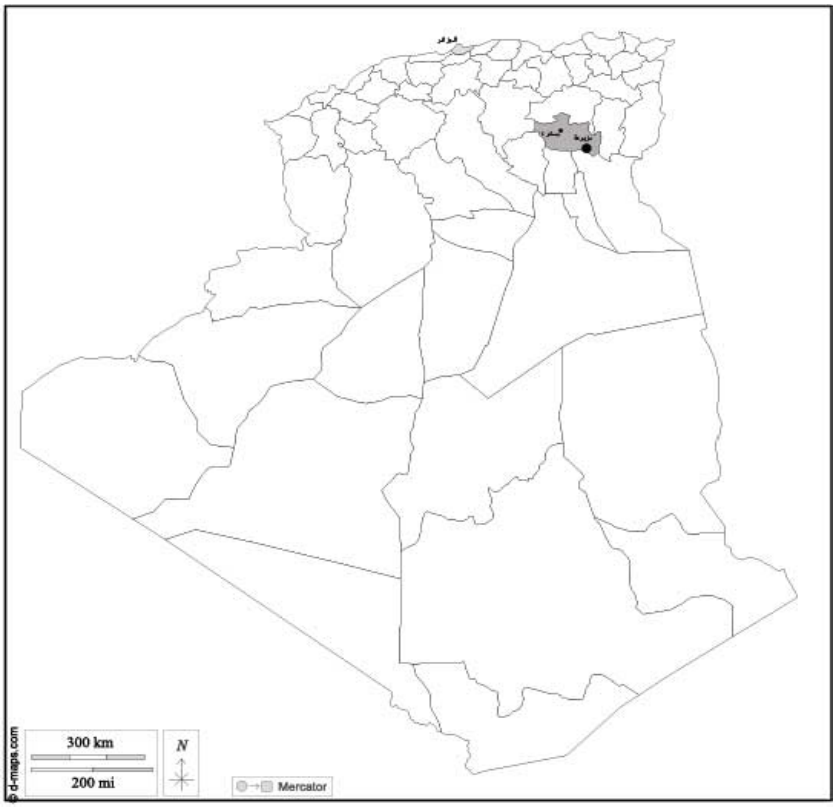

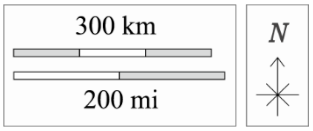

سلم الخريطة

المصدر: الموقع الإليكتروني https://d-maps.com

الشكل رقم(06)

يمثل خريطة بلدية مزيرعة تبين حدودها الإقليمية

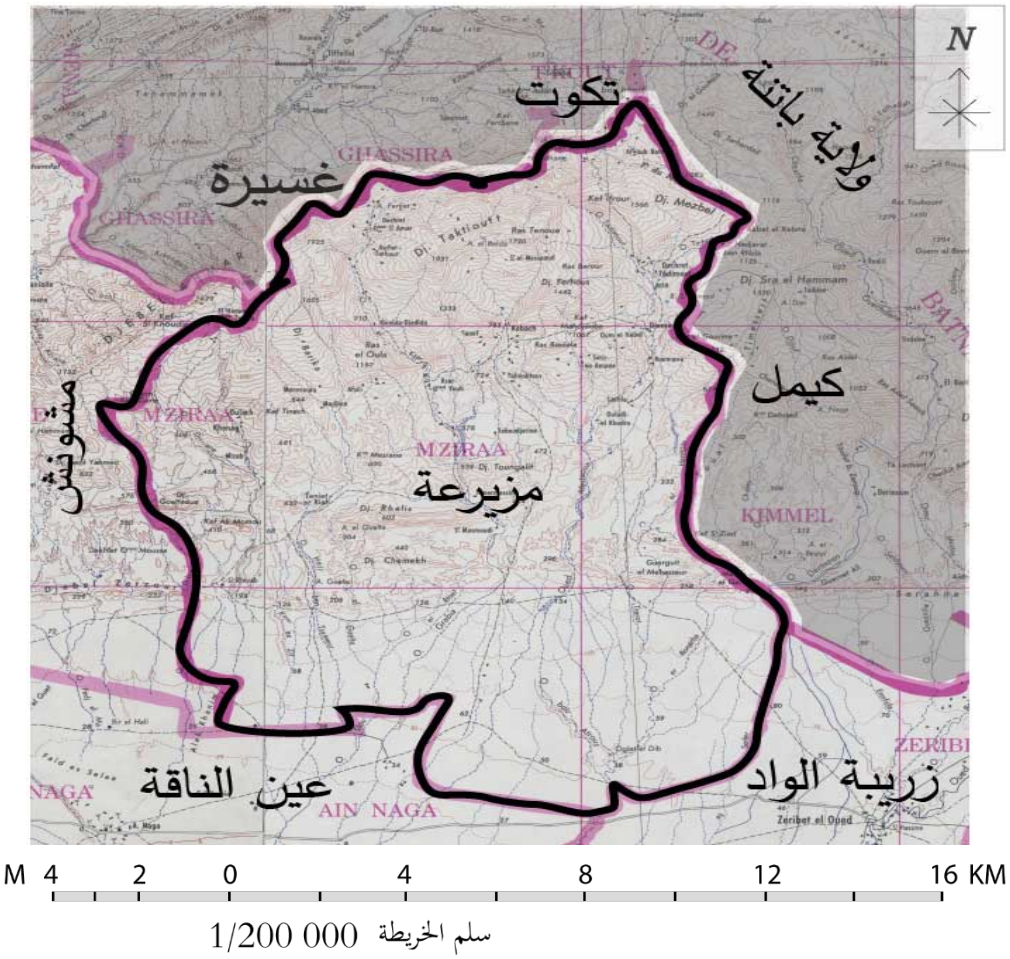

المصدر: الأطلس العام للحدود الإدارية للبلديات تطبيقا لأحكام القانون 09/84 المؤرخ 1984/02/04 المجلد رقم 01

1- الامكانيات الطبيعية لبلدية مزيرعة

تعد الفلاحة أهم الامكانيات الأساسية لبلدية مزيرعة والقطاع الأول الذي يساهم في التنويع الاقتصادي للبلدية وله دور كبير في التقليل وخفض نسبة البطالة في المنطقة وتحسين ظروف معيشة السكان بالإضافة إلى السياحة التي تزخر بها المنطقة والمتنوعة بين السياحة الجبلية والسهبية والصحراوية، وفيما يلي سوف نبين أهم ميزات القطاع الفلاحي والسياحي لبلدية مزيرعة

– قطاع الفلاحة:

تعتبر بلدية مزيرعة منطقة فلاحية بالدرجة الأولى وبامتياز حيث يمارس 90 % من سكان المنطقة النشاط فلاحي المتمثل في الفلاحة السهبية وتربية النحل، حيث تتربع منطقة السهوب على 24 ألف هكتار تمتاز بزراعة الحبوب وكذا زراعة الخضروات و زراعة الأشجار المثمرة، وقد اتجه الفلاحون في السنوات الأخيرة بكثافة إلى فلاحة البيوت البلاستيكية والمقدر عددها بحوالي 50000 بيت بلاستيكي وحوالي 50 بيت بلاستيكي كبير بمساحة هكتار لكل بيت بلاستيكي مما جعلها بلدية فلاحية معروفة على المستوى الوطني في إنتاج الخضر والبقوليات وتتوفر على سوق جملة وطني للخضر والفواكه، وفيما يتعلق بمياه السقي الفلاحي تتوفر البلدية على أكثر من 800 منقب ارتوازي جلها تابع للقطاع الخاص. [1]

[1]– تقرير عن بلدية مشونش، مكتب الأمين العام.

جدول رقم(15)

يوضح الإنتاج الفلاحي لبلدية مزيرعة

المنتوج	الهكتار أو الكمية أو العدد
القمح	4000 هكتار
الشعير	3000 هكتار
الذرة	10 هكتار
الطماطم	4000 هكتار
الفلفل	4000 هكتار
البطاطا	05 هكتار
البطيخ	2000 هكتار
عدد النخيل وكمية الانتاج	5000 نخلة، 50 هكتار
العنب	05 هكتار
التين	02 هكتار
المشمش	01 هكتار
عدد رؤس الأغنام	5000 رأس
عدد رؤس الماعز	2000 رأس
عدد رؤس البقر	10رؤوس
مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة	من الأراضي الصالحة 80 %
عدد المستثمارت الفلاحية	1000 مستثمرة
عدد المناقب الفلاحية	800 منقب
نسبة المشغلين في القطاع الفلاحي	90 %

من إعداد الباحث بناء على مقابلة مع رئيس مكتب الفلاحة ببلدية مزيرعة

من خلال من الجدول والمعطيات التي استقيناها عن طريق المقابلة مع رئيس مكتب الفلاحة لبلدية مزيرعة يتضح أن إقليم البلدية ذو تربة خصبة يمتاز بالطابع الفلاحي، ولهذا فإن نسبة استغلال الأراضي الفلاحية بلغ 80 % وهي النشاط الرئيسي الخاص بسكان المنطقة، حيث ساهمت الفلاحة في تعزيز الموارد المحلية للسكان وتوفير مناصب الشغل وتحقيق الاكتفاء الذاتي وطنيا لبعض البقوليات والمنتوجات المحلية مثل الطماطم والفلفل والتي تم تصديرها إلى بعض الدولة

الأوروبية وهو ما يساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، وما يميز التجمعات السكانية التجمع الرئيسي والتجمعات الثانوية أنها تتموقع وسط الأراضي الفلاحية لبلدية مزيرعة.[1]

– قطاع السياحة:

تزخر منطقة مزيرعة بأثار كثيرة تعود لحقبات تاريخية مختلفة، وركزنا على بعض الشواهد، وأهم هذه المعالم السياحية:[2]

- ✓ القبور الملكية الجثوات الجنائزية أو التومولوسTumulus
- ✓ آثار الحقبة الرومانية:أشارن بغيلة وغانيم
- ✓ الأثار الأمازيغية قلعة أبيداس أو ملجأ الكاهنة بجمينة
- ✓ قلاع قديمة معدة للتخزين والحصون والإسكان وهي قلاع جمينة وقلعة كباش ولجذيذة وأخناق.
- ✓ زاوية تبرماسين مهد ثورة الصادق أو الحاج (1859/1844)
- ✓ أخاديد سيدي مصمودي.

وتحوز البلدية كذلك على مساحة غابية كبيرة وخاصة غابة مزبال والتي تعد مزارا لهواة السياحة الجبلية والغابية وخاصة في فصل الشتاء والربيع.

– الوضعية العامة للسكن والسكان:

قدر عدد سكان بلدية مزيرعة وفقا لإحصاء سنة 2022 بـ :11145 نسمة وهم موزعين على أربعة تجمعات سكانية مأهولة هى: التجمع الرئيسي مزيرعة مقر البلدية وتجمعات ثانوية وهي قرية بغيلة وسيدى مصمودي والمنصف وهناك مداشر مهجورة بالمنطقة الجبلية [3]

[1]– مقابلة مع رئيس مكتب الفلاحة ببلدية مزيرعة.

[2]– تقرير عن بلدية مزيرعة

[3]– منوغرافيا بلدية مزيرعة.

أما عن عدد التلاميذ المتمدرسين في الأطوار الثلاثة والمتربصين في التكوين المهني ومحو الأمية حدد في الموسم الدراسي 2022- 2023 نبينه في الجدول التالي:

جدول يوضح (16)

عدد التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية والتكوين ومحو الامية

المتمدرسن وفقا لكل طور	العدد
عدد التلاميذ المتمدرسين الطور الابتدائي	2300
عدد التلاميذ المتمدرسين الطور المتوسط	1078
عدد التلاميذ المتمدرسين الطور الثانوي	297
عدد المتربصين في التكوين المهني	17
عدد المتعلمين في إطار محو الأمية	00

من إعداد الباحث بناء معلومات من مكتب الشؤون الاجتماعية والثقافية لبلدية مزيرعة

يوضح الجدول تعداد التلاميذ المتمدرسين في الأطوار الثلاثة والذي يبدو أن العدد كبير مقارنة بعدد السكان ويعود السبب في ذلك حسب تصريح رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مزيرعة على تواجد متمدرسين من البلديات المجاورة يزاولون دراستهم في المدارس التابعة لبلدية مزيرعة بسب بعد مدارس بلديتهم عن مقر سكناهم باعتبار أن بلدية مزيرعة غطت جميع مناطقها الفلاحية بالمؤسسات التعليمية [1]، كما يتضح أن عدد المتربصين في مجال التكوين المهني قليل جدا والسبب في ذلك عدم توفر الملحقة على التخصصات المطلوبة من طرف الشباب في المنطقة.

وبخصوص السكن تم توزيع 200 إعانة للسكن الريفي خلال فترة 2017- 2022 ببلدية مزيرعة و30 وحدة سكنية من السكن الاجتماعي[2]، ويقدر عدد طلبات السكن الريفي ببلدية

[1]- **مقابلة** مع رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مزيرعة

[2]- **مقابلة** مع المكلف بمكتب السكن ببلدية مزيرعة

مزيرعة إلى غاية 31-12-2022 بـ: 800 طلب أما طلبات السكن الاجتماعي فالعدد تجاوز 1200 طلب.

الفرع الثاني: المقومات البشرية والهياكل القاعدية لبلدية مزيرعة

تتكون بلدية مزيرعة من هيئة منتخبة تتكون من 13 منتخب وطاقم إداري يتكون من موظفين مؤهلين وفي جميع التخصصات والأعمال الإدارية، وتم إفتتاح أول دورة للعهدة الانتخابية (2017-2022) بتاريخ 2017/12/24، وتتوافر بلدية مزيرعة على بعض الهياكل والمؤسسات الخدماتية التي تساهم في تلبية المطالب والحاجات المحلية للمواطنين وتتمثل هذه المقومات في:

1- المقومات البشرية لإدارة بلدية مزيرعة:

تظم بلدية مزيرعة خلال العهدة الانتخابية (2017-2022) طاقم إداري يتكون من 151 موظف من بينهم 33 موظف في إطار الإدماج المهني والذي تم توظيفهم سنة 2019 بصفة رسمية وهيئة منتخبة تتكون من 13 منتخب تنوعت اتجاهاتها السياسية بين 03 أحزاب وهي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وجبهة المستقبل والقائمة الحرة والجدول التالي يوضح المورد البشري لبلدية مزيرعة.

جدول رقم(17)

يبين الإطار البشري لبلدية مزيرعة خلال فترة (2017-2022)

المستخدمين		المنتخبين	
الصفة	التعداد	الصفة	التعداد
أعوان التأطير	19	الرئيس	01
أعوان التحكم	19	النواب	03
أعوان التنفيذ	113	رؤساء اللجان	03

رؤساء المصالح	07	المندوبين	02
رؤساء المكاتب	22	الأعضاء	04
المكلفين بالفروع الادارية	02	/	/

من إعداد الباحث بناء الهيكل التنظيمي ومحضر تنصيب المجلس الشعبي لبلدية مزيرعة.

يتبين من الجدول أن البلدية أعدت هيكلا تنظيما محددا بدقة المهام والخدمات مبني على معيار التخصص، وهذا يتضح من خلال التعداد الكبير للمصالح والمكاتب المؤطرة للأعمال الإدارية الذي غطى جميع المهام الإدارية التي تؤديها إدارة البلدية رغم أن تعداد سكان البلدية لا يتجاوز11145 نسمة .

2- الهياكل القاعدية ومنشآت البنية التحتية:

لكون بلدية مزيرعة حديثة النشأة مقارنة ببلدية مشونش بالإضافة أنها بلدية ليست بمقر الدائرة فإنها تفتقد لعدة هياكل قاعدية حيث ترتبط في تعاملاتها الإدارية بعدة أقسام ومؤسسات ذات الطابع الإداري والاجتماعي بالدائرة التابعة لها، ومن أهم المؤسسات والمنشآت المتواجدة في إقليم بلدية مزيرعة نذكرها في الجدول الاتي:

جدول رقم(18)

يوضح المؤسسات ومنشآت البنية التحتية عبر إقليم بلدية مزيرعة

المؤسسات والمنشآت	العدد أونسبة التغطية
مقر البلدية	01
الفرع البلدي	02
المدارس الابتدائية	08
الثانوية	01
المتوسطة	01
المساجد	03
مجمع صحي	00
المؤسسة العمومية للصحة الجوارية	01

قاعة علاج	03
ملعب بلدي	01
ملعب جواري	02
قاعة متعددة النشاطات	03
مكتب بريد	03
الخدمات الهاتفية والأنترنيت	%60
محطة خدمات الوقود	01
عيادة طبية خاصة	03
صيدلية	02
سوق بالجملة للخضر والفواكه يومي ذو طابع وطني	01
طريق ولائي	01 بطول 56 كلم
طريق بلدي	03 بطول 46 كلم
الإنارة العمومية	%60
المياه الصالحة للشرب	%60
الصرف الصحي	%60
غاز المدينة	%50
الكهرباء	%80

من إعداد الباحث بناء سجل الجرد الأملاك البلدية ومن المقابلات التي أجريت مع المسؤولين المحليين حسب الاختصاص

يتضح من المعلومات الواردة بالجدول أن بلدية مزيرعة ينقصها العديد من الهياكل الضرورية مثل المؤسسات الصحية باعتبار أن البلدية بعيدة بحوالي 60 كلم عن مقر الولاية، بالإضافة إلى عدم وجود التغطية الكلية من خدمات الإنارة العمومية وخدمات والأنترنيت، رغم أن البلدية تملك إمكانيات مادية لتوفير هذه الخدمة والتي لا تتطلب تكاليف كبيرة، أما خدمات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وغاز المدينة فإن نسبة التغطية لاتتجاوز60 % وهذا يعود لطبيعة المنطقة الفلاحي المتميز بتباعد السكنات الفلاحية واعتماد السكان على الآبار الفلاحية، إلا أن توفير هذه الحاجات الضرورية يبقى أمر مهم لتحفيز ودعم للفلاحين.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة وعرض وتحليل النتائج

بعد استعراض أهم المفاهيم النظرية الخاصة بمتغيري البحث حول البلدية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر، سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة حالة دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر دراسة مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة (2017 – 2022) على أرض الواقع، حيث تمت هذه الدراسة من خلال أدوات البحث العلمي المعتمدة المتعارف عليها في مجال البحوث العلمية والبحوث الأكاديمية.

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

من أجل تحقيق الهدف من الدراسة وهو للوصول إلى أكبر قدر من الحقائق والنتائج حول دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة والكشف عن العوامل المساعدة والمؤدية إلى هذا الهدف، ماعلينا إلا استعمال أهم المصادر والوسائل لبلوغ هذه الاهداف المسطرة والمتمثلة في الاستبيان المدرج في الاستمارة والموزع على العينة، وإجراء المقابلة مع أهم الفاعلين والمتدخلين في مجال التنمية المحلية الممثلين للهيئات الرسمية على المستوى المحلي بالإضافة إلى الملاحظة الميدانية للواقع الفعلي للبلديتين ثم الاطلاع على الوثائق الرسمية وتحليل مضمونها.

الفرع الأول: الاستبيان

عرف الاستبيان بأنه "أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية، التي تطلب من المفحوص الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث، حسب أغراض البحث. "[1]

وعرف كذلك بأنه "مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو بجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة الأسئلة الواردة فيها."[2]

وتعتبر طريقة الاستبيان بواسطة الاستمارة من أبرز الأدوات التي يتم استخدامها في جمع البيانات والحصول على المعلومات وخاصة في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية، وقد تطورت وسيلة الحصول على المعلومات عن طريق الاستبيان بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة، حيث أصبح حاليا العملية تتم إلكترونيا بوسطة شبكة الانترنيت مما يوفر الجهد والوقت.

وقد استخدم الباحث الاستبيان من خلال طرح 27 سؤال في استمارة تم توزيعها على عينة من مجتمع الدراسة في بلدية مشونش وبلدية مزيرعة تم استجوابها حول المحاور التالية:

- **المحور الأول** يتعلق بـ: البيانات الخاصة بعينة الدراسة.
- **المحور الثاني** يتمثل في: مساهمة بلديتي مشونش ومزيرعة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

---

1. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيقية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 82.

2. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، د م ن، الجزائر، 1997، ص11.

- **المحور الثالث** ويتمثل في: مشاركة البلدية للفواعل غير الرسمية لتعزيز التنمية المحلية المستدامة، وحدد مجال الدراسة الزمني في موضوع الدراسة في فترة (2017- 2022) للحصول على البيانات والإجابات حول الدراسة، وهذه العينة تتمثل في الجمعيات المحلية النشطة والمعتمدة على مستوى البلديتين والتي تم اختيارها بطريقة قصدية كون أن الجمعيات أكثر الفواعل غير الرسمية المحلية متابعة وتواصل مع الجماعات المحلية، إضافة إلى أنها حريصة على تلبية مطالبها والإجابة على انشغالاتها، وقد تم الاعتماد على 13 جمعية متنوعة النشاط في كل بلدية مشونش وبلدية مزيرعة، وذلك نتيجة إحصاء 13 جمعية معتمدة ونشطة ببلدية مزيرعة خلال فترة (2017 – 2022)، في حين أن عدد الجمعيات المعتمدة والنشطة في نفس الفترة ببلدية مشونش كان العدد 17 جمعية، ومن أجل التوازن بين الجمعيات في البلديتين في طرح الاستبيان تم الاقتصار على 13 جمعية، ولغرض الاطلاع أكثر على أراء وتوجهات المبحوثين تم توزيع استمارتين لكل جمعية يجيب عنها رئيس الجمعية ونائب الرئيس أو الأمين العام للجمعية أو أحد الأعضاء المهتمين بالشأن التنموي بالبلدية، ليصبح عدد الاستمارات الموزعة 52 استمارة أي 26 استمارة في كل بلدية، وعن سبب الاكتفاء باستمارتين فقط لكل جمعية رغم أن عدد مكتب الجمعية يتكون من 07 أعضاء بما فيهم الرئيس، فإن ذلك يعود إلى كون معظم الأعضاء في الجمعيات غير مهتم بالشكل المطلوب بالعمل الجمعوي وأن أغلبهم منشغل بنشاط غير النشاط الجمعوي، وهذا ما تلقيناه من رد من طرف المكلفين بمكتب الجمعيات على

مستوى البلدتين وهو ما لمسناه أثناء توزيعنا للاستبيان على المبحوثين، حيث واجهنا عدة صعوبات مع بعض المبحوثين برفضهم الاجابة على الاستبيان بحجج وأعذار لا علاقة لها بالعمل الجمعوي والمسار التنموي بالبلديتين، ورغم ذلك فقد اجتهد الباحث للوصول إلى الاجابة على جميع الأسئلة من طرف المبحوثين حيث لم يتخلف أي مبحوث عن الإجابة. ولقد تم استرجاع جميع الاستمارات، وبعد فحصها لم يستبعد أي منها لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستمارة.

الفرع الثاني: المقابلة

عرفت المقابلة بأنها "إلتقاء مباشر بين شخصين وجها لوجه وتتحقق المقابلة في الدراسة الميدانية عن طريق أسئلة يلقيها السائل لمعرفة رأي المجيب، في موضوع محدد بالذات أو الكشف عن الاتجاهات الفكرية والمعتقدات الدينية ومن ثم تكون المقابلة في ذاتها تبادل لفظي بين سائل ومجيب ".[1]

تعرف كذلك المقابلة بأنها "لقاء يتم بين الشخص المقابل الباحث أو من ينوب عنه الذي يقوم بطرح مجموعة من الأسئلة على الأشخاص المستجوبين وجهاً لوجه، ويقوم الباحث أو المقابل بتسجيل الإجابات على الاستمارات". [2]

1– **محمد إسماعيل قابري، مناهج البحث في علم الاجتماع: مواقف واتجاهات معاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية،** 1981، **ص 156.**

2– **مريم شيبة، مرجع سابق، ص 352.**

إذن المقابلة هي تفاعل اجتماعي عن طريق التواصل اللفظي بين طرفين أو أكثر للحصول على معلومات ومعطيات عن موضوع ما وتتم بطرح الأسئلة من طرف الباحث ليجيب عنها الشخص الذي تمت مقابلته.

وقد قام الباحث بإجراء مقابلة مع أهم الفاعلين والمتدخلين في التنمية المحلية المستدامة في كلا البلديتين وكانت الأسئلة أغلبها حول المنجزات والتحديات التنموية في البلديتين خلال فترة (2017 – 2022) وعلاقة كل ذلك بالتنمية المستدامة.

حيث تم مقابلة رؤساء الأقسام الفرعية التالية:

1-مقابلة مع رئيس المجلس الشعبي لبلدية مشونش.
2-مقابلة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مزيرعة.
3-مقابلة مع ممثل القسم الفرعي الفلاحي لدائرة مشونش
4-مقابلة مع رئيس مكتب الفلاحة ببلدية مزيرعة.
5-مقابلة مع رئيس القسم الفرعي للسكن لدائرة مشونش.
6-مقابلة مع المكلف بمكتب للسكن لدى بلدية مزيرعة.
7-مقابلة مع رئيس القسم الفرعي للموارد المائية لدائرة مشونش.
8-مقابلة مع المكلف بالموارد المائية لدى بلدية مزيرعة.
9-مقابلة مع رئيس القسم الفرعي للبناء والتعمير لدائرة مشونش.
10-مقابلة مع المكلف بمكتب البناء والتعمير ببلدية مزيرعة.

وقد تمت هذه المقابلات بعد عدة مواعيد وجلسات رسمية متعددة، والتي وجدنا فيها الاجابات عن جميع الأسئلة التي كانت تتبادر في أذهاننا، وسمحت لنا هذه المقابلات بتصور نتائج البحث، وتميزت اللقاءات والحوار بين الباحث والمبحوث بأريحية تامة وسعة صدر المبحوثين.

الفرع الثالث: الملاحظة

عرفت الملاحظة بأنها "عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته".[1]

الملاحظة من الوسائل والأدوات الهامة في جمع المعلومات والحقائق والبيانات من موقع إجراء البحث أو الدراسة، وهذا لما توفره من معلومات حول الظاهرة المدروسة والتي لا يمكن الحصول عليها من أدوات أخرى، ورغم أن الملاحظة مرتبطة بالتجربة في العلوم التطبيقية فإن الملاحظة في هذا البحث جرى من خلال التركيز على الملاحظة بجميع أنواعها البسيطة والمعمقة من خلال الوقوف ميدانيا على أوضاع البلديتين من حيث مظاهر التطور والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمحيط العمراني والبيئي ومدى اهتمام الجماعات المحلية بهذه الجوانب، وفي مجال التفاعل بين الجماعة المحلية والمجتمع المدني والمواطن فقد سجلنا حضورنا في بعض جلسات المجلس الشعبي البلدي لملاحظة طريقة التفاعل والنقاش والمبادرات المطروحة حول المشاريع التنموية.

وقد تم الاعتماد كذلك على الملاحظة باعتبار أن عوامل ومظاهر التنمية تتمثل في هياكل ومؤسسات ومشاريع مجسدة في أرض الواقع، بحيث يمكن إجراء أي ملاحظة بسيطة للكشف عن مدى سوء أو حسن الأوضاع في أي منطقة.

الفرع الرابع: تحليل مضمون الوثائق الإدارية للبلديتين

1- مريم شيبة، مرجع سابق، ص 352.

تحليل المضمون هو أسلوب بحثي وصفي لمحتوى ظاهر الوثائق بشكل موضوعي كمي أو نوعي، الغرض منه جمع المعلومات عن موضوع ما أو واقعة بالعودة إلى الوثائق الأساسية والرسمية المتعلقة بهذا الموضوع.

ويعرف تحليل المضمون بأنه "أداة لجمع البيانات هدفها وصف محتوى مادة من المواد، وتحليل مضمونها، للتعرف على الاتجاهات البارزة في محتواها".[1]

وتستخدم أداة تحليل المضمون في وصف محتوى الوثائق الرسمية المكتوبة والمقارنة بينها لإبراز أوجه الاختلاف والتشابه في إقرار سياسات التنمية والمشاريع الموجهة لتنمية الجماعات المحلية.

وقد تم الاطلاع على مجموعة هامة من الوثائق الرسمية والسجلات ذات العلاقة بالتنمية المحلية المستدامة ببلدية مشونش وبلدية مزيرعة منها جداول وضعية المشاريع والحساب الإداري وميزانية البلدية وسجل أملاك البلدية والمداولات والقرارات ومدونات المشاريع الصادرة عن هيئة البلدية والهيئات المركزية، فهذه الوثائق تتضمن التوجه الذي اتخذه المجلس الشعبي البلدي في إطار التنمية، بالإضافة إلى النتائج التي خلفتها وحققتها هذه الإجراءات، وبما أن دراستنا مقترنة بإجراء مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة فإن هذا النوع من الأدوات يعتبر من أفضل الوسائل للحصول على المعلومات والبيانات الرسمية من مصادرها الأصلية وتساعد في الوصول إلى نتائج ذات مصداقية وقريبة من الواقع.

1- مدحت أبو النصر، **مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص191.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

من خلال الاستبيان يتضح وأن للجمعيات المحلية في بلدية مشونش وبلدية مزيرعة، دور في التنمية المحلية –وفقا لـ:(الديموقراطية التشاركية)– إلى جوار الجماعات المحلية في مجال التنمية المستدامة، وقصد فهم العلاقة التشاركية بين البلدية ومنظمات المجتمع المدني جاء مضمون الاستبانة مركزا في المحور الثاني على مدى مساهمة بلدية مشونش في تحقيق التنمية المحلية المستدامة كجهة رسمية في الدولة وفي المحور الثالث مدى مشاركة البلدية للفواعل غير الرسمية لتعزيز التنمية المحلية المستدامة.

بخصوص المحور الأول تطرق الباحث إلى عرض بيانات عامة حول المبحوثين وهي موضحة في الجداول التالية :

جدول رقم (19)

يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس

البلدية / الجنس	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
ذكر	22	% 84,62	23	%88,46
أنثى	4	% 15,38	3	%11,54
المجموع	26	% 100	26	% 100

تظهر بيانات الجدول أعلاه نسبة المبحوثين أغلبها ذكور في كلا البلديتين، بالنسبة لبلدية مشونش قدرت بـ: 84,62 % في حين قدرت نسبة الإناث 15,38 %، أما في بلدية مزيرعة فتمثل نسبة الذكور 88,46 % بينما نسبة الإناث 11,54 % وهذا راجع أساسا لطبيعة المجتمع المحافظ وهنا تتضح صورة ووضعية المرأة في مجتمع الدراسة مقارنة بالرجل.

جدول رقم (20)

يبين توزيع المبحوثين حسب السن

البلدية / الفئة العمرية	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
من 19 سنة إلى 30 سنة	0	% 0	3	% 11,54
من 31 سنة إلى 40 سنة	9	%34,62	10	% 38,46
من 41 سنة إلى 50 سنة	13	% 50	09	%34,62
من 51 سنة فمافوق	4	%15,38	4	%15,38
المجموع	26	% 100	26	% 100

يتبين من الجدول أعلاه أن نسبة المبحوثين لبلدية مشونش ممن تتراوح أعمارهم بين 41 سنه إلى 50 سنة تقدر بـ: 50% وهي أكبر نسبة، يضاف إليها نسبة 34,62 % ممن تتراوح أعمارهم بين 31 سنة إلى 40 سنة وهي فئة الشباب، تليها فئة كبار السن بنسبة 15,38 % تمثل الفئة العمرية من 51 سنة فما فوق، أما فئة الشباب الفعلية فنسبتهم منعدمة.

ومنه فإن أغلب المبحوثين كهول لميل هذه الفئة لتحمل المسؤولية لتحسين الإطار المعيشي لمجتمعها المحلي، بينما فئة الشباب لديها ميل أقل لذلك مقارنة بغيرها، أما فئة كبار السن فمشاركتهم ضئيلة لأنها فئة ليس لديها الجهد الكافي للقيام بمبادرات من هذا النوع.

أما بخصوص بلدية مزيرعة فإن أغلبية المبحوثين من فئة الشباب أعمارهم من 31 سنة الى 40 سنة وتقدر بـ: 46,38 % تليها الفئة ممن تتراوح أعمارهم من 41 سنة الى 50 سنة بنسبة 62,34 % ثم فئة كبار السن الذين تتراوح أعمارهم من 51 سنة فما فوق بنسبة 38,15 %، وأخيرا فئة الشباب الفعلية من 19 سنة الى 30 سنة بنسبة 54,11 %.

ومنه فإن أغلب المبحوثين شباب وهي الفئة الفعالة في المجتمع باعتبارها نشطة ولديها حس بالمسؤولية لتحمل أعباء مجتمعها المحلي والقيام بأي مبادرة لتحسين ظروفه المعيشية، بينما الفئات

الأخرى لديها حس أقل لتحمل المسؤولية مقارنة بفئة الشباب، وهذا ما نلاحظه في نسبة كبار السن الضئيلة، أما نسبة الشباب الفعلية فهي ضئيلة جدا لقلة الاحساس بالمسؤولية.

والملاحظ أنه بالمقارنة بين البلديتين فإن فئة مابين 41 سنة إلى 50 سنة هي الفئة الفعالة والمبادرة لتحمل المسؤولية في بلدية مشونش عكس بلدية مزيرعة التي لديها فئة شابة نشطة وفعالة قادرة على تحمل مسؤولية أعباء مجتمعها، فهناك نشاط جمعوي فعال لهذه البلدية مقارنة ببلدية مشونش.

جدول رقم (21)

يوضح المستوى التعليمي لأفراد الفئة

البلدية / المستوى التعليمي	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
مستوى ابتدائي	1	% 3,85	1	% 3,85
مستوى متوسط	1	% 3,85	6	%23,08
مستوى ثانوي	9	%34,62	9	%34,62
مستوى جامعي	15	%57,69	10	% 38,46
المجموع	26	% 100	26	% 100

نلاحظ من الجدول رقم (21) والمتعلق بالمستوى التعليمي للمبحوثين أن أكبر نسبة فئة المبحوثين ببلدية مشونش هي فئة ذوي المستوى الجامعي إذ تمثل 57,69 % تليها فئة ذوي المستوى الثانوي تليها فئة المستوى المتوسط والابتدائي بنسبة 3,85%، أما بالنسبة لبلدية مزيرعة فالنسبة المسيطرة هي ذوي المستوى الجامعي كذلك ولكن بنسبة أقل وتقدر بـ: 38,46 %، ثم فئة المستوى الثانوي بنسبة 34,62 **%**، في حين تمثل نسبة ذوي المستوى المتوسط 23,08 **%**، أما فئة ذوي المستوى الابتدائي فتقدر بـ: 3,85**%**.

يمكن تفسير إرتفاع نسبة ذوي المستوى الجامعي والثانوي إلى تحسن الأحوال الاجتماعية لدى المجتمع الجزائري ومجانية التعليم الذي أتاح الفرصة للالتحاق بالتعليم لكل شرائح المجتمع.

جدول رقم (22)

يوضح طبيعة نشاط الجمعية

البلدية / طبيعة نشاط الجمعية	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
اجتماعي	10	% 38,46	6	% 23,08
فلاحي	8	%30,77	6	% 23,08
سياحي	2	%7,69	4	% 15,38
بيئي	0	%0	2	%7,69
ثقافي	4	% 15,38	4	% 15,38
رياضي	2	%7,69	4	% 15,38
المجموع	26	%100	26	%100

يتبين من الجدول أعلاه أن النشاط الجمعوي ذي الطابع الاجتماعي يحتل أكبر نسبة ببلدية مشونش وتقدر بـ: 38,46 **%** يليها النشاط الجمعوي ذي الطابع الفلاحي بنسبة 30,77 **%** في حين تقدر نسبة النشاط الجمعوي الثقافي 15,38 **%**، أما الجمعيات السياحية والفلاحية فقدرت نستها بـ: 7,69% لكل على حدا، في المقابل بلدية مزيرعة التي تتساوى فيها نسبة الجمعيات الاجتماعية والفلاحية والمقدرة بـ: 23,08 % وهي أكبر نسبة تليها الجمعيات السياحية والثقافية التي تقدر نسبة كل منهما 15,38% في حين تتضاءل نسبة الجمعيات البيئية لتصل 7,69**%**.

أما إجابات المبحوثين عن أسئلة الإستيان المتعلقة بالمحور الثاني الخاص بـ: مساهمة بلدية مشونش في تحقيق التنمية المحلية المستدامة فقد كانت المعطيات والنتائج كمايلي:

جدول رقم (23)

يوضح مدى تلبية المشاريع التنموية للبلدية لتطلعات المواطن

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	11	%42,31	12	%46,15
لا	15	% 57,69	14	%53,85
المجموع	26	% 100	26	% 100

من خلال الجدول المبين أعلاه يتبين أن المشاريع التنموية لا ترقى لتطلعات المواطن في كلا البلديتين حيث نسبة 57,69 % من المبحوثين ببلدية مشونش أكدوا أن المشاريع التنموية للبلدية لا ترقى لتطلعاتهم،

فيما أكد نسبة 42,31 % أنها ترقى لذلك، بينما نسبة 53,85 % من المبحوثين ببلدية مزيرعة أكدوا أن المشاريع لا ترقى لتطلعاتهم فيما أكد نسبة 46,15 % أنها تحقق تطلعاتهم، يمكن تفسير ذلك بعدم الفعالية في عملية إشراك المواطن وعدم القدرة على انتقاء المواطنين والمجتمع المدني المؤهل لاختيار مقترحات مفيدة، إضافة لنقص المتابعة المسبقة للنقائص المطلوبة واستدراكها بالاعتماد على تعيين مؤهلين ومكاتب دراسات لإثراء نجاعة الاقتراحات للمشروعات التنموية.

جدول رقم (24)

يوضح أولوية المشاريع المنجزة من البلدية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
الفلاحية	5	%19,23	**15**	%57,69
السياحية	5	% 19,23	**4**	% 15,38
الصناعية	2	%7,69	**0**	% 0
الخدمات	14	% 53,85	**7**	% 26,92
المجموع	26	% 100	**26**	% 100

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 35,85% من المبحوثين ببلدية مشونش أكدوا أن الأولوية في إقتراح المشاريع كانت في قطاع الخدمات في حين أن قطاعي الفلاحة والسياحة سجل نسبه 19,23 **%** لكل منهما، بينما تتضاءل نسبة المشاريع المقترحة بقطاع الصناعة لتمثل نسبة 7,69%، في المقابل بلدية مزيرعة التي يحتل فيها قطاع الفلاحة الأولوية في اقتراح المشاريع بنسبة 69,57% يليها قطاع الخدمات بنسبة 26,92%، بينما قطاع السياحة يحتل نسبة 15,38% من المشاريع المقترحة في حين تنعدم المشاريع الصناعية بالبلدية.

ويفسير ذلك لقلة أهمية هذا القطاع في المنطقة لعدم ارتباطه بالانشغالات الأساسية للمواطن.

جدول رقم (25)

يوضح مدى توفر البلدية على الإمكانات المادية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
إمكانات مادية جيدة	0	% 0	4	% 15,38
متوسطة	12	%46,15	10	% 38,46
ضعيفة	14	%53,85	12	%46,15
المجموع	26	% 100	26	% 100

يتضح من الجدول أعلاه أن بلدية مشونش وبلدية مزيرعة إمكانياتهما المادية ضعيفة، حيث أكد نسبة 53,85% من المبحوثين ببلدية مشونش ونسبة 46,15 **%** ببلدية مزيرعة على ذلك، بينما صرح 46,15 **%** ببلديه مشونش أن الإمكانيات المادية للبلدية متوسطة، في مقابل نسبه 38,46% ببلديه مزيرعة، إلا أن نسبة 15,38% صرحت أن الإمكانيات المادية لبلدية مزيرعة جيدة.

وتعكس هذه النسب نقص في استغلال الأملاك البلدية والمؤسسات الاقتصادية التي تساهم في رفع مستوى المالية المحلية، لذلك وجب إيجاد موارد جديدة لتطوير إيراداتها ومن شأن ذلك الرفع من فعالية عملها وأدائها ولتغطية الوظائف المتعددة التي تقوم بها في مختلف الميادين لاتساع مجال تدخلاتها وأن نقص مصادر التمويل يجعل دورها ضعيف في مجال التنمية، وبالتالي فالإمكانيات المحدودة غير كافية لتلبية حاجات المواطنين المتزايدة ونجاح المهام المسندة لها باعتبارها النواة الرئيسية للتنمية المحلية بحكم أنها الأقرب للمواطن.

جدول رقم (26)

يوضح الامكانيات البشرية للبلدية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
أكفاء جدا	2	%7,69	0	% 0
أكفاء	8	%30,77	4	% 15,38
متوسطي الكفاءة	14	%53,85	15	% 57,69
ضعفاء	1	% 3,85	6	% 23,08
ضعفاء جدا	1	% 3,85	1	% 3,85
المجموع	26	%100	26	%100

يتضح من الجدول رقم (26) أن كلا البلديتين لديهما موظفين متوسطي الكفاءة، حيث أن بلديه مشونش قدرت النسبة بـ: 53,85% فيما قدرت بلدية مزيرعة بـ: **57,69%**.

والملاحظ أن بلدية مشونش تملك كفاءات مقارنة ببلدية مزيرعة، حيث قدرت نسبة الموظفين الأكفاء بـ: 30,77% والأكفاء جدا نسبتهم 7,69%، في مقابل بلدية مزيرعة التي قدرت فيها نسبة الموظفين الأكفاء 15,38% فيما انعدمت نسبة الموظفين الأكفاء جدا، بينما ارتفعت نسبة الموظفين الضعفاء والضعفاء جدا ببلديه مزيرعة حيث قدرت بـ: 23,08 **%** و3,85% على التوالي، عكس بلدية مشونش التي انخفضت فيها نسبة الموظفين الضعفاء والضعفاء جدا

المقدرة بـ: 3,85% بالتساوي لكل منهما ويرجع ذلك حسب ما يعتقده الباحث أن برامج التكوين الخاص بالإطارات والموظفين بصفة عامة تنقصه الكفاءات العلمية والخبرات اللازمة الناتجة عن غياب دورات التكوين وتجديد وتحسين المستوى الأمر الذي أثر على نوعية الأداء وجودته، ومن أجل الاطلاع على رأي المبحوثين عن سبب عدم كفاءة المورد البشري والذي صرحوا بأن الإمكانيات ضعيفة وضعيفة جدا، حيث يرى 7,69% ببلدية مشونش أن السبب يعود إلى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب مايعني أن عملية توزيع المناصب والمهام تخضع لمعايير غير قانونية وغير مرتبطة بمعيار الكفاءة، أما عن رأي المبحوثين ببلدية مزيرعة الذين أشاروا إلى ضعف الامكانيات البشرية فأرجعوا الأسباب إلى ثلاث عوامل فالعامل الأول يتمثل في عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بنسبة 15,38%، أما العامل الثاني يتمثل في عدم الشعور بالمسؤولية لدى الموظف وانعدام المبادرة بنسبة 7,69%، والعامل الثالث وبنسبة 3,85% فيعود إلى ضعف وغياب التكوين للموظفين، وهذا ما تؤكده المعطيات الوارد بالجدول أدناه والمتعلقة بالسؤال حول سبب عدم كفاءة المورد البشري.

جدول رقم (27)

يوضح سبب عدم كفاءة المورد البشري للبلدية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
هل بسبب ضعف وغياب التكوين	0	% 0	**1**	% 3,85
بسبب عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب	2	%7,69	**4**	% 15,38
عدم الشعور بالمسؤولية لدى الموظف وانعدام المبادرة	0	% 0	**2**	%7,69
شيئ آخر وضح ذلك :.....	0	% 0	**0**	% 0
المجموع	**2**	%7,69	**07**	%26,92

نستنتج أن عمليات انتقاء الإطارات في عمليات الترقية وتولي المهام والمسؤوليات لها أثر بالغ في جودة وأداء الخدمة العمومية، وعليه يجب أن تخضع لمعيار الكفاءة والخبرة، بالإضافة إلى تشجيع الموظف على المبادرة وحمايته من تبعات الأخطاء الإدارية غير المقصودة مع وضع برنامج دوري للتكوين وتحسين المستوى.

جدول رقم (28)

يوضح امتلاك البلدية مبادرات محلية تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	10	% 34,46	**10**	% 34,46
لا	16	% 61,54	**16**	% 61,54
المجموع	26	% 100	**26**	% 100

نلاحظ من خلال إجابات أفراد العينة الواردة في الجدول (28)، أن نسبة 61,54 % في كلا البلديتين ترى أن البلدية لا تملك مبادرات يمكنها أن تحقق من خلالها التنمية المستدامة محليا في حين يرى البعض الآخر ويمثل نسبة 34,46 % أن البلدية يمكنها أن تنفذ مبادرات قادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

ونرى من خلال تطابق النسب في إجابات أفراد العينة أن كلا البلديتين تفتقد لعامل المبادرة بشكل كبير وهذا يعود إلى التزام البلديتين مثلها مثل سائر البلديات على المستوى الوطني بالبرامج والتوصيات الواردة من الهيئات المركزية وهو الشيء الذي يحد من اتخاذ المبادرات تخوفا من الوقوع في أخطاء قد ينجر عليها عواقب قد لا ترضي سلطات الوصاية، والمبادرات التي يمكن أن تتخذها البلديات عادة تتعلق في استصلاح الاراضي الفلاحية وشق الطرق إليها وكذا الفضاءات السياحية

من خلال القيام بحملات التنظيف والتهيئة لها إضافة إلى حملات التشجير وهذا بمساهمة من منظمات المجتمع المدني وتحت رعاية السلطة الوصية.

وهذا ما أجاب عليه المبحوثين عن السؤال رقم (29) حيث إعتبر60 % من المبحوثين في بلدية مشونش أن المبادرة تتعلق باستصلاح الأراضي و20 % تتعلق بالسياحية و10 % تتمثل في غرس أشجار مثمرة ونفس النسبة لمجالات أخرى، أما بلدية مزيرعة فيعتبر المبحوثين الذين أجابوا بنعم أن استصلاح الأراضي وغرس أشجار المثمرة تمثل نسبة 40 %، أما المجال السياحي فنسبة المبادرة من الهيئات المحلية تقتصر على 20 %.

جدول رقم (29)

يوضح بعض المبادرات التي تقوم بها البلدية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
استصلاح أراضي	6	% 60	**4**	% 40
منطقة صناعية	0	% 0	**0**	% 0
سياحية	2	% 20	**2**	% 20
غرس أشجار مثمرة	1	% 10	**4**	% 40
أخرى	1	% 10	**0**	% 0

وما يمكن أن نستنتجه من خلال الأجوبة حول هاذين السؤالين أن البلدية تفتقد لمبادرات ذات قيمة اقتصادية تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة ومن باب المقارنة نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف بين البلديتين في مدى امتلاكها للمبادرات للأسباب المذكورة المشار إليها أعلاه.

جدول رقم (30)

يوضح مدى اهتمام الإدارة البلدية بالمواطن

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
قوية جدا	0	% 0	**1**	% 3,85
قوية	7	%26,92	3	%11,54
متوسطة	17	%65,38	16	%61,54
ضعيفة	1	% 3,85	6	%23,08
ضعيفة جدا	1	% 3,85	0	%0
المجموع	26	%100	26	%100

من خلال المعطيات المدرجة في الجدول رقم (30) يتبين أن مدى اهتمام إدارة البلدية بالمواطن متوسطة في كلا البلديتين، حيث سجلت نسبة 65,38% في بلدية مشونش من أفراد العينة المستجوبين واعتبرت أن اهتمام الإدارة البلدية ليست بالقوية جدا في حين اعتبر ما نسبته 26,92% بأن علاقة الإدارة البلدية بالمواطن بالقوية، ويرى 3,85 % من المبحوثين أن اهتمام البلدية بالمواطن ضعيفة وضعيفة جدا، وفي المقابل فإن النسبة لا تختلف كثيرا عن النسب الواردة ببلدية مشونش، حيث اعتبر 61,54% من المبحوثين أن الاهتمام من طرف البلدية بالمواطن متوسط و23,08% ويرى أنه ضعيف.

في حين قدر ثلاثة أفراد من العينة أي ما نسبته 11,54% بأن هذا الاهتمام من طرف البلدية قوي مقابلة نسبة 3,85 % تقر بأنها قوية جدا، وحسب تقديرنا فإن هذه النسب والإجابات أغلبها لا يستند إلى المعايير العلمية أو التقنية في تحديد مدى الاهتمام بالمواطن من طرف إدارة البلدية وإنما راجع إلى العلاقة التي تربط المستجوب بالإدارة البلدية في مجاله الضيق.

ومن ذلك نستنتج أن البلديتين ورغم التوصيات والتعليمات المسداة من طرف الهيئات المركزية بأهمية الاهتمام بالمواطن والاستماع إلى انشغالاته والرد على طلباته إلا أن إدارة البلدية بصفة عامة لم ترق إلى الحد المطلوب من الأهمية التي توليها الدولة للمواطن، وهذا يعود حسب رأينا إلى كثرة المهام الإدارية على مستوى البلديات وأن جميع الانشغالات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمواطن يتم تحويلها إلى مصالح البلدية، بالإضافة إلى عدم توفر الوسائل الحديثة والمتطورة خاصة المرتبطة بشبكة الأنترنيت التي تعرف تذبذب وضعف من حين لآخر وعدم توفر الهياكل الإدارية الملائمة لأداء الخدمة العمومية وغياب التكوين المستمر وتحسين المستوى للموظفين.

جدول رقم (31)

يوضح مساهمة الإدارة الإليكترونية في تقوية العلاقة مع المواطن والتخفيف من معاناته

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	8	%30,77	16	%61,54
إلى حد ما	14	%53,85	7	%26,92
لم تساهم	4	%15,38	3	%11,54
المجموع	26	% 100	26	% 100

يتضح من المعطيات الواردة بالجدول رقم(31) أن الإدارة الإليكترونية عززت العلاقة بين البلدية والمواطن وخففت من معاناته، وهذا ما يمكن استنتجناه من خلال أجوبة المبحوثين في بلدية مشونش وبلدية مزيرعة حيث اعتبر 30,77 % في بلدية مشونش من المبحوثين بأنها ساهمت في تقوية العلاقة بينها وبين المواطن وخففت من معاناته

أما المبحوثين في بلدية مزيرعة أقروا بنسبة 61,54% بأن الإدارة الإليكترونية ساهمت في تقوية العلاقة مع المواطن وخففت من معاناته، في حين يرى ما نسبته 53,85% أنها ساهمت

إلى حد ما أي لم ترق للغرض المطلوب في بلدية مشونش مقابل 26,92% ببلدية مزيرعة، ويرى 15,38% من أفراد العينة ببلدية مشونش أن الإدارة الإليكترونية لم تساهم وهذه النسبة تتقارب مع نسبة المستجوبين ببلدية مزيرعة والمقدرة بـ: 11,54%، والملاحظ من خلال هذه المعطيات أن بعض أفراد العينتين يرون أن الإدارة الإليكترونية لم تساهم في التخفيف من معاناة الانتظار والسفر إلى البلدية الأصلية لاستخراج الوثائق وخاصة الوثائق المطلوبة بكثرة مثل شهادة الميلاد والإقامة وكل وثائق الحالة المدنية للأشخاص، وربما يعود هذا لسبب وهو ضعف التغطية في شبكة الأنترنيت وتعطلها من حين لآخر.

جدول رقم (32)

يوضح رأي المبحوثين في الوعود التي قدمها المنتخبين في العهدة (2017–2022)

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
تحقق طموحات المواطن	1	% 3,85	2	%7,69
لا تحقق	2	%7,69	4	% 15,38
بعضها	18	% 69,23	17	% 65,38
لم يقدموا وعود	5	% 19,23	3	% 11,54
المجموع	26	%100	26	%100

يظهر لنا الجدول رقم (32) أعلاه معطيات حول الوعود التي قدمها المنتخبين المحليين أثناء الحملة الانتخابية إن كانت في مستوى تطلعات المواطنين أم لا، حيث يوجد تقارب كبير بين أراء أفراد العينة ببلدية مشونش مزيرعة وهذا ما تظهره النسب الواردة بالجدول، حيث يرى 3,85 % ببلدية مشونش و7,69% ببلدية مزيرعة بأنها تحقق طموحات المواطنين في المقابل يرى 7,69% في بلدية مشونش أنها لا تحقق أما نسبة 15,38 % في بلدية مزيرعة ترى أن هذه الوعود لا تحقق كذلك مطالب المواطنين الاساسية ، كما نلاحظ يوجد تقارب في نسبة المستجوبين الذين يرون أن

بعض الوعود تلبي طلبات واحتياجات المجتمع المحلي وهذا ما تم تسجيله من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول والمتمثلة في نسبة 69,23 % ببلدية مشونش و65,38 % ببلدية مزيرعة.

أما بعض المستجوبين يرون أن المنتخبين لم يقدموا وعودا من أساسه وهذا بنسبة 19,23 % في بلدية مشونش و11,54 % في بلدية مزيرعة، يتضح من خلال النشاط الجمعوي المحلي أن هناك توجهات من قبل بعض الجمعيات موالية للمجالس الشعبية المحلية وبعضها الآخر معارضة لها تبعا للعلاقات والمصالح، مما يؤكد بأن بعض الإجابات نابعة من هذا التوجه مهما كان نشاط المجلس الشعبي البلدي وفعاليته.

جدول رقم (33)

يوضح مجال الوعود التي تحققت على أرض الواقع

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
الصحة	0	% 0	2	%7,69
الأمن	1	% 3,85	2	%7,69
توفير الحاجيات الأساسية	5	% 19,23	3	% 11,54
حسن تسيير المرفق العام	14	%53,84	8	%30,77
أخرى:.....	1	% 3,85	8	%30,77
المجموع	21	%80,77	23	%88,46

تشير المعطيات الواردة بالجدول رقم (33) الذي يرتبط بإجابته على السؤال المتعلق بالوعود التي تحققت على أرض الواقع بأن مجال الوعود التي تحققت بنسبة كبيرة ببلدية مشونش تتمثل في تحسين سيرورة المرفق العام بـ: 53,84% و19,23 % فيما يخص تلبية الحاجات الأساسية للمواطن، أما مجال الصحة لم يتم تسجيل أي وعد تحقق، أما المجال الأمني فقد اعتبر 3,85 % بأنه تم تلبية هذا المطلب، ومن خلال هذه المعطيات الخاصة ببلدية مشونش نرى ونعتقد أن اهتمام

المواطن منصب حول تلبية مطالبه الاجتماعية والسير الحسن للمرافق العامة وخاصة الإدارة البلدية التي يتعامل معها بصورة يومية، أما الجانب الصحي والأمني فيرون أنه لا يوجد أي إشكالية في هذا الجانب باعتبار أن البلدية تتوفر على هياكل صحية كافية لتغطية هذا المطلب ونفس الأمر بالنسبة للجانب الأمني لتوفر إقليم البلدية على فرقة للدرك الوطني والأمن العمومي، أما المعطيات والنسب الخاصة ببلدية مزيرعة تشير إلى أن 30,77% من أفراد العينة يرون أن ما تحقق من الوعود يتمثل في حسن تسيير المرفق العام ومطالب أخرى و تمثلت في القطاع الفلاحي والسياحي وشق المسالك الفلاحية والجبلية، أما ما نسبته 11,54 % يرون أنها تتعلق بتلبية الحاجات الأساسية للمواطن، ويقر 7,69% من المبحوثين أن الوعود المرتبطة بالأمن والصحة قد تحققت وهذا ما لاحظناه من خلال وقوفنا على تدعيم إقليم البلدية بقاعة علاج في هذه الفترة.

جدول رقم (34)

يوضح رأي المبحوثين في اقتراحات المنتخبين المحليين بالمشاريع التنموية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
جيدة	0	% 0	1	% 3,85
مقبولة	11	%42,31	9	% 34,62
ضعيفة	8	%30,77	12	%46,15
تتوافق مع وعود المنتخبين	3	% 11,54	1	% 3,85
تتعارض مع وعود المنتخبين	4	% 15,38	3	% 11,54
المجموع	26	%100	26	%100

يبين الجدول رقم (34) من خلال الاحتمالات المطروحة رأي المبحوثين في اقتراحات المنتخبين المحليين المتضمنة المشاريع التنموية فقد تم تسجيل نسبة 42,31 % بلدية مشونش يرون بأنها مقبولة مقابل 34,62 % في بلدية مزيرعة في حين يري 30,77% بأنها ضعيفة في بلدية مشونش و46,15 % في بلدية مزيرعة، وهذه المعطيات لها دلالة بأن مقترحات التنمية على

مستوى البلديتين ليست بالجيدة وهي بين المقبولة والضعيفة ، وهذا ما تشير إليه نسبة 0 % ببلدية مشونش و3,85% ببلدية مزيرعة.

أما بخصوص إن كانت هذه المشاريع لها علاقة توافق أو تعارض مع الوعود التي تم إطلاقها في الحملة الانتخابية أم لا فقد أجاب ما نسبته 11,54 % بأنها تتوافق، في المقابل يرى 3,85 % ببلدية مزيرعة نفس الرأي، ويرى 15,38 % في بلدية مشونش أنها تتعارض مع الوعود ونسبة متقاربة مع بلدية مشونش يرى 11,54 % بأنها تتعارض حسب جزء من أفراد العينة ببلدية مزيرعة.

ما يمكن أن نستنتجه من خلال هذه المعطيات الواردة في هذا الجدول أنها تؤكد على تفاوت طفيف بخصوص رضا المبحوثين حول المشاريع التنموية والأداء المحلي في بلدية مشونش، وعلى خلاف ذلك فإن هناك نوع من عدم الرضي في بلدية مزيرعة، وهذا ما تؤكده النسبة الواردة في عبارة ضعيفة ومقبولة.

جدول رقم (35)

يوضح مامدى تحقيق المشاريع التنموية لأهداف التنمية المستدامة

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	12	% 46,15	**10**	%38,46
لا	14	%53,85	**16**	%61,54
المجموع	26	% 100	**26**	% 100

يتضح من الجدول رقم (35) أن الإحصائيات والمعطيات تشير إلى أن 53,85 % من المبحوثين في بلدية مشونش يرون أن الاقتراحات المقدمة من طرف المنتخبين لا تحقق أهداف التنمية المستدامة وفي المقابل يرى 61,54 % ببلدية مزيرعة نفس الرأي وهذا يعني أن منظمات المجتمع المدني في كلا البلديتين غير مقتنعة بالاقتراحات المقدمة من طرف الهيئة المنتخبة، حيث

يرى 46,15 % في بلدية مشونش 38,46 % ببلدية مشونش بأن اقتراحات المنتخبين تحقق أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال النسب المتقاربة بين البلديتين نستنتج أن البلدية بصفة عامة بعيدة عن الطموحات التنموية التي ينتظرها المواطن وربما هذا يعود إلى التسيير المركزي المسيطر والذي يفرض برامج ومشاريع معدة سلفا دون النظر إلى المقترحات المقدمة من الهيئات القاعدية.

جدول رقم (36)

يوضح تقييم أداء المجلس الشعبي البلدي خلال (2017– 2021)

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
جيد جدا	0	% 0	0	% 0
جيد	1	% 3,85	3	% 11,54
مقبول	19	%73,08	15	% 57,69
سيئ	4	% 15,38	6	% 23,08
سيئ جدا	2	%7,69	2	%7,69
المجموع	26	%100	26	%100

ومن خلال السؤال الذي طرحناه نريد من ورائه استخلاص نتيجة نهائية لهذا المحور والذي نقيم من خلاله أداء المجلسين البلديين لبلدية مشونش وبلدية مزيرعة.

حيث يرى المبحوثين بصفة عامة أن أداء المجالس مقبول وهذا بنسبة 73,08 % ببلدية مشونش و 57,69 % في بلدية مزيرعة، في حين يرى 15,38 % في بلدية مشونش بأن الأداء سيء و7,69% يرون بأنه سيء جدا، وفي المقابل يرى المبحوثين ببلدية مزيرعة بنسبة

23,08 % بأن الأداء سيء و 7,69% سيء جدا، ويرى 11,54 % بأن الأداء ببلدية مزيرعة جيد، أما في بلدية مشونش فإن النسبة 3,85 % ترى بأن الأداء جيد.

ومنه نستنتج أن الأداء العام في مشونش وبلدية مزيرعة مقبول أو متوسط رغم التفاوت في بعض المجالات والقطاعات التنموية.

أما المحور الثالث من الاستبيان المتضمن مشاركة البلدية للفواعل غير الرسمية لتعزيز التنمية المحلية المستدامة فقد كانت المعطيات والنتائج على النحو التالي:

جدول رقم (37)

يوضح مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
جيدة جدا	1	% 3,85	0	% 0
جيدة	0	% 0	0	% 0
مقبولة	16	% 61,54	16	% 61,54
غير مقبولة	5	%19,23	6	% 23,08
لا توجد مساهمة	4	% 15,38	4	% 15,38
المجموع	26	%100	26	%100

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية مقبولة في كلا البلديتين وبنسبة متطابقة والمتمثلة في 61.54 % من المبحوثين وهذا يعكس تلك المبادرات التي تساهم بها الجمعيات في الحملات التطوعية وتنظيم بعض التظاهرات المحلية، في حين سجلت نسبة 3.85% ببلدية مشونش تشير أن المساهمة جيد جدا، أما بلدية مزيرعة فلم يتم تسجيل أي نسبة ونفس الملاحظة بالنسبة لعبارة جيد أي 0% في كليهما أي أن المساهمة التنموية

للمجتمع المدني لم ترق إلى مستوى الأهداف التي تقتضيها التنمية المستدامة وهذا ما تشير إليه نسبة 19.23% ببلدية مشونش و 23.08% ببلدية مزيرعة التي عبرت بأن المساهمة غير مقبولة كما يرى ما نسبته 15.38% من المبحوثين في البلديتين أنه لا توجد أي مساهمة من المجتمع المدني في إطار التنمية المستدامة.

ومنه نستنتج أن مساهمة المجتمع المدني وإن كانت مقبولة إلا أنها لم تتمكن من المساهمة بصورة فعالة وجدية في رفع التحديات المحلية للتنمية باعتبار أن هذه المشاركة والمساهمة محدودة ومناسبتية تقتصر على بعض المواعيد الرسمية لإحياء بعض التظاهرات والمناسبات فقط.

جدول رقم (38)

يوضح كيفية إشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
بمبادرة المجتمع المدني	9	% 34,62	13	%50
بمبادرة رئيس المجلس الشعبي	7	% 26,92	12	% 46,15
بوساطة من رجال الأعمال	3	% 11,54	1	% 3,85
بمبادرة من رئيس الدائرة	7	% 26,92	0	% 0
أخرى	0	% 0	0	% 0
المجموع	26	%100	26	%100

بناء على المعطيات والنسب الواردة في الجدول رقم (38) يتبين من خلالها الفواعل التي تقرب المجتمع المدني نحو المبادرة في المشاركة في التنمية المحلية، حيث يظهر الفرق واضح بين البلديتين، فالمبادرة في بلدية مشونش توزعت بنسب متقاربة بين المجتمع المدني ورئيس المجلس الشعبي البلدي ورئيس الدائرة، فالمجتمع المدني وحسب المبحوثين وبنسبة 34.62% هو صاحب المبادرة عن طريق فرض نفسه بالمشاركة والمساهمة، إما عن طريق دعوة رئيس المجلس الشعبي البلدي

أو رئيس الدائرة، فالنسبة قدرت بـ 26,92%، أما وساطة رجال الأعمال لإدماج العمل الجمعوي في التنمية المحلية فالنسبة تمثلت في 11.54% وهذا راجع لاستعمال بعض مسيري القطاع الخاص للجمعيات المحلية كوسيلة أمام الهيئات المحلية، أما بلدية مزيرعة فغالبية المبادرة والمساهمة في التنمية المحلية يكون بمبادرة من المجتمع المدني بنسبة 50%، أما رئيس المجلس الشعبي البلدي بنسبة 46.15 % وهنا تتضح العلاقة التشاركية الجيدة بين الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية، أما عن وساطة رجال الأعمال فهي ضئيلة جدا وهذا ما توضحه نسبة 3.85 % من المبحوثين، وفيما يخص مبادرة أو دعوه رئيس الدائرة لإشراك المجتمع المدني منعدمة تماما وهو راجع إلى عدم تواجد مقر الدائرة في إقليم البلدية حيث يقع مقر الدائرة في إقليم بلدية زريبة الوادي وهذا على خلاف بلدية مشونش الذي حضي رئيس الدائرة بمبادرة لإشراك المجتمع المدني بسبب تواجد مقر الدائرة بإقليم البلدية الشيء الذي يجعله على اطلاع وتواصل دائم مع المجتمع المدني والمواطنين.

ومن هنا نستنتج أن المبادرة الفعالة تقتضي المساهمة الجماعية والتفاعل من جميع الفواعل الرسمية وغير الرسمية من خلال التواصل الدائم لاقتراح الحلول والمشاريع المهمة في إقليم البلدية.

جدول رقم (39)

يوضح مدى تمكين رئيس المجلس الشعبي البلدي لجمعيات المجتمع المدني من المساهمة في التنمية المحلية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	2	% 7,69	4	% 15,38
أحيانا	21	% 80,77	17	% 65,38
لا	3	% 11,54	5	%19,23
المجموع	26	% 100	26	%100

من خلال معطيات الجدول المذكور أعلاه نستنتج أن رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مشونش وبلدية مزيرعة لا يتفاعلون بشكل دائم مع منظمات المجتمع المدني ولا يمكنونهم من المساهمة والمشاركة في التنمية المحلية إلا في حالات شاذة وهذا ما تؤكده نسبة 80.77% في بلدية مشونش و65.38 **%** في بلدية مزيرعة وهذه النتائج تؤثر بشكل مباشر على مردودية المشاريع المقترحة ومدى فاعليتها في المجتمع والإقليم لأنها ليست نابعة من عمق المجتمع وتطلعاته كما يرى ما نسبة 11.54 % في بلدية مشونش أن رئيس المجلس الشعبي البلدي لا يمكن إطلاقا الجمعيات من المساهمة في التنمية المحلية، أما في بلدية مزيرعة فالنسبة قدرت بـ 19.23% التي تنفي إشراك وتمكين رئيس البلدية لمنظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية، وعلى خلاف ذلك 7.69% من المبحوثين في بلدية مشونش ترى أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمكن الجمعيات من المساهمة والمشاركة، أما في بلدية مزيرعة فالنسبة تمثلت في 15.38% التي ترى أن رئيس المجلس الشعبي البلدي يمكن الجمعيات في أداء دور المشاركة والمساهمة في التنمية المحلية.

ونستنتج من خلال هذه النتائج التي تعكس درجة العلاقة والتواصل بين المسؤول المحلي والمجتمع المدني والتي تشير إلى قلة التفاعل والتشاور والتشارك في رسم السياسات المحلية واتخاذ القرار على المستوى المحلي وهذا ما يؤثر سلبا على التنمية المحلية والأداء للمجالس المنتخبة.

جدول رقم (40)

يوضح مبادرات للتنمية والمحافظة على البيئة من قبل المجتمع المدني

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
نعم	3	%11,54	5	%19,23
أحيانا	20	%76,92	16	%61,54
لا	3	%11,54	5	%19,23
المجموع	26	%100	26	%100

من خلال طرح سؤال حول المجتمع المدني في مجال التنمية والمحافظة على البيئة واتضح أن نسبة كبيرة من أعضاء العينة أن المجتمع المدني له مبادرات مناسباتية فقط وهذا ما تؤكده نسبة 76,92% ببلدية مشونش و 61.54% ببلدية مزيرعة في حين يؤكد 11.54 % في بلدية مشونش أن للمجتمع المدني مبادرات دائمة ومستمرة لدعم التنمية المحلية والمحافظة على البيئة، وعلى خلاف ذلك يرى 11.54% أن المبادرة منعدمة تماما، بينما في بلدية مزيرعة فالمجتمع المدني يبادر في تحقيق التنمية والمحافظة على البيئة وهذا حسب رأي ما نسبته 19.23 % من المبحوثين ونفس النسبة المسجلة أي 19.23 % عبرت بأنه لا توجد أي مبادرة من المجتمع المدني.

ومن مجمل هذه المعطيات نستنتج أن المجتمع المدني قليل المبادرة في كلا البلديتين بسبب عدم وجود تواصل بين الأطراف الرسمية والمتمثلة في البلدية والأطراف غير الرسمية والمتمثلة في الجمعيات والناتج في أغلب الأحيان عن الصراعات السياسية الضيقة والمصالح.

جدول رقم (41)

يوضح الميادين التي يساهم فيها المجتمع المدني في التنمية المحلية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
الفلاحة	8	% 30,77	11	%42,31
الري	0	% 0	2	% 7,69
السياحة	6	% 23,08	5	%19,23
البيئة	4	% 15,38	4	% 15,38
النظافة والأمن	2	% 7,69	2	% 7,69
الصحة	1	% 3,85	0	% 0
التشجير	5	%19,23	2	% 7,69
أخرى	0	% 0	0	% 0
المجموع	26	%100	26	%100

يظهر لنا الجدول رقم (41) أهم الميادين التي يمكن أن يساهم فيها المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية، وقد بينت نتائج المبحوثين أن القطاع الفلاحي هو الغالب وذلك بنسبة 30.77% في بلدية مشونش و 42.31 % ببلدية مزيرعة ويليه القطاع السياحي 23.08% ببلدية مشونش و 19.23 % ببلدية مزيرعة ثم البيئة بنسبة 15.38% في كلا البلديتين وهذه النسب تؤكد اهتمام منظمات المجتمع المدني بالأبعاد الحقيقية للتنمية المستدامة مع التفاوت في النسب بين القطاعات التي تحظى باهتمام من الجمعيات المحلية، وهذا يعود إلى العلاقة المباشرة التي تجمع المواطن في هذه المناطق بالنشاط المرتبط بهذه القطاعات، ونلاحظ كذلك انخفاض مساهمة المجتمع المدني في قطاع الري والصحة والنظافة الأمن وهذا لإدراك الجمعيات بأن هذه المهام من الأعمال الأساسية لمصالح الدولة والهيئات اللامركزية، حيث تم تسجيل 7.69% ببلدية مزيرعة في قطاع الري مقابل 0 % ببلدية مشونش، أما في مجال النظافة والأمن فقد تم تسجيل نسبة 7.69% في كلا البلديتين وهذه المساهمة ناتجة عن مشاركه بعض الجمعيات المحلية في الحملات التطوعية الدورية التي تدعوا إليها البلديات من حين لآخر، أما في قطاع الصحة فقد تم رصد نسبة 3.85% ببلدية مشونش وهذا لوجود جمعيات ذات طابع تطوعي لنقل المرضى للمؤسسات الاستشفائية المحلية على مستوى البلدية والولاية في حين لم يتم تسجيل أي مساهم في بلدية مزيرعة حسب المبحوثين، أما عن حملات التشجير عبر الأحياء والمناطق الغابية فقط قدرت نسبة المبحوثين الذين صرحوا بالمساهمة في هذا المجال 19.23 **%** ببلدية مشونش، أما في بلديه مزيرعة فالنسبة تمثلت بـ 7.69**%**.

ومنه نستنتج أن منظمات المجتمع المدني لها مساهمات في مختلف القطاعات وبنسب متفاوتة ومتقاربة وتركز على الفلاحة والسياحة والبيئة.

جدول رقم (42)

يوضح مظاهر التنمية المحلية المستدامة في بلديتي مشونش ومزيرعة

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
التنمية الفلاحية	14	% 53,85	15	%57,69
الصناعة	0	% 0	0	% 0
الخدمات	6	% 23,08	8	% 30,77
البيئة والعمران	3	% 11,54	2	% 7,69
النظافة والأمن	2	% 7,69	0	% 0
العدالة الاجتماعية	1	% 3,85	1	% 3,85
المجموع	26	%100	26	%100

يوضح الجدول أعلاه أهم القطاعات التي يرى المجتمع المدني أنها حققت نوعا ما أهداف التنمية المحلية المستدامة، حيث سجلت الفلاحة نسب متقاربة بين البلديتين، فبلدية مشونش يرى 53,85% من المبحوثين أن الفلاحة تعد من أبرز مظاهر التنمية المستدامة، أما بلدية مزيرعة سجل بها نسبة 57,69% يليها قطاع الخدمات بنسبة 23,08% بلدية مشونش و 30,77% ببلدية مزيرعة، أما قطاع البيئة والعمران فالنسبة ببلدية مشونش قدرت بـ: 11,54% و7,69% ببلدية مزيرعة هذه أهم المجالات التي يقر بها المجتمع المدني بأنه تبرز بعض أهداف التنمية المستدامة، وهذا مرده إلى الطابع الذي يغلب على البلديتين والمتمثل في الطابع الفلاحي والتي لقيت نوع من الاهتمام سواء من طرف الدولة أو القطاع الخاص باعتبار الفلاحة تحقق مداخيل وتوفر مناصب الشغل، أما قطاع الخدمات فيعود إلى الإجراءات التي فرضتها الدولة والمتعلقة بتحسين أداء المرافق العامة وجودة الخدمة العمومية وتدعيم الإدارة بالوسائل والتكنولوجيات الحديثة.

أما مجال الصناعة والنظافة والعدالة الاجتماعية سجلت نسب ضعيفة جدا أو منعدمة تماما، فالصناعة ونظرا لانعدامها تماما في المنطقة فلم يتم تسجيل أي نسبة لها في كلا البلديتين، أما النظافة فقد يرى 7,69% ببلدية مشونش أنها مظهر من مظاهر التنمية المستدامة وعلى خلاف

ذلك فبلدية مزيرعة لم يتم تسجيل أي رأي في هذا المجال، أما عن العدالة الاجتماعية في البلديتين والمقصود من هذا الطرح والخيار هو استطلاع رأي المبحوثين حول السياسة الاجتماعية والمتمثلة في توزيع الاعانات المختلفة على المواطنين مثل السكن بمختلف صيغه، وكذا الاعانات والمساعدات الاجتماعية الموزعة على المعوزين، حيث تم تسجيل نفس النسبة في البلديتين وهي 3,85%.

وما يمكن استنتاجه من هذه الآراء والنسب أن المجتمع المدني ومن خلاله الموطن يرى أن القطاع الفلاحي هو أساس التنمية المحلية لاعتبارات تتعلق بطابع المنطقة وما يحققه من عوائد اقتصادية للمواطن والبلدية والدولة، بالإضافة إلى الأداء الخدماتي للقطاع العمومي والمرفق العام الذي تحسن أداؤه بشكل واضح.

جدول رقم (43)

يوضح مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
قوية جدا	0	% 0	**1**	% 3,85
قوية	2	% 7,69	3	% 11,54
متوسطة	9	% 34,62	16	% 61,54
ضعيفة	11	%42,31	6	% 23,08
ضعيفة جدا	4	% 15,38	0	% 0
المجموع	26	%100	26	%100

توضح النسب الواردة في الجدول أعلاه والمتضمنة معطيات حول مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية أن هذه المساهمة تتراوح بين المتوسطة والضعيفة وهذا ما تشير إليه نسبه 34.62% في بلديه مشونش بأنها متوسطة 42,31% تقر بأنها ضعيفة، أما بلدية مزيرعة فالأغلبية من المبحوثين ترى أن مساهمة القطاع الخاص متوسطة رغم أن المنطقة تتميز بنشاط القطاع الخاص بصورة مكثفة وخاصة في المجال الفلاحي وهذه ما سجلته النسبة التالية: 61.54 % وسجلت

كذلك نسبة 23.08 % بأن هذه المساهمة ضعيفة، كما يرى بعض المبحوثين أن القطاع الخاص يساهم بشكل قوي حيث عبر 7.69% في بلدية مشونش على ذلك مقابل 11.54 % في بلدية مزيرعة و 3.85% يرى بأنها قويه جدا، أما في بلدية مشونش فلم يتم تسجيل أي نسبة في ذلك وعلى عكس ذلك يرى 15.88% من المبحوثين في بلدية مشونش أن مساهمة القطاع الخاص ضعيفة جدا، أما في بلدية مزيرعة فلم يتم التعبير عن ذلك.

ومن خلال ملاحظة واقع القطاع الخاص في كلا البلديتين نؤيد مدى صدق النسب الواردة في الجدول حيث أن القطاع الخاص في بلدية مزيرعة أكثر نشاطا منه في بلدية مشونش وهذا ما أكدته النسب التي أشارت إلى عبارة قويه جدا وقويه ببلديه مزيرعة.

ومنه نستنتج أن القطاع الخاص يملك قدرات كبيرة في تنمية المناطق وتوفير مناصب الشغل وإضفاء الحركة التجارية في البلدية وهذا يساهم في التنمية المحلية بصفة عامة، ومن جهة أخرى يعد مصدرا مساهما في تحسين مداخيل الجماعة المحلية بشكل مباشر من خلال استغلال المرافق العقارية وبشكل غير مباشر من خلال الضرائب الناتجة عن ممارسة النشاط.

جدول رقم (44)

يوضح اهتمامات المواطن بالتنمية المحلية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
قوية جدا	0	% 0	0	% 0
قوية	2	% 7,69	0	% 0
متوسطة	17	%65,38	16	% 61,54
ضعيفة	5	% 19,23	10	% 38,46
ضعيفة جدا	2	% 7,69	0	% 0
المجموع	26	%100	26	%100

نلاحظ من الجدول رقم (44) أن اهتمامات المواطن بالتنمية المحلية في كلا البلديتين متوسطة ومقاربة، حيث سجلت نسبة 65.38 % ببلدية مشونش و 61.54 % ببلدية مزيرعة وهذا يعكس مشاركة المواطن في البرامج التنموية والقيام بمبادرات تصب في مجملها في توفير وسائل العيش الضرورية لسكان الإقليم ورفع المستوى المعيشي في جميع المجالات باستغلال الموارد المحلية الطبيعية والبشرية المتاحة.

في حين سجل ضعف في اهتمام المواطن بالتنمية ببلدية مزيرعة بنسبة 38.46% أما بلدية مشونش بنسبة 19.23% إضافة إلى ضعيف جدا التي تمثل بنسبة 7.69 % وتعكس هذه النسب عزوف المواطن عن المشاركة في التنمية المحلية نتيجة فقدانه للدافع.

جدول رقم (45)

يوضح إقتراحات المجتمع المدني لتعزيز التنمية المحلية بشكل مستدام على مستوى البلدية

البلدية / الاحتمالات	بلدية مشونش		بلدية مزيرعة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
الدعم من قبل الدولة	7	% 26,92	18	% 69,23
نشر الوعي في الوسط الاجتماعي	2	% 7,69	0	% 0
التحسيس بأهمية التنمية للمواطن والبلدية	7	% 26,92	5	% 19,23
إنشاء مقاولات بلدية	3	% 11,54	0	% 0
تشجيع المقاولاتية ورجال الاعمال	7	% 26,92	3	% 11,54
المجموع	26	%100	26	%100

ولغرض استطلاع رأي المبحوثين والنظر لمدى إدراكهم الحلول الممكنة لتعزيز التنمية المحلية المستدامة قدمنا اقتراحات تساهم فعليا في التنمية المحلية، حيث سجلنا فوارق كبيرة حول رأي المبحوثين في كلا البلديتين فقد أقر ما نسبة 26.92% من أفراد العينة ببلدية مشونش أن الدعم من قبل الدولة هو الحل في تعزيز التنمية المحلية مقابل 69.23% في بلدية مزيرعة، وتعكس هذه

النسب المتباعدة بين البلديتين أن بلدية مزيرعة ونظرا لطابعها الفلاحي يتطلب دعم كبير من طرف الدولة لتمكين المواطنين من استغلال الأراضي الفلاحية وكذا دعم المنتوج الفلاحي والمواد الفلاحية ويرى 7.69% في بلدية مشونش أن نشر الوعي في المجتمع له دور في تحقيق التنمية المحلية في حين تم تسجيل 0% في بلدية مزيرعة، كما سجل ما نسبته 26.92% في بلدية مشونش أن عمليات التحسيس والدعوة للمشاركة في التنمية له دور في ذلك وهذا ما عبر عليه 19.23% من المبحوثين في بلدية مزيرعة، ويرى 11.54 % من المبحوثين ببلدية مشونش أن إنشاء المقاولات البلدية يمكن من تحقيق التنمية المحلية بشكل مستدام، وعلى عكس ذلك فقد تم تسجيل نسبة 0% في بلدية مزيرعة، أما عن مقترح تشجيع المقاولاتية ورجال الأعمال فقد دعم هذا المقترح بنسبة 26.92 % في بلدية مشونش و 11.54% في بلدية مزيرعة.

ويتبين من هذا الاختلاف في رؤى واقتراحات المجتمع المدني في البلديتين أن المجتمع المدني في بلدية مشونش يدعم جميع الحلول المادية والتشاركية والتحسيسية ويعتبرها كحل من الحلول لتحقيق التنمية المحلية، أما في بلدية مزيرعة فإن المجتمع المدني يركز بشكل كبير على الدعم المادي المقدم من طرف الدولة.

ومن خلال هذه النتائج المستخلصة من الاستبيان يتضح أن مساهمة البلدية ودورها في التنمية المحلية ضئيل ولا يرقى إلى المستوى المطلوب والتطلعات المرسومة محليا وغير مواكبة لأهداف التنمية المستدامة وهذا لأسباب تتعلق بعلاقة البلدية بالفواعل غير الرسمية من جهة ومن جهة أخرى تتعلق بمواردها البشرية والمادية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضيات المطروحة والتي ترتكز على أهميه العنصر البشري المسير للبلدية ودور المجتمع المدني في التنمية المستدامة من خلال المشاركة والتشاور وفتح أبواب الحوار والاقتراح وإبداء الرأي.

المبحث الثالث

منجزات التنمية المستدامة ببلدية مشونش وبلدية مزيرعة

على ضوء مؤشرات أهداف آفاق 2030

حددت الدول المجتمعة في إطار هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 25 إلى 27 سبتمبر 2015 والمصادقة على أهداف التنمية المستدامة أفاق 2030 مؤشرات قدر عددها بـ: 232 مؤشر كمرجعية يقاس من خلالها مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة والمتضمنة 17 هدفا تتعلق بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما حددت 168 غاية لهذه الأهداف والنتائج المتوخاة منها والمراد تحقيقها بحلول سنة 2030 وهذا في ظل الصراعات التي يواجهها العالم مع تزايد الأزمات السياسية المحلية داخل الدولة في حد ذاتها والنزاعات الدولية الناتجة بالدرجة الأولى عن البحث عن مصادر تعزز اقتصاداتها وتكفل استقراها الاجتماعي.

ومنه كان الحرص من طرف النظام الجزائري على تعزيز وتمتين النطاق المحلي والحث على بلورت سياسات اقتصادية تكفل مداخيل محلية دائمة للبلديات لتمكينها من تجسيد مشاريعها المحلية وتحقيق مطالب وحاجات السكان تماشيا ومنظور أهداف التنمية المستدامة أفاق 2030،

ومن أهم الإجراءات المتخذة إلزام البلديات على إيجاد صيغ ومبادرات لتعزيز مداخيلها والاعتماد على قدراتها المحلية لتمويل مشاريعها، ولهذا سوف نتفحص في مطلبين منجزات التنمية المستدامة في كل من بلدية مشونش وبلدية مزيرعة وفي مطلب ثالث نحاول أن نستنبط مؤشرات التنمية المستدامة في كلا البلديتين.

المطلب الأول: منجزات بلدية مشونش المرتبطة بالتنمية المستدامة (2017–2022)

تشكل المداخيل المحلية أهم المصادر الأساسية لتمويل التنمية المحلية في إقليم البلدية بالنسبة للبلديات ذات الدخل الجيد والتي تتوفر على موارد واستثمارات، أما البلديات الفقيرة والمنعدمة الدخل فهي تعتمد على إعانات الدولة في إنجاز المشاريع التنموية وتسييرها، ويعد غياب فرص الاستثمار والمبادرة المحلية في تحسين وتثمين الموارد عائقا ماديا لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الفرع الأول: المداخيل المحلية لبلدية مشونش

تعتبر بلدية مشونش من البلديات التي تفتقر للموارد والمرافق ذات الدخل الجيد الذي يعزز ميزانيتها المحلية وهذا بسب عدة معوقات حالت دون إيجاد فرص للاستثمار المحلي وانعدام المبادرات المحلية لاستغلال الإمكانيات المادية المتوفرة على مستوى بلدية مشونش.

وهذا رغم توفر البلدية على عدة مرافق ومحلات تجارية وسكنية إلا أن عملية تأجير جميع الأملاك لم تتم بسبب قلة مردوديها بالنسبة للمؤجر باعتبار المنطقة شبه معزولة وانعدام النشاط التجاري.

وتتمثل أهم الموارد الأساسية للبلدية في حقوق تسديد المياه الصالحة للشرب والسقي الفلاحي رغم أن نسبة تسديد هذه الحقوق لا تتعدى45 **%**، بالإضافة إلى ناتج تأجير إيجار الأملاك البلدية والمتمثلة في 04 سكنات مؤجرة من مجموع 06 سكنات و08 محلات تجارية من مجموع 21 محل تجاري وفندق واحد، والمحلات المنجزة في إطار تشغيل الشباب والمقدرة بـ: 50 محلا إلا أن المستغل منها فعليا يتمثل في 19 محلا وهذا بسبب تنازل الشباب المستفيدين عنها وعدم الإقبال على تأجيرها، وتساهم الرسوم والعائدات الضريبية في تدعيم الميزانية المحلية لبلدية مشونش بشكل كبير بالنظر إلى قلة الموارد للبلدية.

جدول رقم (46)

يوضح مداخيل بلدية مشونش خلال فترة (2017–2022)

الوحدة: (دج)

مصدر المداخيل / السنة	ناتج إيجار الأملاك	حقوق تسديد المياه الصالحة للشرب والسقي الفلاحي	الرسوم المختلفة	المجموع
2018	693.380,45	3.616.981,36	1.471.503,55	5.781.865,36
2019	994.456,60	3.153.511,84	3.989.340,67	8.134.309,11
2020	866.737,10	3.777.727,27	2.990.545,80	7.635.010,17
2021	2.036.193,60	4.027.036,84	4.238.261,32	10.301.491,76
2022	1.419.317,55	3.756.143,96	7.478.984,86	12.654.446,37

من إعداد الباحث بناء على سجل المداخيل لخزينة ما بين البلديات

يتضح من الجدول أن الرسوم المختلفة المحصلة من طرف خزينة البلدية والعائدات الناتجة عن الأنشطة التجارية والمهنية على مستوى إقليم البلدية هي المصدر الأساسي المدعم للميزانية المحلي، ثم يليها حقوق تسديد المياه الصالحة للشرب والسقي الفلاحي رغم أن هذا التحصيل ليس كلي، أما عن عائدات تأجير الأملاك العقارية للبلدية فهي تساهم بنسبة قليلة وهذا بسبب عدم الاستغلال الكلي للأملاك العقارية وعدم الاقبال على تأجيرها، ويلاحظ كذلك أن زيادة المداخيل في منحى تصاعدي وخاصة في سنتي 2021 و2022 وهذا حسب رئيس المجلس الشعبي لبلدية

مشونش يعود لسبب قيام مصالح البلدية باتخاذ إجراءات تتعلق بتثمين وتحيين أسعار الايجار من جهة ومن جهة أخرى إلزام المؤجرين بتسديد حقوق الايجار كليا مقابل تجديد ايجار العقار.[1]

الفرع الثاني: المشاريع التنموية المنجزة في بلدية مشونش

تتمثل مشاريع بلدية مشونش في العمليات ذات البعد الاجتماعي والتي تتعلق بالحاجات الأساسية للمواطنين وأهمها المياه الصالحة للشرب وإنجاز شبكات الصرف الصحي والإنارة العمومية وإنجاز الطرق وفك العزلة والجدول أدناه أردنا من خلاله تبيان المبالغ المالية المرصودة لكل مجال وحسب القطاعات.

[1] – مقابلة مع رئيس المجلس الشعبي لبلدية مشونش

جدول رقم (47)

يوضح المبالغ المالية المرصودة لمشاريع منجزة في بلدية مشونش حسب كل قطاع وبرنامج خلال فترة (2017–2022) الوحدة: (دج)

مجال الموارد المائية	المخطط البلدي للتنمية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	ميزانية البلدية	إعانات الولاية
2018	23.776.506,66	1.212.338,48	1.589.483,00	/
2019	2.091.336,73	5.854.218,65	1.502.732,00	/
2020	19.169.295,30	10.263.071,00	2.733.173,00	/
2021	17.133.912,32	/	/	/
2022	15.780.510,00	/	/	/
مجال البناء والتعمير	المخطط البلدي للتنمية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	ميزانية البلدية	إعانات الولاية
2018	18.306.774,77	/	/	/
2019	18.128.526,32	/	/	/
2020	1.380.703,00	/	2.940.529,00	/
2021	14.158.219,28	/	2.261.851,50	/
2022	/	/	2.162.560,00	/
مجال التجهيزات العمومية	المخطط البلدي للتنمية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	ميزانية البلدية	إعانات الولاية
2018	16.306.723,00	/	396.162,00	3.998.678,46
2019	/	5.293.207,58	991.189,00	/
2020	/	6.976.715,40	440.954,50	/
2021	/	/	/	4.388.252,53
2022	6.802.623,10	/	/	411.493,53
مجال الأشغال العمومية	المخطط البلدي للتنمية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	ميزانية البلدية	إعانات الولاية
2018	/	/	/	/
2019	/	/	/	/
2020	/	/	5.203.632,00	/
2021	49.718.905,00	/	/	/
2022	20.834.000,00	/	/	/

من إعداد الباحث بناء على وثيقة الحساب الإداري للبلدية

تمثل هذه الأغلفة المالية المساهمة السنوية لمختلف البرامج الرئيسية الممولة للمشاريع التنموية لبلدية مشونش والتي يلاحظ من خلالها ضعف مساهمة ميزانية البلدية في إنجاز هذه المشاريع وهذا يعود لضعف الموارد المحلية، حيث يعد المخطط البلدي للتنمية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية الممول الرئيسي لهذه المشاريع، أما إعانات الولاية فهي تساهم بشكل بسيط وتوجه هذه الإعانة عادة إلى ترميم المدارس الابتدائية أو التدخلات الاستعجالية لصيانة شبكات المياه الصالحة للشرب أو الصرف الصحي، وتجدر الاشارة إلى دور المشاريع القطاعية المركزية في التنمية المحلية المجسدة على المستوى المحلي فقد تم تسجيل عمليات ضخمة مقارنة بما تم التكفل به من طرف البرامج الرسمية للجماعات المحلية والجدول التالي يوضح هذه المساهمة.

جدول رقم (48)

يوضح مساهمة البرامج القطاعية في إنجاز المشاريع في بلدية مشونش حسب كل قطاع خلال فترة (2017–2022)

الوحدة: (دج)

السنة	قطاع الموارد المائية	قطاع الأشغال العمومية	قطاع التهيئة والتعمير التجهيزات العمومية
2018	180.785.153,20	/	7.159.716,48
2019	90.189.458,26	/	11.293.644,00
2020	/	177.762.200,00	44.126.112,44
2021	/	12.459.758,03	13.690.214,70
2022	/	/	/

من إعداد الباحث بناء على مقابلة مع رؤساء الاقسام الفرعية لدائرة مشونش

من خلال هذا الجدول يتبين أن المشاريع القطاعية جسدت مشاريع هامة ساهمت في تهيئة إقليم البلدية في المناطق الحضارية والمناطق الشبه حضرية والمناطق المعزولة وخاصة مناطق الظل.

إضافة إلى المجال الاجتماعي حيث قامت البلدية خلال مدار خمسة سنوات الأخيرة بتخصيص 500 مساعدة قدرت بـ: 10000,00 دج للعائلة بمناسبة شهر رمضان المعظم لسنة 2018 و750 مساعدة لسنوات 2019 و2020 و2021 و2022، أما بخصوص دعم وتشجيع التعليم فقد خصصت البلدية إعانات مالية لشراء المحفظة المدرسية بجميع لوازمها، كما ساهمت البلدية خلال سنتي 2020 و2021 في محاربة وباء كورونا بتخصيص أغلفة مالية رصدت لغرض اقتناء الأدوية وأجهزة الوقاية ومواد الجوفلة والتطهير بالإضافة إلى الإعانات العينية المتمثلة في المواد الغذائية الموجهة للعائلات المعوزة والمتضررة من وباء كورونا.

رغم إمكانيات بلدية مشونش التي لا يمكنها أن تحقق المتطلبات الضرورية للسكان إلا أنها استطاعت أن توجه إمكانياتها المتوفرة والناتجة عن المداخيل المحلية إلى الحالات الاستعجالية وخاصة أثناء الأزمة الصحية الناتجة عن وباء كوفيد 19، كما تمكنت من تجسيد مقترحاتها وتسجيلها وإنجاز المشاريع المسجلة في البرامج والمخططات السالفة الذكر.

المطلب الثاني: منجزات بلدية مزيرعة المرتبطة بالتنمية المستدامة (2017–2022)

تتميز بلدية مزيرعة بطابعها الفلاحي المتميز في منطقة بسكرة بمنتجاتها ذات الجودة العالية مما جعلها مقصدا لجميع التجار من مختلف ولايات الوطن وهذا العامل ساعدها في اتخاذ استراتيجية اقتصادية لتعزيز مداخيلها واستغلالها في تنمية المنطقة، وذلك بإنجاز مرافق تجارية وخدماتية مرافقة للسوق اليومي المتخصص في الإنتاج الفلاحي وهذا ما أدى إلى جلب مستثمرين في هذا المجال.

الفرع الأول: المداخيل المحلية لبلدية مزيرعة

تعتبر بلدية مزيرعة من البلديات التي ساهمت في تحقيق التنويع الاقتصادي وهذا نتيجة استغلالها للخصوصية المحلية التي تتمتع بها البلدية من خلال توفير آليات وامكانيات تواكب هذه الميزة بقيامها بتهيئة السوق الذي يستقطب التجار من مختلف ولايات الوطن.

وتعد حقوق تأجير السوق والمحلات والمساحات المتواجد داخل السوق والمقدرة بـ: 120 مساحة ومحل أهم الماود المالية للبلدية و80 محل منجز في إطار تشغيل الشباب إلا أن عملية استغلال المحلات المتواجدة خارج السوق تبقى أغلبها بدون نشاط من طرف المؤجرين بسب عدم مردوديتها، في حين تشكل حقوق تسديد المياه نسبة ضعيفة جدا بسبب عدم إقبال المواطنين على تسديدها رغم إعذارهم من طرف مصالح البلدية.

جدول رقم (49)

يوضح مدا خيل بلدية مزيرعة خلال فترة (2017–2022)

الوحدة: (دج)

مصدر المداخيل / السنة	ناتج إيجار الأملاك	حقوق تسديد المياه الصالحة للشرب والسقي الفلاحي	الرسوم المختلفة	المجموع
2018	18.000.150,00	220.000,00	9.000.000,00	27.220.150,00
2019	30.548.253,00	180.172,00	11.000.000,00	41.728.425,00
2020	33.000.000,00	50.000,00	6.000.000,00	39.050.000,00
2021	51.000.000,00	66.564,00	10.000.000,00	61.066.564,00
2022	50.000.000,00	85.187,00	7.500.000,00	57.585.187,00

من إعداد الباحث بناء على سجل المداخيل لخزينة ما بين البلديات

يتبين من الجدول أن ناتج إيجار الأملاك العقارية للبلدية يعد المصدر الأول الممون للخزينة البلدية ويليها الرسوم المختلفة الآتية من الأنشطة التجارية والاستثمارات الفلاحية التي تتميز بها بلدية مزيرعة، أما حقوق تسديد المياه الصالحة للشرب والسقي الفلاحي فهو يعتبر نسبة قليلة جدا وهذا راجع إلى عزوف المواطنين عن تسديد هذه الحقوق، والملاحظ أن المداخيل المتعلقة بتأجير المحلات التجارية وساحات العرض التجاري في تزايد متطور من سنة لأخرى وكذلك بالنسبة للرسوم المختلفة وحسب رئيس المجلس الشعبي لبلدية مزيرعة فإن استغلال مرفق السوق ومحتوياته ساهم بنسبة كبيرة في دعم الموازنة المحلية وأن البلدية تقوم بشكل دوري بتنبيه المؤجرين وإعذارهم من أجل تسديد حقوق الإيجار تحت طائلة فسخ عقودهم واتخاذ الإجراءات المطابقة في هذا الشأن.

الفرع الثاني: المشاريع التنموية المنجزة في بلدية مزيرعة

نستعرض في هذا الإطار أهم المشاريع التنموية المنجزة في هذه فترة (2017-2022) حسب كل المجالات والبرنامج والمتمثلة في المخطط البلدي وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية في والمشاريع المنجزة عن طريق التموين الذاتي وإعانات الولاية، أما عن المجال المستهدف من هذه البرامج فهي لا تخرج عن العادة المألوفة والمتعلقة بمشاريع إنجاز أو تجديد شبكات المياه الصالحة للشرب أو الصرف الصحي وإصلاح المناقب والتهيئة الحضرية وتعبيد الطرق وفك العزلة عن المداشر والقرى والجدول التالي يوضح الأغلفة المالية المرصودة لمختلف البرامج التنموية.

جدول رقم (50)

يوضح المبالغ المالية المرصودة لمشاريع منجزة في بلدية مزيرعة حسب كل قطاع وبرنامج خلال فترة (2017–2022) الوحدة: (دج)

مجال الموارد المائية	المخطط البلدي للتنمية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	ميزانية البلدية	إعانات الولاية
2018	30.000.000,00	/	4.000.000,00	3.200.000,00
2019	41.123.500,00	10.000.000,00	7.000.000,00	6.100.000,00
2020	20.517.000,00	20.000.000,00	5.000.000,00	17.000.000,00
2021	40.115.754,00	20.000.000,00	12.000.000,00	9.454.000,00
2022	42.424.331,00	7.500.000,00	6.000.000,00	/
مجال البناء والتعمير	المخطط البلدي للتنمية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	ميزانية البلدية	إعانات الولاية
2018	10.000.000,00	15.000.000,00	7.000.000,00	/
2019	50.000.000,00	20.000.000,00	1.000.000,00	1.000.000,00
2020	20.721.620,00	/	/	10.000.000,00
2021	20.620.600,00	/	/	/
2022	15.670.322,00	7.500.000,00	8.000.000,00	/
مجال التجهيزات العمومية	المخطط البلدي للتنمية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	ميزانية البلدية	إعانات الولاية
2018	9.121.912,00	8.000.000,00	8.000.000,00	6.000.000,00
2019	/	/	/	7.400.000,00
2020	10.000.333,00	/	5.000.000,00	/
2021	/	/	7.000.000,00	7.141.000,00
2022	20.442.700,00	20.000.000,00	4.000.000,00	3.000.000,00
مجال الأشغال العمومية	المخطط البلدي للتنمية	صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية	ميزانية البلدية	إعانات الولاية
2018	25.101.000,00	2.000.000,00	/	/
2019	20.200.000,00	2.000.000,00	3.000.000,00	/
2020	4.151.720,00	25.000.000,00	15.000.000,00	/
2021	50.274.992,00	15.000.000,00	6.000.000,00	/
2022	71.892.701,00	20.500.000,00	/	/

إعداد الباحث بناء على وثيقة الحساب الإداري للبلدية

والملاحظ أن ميزانية البلدية تساهم بشكل كبير في تمويل المشاريع على مستوى إقليمها رغم حصة الإعانات المعتبرة التي تحصلت عليها البلدية في إطار المخطط البلدي للتنمية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية باعتبارها برامج ذات بعد وطني تولي لها الدولة أهمية لتجسيدها محليا، والتي ساهمت في إنجاز عدة عمليات هامة للمنطقة وخاصة المتعلقة بشق الطرقات وفك العزلة وبناء المدارس بالمناطق الفلاحية، ولوحظ كذلك من خلال المشاريع المنجزة في إقليم البلدية عدم استفادة البلدية من المشاريع القطاعية، ولعل السبب يعود إلى استفادة البلدية من أغلفة مالية معتبرة في إطار المخطط البلدي للتنمية وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

أما في المجال الاجتماعي حيث قامت البلدية خلال فترة 2017-2022 بتخصيص حوالي 700 مساعدة لكل عائلة معوزة قدرت بـ: 10000,00 دج وهذا بمناسبة شهر رمضان الكريم لسنة 2018 و2019 و900 إعانة لسنوات 2020 و2021 و2022، وفيما يخص المنح والإعانات المقدمة للتلاميذ فقد خصصت بلدية مزيرعة إعانات مالية لشراء المحفظة المدرسية بجميع لوازمها، وساهمت البلدية خلال سنوات 2020 و2021 في مكافحة وباء كورونا برصد أغلفة مالية لغرض اقتناء الأدوية وأجهزة الوقاية ومواد والتطهير والنظافة، بالإضافة إلى المساعدات النقدية والعينية المتمثلة في المواد الغذائية المقدمة للعائلات المعوزة والمتضررة من جراء جائحة كورونا.

تمكنت بلدية مزيرعة من تلبية عدة مطالب إلا أنها وبالنظر إلى إمكانياتها الجيدة فهي لم ترق إلى الهدف المنشود من طرف سكان المنطقة.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة ببلدية مشونش وبلدية ومزيرعة على ضوء أهداف آفاق 2030

للحديث عن مؤشرات ومظاهر التنمية المستدامة ببلدية مشونش وبلدية مزيرعة لابد أن نتطرق في البداية إلى إستخلاص ما تحقق من أهداف التنمية المستدامة بالبلديتين، وذلك من خلال إستنباط وجرد المؤشرات التي لها علاقة بمهام الجماعات المحلية سواء علاقة مباشرة وتعد من مهام الجماعة المحلية أو علاقة غير مباشرة أي أن البلدية عنصر متدخل فيها، وهذا ما يقود الباحث إلى فحص المؤشرات المتعلق بالتنمية المستدامة وهي 230 مؤشر رصد لأهداف التنمية المستدامة ومنها يتم حصر المؤشرات ذات العلاقة بالبلدية مع مراعاة الخصوصية المحلية.

بالعودة للمعطيات والنتائج المستخلصة من الأدوات المنهجية المعتمدة من طرف الباحث في دراسة وضعية التنمية لبلدية مشونش وبلدية مزيرعة إضافة إلى المنجزات المادية والهيكلية التي جسدتها البلديتين في إقليميهما مع التركيز والاعتماد على المؤشرات ذات الدلالة المباشرة على مدى تحقق أهداف التنمية، وسوف نحاول أن نرصد أهم المؤشرات التي تحققت ولو بشكل نسبي من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في كل من بلدية مشوش وبلدية مزيرعة مع تحديد الفوارق والتماثل في نسبة ماتحقق، ومن أجل ذلك نعتمد على تشخيص هذه المؤشرات طبقا لأبعاد التنمية المستدامة وهي البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي والتكنولوجي.

الفرع الأول: البعد الاجتماعي

بعد تفحصنا لمؤشرات البعد الاجتماعي استخلصنا عدة مؤشرات تتعلق بالمشاركة في السياسات العامة المحلية والاقتراح وصنع القرار ومدى توفر الخدمات الاجتماعية كالمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والإعانات الاجتماعية والطرق والإنارة العمومية وخدمات التعليم والتي سوف نوضحها وفقا للعمل الميداني الذي قام به الباحث عن طريق الملاحظة الشخصية والاستبيان

والمقابلة مع المسؤولين المباشرين والمتدخلين في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى اطلاعنا على مداولات والسجلات الموجهة للجمهور ومقررات الإعانات المتعلقة بالاستفادة من المشاريع التنموية مثل المخطط البلدي وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، وقد تم رصد عدد من المؤشرات في هذا الجانب في كلا البلديتين.

- **المشاركة:** بعد ملاحظتنا وحضورنا الشخصي لبعض جلسات المجلس الشعبي البلدي لكل من بلدية مشونش وبلدية مزيرعة لاحظنا حضور بعض المواطنين لجلسات المجلس الشعبي البلدي، كما تم اطلاعنا على عدة دعوات وجهت لمنظمات المجتمع المدني والموطنين لحضور اجتماعات بمناسبة اقتراح المشاريع وتقديم الطلبات الضرورية للسكان.

كما اطلعنا على سجل ملاحظات المواطنين الذي خصص لتقديم الاقتراحات والملاحظات والشكاوى والتي يتم الإجابة عليها في غصون 03 أيام وهذا يجسد تحقيق الهدف السادس عشرة من أهداف التنمية المستدامة الذي يصبو إلى إتاحة الفرص للمجتمعات للمساهمة والمشاركة في صنع القرار.

- **الخدمة العمومية:** وأهم هذه المؤشرات المحددة للأهداف التنمية المستدامة المحلية نجد نسبة توفر المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي والطرقات، وفك العزلة والتشجير في الوسط الحضري وإيجاد أماكن للراحة والنقل المدرس والمساعدة الاجتماعية للفقراء والمعوزين، محاربة الأمراض والأوبئة مثل الليشمانيا والأمراض المتنقلة عبر المياه وبناء المدارس الابتدائية والرعاية الصحية وهو ماتبنته كلا البلديتين ولكن بنسب متفاوتة حيث سجلت البلديتين تقدما ملحوظ في هذا المجال مع تسجيل نقص في التغطية في بلدية مزيرعة بسبب الطابع الفلاحي وتباعد السكنات الفلاحية عن بعضها البعض.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي:

نحاول أن نسجل بعض المؤشرات التي تمكنت البلديتين من تجسيدهما في أرض الواقع في مجالات الفلاحة والسياحة التي تتميز بها المنطقة

– المجال الفلاحي:

كما أشرنا وتطرقنا إليه في الجانب النظري حول أهمية تثمين واستغلال كل القدرات المحلية لتدعيم وتعزيز مالية البلدية، فقد استطاعت بلدية مزيرعة أن تجسد هذا الإجراء الفعال الذي ساهم في تمكين البلدية من الحصول على مداخيل معتبرة مصدرها الأساسي سوق الجملة اليومي للخضر والفواكه المصنف وطنيا والذي أصبح منذ عدة سنوات مقصد للتجار من مختلف أنحاء الجزائر، حيث وفرت البلدية لهذا المرفق جميع الظروف الضرورية لتنشيط التجارة المحلية وتقريب التاجر من مصدر الإنتاج الفلاحي وهذا يقلل من معانات الفلاحين الذين وجدوا بفضل هذا المرفق كل التسهيلات في تسويق منتوجاتهم.

وفضلا عن كراء السوق لمدة سنة بصفة دورية عن طريق مزايدة وطنية تم إنشاء وتخصيص مربعات ومساحات للتجار والفلاحين لعرض واستقبال المنتوجات تؤجر لهم من طرف مصالح البلدية مباشرة.

الملاحظ أن بلدية مزيرعة ساهمت في تنمية ودعم القطاع الفلاحي من خلال فتح المسالك الفلاحية وبناء المدارس الابتدائية في المحيطات الفلاحية لتلاميذ المناطق الفلاحية التابعة لبلدية مزيرعة والبلديات المجاورة وهي بلدية مشوش وبلدية عين الناقة، كما قامت بفتح مسالك فلاحية لعدة مناطق.

أما بلدية مشوش فرغم مبادرتها في تخصيص وتجزئة أراضي فلاحية لفائدة المستثمرين الشباب إلا أن الاستغلال الفعلي لهذه الأراضي لم يتم، ويعود السبب إلى بعد المنطقة الفلاحية عن التجمعات السكانية الحضرية للبلدية بأكثر من 40 كلم ولم تقم باستغلال نوعية وجودة التمور المحلية لإنشاء سوق أو إنشاء مؤسسات مختصة في الصناعة الغذائية لشعبة التمور المتميزة بالجودة العالية.

ومنه نلاحظ أن بلدية مزيرعة استطاعت أن تستغل خصوصيتها الفلاحية ودعمها بسوق وطني بالجملة مما يسهل عمليات التسويق.

- **المجال السياحي:**

ويندرج في الهدف الثاني عشرة الخاص بالإنتاج والاستهلاك المسؤول والمتضمن العمل على تطوير المجال السياحي، فبلدية مشونش ولغرض تشجيع السياحة الجبلية قامت بإنجاز وتعبيد الطريق الجبلي على بعد 12 كلم، وتهيئة المناطق السياحية التي يرتادها السواح مثل منطقة الخنقة ومتحف الشهيد سي الحواس وتهيئة الطريق المؤدي إلى وحدة الفخار بمشونش والتي تستقطب سنويا عدة قوافل عن الزائرين من داخل الوطن وخارجه، بالإضافة إلى تأجير النزل البلدي لأحد الخواص عن طريق المزاد العلني بطريقة محفزة للمؤجر مقابل قيامه بالتكفل بأشغال الترميم والتهيئة.

وفي المقابل بلدية مزيرعة فهي تحوز على مناطق سياحية هامة مثل جمينة والمناطق الجبلية إلا أنها لم تقم باستغلالها والاستثمار في هذه الخاصية التي تزخر بها رغم وجود إمكانيات مادية ضخمة للقيام بهذا الجانب إضافة إلى جمعيات نشطة في المجال السياحي.

الفرع الثالث: البعد البيئي

ويتمثل تبني كل من بلدية مشونش وبلدية مزيرعة سياسة بيئية عبر إقليميهما لحماية البيئة وذلك باتخاذ إجراءات مثل القيام بحملات للتشجير بمساهمة من طرف الجمعيات والمواطنين، وفي يخص النظافة العمومية فقد قامتا بتهيئة مفرغة عمومية بعيدة عن التجمعات السكانية كما تم إصدار عدة قرارات ضد المتسببين في الرمي العشوائي للنفايات والمواد السامة والردوم والمتسببين في تلويث الجو التشجير ومحابة الامراض كما تم تحديد فترات الصيد البري للحيوانات وفقا لرزنامة دقيقة تراعي الفترة المسموحة في مجال الصيد.

الفرع الرابع: البعد التكنولوجي

تتمثل المؤشرات التي يمكن أن تقاس عليها أهداف وغايات التنمية المستدامة محليا إلى درجة تحكم الإطار البشري للبلدية في وسائل الاتصال الحديثة وآليات الإدارة الاليكترونية والرقمنة وطريقة التواصل مع الموطنين ودرجة الاستخدام للوسائط الاجتماعية في إطار الأعمال الإدارية، فقد تم تسجيل نسبة تغطية جيدة في خدمة الهاتف النقال وخدمات الأنترنات على مستوى لإقليم بلدية مشونش قدرت بـ98 **%** في حين أن التغطية على مستوى إقليم بلدية مزيرعة قدرت بـ: 60**%** وهذا راجع إلى الطابع الفلاحي للمنطقة، أما عن عملية الرقمنة على مستوى البلديتين فقد تم رقمنة جميع وثائق الحالة المدنية والوثائق البيومترية المتمثلة في بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر ورخصة السياقة وهذا حسب البرنامج المسطر مركزيا.

لقد أردنا من خلال هذه المؤشرات وتتبع ما تحقق من أهداف التنمية المستدامة في كل من بلدية مشونش وبلدية مزيرعة خلال هذه العهدة الانتخابية (2017 - 2022) وخاصة أنها جاءت بعد تبني الأمم المتحدة لهذه الأهداف عام 2015 والتي شرع العمل بهذه الرزنامة ابتداء من سنة 2016 إلى غاية 2030.

ومن خلال أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن تكون البلدية طرفا فاعلا بشكل مباشر أوغير مباشرة في تحقيقها استنتجنا بناء على تحليل الأهداف والمؤشرات أن هناك مؤشرات للتنمية المستدامة مبنية على الإمكانيات المحلية للجماعات المحلية وأخرى تتعلق بالدولة وتدخل كل مؤسساتها وهيئاتها الرسمية بكل مكوناتها.

وحاولنا بواسطة المقابلات التي أجريناها مع رؤساء المجالس الشعبية للبلديتين ورؤساء الأقسام الفرعية القطاعية إستنباط ما إن كان هناك نية وبرنامج مسطر يحاكي ويجسد هذه الأهداف المحققة وغير المحققة بعد لغرض وضع إستراتيجية وخطة زمنية لرفع التحدي لتحقيق ما تبقى بحلول عام 2030.

المبحث الرابع

تحديات بلدية مشونش وبلدية مزيرعة التنموية وآليات تجاوزها

رغم المنجزات وبعض الاهداف المحققة للتنمية المستدامة إلا أن البلديتين مثلهما مثل بقية البلديات على مستوى الوطن تواجهان تحديات وعوائق تحول بينها وبين أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع مسيري ا الهيئات التنفيذية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والوقوف ميدانيا على واقع التنمية المستدامة بإقليم البلديتين تم تسجيل العديد من النقائص والتحديات التي يتطلب العمل على رفعها وتخطيها وتجاوزها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في المطلب الأول إلى تحديات البلديتين لتحقيق التنمية المستدامة والذي نتناول فيه التحديات ذات البعد الاجتماعي كفرع أول، أما الفرع الثاني نخصصه لتحديات ذات البعد الاقتصادي، وفي الفرع الثالث نتطرق للتحديات ذات الجانب البيئي وفي المطلب الثاني نحاول حصر الاقتراحات والحلول الممكنة التي استقيناها من خلال التطلعات التي يسعى إليها ممثلوا الإدارات المحلية في البلديتين، وكذا الواقع المكاني الذي له تأثير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: تحديات بلدية مشونش وبلدية مزيرعة لتحقيق التنمية المستدامة

التحديات ورغم الاختلافات والتفاوت بين البلديتين في بعض المجالات والقطاعات إلا أن أوجه الشبه هو السائد والغالب في المجال التنموي وأن سبب التفاوت مرده بالدرجة الأولى إلى العوامل المادية التي حظيت بها بلدية مزيرعة والناتج عن النشاط الفلاحي المتميز والذي أوجد حركة تجارية هامة في المنطقة، ومن خلال المقابلات والملاحظات الميدانية التي قمنا بها اتضح لنا أن هناك تحديات تواجه كلا البلديتين، ومنه يمكن حصر هذه التحديات المشتركة بين البلديتين في العناصر الأساسية المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة والمتعلقة بالتحديات الاجتماعية والتحديات الاقتصادية والتحديات البيئية، واستخلص الباحث من المقابلات مع المتدخلين في مجال التنمية أن هذه التحديات يمكن تجاوزها وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: التحديات ذات البعد الاجتماعي

تشكل الأوضاع الاجتماعية التي يعيشها أي مجتمع أهم التحديات التي تؤرق جميع الدول والهيئات العامة المكلفة بتسيير شؤونه لأن التنمية المستدامة تستهدف تحسين الظروف الاجتماعية في المقام الأول والعوامل المرتبطة بحياة الإنسان كالبيئة والجانب المعيشي وهذا من منطلق مفهومها الذي يتعدى إلى ضمان العيش الكريم وحماية حقوق الأجيال اللاحقة، ومنه فإن المهام الأساسية لبلدية مشونش وبلدية مزيرعة يرتكز على رفع هذه التحديات والعوائق والمتمثلة في:

- توفير مناصب الشغل وفتح المجال للاستثمار الفلاحي والخدماتي في المنطقة باعتبار أن القطاع الفلاحي السائد في كلا البلديتين بالإضافة إلى القطاع السياحي، حيث تتمتع المنطقة بتنوع سياحي يجمع بين السياحة الصحراوية والجبلية كما تتواجد مواقع تاريخية وطبيعية تجلب السياح.

- تحرير الأوعية العقارية الموجهة للسكن بكل صيغه، حيث تعاني كلا البلديتين من العراقيل في مجال إنجاز السكنات الاجتماعية لأسباب تتعلق بانعدام الأوعية العقارية التابعة لمصالح البلدية،[1] ويتم تسوية الوضعية العقارية عن طريق مديريات مسح الأراضي.
- فك العزلة عن المناطق الفلاحية والجبلية، وخاصة في بلدية مزيرعة التي يتوزع أكبر سكانها في المحيطات الفلاحية، ويتم ذلك عن طريق إنجاز طرق ومسالك لتسهيل التنقل وتزويد المجمعات السكانية بالطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب، أما بلدية مشونش فالأمر يتعلق بالخصوص في ربط المناطق الفلاحية التابعة لها والبعيد عن المجمع الرئيسي بمشونش بمسالك وطرق ذات مسافة قصيرة بدلا من الطريق الرئيسي الذي يعد بعيدا جدا.
- العمل على ترقية العمل الجمعوي في مختلف الميادين وإشراكه في رسم السياسات المحلية عن طريق فتح باب التشاور والحوار الدوري بين الهيئات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني مع تخصيص أغلفة مالية لدعم الجمعيات النشطة في الميدان.
- تعزيز مبدأ تقريب الإدارة من المواطن وذلك بواسطة إنشاء فروع وملحقات بلدية في القرى والمداشر البعيدة عن مقر البلدية، بالإضافة إلى تفعيل آلية التواصل والإعلام والتوجيه عن طريق الوسائل الإلكترونية المختلفة.

الفرع الثاني: التحديات ذات البعد الاقتصادي

من أهم التطلعات التي فرضها الواقع الاقتصادي الوطني والدولي هو إعطاء الأقاليم المحلية صلاحيات ودور لاستغلال الموارد المحلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أن بلدية مشونش تتطلع لإيجاد مصادر وموارد جديدة والقيام باستغلال الأملاك غير المؤجرة وتقديم تحفيزات وامتيازات للمؤجرين وتهيئة المحلات وإعادة صيانتها لتصبح صالحة للاستغلال، ناهيك عن تفعيل القانون لتحصيل المداخيل وخاصة المتعلقة باستهلاك المياه الموجهة للشرب والري الفلاحي.

[1] – **مقابلة** رئيس القسم الفرعي للبناء والتعمير لبلدية مشونش ورئيس مصلحة التعمير لبلدية مزيرعة.

ومن أجل تفعيل النشاط الفلاحي يتطلب على بلدية مشونش أن تقوم وبمرافقة من المصالح المختصة في المجال العقاري بتحرير العقار الفلاحي وتوزيعه[1] عن طريق الامتياز باعتبار أن العقار الواقع في إقليم بلدية مشونش منطقة فلاحية سهبيه تم مسحها لصالح أملاك الدولة، مع تدعيم المناطق الفلاحية بالكهرباء وفتح المسالك والطرق.

أما بلدية مزيرعة فإن التحدي والرهان يتعلق باستغلال العائدات المادية والمداخيل الناتجة عن تأجير أملاكها وخاصة مداخيل السوق ببناء هياكل ومرافق عمومية لتقوم باستغلالها بشكل مباشر أو عن طريق التفويض والامتياز أو الإيجار لمضاعفة المداخيل وترقية النشاطات والقطاعات غير مستغلة مثل القطاع السياحي والحرفي، بالإضافة إلى إمكانية انجاز وحدات صناعية في مجال الصناعة الغذائية ومشتقات المنتوجات الفلاحية.

ونظرا للطابع الفلاحي للبلدية والمتميز بانتشار التجمعات في المناطق الفلاحية، يمكنها استغلال المساحة المجاورة للمنطقة العمرانية لإنشاء مجمعات سكنية ذات طابع حضاري، [2]وهذا لتشجيع الفلاحين واليد العاملة في القطاع الفلاحي للاستقرار بالمنطقة بصفة رسمية.

الفرع الثالث: التحديات ذات البعد البيئي:

1- **حماية الثروة المائية من النفاذ:** من أهم التحديات البيئية التي تواجه إقليم البلديتين وخاصة بلدية مزيرعة بسبب الاستغلال الواسع لمصادر المياه الجوفية نتيجة كثافة النشاط الفلاحي والاستعمال الدائم للماء نظرا لطبيعة المنطقة الصحراوي الشديد الحرارة الذي يسود المنطقة لمدة طويلة من السنة، وهذا ما يتطلب تدعيم البلديتين بمشاريع في مجال الري خاصة استغلال

[1] – مقابلة ممثل القسم الفرعي الفلاحي لبلدية مشونش.

[2] – مقابلة رئيس مكتب الفلاحة لبلدية مزيرعة.

مياه الأمطار بإنشاء سدود وحواجز مائية على مجاري الوديان، وتدعيم الفلاحين بوسائل حديثة لترشيد عمليات السقي الفلاحي للمحافظة على الماء.[1]

2- **القضاء على أسباب تلويث البيئة والمحيط العمراني**: الذي أصبح من التحديات التي تهدد الصحة العمومية للسكان والثروة الحيوانية والنباتية والناتج عن الرمي العشوائي للنفايات والردوم والصرف العشوائي لمياه الصرف الصحي في المجاري المائية والوديان مما يفرض على البلدية إيجاد حلول للمحافظة على الصحة العامة للموطنين والبيئة وذلك بإنجاز محطة لتطهير مياه الصرف الصحي والقضاء على المصبات في الوديان التي أثرت سلبا على الإنتاج الفلاحي والزراعة المعيشية على ضفاف الوادي.

3-**حماية المناطق السهبية والغابية**: حيث أصبحت ظاهرة التصحر وانجراف التربة تهديد للمناطق الفلاحية والناتجة عن العوامل الطبيعية المختلفة باعتبار أن المنطقة تعتبر بوابة الصحراء تتعرض لرياح موسمية قوية تؤدي إلى تعرية الأراضي الصالحة للزراعة.

ولتمكن البلديتين من تجاوز هذه التحديات والمشاكل التنموية التي تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يقتضي على كل الفواعل في الدولة بما فيها الجماعات المحلية اتخاذ إجراءات وآليات لرفع هذه التحديات.

المطلب الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة بلدية مشونش وبلدية مزيرعة

على ضوء الواقع وتطلعات الهيئات التنفيذية المحلية والمجتمع المدني من خلال المقابلات والاستطلاع وملاحظة واقع التنمية المحلية المستدامة وما ينتظر الفواعل المكلفة بحلحلة الوضع التنموي على المستوى المحلي تبين أن الانطلاق الحقيقي يرتبط بآليات وسياسات منها ما هو محلي ومنها ما هو ذات بعد وطني يتعلق بشكل النظام والسياسة الحكومية التي تتبناها الدولة في مجال تسيير المجالس المحلية، وعليه سنركز على الآليات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة والتي تكون من

[1] – **مقابلة** رئيس القسم الفرعي للموارد المائية لبلدية مشونش ورئيس مكتب الري لبلدية مزيرعة.

المبادرات المحلية في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نتطرق للآليات ذات البعد الوطني والمتعلقة بالقرار المركزي والذي يحدد السياسات العامة ومنهج التسيير المحلي.

الفرع الأول: آليات تحقيق التنمية المستدامة ذات البعد المحلي

تواجه بلدية مشونش وبلدية مزيرعة تحديات خاصة بها كل على حدى ناتجة عن ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وتحديات مشتركة من حيث الأسباب والمقومات والتطلعات المستقبلية وتسعى كلاهما إلى تحقيقها إما بالحلول والآليات الذاتية أو عن طريق التنسيق فيما بينهما أو عن طريق تفعيل آلية التعاون المشترك بين البلديات لتنمية إقليمهما واستغلاله، ويتم ذلك بتشخيص أليات وإجراءات خاصة لكل بلدية على حدى وفقا للتحديات والمعيقات والنقائص التي تواجهها وأخرى تقتضي وضع مخطط وبرنامج تشاركي بين البلديتين.

ومن الآليات التي اعتمدتها بلدية مشونش لمواجهة وتجاوز التحديات التي تعيق إنجاز مشاريعها التنموية وتحسين مداخيلها المحلية تم المبادرة إلى تثمين إيجار الأملاك البلدية وتحسيس المواطنين بأهمية عملية أداء المستحقات الناتجة عن خدمات التزويد بالماء الصالح للشرب والموجه للسقي الفلاحي وضريبة السكن، وفي إطار استغلال البرنامج الوطني المتعلق بمناطق الظل فقد جسدت عدة مشاريع وعمليات ذات طابع اجتماعي لتمكين سكان المناطق المعزولة من ضروريات الحياة مثل الربط بشبكة المياه وشبكة الكهرباء وفك العزلة عن المناطق الجبلية والفلاحية، كما قامت بإنجاز عدة مناقب فلاحية وبناء حاجز مائي موجه لسقي واحات النخيل.

وحسب مدونة المشاريع المستقبلة التي أعدها المجلس الشعبي البلدي لبلدية مشونش فقد تم برمجة العديد من العمليات في إطار المخطط البلدي للتنمية وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وكذا برامج التمويل الذاتي فقد تم اقتراح عمليات لتكملة فك العزلة عن كل

المناطق الجبلية والفلاحية وربطها بمختلف الشبكات، كما سيتم إنجاز تجزئات اجتماعية لتمكين المواطنين من إنجاز سكناتهم وتوزيع العقار الفلاحي عن طريق الامتياز على الراغبين في الاستثمار في المجال الفلاحي.[1]

أما بلدية مزيرعة فقد بادرت إلى توسيع السوق وذلك ببناء محلات وتحديد مساحة وتقسيمها في شكل مربعات من أجل استغلالها للعرض التجاري للمنتوجات الفلاحية، كما قامت في إطار مشاريع مناطق الظل إلى إنجاز عدة مشاريع هدفها رفع الغبن عن السكان والمتمثلة في فتح المسالك والطرقات، كما قامت بإنجاز مدرسة في منطقة زمورة الفلاحية وفرع بلدي بقرية بغيلة، وتسعى البلدية حسب المقابلة التي أجريت مع رئيس المجلس الشعبي البلدي أن البلدية ستقوم بمواصلة فك العزلة عن المناطق الجبلية والسياحية والفلاحية لتطوير هذه المناطق وجعلها أكثر جاذبية وتمكين القطاع الخاص من الاستثمار في هذه المناطق، وتم دعوة المستثمرين لإنجاز مشاريع صناعية تحويلية لاستيعاب المنتوج الفلاحي المحلي، أما عن الجانب الاجتماعي فقد تم توزيع قطع أرضية في إطار التجزئة الاجتماعية والبناء الريفي.[2]

أما عن التحديات المشتركة التي يمكن استخلاصها من خلال ملاحظاتنا والتي نرى أنها سبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية والسياحية والتي تستوجب تظافر جهود البلديتين باعتبارهما متجاورتين تماشيا وقانون البلدية لسنة 2011 يتمثل في التعاون المشترك بين البلديتين، هذا مع مراعات الخصوصية المحلية التي نريد إبرازها في هذا الشأن وهي إعطاء أهمية للمعطيات المختلفة لكل منطقة أو بلدية وما يميزها عن باقي المناطق وإبراز أهم نقاط القوة التي تتمتع بها، إما في الجانب الفلاحي أو الصناعي أو السياحي، فالسمة المحلية يمكن استغلالها كمصدر لتحقيق التنمية

[1]- **مدونة المشاريع** المستقبلية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية مشونش عهدة (2017-2022).

[2] - **مقابلة** رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مزيرعة.

والاستثمار في هذا المجال وخاصة المنطقة الحدودية بين البلديتين والتي تعتبر مساحة شاسعة لم يتم استغلالها من كلا البلديتين.

الشكل رقم (07)

يوضح المنطقة الحدودية بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة

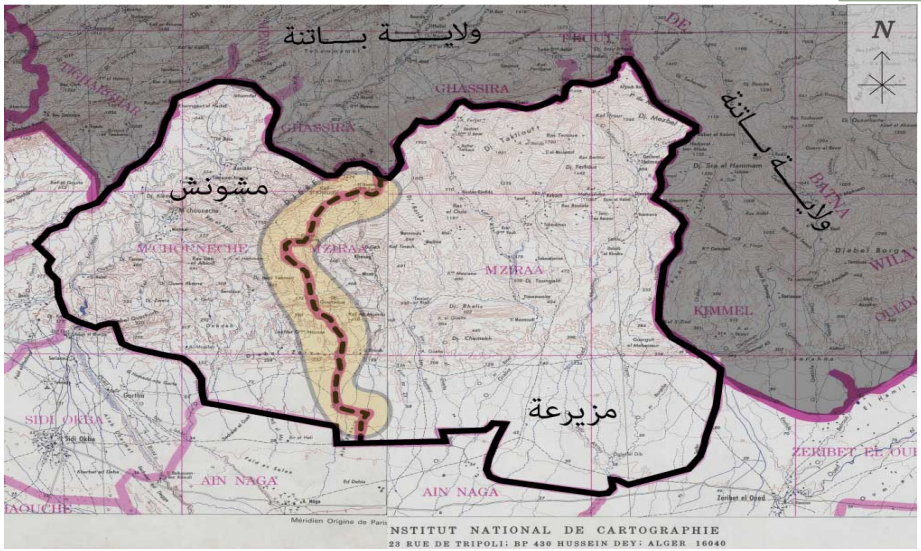

المصدر: الأطلس العام للحدود الإدارية للبلديات تطبيقا لأحكام القانون 09/84 المؤرخ 1984/02/04 المجلد رقم 01

من خلال الخريطة الموضحة للمنطقة الحدودية بين البلديتين وغير مستغلة رغم أهميتها من الناحية السياحية والفلاحية، حيث يمكن التنسيق بين البلديتين لإنشاء منطقة مشتركة لإنجاز مشاريع استثمارية في المجال الفلاحي والسياحي.[1]

حيث أن الميزة وحسب الملاحظة التي قام بها الباحث أن المنطقة تجمع بين مساحات فلاحية ومناطق جبلية وسهبيه مع حدود ولاية باتنة فإمكانية استغلال هذه المنطقة يتم عن طريق شق

[1] – **مقابلة** رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مشونش وبلدية مزيرعة.

طريق يربط البلديتين والذي يقلص المسافة إلى 30 كلم بين مقر البلديتين بدلا من 80 كلم وهو ما يشجع المستثمرين والفلاحين لإنشاء مستثمرات فلاحية وسياحية وخاصة السياحة الجبلية.

ومن خلال هذا التعاون بين البلديتين يمكن:

- استصلاح أراضي مختلفة في المناطق السبية والجبلية وتنويع الزراعات خصوصا غراسة الأشجار المثمرة وتربية المواشي.
- القيام بتطوير الغابات وتجديدها واستغلالها لإنعاش وتفعيل السياحة الجبلية وذلك باتخاذ استراتيجية محلية لترقية السياحة الجبلية والغابية والموسمية التي تتمتع بها المنطقة وذلك بإنشاء مرافق ومشاريع استثمارية في المنطقة.
- تشجيع المستثمرين في إنشاء مستثمرات فلاحية متنوعة كما يمكنهم الاهتمام بالجانب السياحي في المنطقة الحدودية نظرا لموقعها الخلاب المزاوج بين السياحة الجبلية والصحراوية وذلك بفتح المجال للقطاع الخاص لدفع المستثمرين لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية وذلك عن طريق برامج وتعيين مناطق صناعية أو مناطق نشاطات في البلديتين.
- فك العزلة عن المناطق الهامشية والمعزولة في البلديتين.
- تبني سياسة بيئية محلية صارمة للحفاظ على البيئة ومكوناتها والمحيط العمراني وإنشاء حواجز وسدود مشتركة بين البلديتين للتمكن من استغلال الثروة المائية لمواجهة ظاهرة الجفاف.

من خلال أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن تكون البلدية طرفا فاعلا بشكل مباشر أو غير مباشرة في تحقيقها وبناء على تحليل تلك الأهداف والمؤشرات استنتج الباحث أن هناك مؤشرات للتنمية المستدامة مبنية على الإمكانيات المحلية الذاتية للجماعات المحلية وأخرى تتعلق بسلطة القرار المركزي التي تتخذه الهيئات الرسمية العليا في الدولة وتساهم فيه كل المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية بكل مكوناتها.

الفرع الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة ذات البعد الوطني

ومن جملة الحلول التي توصلنا إليها لتجاوز هذه التحديات التي تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة محليا نجد أنها تتعلق بالقرار المركزي الصادر من الهيئات العليا للدولة والقوانين المسيرة للهيئات المحلية من خلال إعادة النظر في تسيير الشأن المحلي وإعادة هيكلة الإدارة المحلية ومنحها الصلاحيات الواسعة في إتخاذ القرار ورسم السياسات المحلية وبرمجة المشاريع التنموية دون الرجوع للرزنامة الوطنية المبنية على سياسة وطنية متشابهة في توزيع البرامج والإعانات والتي لا تراعي في هذا المجال خصوصية كل منطقة وما تتطلبه من إحتياجات ومطالب والتي لها دور كبير في توجيه وترشيد السياسة المحلية وتحقيق الأهداف.

1- **إعادة النظر في القوانين المسيرة للجماعات المحلية:** إن تعديل أو تغيير القوانين الخاصة بالجماعات المحلية من المتطلبات الأساسية في الظرف الحالي ونتيجة التحول والتوجه العالمي والوطني إلى سياسة اقتصادية مبنية على إشراك جميع الأقاليم المحلية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة لابد من مراجعة قوانين الجماعات المحلية وخاصة البلدية وجعلها تتوافق والأهداف المراد تحقيقها وبلوغها، وذلك بإعادة النظر في الصلاحيات والاختصاصات والمهام التي تكلف بها الادارة المحلية، مع تزويدها بجميع الإمكانيات التقنية والبشرية والهيكلية التي تهدف إلى تحقيق مبادئ التسيير الرشيد للإدارة المحلية واتخاذ من النماذج الدولية الناجحة للتسيير الإداري أسلوب في إدارة البلدية، حيث أن القوانين وأساليب التسيير الحالية أصبحت عائقا للمجالس الشعبية البلدية في مجال التنمية والاستثمار وترقية الأقاليم المحلية.

2-**التخفيف من الرقابة الوصائية:** تعتبر الوصاية الإدارية عائقا أمام البلدية في تحقيق أهدافها نتيجة التدخلات غير قانونية في غالب الأحيان التي يفرضها بعض رؤساء الدوائر مستغلين في ذلك الصراعات السياسة بين أعضاء الهيئات المنتخبة في البلديات، حيث أصبحت سلطة اتخاذ القرار بيد رئيس الدائرة بدلا من رئيس المجلس الشعبي البلدي وهذا يتنافى واستقلالية الجماعات المحلية في تسيير شؤونها ونتج عن هذا السلوك ضعف المبادرة والمساهمة والاقتراح

من طرف المجالس الشعبية البلدية وفرض قيود على أداء الوحدات المحلية، ومنه فإن إعطاء المجالس الشعبية الحرية في اتخاذ القرار دون فرض رقابة شديدة سوف يكشف عن مبادرات محلية تشاركية بين مختلف الهيئات الرسمية وغير الرسمية.

3- تشجيع المبادرة المحلية والقطاع الخاص: تعتبر المبادرات المحلية أداة لتحقيق التنمية وذلك بإشراك المواطنين المحليين في تسيير الشؤون العامة وفتح مجال الحوار والتشاور بينهم والمجالس المحلية في إطار الديمقراطية التشاركية والعمل الجواري وتدعيم الكفاءات المحلية ومساعدتها في تحقيق أفكارها وإبداعاتها.

كما يعد القطاع الخاص من الفواعل المهمة في تحقيق عملية التنمية المحلية، فوجود قطاع خاص مساهم ومبادر يؤدي ذلك إلى تحسين وجودة الخدمة العمومية، ويساهم في إنشاء مؤسسات ومشاريع توفر مناصب الشغل للمواطنين،[1] فهو يعتبر من الركائز الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بواسطة الاستثمار والذي يعزز دور الجماعات المحلية ويمنحها قوة اتخاذ القرار.

4- الإسراع في عصرنة الادارة المحلية: لقد أصبح مفهوم تحديث وعصرنة الإدارة المحلية أمر ملح بالنسبة لإدارة البلدية لمواكبة التغيرات والتحديات التي مست المنظومة الإدارية والاقتصادية الداخلية والدولية، وتماشيا وفقا لهذا النهج وبالموازاة مع تغيير المنظومة القانونية والإصلاح الإداري للجماعات المحلية استنادا إلى مبادئ الحكم الراشد ينبغي تبني الوسائل والآليات الحديثة في تسيير الإدارة البلدية والإسراع في رقمنة المصالح المتبقية والمتعلقة بالمستخدمين والمالية والصفقات العمومية والأملاك البلدية ويتم ذلك بإدخال التكنولوجيات الحديثة في المجال الإداري وتعميمها.

[1] – ثلجة بدرة، "**المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر بلدية المحمدية بولاية معسكر أنموذجا 2012–2017**"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، ص 117.

على كل المصالح وتأهيل الموظفين تدريجيا لتبني هذا التوجه والتخلي عن التسيير التقليدي المتميز ببطيء أداء العمليات الإدارية وتعقدها.

5- **ضمان التأطير الكفء للجماعات المحلية:** يعود سبب عدم قدرة الجماعات المحلية في أداء المهام المنوطة بها إلى ضعف العنصر البشري سواء كانوا منتخبين أو موظفين والناتج عن عدم الاهتمام به من حيث التكوين والتحفيز وضمان الترقية في المناصب العليا للدولة للإطارات ذات الكفاءة على مستوى البلديات مثلهم مثل إطارات الولاية وهذا ما أوجد في نفوس الكفاءات المسيرة للبلدية نوع من العجز الوظيفي وعزوف الكفاءات من تحمل المسؤوليات في البلدية بسبب كثرة المهام في البلدية دون أن يتلقى الموظف أي امتياز أو ترقية تحفزه، ويمكن معالجة هذا الإشكال من خلال إنشاء مدارس عليا متخصصة في تكوين إطارات منتخبين وموظفين في قطاع الجماعات المحلية وضمان التكوين الدائم والمستمر لجميع الموارد البشرية للبلدية في مراكز التكوين وتحسين المستوى والمنشأ لهذا الغرض، وفتح مجل الترقية للمناصب العليا في الدولة للكفاءات المسيرة للبلديات وتثمين قدراتهم وخبراتهم.

6- **تدعيم الأقاليم المحلية وفقا لخصوصية كل منطقة:** تتميز الأقاليم المحلية في الجزائر بعدة مميزات وخصائص يجعلها تختلف عن بعضها البعض، حيث نجد أقاليم ذات خاصية فلاحية بامتياز وذات منتوج فلاحي على مدار السنة ونجد مناطق تمتلك مؤهلات النشاط الصناعي بامتلاكها موارد طبيعية تؤهلها بأن تكون أقطاب صناعية ومناطق تتميز بالنشاط سياحي، وهذا الاختلاف والتنوع يعد عامل إيجابي لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وتمتين النسيج الاجتماعي والثقافي الوطني من خلال التكامل بين المناطق والأقاليم في الدولة وتتضمن الخصوصية لكل بلدية العوامل والامكانيات والقدرات المحلية السائدة في كل بلدية، وعلى هذا المعيار يفترض أن تتخذ الدولة سياسات عامة مبنية على احتياجات البلدية وفقا لمقوماتها التي لها القدرة على تطوير اقتصادها المحلي والمساهمة في التنمية المحلية والوطنية.

7- **ترقية المجتمع المدني:** وهي تمثل أهم تحديات الجانب الاجتماعي ولهذا فإن دعم وتمكين المجتمع المدني من المشاركة والاقتراح وتتبع تنفيذ السياسة العامة المحلية والمشاريع التنموية يساهم

في بلورة وإعداد سياسات عامة رشيدة قادرة على تحقيق احتياجات المواطنين، بالإضافة إلى المشاركة في التنمية المحلية من خلال العمل الجماعي التطوعي والتوعوي الذي تمارسه الجمعيات المحلية يعتبر عامل أساسي لإحداث التنمية الشاملة عن طريق التنشئة السياسية والاجتماعية والثقافية للمواطن والمجتمع، كما أنه المجتمع المدني يعد ألية من آليات الرقابة الشعبية على الهيئات المحلية وأعمالها ومتابعة المشاريع التنموية وأعمال الإدارة.

8- **تفعيل التعاون المشترك بين البلديات:** يعتبر تجسيد التعاون المشترك بين البلديات المنصوص عليه في قانون البلدية رقم 11- 10[1] المؤرخ في 2011/06/11 من أهم الآليات التي تتيح فرص لتحقيق التنمية المحلية للبلديات المتجاورة وذلك بالاشتراك بين بلديتين أو عدة بلديات متجاورة في تدبير وتسيير الشأن المحلي وإبرام اتفاقيات تعاون فيما بينها لاستغلال المناطق المتجاورة لجعلها مناطق ذات استقطاب صناعي أو فلاحي أو سياحي وإنشاء مصالح مؤسسات عمومية منتجة للمداخيل وتوفر مناصب للشغل لمواطني هذه البلديات.

9- **الإهتمام بالبيئة وحمايتها:** من الأليات التي يمكن أن تؤدي دورا في الاستدامة البيئية هو إقرار وإيجاد سياسات بيئية تنطلق من البرامج التعليمية بالمدارس الابتدائية وكل الأطوار التعلمية لتربية النشء على أهمية البيئة وعلاقتها بالتنمية المستدامة لأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تظافر جهود كل المكونات والفواعل المحلية والوطنية، وذلك للارتقاء بدرجة الوعي والشعور البيئي لدى المواطنين، مع تفعيل عمل المؤسسات والهيئات التي تتدخل في مجال المحافظة على البيئة.

10- **إصلاح المنظومة المالية:** تشكل المالية المحلية الدعامة الأساسية في تمويل مشاريع التنمية المحلية وإنجاز برامجها ويتم ذلك بمراجعة عملية توزيع الموارد المالية بين البلديات والهيئات العمومية الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضعية المالية لكل بلدية ويتم ذلك عن طريق تصنيف البلديات حسب قدراتها المالية ومصادر تمويلها، فلا يمكن أن يتم توزيع الأغلفة المالية بناء على

[1] – وهذا مانصت عيله المادة 215 "يمكن بلديتين (2) متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها و/ أو تسيير أو ضمان مرافق عمومية جوارية طبقا للقوانين والتنظيمات، يسمح التعاون المشترك بين البلديات بتعاضد وسائلها وإنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة".

التعداد السكاني، وإهمال جانب مصادر تمويل كل بلدية، كما أن محاربة ظاهرة الفساد المالي وعدم تتبع الأموال المستحقة لخزينة الجماعة المحلية بهدف تحصيلها كرس لدى المستفيدين من الخدمة العمومية فكرة التهرب الضريبي وعدم تسديد المستحقات الناتجة عن ذلك.

ومنه نستنتج أن التفعيل الحقيقي لأليات التنمية المحلية المستدامة لا تقتصر على دور المجالس المحلية فقط بل تتعدى إلى جميع القطاعات، وتجنيد كل الموارد البشرية والمالية والتقنية، مع تفعيل الإجراءات والقوانين المتحكمة في المجالات المنتجة وتحريرها من القيود التي تعرقل الاستثمار والتنمية.

خلاصة الفصل الثالث

خلال عرض الفصل الثالث تناول الباحث مختلف الجوانب الشكلية والموضوعية والقانوية للتنمية المستدامة المحلية، فختم العرض بدراسة ميدانية لكل من بلديتي مشونش ومزيرعة من حيث الإطار العام والشروط البيئية والظروف المناخية والبشرية المناسبة للتنمية المستدامة، كما تم التعرض إلى منهجية الدراسة وعرض وتحليل نتائج الاستبيان التي أفرزت إيجابيات وسلبيات التنمية المحلية المستدامة، كما سمح ذلك بعرض منجزات نطاق الدراسة وذلك لتشخيص السلبيات والوصول إلى الحلول سواء تعلق بإعادة تهيئة البنى التحتية لشبكات المياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي والطرق والتهيئة والطرق وإصلاح شبكة الانارة العمومية وترميم وصيانة المؤسسات التعليمية، هذا من حيث تحسين الاطار المعيشي للمواطن وجودة الخدمة العمومية، أما من جانب تثمين وتعزيز القدرات المالية للبلدية فهو مرتبط بالجهود التي يبذلها المجلس الشعبي البلدي في تثمين حقوق الايجار الناتجة عن الأملاك البلدية المنتجة للمداخيل والمبادرة إلى إيجار موارد إضافية والعمل على استغلال كل أملاك البلدية، فرغم أهمية ما تحقق من منجزات إلا أنها غير كافية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وضمان ما تحقق من أهداف للمدى البعيد وهو ما يعد تحد للبلديات والسياسات المحلية لتحقيقه، وهذا ما أستوجب دراسة المؤشرات والمعطيات طبقا لما تتضمنه أعمال ومهام الجماعات المحلية والتي تدخل في اختصاصها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

خـــاتمـــة

خاتمة

تناولت الدراسة موضوع التنمية المحلية المستدامة من الناحية النظرية والتطبيقية وذلك انطلاقا من إشكالية مفادها "كيف تساهم البلدية في التنمية المستدامة في الجزائر بصفة عامة وفي بلديتي مشونش ومزيرعة بولاية بسكرة بصفة خاصة" خلال فترة (2017–2022) وهذا في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مع المقارنة بينهما في مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي من عدمه.

ولغرض الإجابة عن الإشكالية وتساؤلاتها الفرعية المرفقة قد تم طرح فرضيات أولية تتمحور إجمالا حول دور العامل البشري الكفء المسير للجماعة المحلية التي تعتمد على الأساليب التسييرية الرشيدة بالإضافة إلى المشاركة المجتمعية لمنظمات المجتمع المدني والمواطن والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها محليا.

وبعد الدراسة النظرية والميدانية تبين أن التنمية المستدامة تتطلب تظافر الجهود البشرية الفاعلة محليا بدءا من المواطن إلى المكلفين بتسيير الجماعة المحلية موظفين ومنتخبين محليين، وللمجتمع المدني دورا فعالا في المساهمة في بلورة السياسات العامة ومساعدة الجماعة المحلية في صنع القرار ورسم السياسة المحلية من خلال تحديد الأولويات والحاجات وتذليل العوائق وحل المشاكل التي تعيق الأداء التنموي، فالأداء المحلي وفاعليته يتم من خلال الفواعل الرسمية وغير الرسمية ويعد دعامة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولهذا أصبح الاهتمام بالقطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية أمر إلزامي محليا ووطنيا لامتلاك هذه المقومات البشرية إمكانيات وأفكار وبوادر تدعم هذه الهيئات الرسمية.

وبما أن للإمكانيات المادية لها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، فالبلدية ذات الموارد المتعددة لها إمكانية تسيير مخططاتها ومشاريعها وتلبية الحاجات المحلية عكس البلدية المنعدمة الموارد.

ولهذا فان التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي يبدأ من القواعد والمجتمعات المحلية، فسياسة الاعتماد على الإعانات المقدمة من الدولة شكل عائقا أمام عدة هيئات محلية تملك قدرات وإمكانيات طبيعية كافية أن تكون بديلا لتحسين مواردها ومداخيلها المحلية مثل التوجه نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي والسياحي واستغلال هذه الخصوصيات المحلية لتفعيل الأنشطة الخدماتية والتجارية المحلية. وهو ما جعل الباحث يتوصل إلى البرهان على صحة الفرضيات.

من خلال الدراسة التطبيقية يمكن القول أن الفرضيات المقترحة في الدراسة مثبتة ويتأكد صحتها من خلال المورد البشري المكلف بتسيير الشأن المحلي سواء كان منتخبا أو موظفا أو مواطن أو مجتمع المدني، كما أن إشراك الفواعل المحلية من أهم العوامل لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي نتيجة تبادل الرأي والأفكار واقتراح الحلول وحل المشاكل عن طريق الحوار، وأن التسيير الرشيد من خلال العمل بضوابط ومبادئ الحكامة المحلية المتمثلة في المشاركة وتحمل المسؤولية الجماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية والتواصل الفعال بين المسؤول المحلي والمواطن لتحقيق الاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة وهو ما يبرهن على صدق الفروض العلمية المقترحة الأمر الذي يدفع الباحث إلى طرح نتاج الدراسة التالية:

نتائج الدراسة:

بالنظر إلى ارتباط التنمية المستدامة بأكثر من عنصر قانوني واقتصادي وسياسي واجتماعي فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- العنصر البشري كان ولازال الطاقة المتحركة وهو أساس كل عملية تنموية فكلما كان لهذا العنصر اهتمام ووعي وإدراك بالشأن المحلي كلما أدى ذلك إلى تحقيق الأهداف المراد تحقيقها.
- انفتاح السياسات المحلية على المبادرات وإشراك الفواعل المساعدة للجماعة المحلية عامل مهم في تطوير الشؤون المحلية وتحقيق المردودية وجودة الخدمات العمومية وتجسيد السياسات التنموية، كما أن تحرير المبادرات المحلية تعلقت للفواعل الرسمية باعتبارها هيئات تسيرها كوادر مؤهلة ولها دراية بمتطلبات المنطقة.
- اتخاذ إستراتيجية وطنية تراعي في تقديم الإعانات والبرامج التنموية خصوصية كل بلدية ومنطقة وتكونن حسب الحاجة والضرورة للخروج.
- الرشادة في التسيير وكفاءة المسير المحلي وإلمامه بالحاجات ومطالب المجتمع يؤدي الى سن سياسات محلية ملمة بالنقائص و الحاجات المحلية لتلبيتها وتنفيذها.
- التأطير الكفء للموظفين وتحسين مستواهم في أداء الخدمة يساهم في تعزيز الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن مما يدفعه بان يكون فعالا ومساهما في التنمية المحلية.
- استغلال الإمكانيات المحلية والعمل بأسلوب القطاع الخاص على مستوى قطاع الجماعات المحلية لأنه أسلوب ناجع في تحسين مواردها وإيجاد موارد أخرى كبدائل.
- أهمية التفاعل المحلي مع الهيئات الرسمية والتنسيق ذو للبعد الوطني في توجيه السياسات العامة من خلال إبراز خصوصيات كل منطقة ودراسة المؤهلات والمقومات الطبيعية لكل إقليم لدعم تلك الخاصية والاستثمار فيها.

– اتخاذ إستراتيجية وطنية تراعي في تقديم الإعانات والبرامج التنموية خصوصية كل بلدية ومنطقة وتكونن حسب الحاجة والضرورة والقدرة.

آفاق الدراسة:

بالرغم ما قيل حول التنمية المستدامة فإن هناك جوانب عديدة لازالت بحاجة إلى دراسة ومن خلال دراستنا هذه يمكن تسجيل مواضيع ذات بعد اجتماعي وسياسي واقتصادي كدور الخصوصية المحلية في التنمية، المبادرة المحلية كآلية للتنوع الاقتصادي المحلي، إشراك القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، تطبيق الديموقراطية التشاركية وإشراك المجتمع المدني، وموضوع التعاون بين البلديات وتشجيع موضوع التوأمة ...الخ، كل ذلك يحتاج إلى إرادة والعمل بجد وإخلاص.

قائمة المراجع

أولا – مراجع باللغة العربية

1- الكتب والمؤلفات

1- أبو الحسن عبد الموجود، أبو زيد إبراهيم، **التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2029.

2- أبو النصر مدحت، **مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.

3- باردو بشير، **أوراس حضارة هقلعين**، ساجد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.

4- بعلي محمد الصغير، **القانون الإداري (التنظيم الإداري الإدارة النشاط الإداري)**، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

5- بن لطيف مصطفى، **المؤسسات الإدارية والقانون الإداري**، المدرسة الوطنية للإدارة، تونس، 2007.

6- بوجلال محمد، **البنوك الإسلامية مفهومها، نشأها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

7- بوضياف عمار، **الوجيز في القانون الإداري، ط 2**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

8- بيليس جون، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأحداث، 2004.

9- تو دارو ميشيل، ترجمة محمود حسين حسني، محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ، (ب، س، ن)، السعودية.

10- حاجم سهير إبراهيم، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014.

11- حسين رحيم وآخرون، **السياحة والتنمية السياحية مع دراسة خاصة حول مناطق الهضاب العليا بالجزائر**، دار النشر جيطلى، الجزائر، 2014.

12- خاطر أحمد مصطفى، **التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

13- دويدار محمد حامد، **أصول علم الاقتصاد السياسي**، الدار الجامعية بيروت، 1988.

14- ربيع محمد عبد العزيز، **التنمية المجتمعية المستدامة– نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

15- ريشنج باخ ريموند، سيلقن أوخر، **التنمية صفر**، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، لبنان، 1978.

16- زيدان جمال، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر العين النصر من القانونية ومتطلبات الواقع الجزائر**، دار الأهلة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

17- السالمي علاء عبد الرزاق، **الإدارة الالكترونية**، دار وائل للنشر، عمان 2008.

18- سعفان حسن شحاتة، **اتجاهات التنمية في المجتمع العربي**، مطبعة التقدم، الجزائر، 1973.

19- الشتاء السيد علي، **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2003.

20- شحادة حسام، **المجمع المدني**، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، 2015.

21- شفيق محمد، **البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

22- شلبي محمد ، **المنهجية في التحليل السياسي:المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات**، د م ن، الجزائر، 1997.

23- الصبيحي أحمد شكري، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.

24- الصرفي محمد، **أخلاقيات الموظف العام**، دار الكتاب القانوني، القاهرة، 2007.

25- عامر عبد الرؤوف طارق، **الإدارة الإلكترونية**، دار السحاب للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

26- العسل إبراهيم حسين، **التنمية في الفكر الاسلامي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2014.

27- عشي علاء الدين، **مدخل القانون الإداري**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

28- عمر حسين، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1995.

29- عليان ربحي مصطفى، **عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيقية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

30- العيسوي عبد الرحمن محمد، **علم النفس والتنمية الشمولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

31- غربي محمد وآخرون، **التحولات السياسية وإشكالية التنمية**، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

32- غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة، **التنمية المستديمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

33- فلاح الربيعي، **الخصخصة وأثرها في التنمية بالدول النامية**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 2004.

34- الفنجري محمد شوقي، **نحو اقتصاد إسلامي**، شركة عكاظ للنشر والتوزيع، السعودية، 1981.

35- قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.

36- كافي مصطفى يوسف، **التنمية المستدامة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،2017.

37- اللبدي نزار عوني، **التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، 2012.

38- المشاقبة إبراهيم، **أثر الخصخصة على إدارة وتطوير المنتجات**، الطبعة العربية، دار اليازوري، الأردن، 2013.

39- النجار فريد، **الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعية مصر، 2008.

40- نجم عبود نجم، **الإدارة الالكترونية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.

41- الهرماسي عبد الباقي، **المجتمع المدني والدولة في ممارسة السياسية من القرن التاسع عشرة إلى اليوم دراسة مقارنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

42- الهوش أبو بكر محمود، **الحكومة الالكترونية**، مجموعة النيل العربية القاهرة، 2006.

43- وردم باتر محمد على، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

44- ياسين سعد غالب، **الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية** – معهد الإدارة العامة، السعودية، 2005.

2- الدراسات والمقالات

1- بخوش سارة، السياسات الطاقوية في الجزائر، قراءة في المرتكزات والتحديات، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021.

2- بركات طارق، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية** – سلسلة العلوم الهندسية، المجلد36، العدد05، سوريا، 2014.

3- بريكة السعيد، عمارة نور الهدى، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة ام البواقي، العدد 04، الجزائر، ديسمبر2015

4- بن عياش سمير، تقييم الإطار القانوني لمنصب الأمين العام للبلدية في الجزائر 2011 – 2017، **مجلة دفاتر السياسة والقانونية**، العدد 18، جانفي 2018.

5- بن عبد الحق فوزي ، قراءة سياسية في قانون البلدية 11-10 إصلاح بلدي أم احتواء للتحول الديمقراطي، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 07، العدد 2، 2018.

6- بن عيسى قدور، التعاون بين البلديات بين القانون والممارسة، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ، المجلد 05، العدد 01، 2012.

7- بن معتوق صابر، قراء في واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ضمن مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024)، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 5، العدد 1، 2021.

8- بوجحفة رشيدة، تمكين المرأة الجزائرية وانعكاسات ذلك على التنمية المحلية بين ضرورة التمكين وحتمية التفعيل، **مجلة فكر ومجتمع**، العدد 39، أكتوبر 2017.

9- بوجيت مليكة، نحو دعم المقاربة التشاركية لتنمية المناطق الحدودية برنامج كابدال، الواقع والتحديات، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد05، العدد 01، 2021.

10- بودرامة مصطفى، قصاص الطيب، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، **مجلة رؤى اقتصادية**، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر، المجلد 07، العدد 12، جوان 2017.

11- بوريعين وهيبة، التنمية المستدامة في الجزائر قراءة في الأبعاد والمؤشرات، **المركز الجامعي عين تيموشنت الجزائر**، المجلد 4، العدد 4، أكتوبر 2008.

12- بوشلاغم عميروش، بوقرة كريمة، أزمة أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000-2020)، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 9، العدد 1، جوان 2022.

13- تويزة بلقاسم، زايد مراد، الترويج وأهميته في تنشيط القطاع السياحي بالجزائر، **مجلة مخبر التغيير في المؤسسة الجزائرية**، جامعة الجزائر، العدد 2، 2013.

14- تي أحمد، وآخرون، التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها، قراءة اقتصادية، **أعمال الملقى الأول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر الأبعاد والتحديات**، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، يوم 04 – 05 فيفري 2020.

15- حاروش نورالدين، رفيقة حروش، التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الإقليم، **الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد 5، العدد 02، 2021.

16- حدوش شروق، وآخرون، البيئة والتنمية المستدامة من منظور إسلامي تحليل رؤية ابن خلدون، **مجلة الحوكمة للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة**، المجلد 03، العدد 01 ، 2021.

17- داود إبراهيم، التنمية المستدامة في الجماعات المحلية، **مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص قانون عام معمق**، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق بودواو، السنة الجامعية 2014 – 2015.

18- رابح سرير عبد الله، **محاضرات الإدارة المحلية والحكم المحلي، ماستر السداسي الثاني، تخصص: إدارة الموارد البشرية**، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية، 2014-2015.

19- رمال أمين، المرتكزات الدستورية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني في الجزائر، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 05، العدد 01، سنة 2022.

20- زبير محمد، شبوب محمد، من التنمية الشاملة إلى التنمية المحلية المستدامة – قراءة في المفاهيم والابعاد والمعوقات –، **مجلة الرواق**، المركز الجامعي غليزان، العدد 06، جويلية 2017

21- سلامة وفاء، ولهه وردة، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، العدد 13، 2018.

22- شطيبة علي، رابح هزلي، مؤشرات التنمية المستدامة وأهميتها في تعزيز البعد البيئي للمشروع المجتمعي، **مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية**، المجلد07، العدد 02، ديسمبر 2021.

23- الطيف عبد الكريم، كوادر فاطيمة، الطاقات المتجددة في الجزائر وفرص تحقيق الانتقال الطاقوي، **مجلة التنمية الاقتصادية**، المجلد 4 العدية 2، ديسمبر2019.

24- علاق جميلة، رباب بولمشاور، المناطق الحدودية بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، المجلد 04، العدد 02، 2019.

25- عماري عصام، رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع والآفاق، **مجلة الشريعة والاقتصاد**، المجلد 07، العدد 13، جوان 2018.

26- عوابدي عمار، إشكالية التنمية المستدامة وإبعادها، **مداخلة ألقيت بالمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 07 – 08 أفريل 2008.

27- فايدي كمال، التنمية الاقتصادية في المنظور الاسلامي: الخصائص والمقومات، **مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات**، المجلد 03، العدد 05، 2014.

28- فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقات الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، **مجلة الباحث**، المجلد 11، العدد 11، الجزائر، 2012.

29- فريد ياقوت، عيسى الهام، عراقيل تقديم الخدمة العمومية وأساليب الارتقاء بها، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، العدد 8، ديسمبر 2018.

30- قاسم ميلود، علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر بين الأزمة ومحاولة الإصلاح، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد5، جوان2011.

31- قريشي نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 08، العدد 05، 2008.

32- قياني عاشور، دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مركز جيل البحث العلمي، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد11 أكتوبر2017.

33- الجابري محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجمع المدني في الوطن العربي، **مجلة المستقبل**، العدد167، السنة 15، 1993.

34- الكواز أحمد، بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2009.

35- محيسن عبد الحليم، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، **المجلة الاقتصادية**، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد 04، أبو ظبي 2014.

36- مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، **الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية**، جامعة بشار، الجزائر، يومي 20 و21 أفريل 2004.

37- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، **مجلة التواصل**، العدد 26، جوان 2010.

38- نزيه مهدي، بن بريكة عبد الوهاب، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية على ضوء الحكم الراشد، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد1، العدد 36، 2018.

39- نصيب ليندة، مشاركة المجالس البلدية في اعداد وتنفيذ المشاريع التنموية بالجزائر، دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية الذرعان، **حوليات جامعة الجزائر1**، المجلد 35 العدد 02، 2021.

40- ولد النية كريم، الانتخابات المحلية في البلديات المختلطة (انتخابات 1947 في بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا)، **مجلة مصادر**، العدد 09، مارس 2014.

41- يامة إبراهيم، أثر مدى مساهمة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في إنعاش التنمية المحلية "دراسة نظرية تقييمية، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، العدد 05، جوان 2017.

3- المواقع الالكترونية

1- تامر أبو العينين، صناعة السياحة وتغير المناخ، مؤتمر دولي، سويسرا، متحصل عليه على الرابط: https://www.aljazeera.net

2- مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة ريو ديجانيرو، متحصل عليه من الموقع: https://www.un.org/ar/ تاريخ الاطلاع 12 نوفمبر 2022 الساعة 18:00.

3- تقرير الامم المتحدة لسنة 2022، تم الحصول عليه من الرابط التالي: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ تاريخ الاطلاع 12 جانفي 2022 على الساعة 09:00.

4- في إطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية عبر الرابط، https://www.un.org/ar/ تاريخ الاطلاع 19 ديسمبر 2022 على الساعة 12:00.

5- تصريح وزير الفلاح والتنمية الريفية تحتد عبد الحفيظ هني إنتاج الشعب الفلاحية الرئيسية، تسجيل زيادات معتبرة في 2022 تم الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: https://news.radioalgerie.dz/ar بتاريخ 09 نوفمبر 2022 على الساعة 09:00.

6- تطور السياسات الفلاحية والريفية (1962- إلى يومنا هذا)، أهم منجزات قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، متحصل عليه عن طريق الرابط التالي: https://gloriousalgeria.dz/Ar/Achievements/show/178 يوم 10 أكتوبر 2023 على الساعة 18:30.

7- حجم سوق الزراعة الجزائرية وتحليل الحصص، اتجاهات وتوقعات النمو متحصل عليه عن طريق الرابط التالي:

https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/agriculture-in-algeria تاريخ الاطلاع: يوم 01 نوفمبر 2023 على الساعة 23:30.

8- اللجنة الاقتصادية للشمال أفريقيا الاقتصاد الأخضر في الجزائر فهي التنويع الإنتاجي الوطني وتحفيزه، الأمم المتحدة، 2015، عبر الرابط التالي: **https//: univ-ouargla.d2/documents/Archive/M.pdf** تاريخ الاطلاع: 12 أكتوبر 2021 الساعة: 4:00.

9- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، لقاء الحكومة الولاة، عبر الرابط التالي: **http://www.interieur.gov.dz** تاريخ الاطلاع يوم: 18 ديسمبر 2022 الساعة 10:00.

10- مناطق الظل...إحصاء 13587 منطقة سنة 2021 يقطن فيها أكثر من 8 ملاين نسمة، متحصل عليه عبر الرابط التالي: **https://khabarpress.dz**

11- تصريح وزير الصناعة أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة بالمجلس الشعبي الوطني حول منجزات القطاع لسنة 2022، متحصل عليه عبر الرابط: **https://www.industrie.gov.dz**، تاريخ الاطلاع: 29 ديسمبر2022، الساعة:17:00.

12- مصالح الوزير الأول، خطاب الوزير الأول وزير المالية بمناسبة اختتام أشغال الندوة الوطنية حول الانعاش الصناعي بتاريخ 21 جوان 2021، متحصل عليه عبر

الرابط، **http://www.premier-ministre.gov.dz** ، تاريخ الاطلاع: 12 نوفمبر 2022، الساعة: 12:00.

13- الموقع الإليكتروني **https://d-maps.com**

14- قمة الألفية من 6 الى 8 سبتمبر 2000، نيويورك متحصل عليه على الرابط: **https://www.un.org** تاريخ الاطلاع يوم 11 أكتوبر2022 على الساعة 09:30.

15- تاريخ الاطلاع 17 أكتوبر 2022، الساعة:11:00.

16- تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 3- 14 جوان 1996، اسطنبول تركيا، متحصل عليه عبر الرابط **https://www.un.org** تاريخ الاطلاع يوم 2022/10/11 على الساعة 09:30.

4- الدراسات غير المنشورة والأطروحات

1- أحمد حسن فاطمة، "**الإتفاقية الدولية لحماية البيئة وأثرها على الصادرات أبيك**"، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة القاهرة، 2006.

2- أعمارة نورة، " **النمو السكاني والتنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2012.

3- بلخضر عبد القادر، " **أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة: حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013.

4- بلقليل نورالدين، " **أثر آليات الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية – دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة –**"، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019،

5- بن زهية مختار، "**إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

6- بن صافية سهام، "**الهيئات الإدارية المكلفة بحماية البيئة** "، رسالة ماجستير، فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2011.

7- خنفري خيضر، " **تموي التنمية المحلية في الجزائر– الواقع والأفاق–** "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.

8- راشي طارق، " **الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الأيزو في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات بتبسة–** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

9- رحال مراد، " **التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000–2020** " رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2012

10- رشيد حمدي، " **ميزانية البلدية في مواجهة العجز المالي دراسة تطبيقية لثلاث بلديات من ولاية بومرداس**"، رسالة ماجستير في القانون العام، فرع إدارة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2011.

11- رفاع شريفة، " **نحو اندماج مفهوم الأداء في الخدمة العمومية في الدول النامية نحو تسيير عمومي جديد وفق نظرية الإدارة العمومية الحديثة** "، دكتوراه إدارة الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2009.

12- سايح بوزيد، " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية – حالة الجزائر–** "، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2013.

13- سبع سمية، " **محاولة اختبار فعالية الأدوات الجبائية في حماية البيئة دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015.

14- سلاوي يوسف، "**مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**"، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعه الجزائر1، كلية الحقوق، 2018.

15- شويح بن عثمان، " **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية – دراسة حالة البلدية –** "، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.

16- شيبة مريم، " **دور المجالس المحلية المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس 2012– 2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2020.

17- العايب عبد الرحمان، "**التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011

18- عوينات عبد القادر، " **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2013.

19- غردي محمد، " **القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

20- قرزو بغداد، " **إستراتيجية تأهيل القيادة الإدارية ودورها في تفعيل الإدارة الإليكترونية في الجزائر ولاية الأغواط دراسة ميدانية 2010-2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2019.

21- كلاش خلود، "**تحسين الخدمة العمومية في الإدارة البلدية**"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية الحقوق، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2019.

22- معتصم محمد اسماعيل، " **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: سوريا أنموذجا**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015.

23- هيشر أحمد التيجاني، " **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة**

2012-1974 "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، 2016.

5- الوثائق الرسمية والقوانين

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور الجزائر، المؤرخ في 08 سبتمبر1963، ج ر، العدد 64، سنة 1963.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور الجزائر، المؤرخ في 24 نوفمبر 1976، ج ر، العدد 94، سنة 1976.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، المؤرخ في 28 فيفري 1989، ج ر، العدد 09، سنة 1989.

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، المؤرخ في 08 ديسمبر 1996، ج ر، العدد 76، سنة 1996.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، المؤرخ في 30 ديسمبر2020، دستور، ج ر، العدد 82، سنة 2020.

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر 66-155، 08 جوان 1966، يتضمن قانون الاجراءات الجزائية المعدل والمتمم، المادة 15، ج ر، العدد 84، 1966.

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 21-01 المؤرخ في10 مارس سنة2021، يتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، ج ر، العدد 17، سنة 2021.

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 21-13 المؤرخ في 31 أوت سنة 2021، يعدل ويتمم بعض أحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 جوان سنة 2011، المتعلق بالبلدية، ج ر، العدد 67، سنة 2011.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 67-24 المؤرخ في 18 جانفي 1967، المتعلق بالبلدية، ج ر، العدد 06 سنة 1967.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 81-09، المؤرخ في 04 جوان 1981، يتضمن قانون البلدية، ج ر، العدد 27، سنة 1981.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84-09، المؤرخ في 04 فيفري 1984، المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد، ج ر، العدد 06، سنة 1984.

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 84-12 المؤرخ في 23 جوان 1984، يتضن النظام العام للغابات، ج ر، العدد 26، سنة 1984.

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون، رقم 89-17، المؤرخ في 11 ديسمبر 1989، يتضمن تنظيم البلدية، ج ر، العدد 52، سنة 1989.

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990، يتضمن قانون البلدية، ج ر، العدد 15، سنة 1990.

15- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، ج ر، العدد 35، سنة 1990.

16- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، يتضمن قانون الأملاك الوطنية، ج ر، العدد 52، سنة 1990.

17- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 99 – 09 المؤرخ في 28 جوان 1999، يتعلق بالطاقة، ج ر، العدد 51، سنة 1999.

18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر، العدد 42، سنة 2003.

19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005، المتعلق بالمياه، ج ر، العدد 60، سنة 2005.

20- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-02، المؤرخ في29 جوان 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج ر، العدد 61، سنة 2010.

21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، ج ر، العدد 67، سنة 2011.

22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم: 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج ر، العدد 50، سنة 2022.

23- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المؤرخ في 12 أفريل 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، ج ر، العدد 29، سنة 2021.

24- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 63-189، المؤرخ في 31 ماي 1963 المتعلق بإعادة التنظيم الإقليمي للبلديات، ج ر، العدد 35، سنة 1963.

25- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 92-142 المؤرخ في 11 أفريل 1992 يتضمن حل مجالس شعبية بلدية، ج ر، العدد 27، سنة 1992.

26- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 95-54، المؤرخ في 25 فيفري 1995، يحدد صلاحيات وزير المالية، ج ر، العدد 15، سنة 1995.

27- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 16-320، المؤرخ في 13 ديسمبر 2016، المتضمن الأحكام الخاصة المطبقة على الأمين العام، ج ر، العدد 73، سنة 2016.

28- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 14-116، المؤرخ في 15 مارس 2014، المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ج ر، العدد 19، 2014.

29- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري، وزارة المالية المؤرخ في 21 جويلية 1987 الذي يضبط المنوال النموذجي لسجل جرد المنقولات، ج ر، العدد 35، سنة 1987.

30- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مذكرة رقم 96 المؤرخة في 10 مارس 2016 تتعلق بتثمين أملاك البلدية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

31- التقارير لبلديتي مشونش ومزيرعة بولاية بسكرة .

ثانيا – مراجع باللغة الأجنبية:

1. *Abid Lakhdar,* ***L'organisation administrative des collectivités locales****, Alger: Office des publications universitaire, 1987.*

2. *Amanar Akhabbar, Sophie Swaton, L'économie du développement durable et l'économie sociale et solidaire, Colloque international francophone,* ***« Le développement durable : débats et controverses »****, 15 et 16 Décembre 2011, Université Blaise Pascal, Clermont-Ferrand, France.*
3. *Anouar Abdel-Malek, et autres,* ***Clés pour une stratégie nouvelle du développement****, Les éditions ouvrières, France.*
4. *Barthélemy Jean Claude,* ***Economie international et diversification économique****, revue d'économie politique,5.*
5. *BENHADDOU Khedidja Soumeya,"* ***La pratique du marketing touristique dans la promotion de la destination Algérie****", Thèse de doctorat en sciences Commerciales, Université d'Oran 2, 2017.*
6. *Direction générale de la coopération internationale et du développement commission européenne,* ***« soutenir décentralisation, gouvernance locale et développement locale au travers d'une approche territoriale »,*** *Bruxelles : Luxembourg, décembre 2016.*
7. *Goodland Rebert,* ***Neoclassical economic and principles of sustainable development****, ecological modeling,1998.*
8. *J.M. Auby et R. Ducos-Ader,* ***Grands services publics et entreprises nationales****, THEMIS PUF 1, 2e Edition, France, 1975.*
9. *Julien Haumont, Bernard Marois,* ***Les meilleurs de l 'entreprise d'entreprise et de la Finance durable****, Edition, Eyro les paris, France,2010*
10. *Maherzi Djalal,* ***les finances locales en Algérie: caractéristiques et problèmes****, Algérie : édition ITCIS, 2013.*

11. *Majid Al Moncef,* ***The contribution of the oil sector to Arab economic development,*** *OFUD_PAMPHLET Série, Vienna, 2006.*
12. *Melvyn R. Durchslag,* ***Citizen Participation Certification for Community Development: A Reader on the Citizen Participation Process edited by Patricia Marshall,*** *Journal of Case Western Reserve Law Review, Vol 29, No 1,* ***1978****.*
13. *Michel Bassand.* ***Métropolisation, crise écologique et développement durable****, EPFL PRESS, France, 2000.*
14. *Noufissa el Moujadid,* ***De croissance économique et développement local durable : Quelles relations et quelles perspectives ?*** *Maroc, 19-20 octobre 2007.*
15. *Organisation des nations unies pour l'éducation,* ***la science et la culture, l'éducation pour le développement durable*** *(France : UNESCO, 2012).*
16. *Prieur Michel,* ***Démocrate et droit de l'Environnement et développement*** *Revue Juridique de l'Environnement N°1,1993.*
17. *Salisu Abubakar,* ***Capitalizing human resource investments of quoted service companies in Algeria: a study of experts****, Perception, 2012, abu.edu, Nigeria.*
18. *Stéphanie Treillet,* ***L'économie du développement de Bandoeng à la mondialisation****, Armand Colin, Paris-France, 2e édition, 2008.*
19. *Taladidia Thiombiano:* ***Economie de l'environnement et des ressources naturelles****, l'Harmattan, 2004.*
20. *TALEB NACER,* ***ESPACE Rural et développement LOCAL****, Opcité.*

21. *Tammar Hamid,* ***L'économie de l'Algérie 1970-2014 "la gouvernance publique économique"****, Tome 4, Office des publication universitaires, Algérie 2015.*

22. *Tomas S.Z,* ***Building Capacity for better cites Habitat****, Debate, vol.4 N 0.4,1997.*

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق الأول

التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

التاريخ	الهيئة والمكان	المخرجات
1968	نادي روما	الدعوة إلى البحث العلمي لتحديد النمو في الدول المتقدمة. [1]
1972	نادي روما	تقرير حول حدود النمو الذي توصل إلى علاقة النمو البشرى بالموارد الطبيعية وتأثيره على الاقتصاد بحلول سنة 2010 سبب استنزاف المواد الطبيعية.
15جوان 1972	مؤتمر دولى حول البيئة ستكهولم تحت شعار فقط أرض واحدة.	– حماية البيئة وتحسينها. – علاقة القضايا البيئية بالفقر وانعدام التنمية. – الدعوة لتدابير لحماية البيئة وإنقاذ البشرية. [2] – تقليص الهوة بين الدول الغنية والفقيرة.
عام 1980	الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN	مقاربة بين البيئة والاقتصاد وحثت على الحفاظ على البيئة والطبيعة والاستدامة تعني المحافظة على خصائص الطبيعة على المدى الطويل. [3]
عام 1981	المنظمة العالمية للصحة بعنوان الصحة للجميع	– ضمان الصحة لكل سكان العالم بحلول سنة 2000 .
عام 1982	برنامج الأمم المتحدة للبيئة (تقرير حول البيئة العالمية)	– تأكيد الخطر على البيئة والمحيط بالعالم. – حماية الكائنات الحيوانية والنباتية من الانقراض.

---

[1]– عمار عوابدي، إشكالية التنمية المستدامة وإبعادها، **مداخلة ألقيت بالمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، أيام 07 – 08 أفريل 2008، ص 2 – 4.

[2]– بوزيد سايح، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر–**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2013، ص 64.

[3]– باتر محمد على وردم، **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 140.

		– الإشارة أن البشر أطلقوا 900 مليون طن من أكسيد الكربون و68 مليون طن من النتروجين و177 مليون من الأكسيد من مصادر متنقلة وثابتة. [1]
أكتوبر 1982	الجمعية العامة للأمم المتحدة ميثاق عالمي للطبيعة	– تقويم الأنشطة البشرية تجاه الطبيعة، تلاؤم الأنشطة التنموية مع الطبيعة. [2]
عام 1986	مؤتمر النمسا حول التغير المناخي المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة وعلماء البيئة.	– الإقرار بوجود الزيادة في نسبة ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى تهدد بالاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. [3]
عام 1987	سويسرا (اتفاقية بال)	– ضرورة مراقبة النفايات الخطيرة، ومنعها من التصدير. – اتخاذ تدابير لحماية البيئة في السياسات الأوروبية. [4]
أفريل 1987	اللجنة العالمية للبيئة تقرير بعنوان (مستقبلنا المشترك)	– استعمال مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة والقصد منه التسيير الجيد للموارد المتاحة لما يخدم الأجيال الحالية مع مراعاة الأجيال القادمة.[5] – الإقرار بالترابط بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
عام 1990	مؤتمر الأمم المتحدة (تقرير حول الأخطار البيئية)	– التحذير من تداعيات الأخطار البيئية على الأجيال القادمة.
جوان 1992	المؤتمر العالمي للبيئة ريو دي جانيرو البرازيل	– وضع سياسة النمو العالمي والحد من الفقر وحماية البيئة[6].

[1] –Julien Haumont, Bernard Marois, **Les meilleurs de l 'entreprise d'entreprise et de la Finance durable**, Edition; Eyro les paris, France,2010,p 19.

[2]– محمد إسماعيل معتصم ، **مرجع سابق**، ص 51.

[3]– بوزيد سايح، **مرجع سابق**، ص 66.

[4]– بوزيد سايح، **مرجع سابق**، ص 67.

[5]– محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 21.

[6] –AKHABBAR Amanar, Sophie SWATON, **L'économie du développement durable et l'économie sociale et solidaire**, **Colloque international francophone**, « **Le développement durable** : **débats et controverses** », **15 et 16 Décembre 2011**, Université Blaise Pascal, Clermont-Ferrand, France, **p 4**.

	(قمة الأرض)	– توج المؤتمر باتفاقيات وهي اتفاقية حول التنوع الحيوي وحماية الكائنات الحية والثانية حول مناخ الأرض والاحتباس الحراري أما الثالثة معاهدة حول حماية الغابات والمساحات الخضراء. [1]
03-14 جوان 1996	مؤتمر الأمم المتحدة المستوطنات البشرية اسطنبول تركيا	– إنشاء لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تهدف لتحسين الأوضاع الاجتماعية والبيئية للمستوطنات وتوفير الشغل للناس. [2]
13- 17 نوفمبر **1996**	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (روما)	– تأكيد زعماء الدول على حق الإنسان في الغذاء السليم والتخلص من الجوع.
1 – 10 ديسمبر **1997**	بروتوكول كيوتو	– الحد من انبعاث الغازات الدفيئة. – العمل على التحكم في استعمال الطاقة. – الاهتمام بالطاقات المتجددة كبديل. [3]
07 سبتمبر 2000	هيئة الأمم المتحدة (نيويورك) (قمة الألفية)	– دعم مبادئ التنمية المستدامة. – الاستدامة البيئية وحمايتها. – وضع سياسات ذات مبادئ تنموية مستدامة. – وضع أهداف جديدة للتنمية المستدامة. [4]
26 أوت إلى 04 سبتمبر **2002**	المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة (جوهانسبوغ) (جنوب إفريقيا)	– النظر في التقدم الذي تحقق من جدول الأعمال للقرن الواحد والعشرين العام 1992 الصادر مؤتمر التنمية والبيئة الأمم المتحدة. – العقبات والآمال المؤثرة في التنمية المستدامة. – اتخاذ إجراءات وطنية وإقليمية ودولية تدعم التنمية المستدامة. – الالتزام الدولي لتحقيق لتنمية مستدامة. [5]

[1]– سهير إبراهيم حاجم، **الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2014، بيروت، ص ص 61، 63.

[2]– تقرير الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول تركي، 3- 14 جوان 1996، ص 8، متحصل عليه عبر الرابط **https://www.un org**، تاريخ الاطلاع يوم 2022/10/11 على الساعة 09:30.

[3]– عبد الرحمان العايب، "**التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 2011، ص 19.

[4]– قمة الألفية من 6 الى 8 سبتمبر 2000، نيويورك متحصل عليه على الرابط **https://www.un.org** تاريخ الاطلاع يوم 2022/10/11 على الساعة 09:30

[5]– عبد الرحمان العايب، **مرجع سابق**، ص 20.

أكتوبر 2007	المؤتمر الدولي لتغير المناخ والسياحةدافوس (سويسرا)	– مواجهة الدواعي السلبية المسببة لتغير المناخ والمؤثرة على السياحة. – تطبيق تقنيات صديقة للبيئة.[1]
ديسمبر 2009	قمة كوبنهاجن الدانمرك	– الحد من ظاهرة التغير المناخي. – خفض الانبعاث الغازي المؤدي للاحتباس الحراري.
22 جوان 2012	ريو دي جانيرو البرازيل (ريو 20+)	– الالتزام العالمي بأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. – العدالة في استخدام الموارد واستدامتها. – الاعتماد على الطاقات النظيفة. – مواجهة التحديات الجديدة. [2] (3)
02 سبتمبر 2015	مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (نيويورك) (و م أ)	– تحديد أهداف عالمية جديدة كجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة (17 هدف). – التركيز على البعد الاجتماعي والبيئة.

[1]– تامر أبو العينين، صناعة السياحة وتغير المناخ في مؤتمر دولي سويسرا، متحصل على الرابط **http**://**www**.**aljazeera**, **net**، تاريخ الاطلاع 2022/11/11 على الساعة 16:30

[2]– مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة ريو ديجانيرو متحصل على الرابط /**https**://**www un**. **Org**/**ar**، تاريخ الاطلاع 12-11-2022 على الساعة 18:00.

الملحق الثاني

أهم مؤشرات البعد الاجتماعي وغاياته

الهدف	المؤشرات	الغايات
القضاء على الفقر بجميع أشكاله.	– نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي. – نسبة السكان الذين يعيشون في أسر بإمكانها الحصول على الخدمات الأساسية. – البالغين الذين لهم نسبة حقوق مضمونة لحيازة الأرض. – الخسائر التي كانت سببها الكوارث والمؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي العائلي. – الانفاق الاجتماعي العام لصالح الفقراء.	– القضاء على الفقر المدقع للناس بحلول 2030 – تنفيذ نظم وطنية للحماية الاجتماعية. – تمتع الجميع بالحصول على المواد الطبيعية والاقتصادية والخدمات المالية – دعم الفئات الضعيفة. – تأطير السياسات الوطنية والإقليمية والدولية وجعلها ذات بعد إنماني.
الحد من الجوع وترسيخ الأمن الغذائي	– معدل انتشار سوء التغذية – نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المستدامة. – إعداد الموارد الجينية النباتية. والحيوانية. – نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها على وشك الانقراض. – مؤشر مفارقات أسعار الأغذية.	– حصول الجميع على الغذاء – القضاء على الجوع طوال العام – إنهاء كل أنواع سوء التغذية بحلول عام 2030 – مضاعفة الإنتاجية الزراعية. – إيجاد نظم إنتاج عالمي – حماية التنوع في البذور – اتخاذ تدابير لحماية الأسواق الخاص بالسلع الأساسية.
الصحة الجيدة والرفاهية	– نسبة الوفيات النفاسية – معدل وفيات دون سن الخامسة. – عدد الإصابات بفيروس الايدز. – معدل داء السل لكل 100000 شخص. – عدد إصابات بالتهاب الكبد	– تقليل نسبة الوفيات من النساء أثناء الولادة. – وضع حد للوفيات من المواليد الجدد. – القضاء عن الأوبئة مثل الإيدز والملاريا والسل ومكافحة الإلتهاب الكبدي والأمراض المعدية بحلول منه 2030.

	– عدد السكان المستفيدين من اللقاحات. – معدل كثافة الأخصائيين وإنتشارهم.	– التغطية الصحية الشاملة – تطوير اللقاحات. – دعم قطاع الصحة
التعليم الجيد وفرصه مدى الحياة	– نسبة الشباب والأطفال في الابتدائي والثانوي. – معدل إكمال الدراسة في جميع الأطوار. – نسبة الشباب الذين تتوفر فيهم مهارات تكنولوجيا المعلومات. – مدى تعميم المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة. – نسبة المدارس التي تقدم الخدمات الأساسية بحسب نوع الخدمة. – حجم الإعانات المدرسية – نسبة التكوين لدي المعلمين وحصولهم على المؤهلات.	– التعليم لجميع الأطفال في الابتدائي والثانوي مجانا. – تكافئ الفرص للجميع في التعليم. – إلمام الجميع كبار وصغار بالكتابة والقراءة. – بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال والمعاقين. – دعم المنح الدراسة في الدول النامية. – تأهيل المعلمين بالتدريب بحلول سنة 2030
المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.	– نسبة النساء اللواتي تعرضن لمختلف أشكال العنف. – نسبة النساء اللواتي تعرض للتشويه الجنسي. – نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية. – نسبة النساء في المقاعد البرلمانية والمجالس المحلية. – نسبة البلدان التي تكفل للمرأة الحصول على الأراضي و ملكتها. – نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول حسب نوع الجنس. – نسبة البلدان التي تراعي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	– وضع حد للتمييز بين النساء والرجال. – إنهاء العنف ضد النساء. – وضع سياسة اجتماعية تراعى النساء غير العاملات. – ضمان مشاركة المرآة. – المساواة بين الرجل والمرأة. – تمكين النساء من حقوقها. – وضع حد لكل أشكال التعسف ضد النساء. – حماية النساء من الاعتداءات الجنسية.

المياه النظيفة والصرف الصحي	– نسبة السكان المستفيدين من الماء بطريقة مضمونة. – نسبة السكان المستفيدين من الصرف الصحي وغسل اليدين بالصابون. – نسبة المياه ذات نوعية جيدة. – نسبة معالجة مياه الصرف الصحي. – معدل الإدارة المتكاملة للمياه. – نسبة الوحدات المحلية التي تشارك المجتمعات في إدارة المياه. – حجم الضغط الذي تتعرض له.	– ضمان حصول الجميع على الماء الشروب وبتكلفة ميسورة بحلول عام 2030. – حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي. – تحسين نوعية المياه ووضع حد للتلوث. – حماية وترميم النظم الإيكولوجية. – دعم التعاون الدولي في مجال بناء قدرات البرامج المتصلة بالماء. – دعم مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.
الحد من عدم المساواة	– معدل نصبه الفرد في الأسرة – نسبة السكان ذوي الدخل الضعيف. – عدد السكان الذين تعرضوا للتمييز. – مؤشرات السلامة المالية. – نسبة عضوية الدول النامية وحقوقها في المنظمات العالمية. – عدد الدول التي اعتمدت نظاما للهجرة. – عدد الأفراد المتوفين بسبب الهجرة أو اختفوا. – إجمالي نفق الأموال المخصصة للتنمية. – نسبة تكاليف التحويلات المالية.	– الوصول إلى النمو ودعم النمو الادني بـ: 40% من السكان. – تحقيق الإدماج الاجتماعي السياسي والإقتصادي بغض النظر عن الفواق المختلفة. – كفالة تكافئ الفرص. – تحسين نظم الأسواق والمؤسسات المالية. – تمكين الدول النامية من إسماع صوتها. – تنفيذ مبدأ المفاضلة للدول النامية. – خفض معدل الهجرة بحلول سنة 2030.
المدن والمجتمعات المستدامة	– نسبة السكان الحضريين الذين يسكنون أحياء فقيرة أو مساكن غير لائقة – نسبة السكان الذين تتوفر لهم وسائل النقل	– كفالة للجميع للحصول من السكن – تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام – لعدم وحماية التراث الثقافي الطبيعي.

	– نسبة معدل استهلاك الاراضي إلى معدل النمو السكاني. – نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني. – نصيب الفرد من نفقات المتعلقة بحفظ جميع أصناف التراث الثقافي الطبيعي. – عدد الاشخاص المفقودين والمتوفين بسبب الكوارث من بين كل 100000 شخص من السكان. – الخسائر الخاصة بالناتج المحلي. – متوسطة حصة المنطقة السكنية بالمدن التى تمثل فضاء مفتوح. – عدد البلدان لديها سياسات حضرية وطنية او خطط انمائية. – نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث.	– تحقيق خفض الوفيات والتقليل من الخسائر مع التركيز على حماية الفقراء. – وضع حد التأثير السلبي البيئي. – تمتع الجميع من المساحات الخضراء والأماكن الآمنة والمريحة – تدعيم العلاقات الإجتماعية والاقتصادية والبيئية في المناطق والمدن. –تحقيق زيادة فى المدن والمستوطنات الكاملة. – اعانة الدول الفقيرة ماليا وتقنيا في مجال البناء المستدام القادر على مواجهة المخاطر.
السلام والعدل والمؤسسات القوية	– عدد ضحايا القتل العمد فى 100000 نسمة بحسب العمر ونوع الجنس. – عدد الوفيات بسبب النزاعات. – نسبة السكان المتعرضين للعنف البدني والنفسي والجنسي خلال السنة. – عدد الضحايا الخاصة بالاتجار بالبشر. – نسبة التدفقات المالية غير المشروعة. – نسبة الأسلحة المضبوطة وغير المشروعة. – المحتجزون غير المحكوم عليهم. – نسبة الأعمال التجارية التي تعاملت بالرشوة مع المؤسسات الحكومية	– وضع حد لجميع أشكال العنف في كل مكان. – الحد من التعرض للأطفال والاستغلال والاتجار بالبشر. – دعم سيادة القانون وطنيا ودوليا وضمان العدالة. – وضع حد لتدفق الأموال غير المشروعة والأسلحة ومكافحة الجريمة المنظمة بحلول سنة 2030. – القضاء على الفساد والرشوة.

	– نسبة السكان الراضين بالخدمات العامة. – عدد الدول النامية المنخرطة في المنظمات الدولية. – البلدان التي تطلع الجمهور بالمعلومات. – تواجد مؤسسات وطنية لها استقلالية مهتمة بحقوق الإنسان.	– الوصول الى مؤسسات شفافة وتخضع للمساءلة. – التشاركية في جميع المستويات. – دعم الدول النامية للمشاركة في مؤسسات الحوكمة العالمية – توفير هوية قانونية لكل إنسان. – ضان وصول الجمهور للمعلومات. – دعم المؤسسات الوطنية ومكافحة الإرهاب والجريمة.

من إعداد الباحث بناء على الدليل الإليكتروني لإطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية1

1– أهداف التنمية المستدامة، عبر الرابط **ttps//archive,unes we org**، تاريخ الإطلاع 2022/12/19 على الساعة 12:00

الملحق الثالث

أهم مؤشرات البعد الاقتصادي وغاياته

الهدف	المؤشرات	الغايات
الطاقة النظيفة والمقبولة المستدامة	– السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء – نسبة الاعتماد على الطاقة النظيفة والتكنولوجيا. – مقدار الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي. – كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الناتج المحلي. – دعم الدول النامية من طرف المؤسسات الدولية في مجال الطاقة. – القدرة على توليد الطاقة في الدول النامية	– ضمان حصول الجميع على الطاقة المتجددة بحلول 2030 – زيادة حصة الطاقة المتجددة في العالم – دعم التعاون الدولي في مجال البحث والتكنولوجيا للطاقات النظيفة ودعم الاستثمار في الطاقات المتجددة. – تدعيم الهياكل الأساسية وتوسيعها لغرض القيام بخدمات الطاقة الحديثة والمستدامة.
العمل اللائق والنمو الاقتصادي المطرد	– معدل النمو السنوي للنتائج المحلى الإجمالي لكل فرد عامل. – نسبة العمالة في كل قطاع. – الاستهلاك المحلي ونصيب الفرد. – متوسط الدخل للعامل بالساعة. – نسبة البطالة بين الشباب. – مدى امتثال البلدان بحقوق العمل من حيث (العمل النقابي والجمعيات والتفاوض وتشريعات العمل). – الدخل الإجمالي للسياحة. – عدد المصارف التجارية لكل 100000 شخص بالغ. – عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100000 شخص بالغ. – عدد البالغين الذين يملكون حساب مصرفي. – مدى وجود إستراتجيات وطنية قيد التنفيذ	– المحافظة على النمو الاقتصادي الفردي. – تحقيق الإنتاجية الاقتصادية – دعم السياسات التنموية والأنشطة. – تحقيق الكفاءة والنوعية الاقتصادية. – توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق. – حماية حقوق العمال. – القضاء على البطالة ودعم التشغيل. – القضاء على الرق والسخرة والاتجار بالشبر. – توفير بيئات عمل لائقة. – تحرير السياحة المستدامة. – دعم قدرة المؤسسات وتشجيع الحصول على الخدمات. – دعم البلدان النامية. – إيجاد إستراتجية عالمية التشغيل الشباب.

الصناعة والابتكار والبنية التحتية القوية	– نسبة سكان الريف الذي يبعد عنها طريق صالحة للاستعمال بـ: 02 كم. – عدد الشركات حسب وسيلة النقل. – نسبة القيمة المضافة للتصريح في الناتج المحلى. – عدد العمال في الصناعة التحويلية. – نسبة الصناعات الصغيرة. – نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض. – نسبة انبعاث غاز الكربون. – المشتغلون في مجال البحث العلمي – إجمالي الدعم الدولي. – نسبة المالكين للهاتف النقال بحسب التكنولوجيا. – معدل نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشة – نسبة السكان الذين يملكون أقل من 50% من متوسط الدخل حسب الجنس والعمر والإعاقة.	– بناء هياكل أساسية جيدة النوعية ومستدامة ولها القدرة على الصمود – دعم الصناعة وشموليتها للجميع – دعم الصناعة في الدول النامية ماليا وتقنيا. – دعم البحث العلمي في القطاعات الصناعية، – دعم وتعزيز التكنولوجيا والاتصالات بين الدول . – السعي لوصول الجميع إلى شبكة الانترنت.
الإنتاج والاستهلاك المسؤول ومستدام	– عدد الدول التي تعتمد صكوكا للسياسات الداعمة للتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامة. – مؤشر الأثر المادي والناتج المحلي – مؤشر نصيب الفرد الناتج المحلي. – مؤشر الخسائر الغذائية. – مؤشر النفايات الغذائية. – عدد الشركات التي تنشر تقارير حول الاستدامة – تعميم المواطنة العالمية. – مقدار إعانات الوقود الأحفوري والإنتاج والاستهلاك.	– تولي البلدان المتقدمة الريادة في دعم ومراعاة الدول النامية. – بلوغ الإدارة المستدامة والكفاءة في الموارد الطبيعية بحلول 2030. – خفض نصيب الفرد من النفايات العالمية ووضع حد للخسائر الغذائية. – تحقيق السلامة البيئية خالية من المواد الكيماوية. – التقليل من النفايات. – دعم ممارسات الشراء العمومي المستدام طبقا للسياسات الوطنية. – أنماط العيش بوئام مع الطبيعة بحلول 2030. – مساعدة الدول النامية تكنولوجيا.

		– رصد أدوات للسياحة المستدامة التي تعزز العمل والثقافة والإنتاج المحلي. – هيكلة الضرائب.
الشركات لتحقيق الأهداف	– إجمالي الإيرادات الحكومية كنسية من الناتج المحلي. – نسبة مساهمة الضرائب المحلية في الميزانية المحلية. – المساعدات الإنسانية المتقدمة للدول النامية – الاستثمار الأجنبي. – الاشتراك في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 من السكان بتدفق السرعة5 – إجمالي التمويل للدول النامية في مجال التكنولوجيا. – نسبة استخدام الانترنت من الأفراد. – المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية. – حصة البلدان النامية والأقل نموا من التصدير العالمي. – لوحة متابعة الاقتصاد الكلى. – عدد الدول التي تملك آليات إتساق سياسات التنمية المستدامة. – مؤشر القدرة الإحصائية لرصد أهداف التنمية المستدامة. – القيمة الدولارية لكل المواد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية.	– تعبئة المورد المحلي. – دعم الدول النامية. – المساعدة الرسمية من الدول المتقدمة للدول النامية. – البحث على مصادر مالية للدول النامية. – مساعدة البلدان النامية للقدرة على تحمل الديون على المدى الطويل. – اعتماد نظم لتشجيع الدولة النامية على الاستثمار. – تعزيز تطوير التكنولوجيا. – إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي. – تقرير السياسات الوطنية لأغراض التنمية المستدامة. – إحترام الهامش السياسي للدول للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. – تعزيز الشراكة العالمية. – الاستفادة من المبادرات والنماذج الناجحة. – تعزيز بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية بحلول عام 2030.

من إعداد الباحث بناء على الدليل الإليكتروني لاطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية.[1]

[1]– أهداف التنمية المستدامة، عبر الرابط **ttps//archive,unes we org**، مرجع سابق.

الملحق الرابع

أهم مؤشرات البعد البيئي وغاياته

الأهداف	المؤشرات	الغايات
العمل المناخي والتصدي للتغيير	– عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين المتضررون من الكوارث من بين 10000 شخص. – عدد الدول التي لها مخططات ضد الكوارث تماشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015 -2030) – مجموع بعثات غاز التدفئة في السنة. – المبالغ المقدمة والمجمعة بالدولار الأمريكي في ما يخص استمرار الهدف الجماعي الحالي الخاص بتعبة الأموال للوفاء بتوفير 100 مليون دولار إلى غاية 2025. – عدد الدول الأقل نمو والتي لديها مساهمات محدودة وطنيا.	– الصمود على المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية. – إدماج الخطط والتدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. – دعم التعليم وإنماء الوعي والقدرات البشرية. – الإنذار المبكر. – تعزيز قدرات الفاعلين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا والدول الصغيرة النامية والتركيز على النساء والشباب والفئات الهشة المحلية
الحياة تحت الماء وحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية.	– مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية (كثافة مخلفات البلاستيك) – البلدان المستخدمة للنظم الإيكولوجية لإدارة المناطق البحرية. – قياس متوسط الحموضة البحرية. – نسبة الأرصدة السمكية. – نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية. – مدى تنفيذ الالتزامات الدولية الرامية الى الحد من صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير منظم. – مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي.	– منع التلوث البحري والحد منه وتلوث المغذيات بحلول 2025. – إدارة النظم الإكولوجية والساحلية. – تنظيم الصيد على نحو فعال. – حفظ على الأقل 10% من المناطق الساحلية والبحرية. – حضر أشكال معينة من الإعانات المقدمة الى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في الصيد. – زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول النامية. – زيادة المعارف العلمية وتطوير البحث العلمي.

	– نسبة مجموع الميزانية المخصصة في البحوث التكنولوجية البحرية. – مدى تطبيق إطار قانوني، تنظيمي أو أساسي، مؤسس يعترف بحقوق مصائد الأسماك.	– مرافقة ودعم الصيادين الحرفيين. – تعزيز حفظ المحيطات و مواردها واستخدامها استخداما مستداما بتنفيذ القانون الدولي.
الحياة على الأرض وحماية الحياة البرية	– نسبة مساحة الغابات من المساحة النباتية. – نسبة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي. – إرساء الإدارة المستدامة الغابية. – نسبة الأراضي غير صالحة. – مؤشر الغطاء الجبلي الأخضر – مؤشر القائمة الحمراء – عدد الدول التي اعتمدت قوانين وسياسات لتقاسم المنافع – المساعدات المخصصة للتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام. – عدد الدول التي وضعت أهداف وطنية تراعي التنوع البيولوجي. – المحاسبة البيئية الاقتصادية.	– كفالة النظم البيولوجية. – مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي والتربة. – القيام بإجراءات للحفاظ على التنوع البيولوجي. – وقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والحيوانات والاتجار بها. – إدماج قيم النظام الايكولوجي. – تعزيز الموارد المالية لحماية الحياة فوق الارض. – الدعم العالمي لمكافحة الصيد غير المشروع. – زيادة مقدرات المجتمعات المحلية.

من إعداد الباحث بناء على الدليل الإليكتروني لإيطار أهداف التنمية المستدامة والبيانات الوصفية.[1]

[1]– أهداف التنمية المستدامة، **مرجع سابق**.

الملحق الخامس

الاستبيان

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

استبيان

حول بلدية مشونش / بلدية مزيرعة

في إطار إعداد بحث علمي حول دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر (دراسة مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة 2017 – 2022).

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذه الاستبيان من أجل التفضل بالإجابة عن الأسئلة المطروحة بشكل موضوعي وذلك بالإشارة بعلامة (×) في الخانة المناسبة، والإجابة عن الأسئلة المفتوحة حسبما ما ترونه مناسبا.

أحيطكم علما أن الإجابات لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي ولكم جزيل الشكر على تعاونكم وتفهمكم.

إعداد الباحث: إشراف:

مزياني إبراهيم أ د سرير عبدالله رابح

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوثين

1 – الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2 – السن:

- من 19 سنة إلى 30 سنة ☐
- من 31 سنة إلى 40 سنة ☐
- من 41 سنة إلى 50 سنة ☐
- من 51 سنة فما فوق ☐

3 – المستوى التعليمي:

مستوى ابتدائي ☐ مستوى ثانوي ☐

مستوى متوسط ☐ مستوى جامعي ☐

4 – نوع نشاط الجمعية: .....

المحور الثاني:مساهمة بلدية مشونش/بلدية مزيرعة في تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

5 – هل المشاريع التنموية للبلدية ترقى لتطلعات المواطن؟

نعم ☐ لا ☐

6 – ما هي أولوية تلك المشاريع؟

الفلاحية ☐ السياحية ☐ الصناعية ☐ الخدمات ☐

7 – هل تتوفر البلدية على الإمكانات المادية؟

إمكانات مادية جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

8 – هل البلدية تتوفر على موظفين أكفاء؟

أكفاء جدا ☐ أكفاء ☐ متوسطي الكفاءة ☐ ضعفاء ☐ ضعفاء جدا ☐

9 – في حالة الإجابة بـ: ضعفاء أو ضعفاء جدا، لماذا؟

- هل بسبب ضعف وغياب التكوين ☐
- أو بسبب عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب ☐
- عدم الشعور بالمسؤولية لدى الموظف وانعدام المبادرة ☐
- شيئ آخر وضح ذلك :.....

10 - هل تمتلك البلدية مبادرات محلية تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة؟

نعم ☐ لا ☐

11- إذا كانت الإجابة بنعم ما نوعية تلك المبادرة؟

استصلاح أراضي ☐

منطقة صناعية ☐

سياحية ☐

غرس أشجار مثمرة ☐

أخرى .....

12 - ما مدى اهتمام الإدارة البلدية بالمواطن؟

قوية جدا ☐ قوية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐

13- هل ساهمت الإدارة الإليكترونية في تقوية العلاقة مع المواطن والتخفيف من معاناته؟

نعم ☐ إلى حد ما ☐ لم تساهم ☐

14 - مارأيك في الوعود التي قدمها المنتخبين المحليين في العهدة (2017-2022)؟

تحقق طموحات المواطن ☐ لا تحقق ☐ بعضها ☐ لم يقدموا وعود ☐

15 - ما هو مجال الوعود التي تحققت على أرض الواقع؟

الصحة ☐ الأمن ☐ توفير الحاجيات الأساسية ☐ حسن تسيير المرفق العام ☐

أخرى:.....

16 - ما رأيك في اقتراحات المنتخبين المحليين بالمشاريع التنموية؟

جيدة ☐ مقبولة ☐ ضعيفة ☐ تتوافق مع وعود المنتخبين ☐ تتعارض مع وعود المنتخبين ☐

17 - هل اقتراحات المنتخبين بالمشاريع التنموية تحقق أهداف التنمية المستدامة؟

نعم ☐ لا ☐

18 - ما تقديركم لأداء المجلس الشعبي البلدي السابق خلال (2017- 2021)؟

جيد جدا ☐ جيد ☐ مقبول ☐ سيئ ☐ سيئ جدا ☐

المحور الثالث: مشاركة البلدية للفواعل غير الرسمية لتعزيز التنمية المحلية المستدامة

19- ما مدى مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية؟

جيدة جدا ☐ جيدة ☐ مقبولة ☐ غير مقبولة ☐ لا توجد مساهمة ☐

20 – كيف يمكن إشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية؟

بمبادرة المجتمع المدني ☐ بوساطة من رجال الأعمال ☐

بمبادرة رئيس المجلس الشعبي ☐ بمبادرة من رئيس الدائرة ☐

أخرى .....

21 – هل يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي المجتمع المدني من المساهمة في التنمية المحلية؟

نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

22 – هل توجد للمجتمع المدني مبادرات للتنمية المحلية والمحافظة على البيئة؟

نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

23– ماهي أهم الميادين التي يمكن أن يساهم فيها المجتمع المدني في التنمية المحلية؟

الفلاحة ☐ الري ☐ السياحة ☐ البيئة ☐ النظافة والأمن ☐

الصحة ☐ التشجير ☐

أخرى:.....

24 – أبرز مظاهر التنمية المحلية المستدامة في بلدية مشونش/ بلدية مزيرعة في نظرك هي:

التنمية الفلاحية ☐ الصناعة ☐ الخدمات ☐ البيئة والعمران ☐

الأمن والنظافة ☐ العدالة الاجتماعية ☐

25– ما مدى مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية؟

قوية جدا ☐ قوية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐

26 – هل توجد اهتمامات للمواطن بالتنمية المحلية ؟

قوية جدا ☐ قوية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ ضعيفة جدا ☐

27 – ماذا تقترحون كحلول لتعزيز التنمية المحلية بشكل مستدام على مستوى البلدية؟

- الدعم من قبل الدولة ☐
- نشر الوعي في الوسط الاجتماعي ☐
- التحسيس بأهمية التنمية للمواطن والبلدية ☐
- إنشاء مقاولات بلدية ☐
- تشجيع المقاولاتية ورجال الأعمال ☐

أخرى: .....

الملحق السادس

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقابلة

مع رئيس المجلس الشعبي البلدي لـ: بلدية مشونش/ بلدية مزيرعة خلال العهدة الانتخابية (2022/2017)

في إطار إعداد بحث علمي حول دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر (دراسة مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة 2017 – 2022).

يشرفني أن أطلب منكم إجراء مقابلة تتفضلون من خلالها بالإجابة عن الأسئلة المطروحة بشكل موضوعي.

وأحيطكم علما أن الإجابات لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي ولكم جزيل الشكر على تعاونكم وتفهمكم.

إعداد الباحث: إشراف

مزياني إبراهيم أ د سرير عبدالله رابح

س 1/ لو تفضلتم بتقديم موجز البلدية؟

س 2/ ماهي أولوية البلدية في التكفل بانشغالات المواطنية؟

س 3/ مارأيك في الأمن الصحي في إقليم البلدية؟

س 4/ مارأيك أداء قطاع التربية على مستوى إقليم البلدية؟

س 5/ هل البلدية أولت أهمية للجانب الرياضي؟

نعم ☐ لا ☐

س 6/ ما مكانة البيئة في مشاريعكم التنموية؟

س 7/ ماهي الاجراءات التي ترونها مناسبة للحفاظ على البيئة؟

س 8/ : كيف تقيم الواقع الاقتصادي للبلدية؟

س 9/ ماهي أهم المشاريع التي تنجز من طرف البلدية في التجمعات الحضارية وشبه الحضارية؟

- تعبيد الطرق والشوارع ☐
- توصيل وتجديد شبكة الماء الصالح للشرب ☐
- الربط وتجديد شبكة الصرف الصحي ☐

س 10/ ماهي النقاط التي ركزتم عليها في توجيه مشاريع مناطق الظل؟

- الربط بالكهرباء ☐
- فتح الطرق والمسالك ☐
- توصيل الماء الصالح للشرب ☐
- الربط بشبكة الصرف الصحي ☐
- بناء مؤسسات تربوية ☐

- شيئ آخر وضح ذلك:.....

س 11/ هل ساهمت مشاريع الظل في رفع الغبن عن سكان مناطق الظل البلدية؟

نعم ☐ لا ☐

س 12/ ماهي الإجراءات التي اتخذتموها لتحسين مداخيل البلدية وتثمين أملاك البلدية ودعم ميزانيتها؟

س 13/ كم تشكل نسبة إنجاز المشاريع التنموية من ميزانية البلدية؟

س 14/ ماهي أهم القطاعات التي ترونها كخاصية للبلدية يمكن الاستثمار فيها؟

س 15/ ما تقترحون لدعم هذه الخصوصية؟

س 16/ هل برمجتم مشاريع مرتبطة بالطاقات المتجددة وترشيد استهلاكها؟

نعم ☐ لا ☐

س 17/ إذا كان الجواب بـ: نعم، ماهي؟

س 18/ هل هناك اهتمام من البلدية بالمجال السياحي؟

نعم ☐ لا ☐

س 19/ هل الخدمات المقدمة في المجال السياحي؟

جيدة ☐ مقبولة ☐ سيئة ☐

س 20/ كيف ترى الحركة التجارية في المنطقة ؟

يومية ☐ أسبوعية ☐ مناسبتيه ☐

س 21/ ماذا تقترحون لحلحلة النشاط التجاري في المنطقة ودعمه؟

س 22/ في رأيك هل يمكن الاستثمار في الجانب الصناعي على مستوى إقليم البلدية؟

نعم ☐ لا ☐

س 23/ كان الجواب: بنعم ، ما هي الصناعات الأنجع في المنطقة؟

س 24/ هل المخطط البلدي لتسيير النفايات ترونه كاف وحقق أهدافه؟

نعم ☐ لا ☐

س 25/ إذا كان الجواب بـ: لا، ماهي الاجراءات التي تقترحون إتخاذها؟

س 26/ مارأيك في التعاون مع إحدى البلديات؟

س 27/ ماهو مجال التعاون الذي تقترح؟

س 28/ ماهي العراقيل التي تحول دون تحقيق بعض المشاريع التنموية على مستوى البلدية؟

س 29/ ماهي أهم الآمال التي كنتم تسعون إلى تحقيقها في إطار التنمية المستدامة؟

الملحق السابع

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقابلة

مع ممثل القسم الفرعي الفلاحي لـ: بلدية مشونش/ بلدية مزيرعة

في إطار إعداد بحث علمي حول دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر (دراسة مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة 2017 – 2022).

يشرفني أن أطلب منكم إجراء مقابلة تتفضلون من خلالها بالإجابة عن الأسئلة المطروحة بشكل موضوعي.

وأحيطكم علما أن الإجابات لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي ولكم جزيل الشكر على تعاونكم وتفهمكم.

إعداد الباحث: إشراف

مزياني إبراهيم أ د سرير عبدالله رابح

س 1/ ماهي نسبة الأراضي الفلاحية في إقليم البلدية؟

س **2**/ ماهي نسبة استغلال الأراضي الفلاحية؟

س **3**/ ماهي المنتوجات التي يمكن أن تكون سائدة في المنطقة؟

س **4**/ هل المياه الموجهة للسقي كافية؟

نعم ☐ لا ☐

س **5**/ إذا كان الجواب بـ: لا، ما تقترحون؟

س **6**/ هل ساهمت الفلاحة في التشغيل وتلبية حاجات السكان؟

س **7**/ باعتبار المنطقة فلاحية بامتياز ماهي المشاكل التي تعترض هذا النشاط؟

س **8**/ كيف ترى دور الاستثمار في القطاع الفلاحي؟

الملحق الثامن

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقابلة

مع ممثل القسم الفرعي للموارد المائية لـ: بلدية مشونش/ بلدية مزيرعة

في إطار إعداد بحث علمي حول دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر (دراسة مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة 2017 – 2022).

يشرفني أن أطلب منكم إجراء مقابلة تتفضلون من خلالها بالإجابة عن الأسئلة المطروحة بشكل موضوعي.

وأحيطكم علما أن الإجابات لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي ولكم جزيل الشكر على تعاونكم وتفهمكم.

إعداد الباحث: إشراف

مزياني إبراهيم أ د سرير عبدالله رابح

س 1/ هل السكان على مستوى البلدية يستفيدون من المياه الصالحة للشرب بنسة كافية؟

نعم ☐ لا ☐

س 2/ إذا كان الجواب بـ: لا، ماهي نسبة التغطية؟

س 3/ ماهو مصدر المياه الصالحة للشرب؟

- الآبار الارتوازية ☐

- السدود ☐

- آبار عادية ☐

- ينابيع ☐

س 4/ كيف يتم تزويد السكان بالماء الصالح للشرب؟

عن طريق الصهاريج ☐ عن طريق الأنابيب ☐ شيء آخر وضح ☐

س 5/ ماهي نسبة الفرد في اليوم ؟

س 6/ هل تم ربط جميع السكنات في التجمعات الحضارية وشبه الحضارية بشبكة الصرف الصحي؟

نعم ☐ لا ☐

س 7/ إذا كان الجواب بـ: لا، ماهي نسبة التغطية؟

س 8/ كيف يتم إفراغ مياه الصرف الصحي من طرف البلدية؟

في العراء ☐ خزانات ☐

الملحق التاسع

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقابلة

مع ممثل القسم الفرعي للتعمير والهندسة المدنية لـ: بلدية مشونش/ بلدية مزيرعة

في إطار إعداد بحث علمي حول دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر (دراسة مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة 2017 – 2022).

يشرفني أن أطلب منكم إجراء مقابلة تتفضلون من خلالها بالإجابة عن الأسئلة المطروحة بشكل موضوعي.

وأحيطكم علما أن الإجابات لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي ولكم جزيل الشكر على تعاونكم وتفهمكم.

إعداد الباحث: إشراف

مزياني إبراهيم أ د سرير عبدالله رابح

س 1/هل البلدية قامت بربط جميع السكنات بالغاز المدينة في التجمعات الحضارية وشبه الحضارية؟

نعم ☐ لا ☐

س 2/ إذا كان الجواب بـ: لا ، ماهي نسبة التغطية؟

س 3/ هل البلدية قامت بربط جميع السكنات بالكهرباء في التجمعات الحضارية وشبه الحضارية؟

نعم ☐ لا ☐

س 4/ إذا كان الجواب بـ:لا، ماهي نسبة التغطية؟

س 5/ ماهي نسبة التغطية بالكهرباء في المناطق الريفية والفلاحية؟

س 6/ كيف تقيم شبكة الطرق وتهيئة الشوارع عبر إقليم البلدية؟

جيدة ☐ مقبولة ☐ سيئة ☐

س 7/ ماذا تقترحون لتهيئة المناطق الحضرية والشبه الحضرية على مستوى البلدية؟

الملحق العاشر

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقابلة

مع ممثل القسم الفرعي للسكن لـ: بلدية مشونش/ بلدية مزيرعة

في إطار إعداد بحث علمي حول دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر (دراسة مقارنة بين بلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة 2017 – 2022).

يشرفني أن أطلب منكم إجراء مقابلة تتفضلون من خلالها بالإجابة عن الأسئلة المطروحة بشكل موضوعي.

وأحيطكم علما أن الإجابات لن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي ولكم جزيل الشكر على تعاونكم وتفهمكم.

إعداد الباحث: إشراف

مزياني إبراهيم أ د سرير عبدالله رابح

س1/ ماهي الصيغ السكنية المتاحة على المستوى البلدية؟

س 2/ ماهو عدد طلبات السكن الريفي والاجتماعي خلال فترة 2022/2017؟

س 3/ كم عدد الحصص الموزعة من السكن الاجتماعي خلال فترة 2022/2017؟

س 4/ هل الحصة المقدمة من السكن الاجتماعي للبلدية كافية لتغطية الطلب؟

نعم ☐ لا ☐

س 5/ إذا كان الجواب بـ:لا، ماذا تقترحون؟

س 6/ كم عدد الحصص الموزعة من السكن الريفي خلال فترة 2022/2017؟

س 7/ هل الحصة المقدمة من السكن الريفي للبلدية كافية لتغطية الطلب؟

نعم ☐ لا ☐

س 8/ إذا كان الجواب بـ: لا، ماذا تقترحون؟

س 9/ ما سبب عدم الاستفادة من الصيغ السكنية الأخرى على مستوى البلدية ؟

س 10/ ماهي المشاكل التي تعترض إنجاز السكنات على مستوى البلدية ؟

س 11/ ماذا تقترحون لحل مشكلة السكن على مستوى البلدية؟

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح مستويات تعيين الأمين العام للبلدية	56
02	يوضح الفوارق بين التنمية والمفاهيم المشابهة لها	65
03	يوضح آليات المشاركة مع السلطات المحلية	128
04	يحدد المبالغ المالية المرصودة بعنوان المخططات البلدية للتنمية	155
05	يبين مساحة وعدد سكان المناطق الحدودية في الجزائر	163
06	يتضمن المقومات الفلاحية ومردود بعض المنتجات لسنة 2022	179
07	يتضمن الإمكانيات المادية والهيكلية السياحية للجزائر	188
08	يوضح قدرات الجزائر من الطاقة الشمسية	202
09	يوضح حصيلة التحكم في الطاقة وفق البرنامج الوطني	204
10	يوضح نسب عائدات الضرائب والرسوم للبلدية	222
11	يوضح المساحة الفلاحية المستغلة والإنتاج الفلاحي بمشونش	246
12	يوضح عدد التلاميذ في الأطوار التعليمية والتكوين ومحو الامية	248
13	يبين الإطار البشري لبدية مشونش خلال فترة (2017-2022)	250
14	يوضح المؤسسات ومنشئات البنية التحتية عبر إقليم بلدية مشونش	251
15	يوضح الإنتاج الفلاحي لبلدية مزيرعة	258
16	يوضح عدد التلاميذ في جميع الأطوار التعليمية ومحو الامية	260
17	يبين الإطار البشري لبدية مزيرعة خلال فترة (2017-2022)	261
18	يوضح المؤسسات ومنشئاة البنية التحتية عبر إقليم بلدية مزيرعة	262
19	يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	271
20	يبين توزيع المبحوثين حسب السن	272
21	يوضح المستوى التعليمي لأفراد الفئة	273

22	يوضح طبيعة نشاط الجمعية	274
23	يوضح مدى تلبية المشاريع التنموية للبلدية لتطلعات المواطن	275
24	يوضح أولوية المشاريع المنجزة من البلدية	275
25	يوضح مدى توفر البلدية على الإمكانات المادية	276
26	يوضح الامكانيات البشرية للبلدية	277
27	يوضح سبب عدم كفاءة المورد البشري للبلدية	278
28	يوضح إمتلاك البلدية مبادرات تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة	279
29	يوضح بعض المبادرات التي تقوم بها البلدية	280
30	يوضح مدى إهتمام الإدارة البلدية بالمواطن	281
31	يوضح مساهمة الإدارة الإليكترونية في تقوية العلاقة مع المواطن والتخفيف من معاناته	282
32	يوضح رأي المبحوثين في الوعود التي قدمها المنتخبين المحليين في العهدة (2017-2022)	283
33	يوضح مجال الوعود التي تحققت على أرض الواقع	284
34	يوضح رأي المبحوثين في إقتراحات المنتخبين للمشاريع التنموية	285
35	يوضح مدى تحقيق المشاريع التنموية لأهداف التنمية المستدامة	286
36	يوضح تقييم أداء المجلس الشعبي البلدي خلال (2017- 2021)	287
37	يوضح مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية	288
38	يوضح كيفية إشراك المجتمع المدني في التنمية المحلية	289
39	يوضح مدى تمكين رئيس المجلس الشعبي البلدي جمعيات المجتمع المدني من المساهمة في التنمية المحلية	290
40	يوضح مبادرات التنمية والمحافظة على البيئة من قبل المجتمع المدني	291
41	يوضح الميادين التي يساهم فيها المجتمع المدني في التنمية المحلية	292
42	يوضح مظاهر التنمية المحلية المستدامة في بلدية مشونش وبلدية مزيرعة	294
43	يوضح مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية	295

44	يوضح إهتمامات المواطن بالتنمية المحلية	296
45	يوضح إقتراحات المجتمع المدني لتعزيز التنمية المحلية بشكل مستدام على مستوى البلدية	297
46	يوضح مداخيل بلدية مشونش خلال فترة (2017-2022)	301
47	يوضح المبالغ المالية المرصودة لمشاريع منجزة في بلدية مشونش حسب كل قطاع وبرنامج خلال فترة (2017-2022)	303
48	يوضح مساهمة البرامج القطاعية في إنجاز المشاريع في بلدية مشونش حسب كل قطاع خلال فترة (2017-2022)	304
49	يوضح مدا خيل بلدية مزيرعة خلال فترة (2017-2022)	306
50	يوضح المبالغ المالية المرصودة لمشاريع منجزة في بلدية مزيرعة حسب كل قطاع وبرنامج خلال فترة (2017-2022)	308

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يتضمن الإمكانيات المادية والهيكلية السياحية للجزائر	190
02	يوضح أهدف البرنامج الوطني للطاقات المتجدد بحلول 2030	208
03	خريطة الجزائر توضح موقع بلدية مشونش في ولاية بسكرة	243
04	خريطة بلدية مشونش تبين حدودها الإقليمية	244
05	خريطة الجزائر توضح موقع بلدية مزيرعة في ولاية بسكرة	255
06	يمثل خريطة بلدية مزيرعة تبين حدودها الإقليمية	256
07	خريطة توضح المنطقة الحدودية بين بلديتي مشونش ومزيرعة	322

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الموضوع	الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للبلدية والتنمية المستدامة	13
المبحث الأول: ماهية البلدية	14
المطلب الأول: تعريف البلدية	15
المطلب الثاني: مراحل تطور البلدية في الجزائر	20
المطلب الثالث: صلاحيات ومهام البلدية	29
المطلب الرابع: هيئات البلدية	36
المطلب الخامس: إدارة البلدية وهيكلها التنظيمي	53
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة	62
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية المستدامة	63
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المحلية المستدامة وأهدافها	72
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها	81
المبحث الثالث: الأساليب البيئية ونظريات التنمية المستدامة	92
المطلب الأول: النظريات المرتكزة على البيئة	92
المطلب الثاني: النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية	99
المطلب الثالث: النظريات الداعية إلى العدالة في توزيع الثروة والتنمية	104
المطلب الرابع: نظرة الإسلام للتنمية المستدامة	111
خلاصة الفصل الأول	123
الفصل الثاني: مقومات وأليات التنمية المحلية المستدامة	124
المبحث الأول: دور الفواعل المجتمعية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر	125
المطلب الأول: المشاركة الشعبية في المجالس المحلية المنتخبة	125

المطلب الثاني: ألية المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستدامة	132
المطلب الثالث: دعم القطاع الخاص والمبادرات المحلية	144
المبحث الثاني: المخططات والبرامج التنموية المحلية في الجزائر	152
المطلب الأول: المخططات المختلفة للتنمية المحلية	152
المطلب الثاني: تنمية المناطق الحدودية ومناطق الظل في الجزائر	162
المطلب الثالث: تفعيل التعاون بين البلديات	170
المبحث الثالث: سياسة التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي للتنمية في الجزائر	176
المطلب الأول: أهمية الفلاحة ودورها في تلبية الطلب المحلي	177
المطلب الثاني: التنمية السياحية واستراتيجيتها في الجزائر	185
المطلب الثالث: السياسة الجديدة للصناعة في الجزائر	193
المطلب الرابع: الطاقات المتجددة بديل استراتيجي	201
المبحث الرابع: أولويات تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر	211
المطلب الأول: الاهتمام بالإطار البشري المحلي وتحقيق الانتقال الإليكتروني	211
المطلب الثاني: تعزيز وتثمين الموارد المالية للبلدية	219
المطلب الثالث: تحسين الخدمة العمومية المحلية	230
خلاصة الفصل الثاني	238
الفصل الثالث: واقع التنمية المستدامة في بلدية مشونش وبلدية مزيرعة في ولاية بسكرة (دراسة مقارنة خلال فترة 2017-2022)	239
المبحث الأول: الإطار العام لبلدية مشونش وبلدية مزيرعة بولاية بسكرة	241
المطلب الأول: مقومات التنمية المستدامة لبلدية مشونش	241
المطلب الثاني: مقومات التنمية المستدامة لبلدية مزيرعة	253
المبحث الثاني: منهجية الدراسة وعرض وتحليل النتائج	264
المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية	264
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان	271

المبحث الثالث: منجزات التنمية المستدامة ببلدية مشونش وبلدية مزيرعة على ضوء مؤشرات أهداف آفاق 2030	299
المطلب الأول: منجزات بلدية مشونش المرتبطة بالتنمية المستدامة (2017-2022)	300
المطلب الثاني: منجزات بلدية مزيرعة المرتبطة بالتنمية المستدامة (2017-2022)	305
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة ببلدية مشونش وبلدية مزيرعة على ضوء أهداف آفاق 2030	310
المبحث الرابع: تحديات بلدية مشونش وبلدية مزيرعة التنموية وآليات تجاوزها	315
المطلب الأول: تحديات بلدية مشونش وبلدية مزيرعة لتحقيق التنمية المستدامة	316
المطلب الثاني: أليات تحقيق التنمية المستدامة بلدية مشونش وبلدية مزيرعة	319
خلاصة الفصل الثالث	329
خاتمة	330
قائمة المصادر والمراجع	334
الملاحق	357
قائمة الجداول والأشكال	388
فهرس المحتويات	392
الملخص	395

الملخص

ملخص

تناولت الدراسة موضوع التنمية المحلية المستدامة الذي راهنت من أجله دول العالم في اجتماعها بتاريخ 25 الى27 سبتمبر 2015 في إطار هيئة الأمم المتحدة المتمحور حول التنمية المستدامة على تحقيق 17 هدف والتي تعرف بالأهداف العالمية للقضاء على الفقر وحماية الكوكب وتمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030 في إطار خطة جديدة سميت بتحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتناولت الدراسة الموضوع من الجوانب النظرية والتطبيقية والقوانين المنظمة لعملية التنمية المستدامة مع الإشارة إلى الفواعل الرسمية في تحقيق هذا المسعى وهي الجماعات المحلية والمتمثلة في البلدية والغرض من ذلك هو إشراك المجتمع المحلي في مسار التنمية المستدامة للاستفادة من جميع متطلبات العيش الكريم للأجيال الحالية والأجيال القادمة نظرا للتحديات الراهنة السائدة في العالم نتيجة التحولات السريعة والمتلاحقة من جميع النواحي والمجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية.

وبما أن الجزائر عضو معني بهذه التحديات بجميع مكوناتها الرسمية المركزية واللامركزية والفواعل غير الرسمية فهي أمام خيارات واستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة عبر أقاليمها وبواسطة هيئاتها المحلية القاعدية والتي تمتلكها البلدية بالدرجة الأولي والتي يقع على عاتقها اتخاذ سياسات ورسم خطط واستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستواها المحلي في ظل التحديات الراهنة، وهذا لن يتم لها إلا بتفعيل المشاركة والتفاعل المحلي بين الهيئات المحلية والمجتمع واستغلال الإمكانيات المحلية ولتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية من خلال التنويع الاقتصادي لزيادة المداخيل المحلية للبلدية لتغطية الحاجات والمتطلبات للسكان والمساهمة في ترقية المسار التنموي محليا ووطنيا.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، البلدية، الجماعات الاقليمية، التنمية المستدامة، التنمية المحلية، أهداف التنمية المستدامة.

Abstract

On September 25-27, 2015, the countries of the world, in a meeting under the United Nations framework focused on sustainable development, committed to achieving 17 goals known as the Global Goals. These goals aim to eradicate poverty, protect the planet, and ensure that all people enjoy peace and prosperity by 2030, within a new plan called "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development."

A core aspect of achieving these goals involves local or regional entities, aiming to engage the local community in the sustainable development process to benefit from all the requirements of a dignified life for current and future generations. This is due to the prevailing challenges in the world resulting from rapid and successive transformations in all economic, environmental, social, and technological fields.

As Algeria is a member concerned with these challenges through all its official central and decentralized components and non-official actors, it faces choices and strategies to achieve sustainable local development goals across its regions through its local grassroots bodies. The municipality, primarily responsible, is tasked with adopting policies, formulating plans, and strategies to achieve sustainable development goals at the local level amidst current challenges. This is to be done by activating local participation and interaction between local bodies and the community, exploiting local capabilities, and achieving economic growth and prosperity through economic diversification to increase local revenues for the municipality. This, in turn, aims to meet the needs and requirements of the population and contribute to the developmental trajectory both locally and nationally.

Keywords: *Local Communities, Municipality, Regional Entities, Sustainable Development, Local Development, Sustainable Development Goals.*